انعكاس نظرية التصنيف
في الجرح والتعديل على التراث الحديثي

(أول دراسة حديثية تتناول مناهج المحدثين في التشدد والتساهل والاعتدال)

د. يحيى عبدالحسن الدوخي

معاونية التحقيق

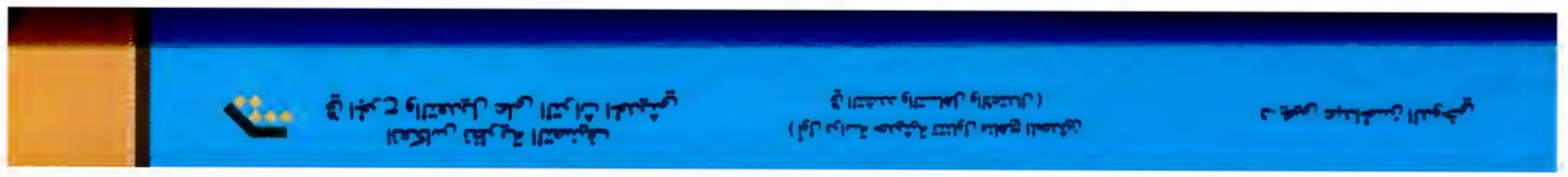

في هذا الكتاب

إطلالة وقراءة لمفردة في غاية الأهمية، وهو ما نُظّر له لتقسيم وتصنيف علماء الجرح والتعديل في المدرسة السّنية، إلى التشدد والتساهل والاعتدال، وكيف انعكس هذا التقسيم على التراث الحديثي بشكل عام -والكلام في المجال التطبيقي العملي-لا سيما في الأحاديث المروّية في فضائل أهل البيت عليهم السلام، فقد ذكرنا الجذور التأريخية لهذه النظرية وناقشنا المؤصل لها وأسبابها ومناشئها، ونقدناها على المستوى النظري والعملي، ومن ثمّ ذكرنا مقاربات علمية وموضوعية لمنهج الدار قطني والحاكم النيسابوري وابن حبان والترمذي وو.. ثم أردفنا البحث بشواهد تطبيقية على هذه الحقيقة، فقد ضُعّفت بعض الأحاديث (كالغدير والطير وأنا مدينة العلم) واُتهم من خرّجها وصحّحها بالتساهل أو التشدد، والحال أن الواقع التاريخي والروائي يشهد بعكس ذلك؛ وفقاً لهذه الدراسة التي تُعدّ الأُولى في المدرسة الشيعية. علماً أن الكتاب قد حاز على الجائزة الأولى في المهرجان العالمي للشيخ الطوسي لعام ٢٠١٥ م.

مركز المصطفى العالمي
للترجمة والنشر
إيران؛ قم، مفترق الشهداء، شارع معلم الغربي (شارع الحجّتية)، زقاق ١٨.
هاتف: ٩ـ ٣٧٨٣٩٣٠٥ ٢٥ ٩٨+ فاكس: (الرقم الداخلي ١٠٥)/ ٩ـ ٣٧٨٣٩٣٠٥ ٢٥ ٩٨+
Pub.miu.ac.ir miup@pub.miu.ac.ir https://telegram.me/pub_almostafa
9789641953449

بسم الله الرحمن الرحيم

سرشناسه: الدوخي، يحيى‌عبدالحسن
عنوان و نام پديدآور: انعكاس نظرية التصنيف في‌الجرح والتعديل على‌التراث‌الحديثي / د.يحيى‌عبدالحسن الدوخي.
مشخصات نشر: قم : مركز المصطفى‌ﷺ العالمي للترجمه والنشر، ١٤٣٦ ق.= ١٣٩٢.
شابک: ٩-٣٤٤-١٩٥-٩٦٤-٩٧٨
وضعيت فهرست نويسي: فيپا
يادداشت: عربي.
يادداشت: كتابنامه: ص. ٤٠١ - ٤١٦؛ همچنين به صورت زيرنويس.
يادداشت: چاپ دوم: ١٣٩٥ (فيپا)
موضوع: حديث — جرح وتعديل
موضوع: حديث — علم‌الرجال
شناسه افزوده: جامعة المصطفى‌ﷺ العالمية.
مركز بين‌المللي ترجمه ونشر المصطفى‌ﷺ
رده بندی کنگره: BP١١٢/٢/د٩الف١٣٩٢ ٨
رده بندی دیویی: ٢٩٧/٢٦٤
شماره کتابشناسی ملی: ٣٩٤١٥٣٥

انعكاس نظرية التصنيف
في الجرح والتعديل على التراث الحديثي

أول دراسة حديثية تتناول مناهج المحدثين في التشدد والتساهل والاعتدال

د. يحيى عبدالحسن الدوخي

مركز المصطفى ﷺ العالمي
للترجمة والنشر

انعكاس نظرية التصنيف في الجرح والتعديل على التراث الحديثي

أوّل دراسة حديثية تتناول مناهج المحدثين في التشدد والتساهل والاعتدال

المؤلف: يحيى عبدالحسن الدوخي

الطّبعة الثانية: ١٤٣٧ق / ١٣٩٥ش

النّاشر: مركز المصطفى ﷺ العالمي للترجمة والنشر

● **المطبعة:** نارنجستان ● **السّعر:** ٢٢٠٠٠٠ ريال ● **عدد النّسخ:** ٣٠٠ نسخة

حقوق الطبع محفوظة للناشر.

مراكز التوزيع:

● ايران: قم، مفترق الشهداء، شارع معلم الغربي (شارع الحجّتية)، زقاق ١٨.

هاتف:٩ـ ٣٧٨٣٩٣٠٥ ٢٥ ٩٨+ فاكس:(الرقم داخلي ١٠٥)/٣٧٨٣٩٣٠٥ ٢٥ ٩٨+

● ايران: قم، شارع محمّد الأمين، تقاطع سالاريّة، هاتف: ٣٢١٣٣١٠٦ ٢٥ ٩٨+

● ايران: قم، مجتمع الناشرين، الطابق الثالث، رقم المجتمع ٣٠٨، هاتف: ٣٧٨٤٢٤٠٢ ٢٥ ٩٨+

pub.miu.ac.ir miup@pub.miu.ac.ir https://telegram.me/pub_almostafa

نشكر أعضاء المركز الذين تابعوا مراحل تنضيد الحروف والمقابلة والطباعة والنشر حتى مراحله الأخيرة.

● مدير مركز النشر: مرتضى محمدعلي نژاد شاني

● مدير الإنتاج: جعفر قاسمي ابهري

● المشرف الفني: محمدباقر شكوري

● مصمم الغلاف: مسعود مهدوي

● المشرف على الطباعة: نعمت‌الله يزداني

كلمة الناشر

﴿الْحَمْدُ لِلهِ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾.[1]

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين.

لقد شهدت دائرة العلوم الإسلامية على اختلاف موضوعاتها وأغراضها عبر تاريخها الطويل، اتّساعاً واضحاً ونموّاً مطّرداً، صاحبَهَا ازدهارٌ مشابهٌ في العلوم الإنسانية، وفي الفكر، والثقافة والتعليم، والفن والأدب.

وقد ازدادت هذه العلوم نشاطاً وحيويّةً وعمقاً وشمولاً بعد انتصار الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني قدس سره، وتصاعدت حركة أسلمة العلوم، وتركيز القيم الدينية والروحية والإنسانية ـ بعد تزايد الحاجة الماسّة إلى إيجاد الحلول للمشاكل والاستفهامات الدائرة في شتّى الموضوعات الاجتماعية والسياسية والعقائدية ـ في ظلّ المتغيّرات الحاصلة في مجمل دوائر الفكر والمجتمع، وانتشار شبهات العولمة والفكر الإلحادي، وحتى التكفيري المتطرّف، بخاصّة بعد ثورة الاتصالات الكبرى التي هيّأت للعالم فرصة فريدة للاطلاع الواسع بما يحيط به.

---

١. الكهف: ١.

من هنا دعت الحاجة إلى وضع مناهج للبحث والتحقيق، واستخلاص النتائج الصحيحة في كلّ علمٍ من علوم الشريعة: في التوحيد، والفقه، والأُصول، والفلسفة، والكلام، والحديث، والرجال، والتاريخ، والأخلاق والنفس، والاجتماع، وغيرها؛ لتوقّف سعادة الإنسان عليها في الدنيا والآخرة؛ ولتحقيق الغرض العبادي الذي خُلق الإنسان من أجله ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾.[1]

فقامت في الحوزة العلمية حركة فكرية كبرى بتوجيه من قائد الجمهورية الإسلامية الإمام الخامنئي (دام ظلّه) وجهود الفقهاء والعلماء والمفكّرين، والعمل الجاد وبذل غاية الوسع، من أجْل بناء صرح علمي ديني رصين، وصياغة مناهج جديدة تُعنى بعلوم الشريعة، وعموم حقول المعرفة الإسلامية والإنسانية.

وأخذت جامعة المصطفىﷺ العالمية على عاتقها، المساهمة الفعّالة في صياغة كثير من المناهج الدراسية، التي تنسجم مع تطور الحركة العلمية والثقافية الحديثة.

فأسّست «مركز المصطفىﷺ العالمي للترجمة والنشر»؛ لينهض بنشر هذه الآثار العلمية وتقديمها لطلاب العلم وروّاد المعرفة.

نأمل أن تأخذ هذه الآثار مكانها في المكتبة الإسلامية، وتلقى جميل الأثر، وحسن الردّ من رجال العلم والفضيلة؛ بأن يرسلوا إليها بما يستدركون عليها من نقص، أو خطأ يفوّت جهد المحقّق الحصيف، والمؤلّف الحريص.

والكتاب الذي بينَ يدي القارئ الكريم **انعكاس نظرية التصنيف في الجرح والتعديل على التراث الحديثي** تقدّم به فضيلة الأُستاذ الدكتور **يحيى عبدالحسن الدوخي** جاء متّسقاً مع أهداف الجامعة، ومفردة من مفردات

---

١. الذاريات: ٥٦.

مناهجها الدراسية المترامية الأطراف، علماً إنّ هذا الكتاب قد حاز على الرتبة الأُولى في المهرجان العاملي للشيخ الطوسي لسنة ٢٠١٥م.

يتقدّم «مركز المصطفىﷺ العالمي للترجمة والنشر» بوافر الشكر لمؤلفه الكريم على ما بذله من جهد وعناية، ولكلّ من ساهم بجهوده لإعداد هذا الكتاب، وتقديمه للقرّاء الكرام.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وهو من وراء القصد.

مركز المصطفىﷺ العالمي
للترجمة والنشر

الفهرس

المقدمة ٢٣
ضرورة البحث وأهميته ٢٩
بواعث ومبررات البحث ٣٠
جديد البحث ٣١
منهجنا في البحث ٣١
خطة البحث ٣٢
معوقات البحث ٣٣

الفصل الأوّل: كلّيّات البحث

المبحث الأول: تعريف علم الجرح والتعديل وتأريخه والنصوص التي دلت عليه ٣٧
تعريفه في اللغة والاصطلاح ٣٧
الجرح في اللغة ٣٧
الجرح في الاصطلاح ٣٨
التعديل في اللغة ٣٩
التعديل في الاصطلاح ٣٩
تاريخية الجرح والتعديل ونشأته ٤٢
نصوص الجرح والتعديل في القرآن الكريم ٤٤
نصوص الجرح في القرآن ٤٤
نصوص التعديل في القرآن ٤٦

نصوص الجرح والتعديل في السنّة النبوية..... ٤٦
نصوص التعديل..... ٤٦
١. مدح النجاشي..... ٤٦
٢. توثيق ابن أم مكتوم..... ٤٧
٣. مدح أسامة بن زيد..... ٤٧
نصوص الجرح..... ٤٧
١. حديث «بئس أخو العشيرة....»..... ٤٧
٢. حديث «أبو الجهم لا يضع عصاه على عاتقه و....»..... ٤٨
تواتر الحديث..... ٥٠
دلالة الحديث..... ٥١
السبب في حديث «من كذب عليَّ متعمداً...»..... ٥٢
مصداقية الروايات بنظر بعض علماء أهل السنّة والشيعة..... ٥٣
١. الدكتور أحمد أمين..... ٥٣
٢. محمد أبو زهو..... ٥٤
٣. السيد هاشم معروف الحسني..... ٥٤
استنكار الدكتور فلاتة لرأي أحمد أمين ومحمد أبو زهو..... ٥٤
مناقشتنا للدكتور عمر فلاته..... ٥٥
دفاع الدكتور السباعي وضياء العمري لا محصل له..... ٥٦
الإسناد ضرورة لابدّ منها..... ٥٧

المبحث الثاني: تعريف الإسناد وأهميته، وإشكالية عدم التدوين..... ٥٩
الإسناد لغةً..... ٥٩
الإسناد اصطلاحاً..... ٥٩
أهمية الإسناد وفترة انقطاع تدوين الحديث..... ٦٠
هل ظاهرة الإسناد وليدة الفتنة؟..... ٦٣
الإسناد وُلد مع ولادة الإسلام..... ٦٥
وثيقة الإمام علي عليه السلام في تقييم الرجال..... ٦٦
شروط الراوي..... ٦٨
١. العدالة؛ ويتفرّع عليها..... ٦٩

٢. الضبط، ويتفرّع عليه ٦٩
العدالة والضبط ٧٠
العدالة في اللغة والاصطلاح ٧٠
تعريف الإمام الغزالي للعدالة ٧٠
تعريف الحافظ ابن حجر العسقلاني ٧٠
مناقشة تعريف ابن حجر ٧١
اعتراض الأمير الصنعاني ٧١
تعريف العدالة غير العدل ٧٢
الخلط بين التنظير والتطبيق في مفهوم العدالة ٧٣
العدالة: الاستقامة في الدين ٧٦
الضبط ٧٦
الضبط عند المحدثين ٧٧
أقسام الضبط ٧٨
الأول: ضبط صدر أو (ضبط حفظ) ٧٨
الثاني: ضبط كتاب ٧٨
الأرجحية لمن؟ ٧٩
ضبط الصدر وإشكالية النقل بالمعنى ٨٠
معيار ضبط الرواة ٨١
المبحث الثالث: المتكلمون في الجرح والتعديل حسب الطبقات ٨٥
نقد الصحابة والتابعين ٨٦
مَنْ تكلم في الرجال بعد طبقة الصحابة والتابعين ٨٧
الطبقة الأولى ٨٧
الطبقة الثانية ٨٨
الطبقة الثالثة ٨٨
الطبقة الرابعة ٨٩
الطبقة الخامسة ٩٠
الطبقة السادسة ٩٠
الطبقة السابعة ٩١

الطبقة الثامنة ٩١
الطبقة التاسعة ٩١
الطبقة العاشرة ٩١
الطبقة الحادية عشرة ٩٢
الطبقة الثانية عشرة ٩٢
الطبقة الثالثة عشرة ٩٢
الطبقة الرابعة عشرة ٩٣
الطبقة الخامسة عشرة ٩٣
آداب وشروط الجارح والمعدل ٩٤
المبحث الرابع: مراتب وألفاظ الجرح والتعديل ٩٧
تمهيد ٩٧
مراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم الرازي ٩٨
مراتب التعديل ٩٩
مراتب التجريح ٩٩
ابن أبي حاتم واختلاف مقاصده في فهم المصطلحات ٩٩
السخاوي ونظرته لمراتب الجرح والتعديل ١٠٢
مراتب ألفاظ التعديل وحكمها ١٠٣
مراتب ألفاظ التجريح وحكمها ١٠٤
مناقشة ابن حجر في تفرده بإدراج الصحابة في مراتب التعديل ١٠٥
ظاهرة التشدد والتساهل والاعتدال في الجرح والتعديل ١١٢
خلاصة الفصل الأول ١١٣

الفصل الثاني: الجذور التاريخية لتطّور نظرية تصنيف علماء الجرح والتعديل

تمهيد ١١٩
المبحث الأول: مفهوم التشدّد والتساهل والاعتدال في اللغة والاصطلاح ١٢١
التشدد في اللغة ١٢١
التشدد في الاصطلاح ١٢١
التساهل في اللغة ١٢٢

التساهل في الاصطلاح ١٢٢
الاعتدال في اللغة ١٢٢
وفي لغة المحدثين ١٢٣
المبحث الثاني: الجذور التاريخية لورود ونشوء هذه المصطلحات ١٢٥
أولاً: عند المتقدمين ١٢٥
١. الإمام مالك (ت/١٧٩هـ) ١٢٥
٢. الحافظ علي بن المديني. (ت /٢٣٤هـ) ١٢٦
٣. إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت/٢٥٩) ١٢٦
٤. النسائي (ت /٣٠٣هـ) ١٢٧
ثانياً: عند المتأخرين ١٢٧
١. ابن تيمية (ت/٧٢٨هـ) ١٢٧
٢. الحافظ الذهبي(ت/٧٤٨هـ) ١٢٧
٣. الحافظ الزيلعي (ت/٧٦٢هـ) ١٢٨
٤. الحافظ المباركفوري (ت/١٢٨٢هـ) ١٢٨
المبحث الثالث: المؤصّل والمقعّد لهذه النظرية ١٢٩
المبحث الرابع: معايير وضوابط هذه النظرية ١٣٣
المبحث الخامس: طبقات النقّاد المتشددين والمتساهلين والمعتدلين وموقف وحكم المحدثين منهم ١٣٧
تمهيد ١٣٧
هل يوجد فرق بين التشدد والتعصب؟ ١٣٧
طبقات المتشددين ١٣٨
١. شعبة بن الحجاج الأزدي (ت/١٦٠هـ) ١٣٨
كلمات النقّاد في تشدده ١٣٩
٢. مالك بن أنس (ت/١٧٩هـ) ١٣٩
كلمات النقّاد في تشدده ١٤٠
٣. يحيى بن سعيد القطان (ت/١٩٨هـ) ١٤٠
كلمات النقّاد في تشدده ١٤٠

٤. عفان بن مسلم الصفار (ت/٢١٩هـ) ١٤٢
كلمات النقّاد في تشدده ١٤٢
٥. الفضل بن دكين (ت/٢١٩هـ) ١٤٤
كلمات النقّاد في تشدده ١٤٤
٦. يحيى بن معين (ت/٢٣٣) ١٤٤
كلمات النقّاد في تشدده ١٤٥
٧. علي بن المديني (ت/٢٣٤هـ) ١٤٥
كلمات النقّاد في تشدده ١٤٦
٨ الجوزجاني (ت/٢٥٩هـ) ١٤٦
كلمات النقّاد في تشدده ١٤٧
٩. أبو حاتم الرازي (ت/٢٧٧هـ) ١٤٧
كلمات النقّاد في تشدده ١٤٨
١٠. النسائي (ت/٣٠٣هـ) ١٤٩
كلمات النقّاد في تشدده ١٤٩
١١. العقيلي (ت/٣٢٢هـ) ١٥٠
كلمات النقّاد في تشدده ١٥٠
١٢. ابن حبان (ت/٣٥٤هـ) ١٥١
كلمات النقّاد في تشدده ١٥٢
١٣. الخطيب البغدادي (ت/٤٦٣هـ) ١٥٤
كلمات النقّاد في تشدده ١٥٤
١٤. ابن الجوزي (ت/٥٩٧هـ) ١٥٥
كلمات النقّاد في تشدده ١٥٥
١٥. أبو الحسن بن القطان (ت/٦٢٨هـ) ١٥٦
كلمات النقاد في تشدده ١٥٦
١٦. ابن تيمية (ت/٧٢٨هـ) ١٥٧
كلمات النقّاد في تشدده ١٥٨
دفاع أبو غدة عنه ١٥٨
دفاع في غير محلّه ١٥٩

موقف وحكم المحدثين مع المتشددين ١٦١
الحافظ الذهبي ١٦١
الحافظ ابن حجر ١٦١
الحافظ السخاوي ١٦٢
الحافظ اللكنوي ١٦٢
الحافظ طاهر الجزائري ١٦٢
الدكتور نور الدين عتر ١٦٣
نتيجة أقوال هؤلاء العلماء ١٦٣
طبقات المتساهلين ١٦٤
١. الترمذي (ت/٢٧٩هـ) ١٦٤
كلمات النقّاد في تساهله ١٦٤
٢. النسائي (ت/٣٠٣هـ) ١٦٦
كلمات النقّاد في تساهله ١٦٦
٣. ابن حبان البستي (ت /٣٥٤هـ) ١٦٦
كلمات النقّاد في تساهله ١٦٧
٤. الدار قطني (ت/٣٨٥هـ) ١٦٧
كلمات النقّاد في تساهله ١٦٨
٥. الحاكم النيسابوري (ت/٤٠٥هـ) ١٦٩
كلمات النقّاد في تساهله ١٧٠
٦. البيهقي (ت/٤٥٨) ١٧١
كلمات النقّاد في تساهله ١٧١
الكلام سيال في دعوى تساهل المحدثين ١٧٢
موقف وحكم المحدثين مع المتساهلين ١٧٤
طبقات المعتدلين ١٧٥
١. أحمد بن حنبل (ت/٢٤١هـ) ١٧٥
٢. البخاري (ت/٢٥٦هـ) ١٧٦
٣. أبو زرعة (ت/٢٦٤هـ) ١٧٧
٤. ابن عدي الجرجاني (ت/٣٦٥هـ) ١٧٧

موقف وحكم المحدثين مع المعتدلين ١٧٨
خلاصة الفصل الثاني ١٧٩

الفصل الثالث: أسباب ومناشئ بروز نظرية تصنيف علماء الجرح والتعديل

تمهيد ١٨٥

المبحث الأول: الأسباب العامّة ١٨٧
١. انقطاع الحديث وعدم تدوينه ١٨٧
٢. العصبية المذهبية ١٩٢
٣. الاختلاف في توثيق الرواة وتضعيفهم ١٩٥
توثيق تطبيقي لهذه الظاهرة ١٩٦
٤. الفطرة والطبيعة البشرية ٢٠٣

المبحث الثاني: الأسباب الخاصّة ٢٠٥
١. جرح رجال الصحيحين ٢٠٥
المناقشة: لا ملازمة بين جرح الرواة وبين كونهم في الصحاح ٢٠٦
أ) أحمد بن عيسى بن حسّان المصري ٢٠٧
ب) إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي ٢٠٧
ج) أحمد بن عبد الرّحمن بن وهب أبو عبيد الله المصري ٢٠٧
د) إبراهيم بن يوسف السبيعي الكوفي ٢٠٨
هـ) إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس الأصبحي ٢٠٨
٢. المبالغة في الاحتياط ٢٠٨
المناقشة: الجرح لابدّ أن يكون مفسّراً ٢٠٩
التفريق بين الحيطة في الدين وعدم الخبرة ٢١١
أ) تضعيفه للإمام الصادق عليه السلام ٢١١
ب) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ٢١٣
ج) إسرائيل بن يونس السبيعي ٢١٣
د) عاصم بن سليمان الأحول ٢١٣
هـ) هشام بن حجير المكي ٢١٤
٣. محنة خلق القرآن، وتأويل الصفات ٢١٥

٤. كثرة الأوهام في النقل وعدم المعرفة بالرواة ٢١٩
المبحث الثالث: مقاربات نقدية لنماذج من المحدثين الذين نُسب لهم التساهل ٢٢٣
المقاربة الأولى: تساهل الترمذي ٢٢٣
مناقشة هذه الدعوى ٢٢٤
١. عدم سلامة الرواة من التعديل والتجريح ٢٢٤
٢. عدم فهم مصطلحات الترمذي ٢٢٥
٣. لو التزمنا بقاعدة التساهل لما نجا أحد من نقّاد الحديث ٢٢٦
المقاربة الثانية: تساهل النسائي ٢٢٧
مناقشة هذه الدعوى ٢٢٧
١. الجهالة ليست جرحاً للرواة ٢٢٧
٢. النسائي ميزاناً لرفع جهالة الراوي ٢٢٩
٣. النسائي شرطه في الرجال أشدّ من البخاري ومسلم ٢٢٩
٤. ليس المناط في جهالة الراوي الإقلال من أحاديثه ٢٣٠
دعوى أُخرى لتساهل النسائي ٢٣٢
مذهب النسائي: تخريجه عمن لم يُجمع على تركه من الرواة ٢٣٢
دفاع ابن حجر عن النسائي ٢٣٢
عبارة النسائي واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار ٢٣٣
المبرر المنطقي لاتهام النسائي بالتساهل ٢٣٤
تشيّع النسائي ٢٣٤
المقاربة الثالثة: تساهل ابن حبان ٢٣٦
العدالة هي الأصل والجرح طارئ ٢٣٦
توثيق ابن حبان لمجهول الحال والمستور ٢٣٦
من هو مجهول الحال؟ ٢٣٧
من هو مستور الحال؟ ٢٣٨
الدار القطني وابن عبد البر يوثقان المستور ٢٣٨
تعجّب ابن حجر من قاعدة ابن حبان ٢٣٩
مناقشة ابن حجر فيما تعجّبه من كلام ابن حبان ٢٣٩
١. ابن حجر يسلك نفس المنهج الذي اتّبعه ابن حبان ٢٤٠

٢. الإمام الذهبي يصحح لمجهولي الحال ٢٤٠
٣. ابن حبان لم ينفرد بهذه القاعدة فقد سبقه غيره فيها ٢٤٢
٤. الإمام اللكنوي يضعّف من قال بدعوى تساهل ابن حبان ٢٤٢
٥. الحافظ المعلمي لا يبتعد عمن سبقه ٢٤٣
٦. العلاّمة محمود سعيد يُفصّل في نسبة التساهل لابن حبان ٢٤٣
٧. ابن حبان متشدد لا العكس ٢٤٤
الجمع بين من رفض رواية المجهول وبين من قبلها بشروط ٢٤٤
المقاربة الرابعة: تساهل الدار قطني ومبرراته ٢٤٥
الأول: توثيقه للمجهول ٢٤٦
الثاني: منهجه في نقد الرواة ٢٤٦
الثالث: تشيّعه ٢٤٧
المقاربة الخامسة: تساهل الحاكم النيسابوري ٢٤٨
الاحتمالات المفترضة لنسبة التساهل عند الحاكم ومناقشتها ٢٤٨
الاحتمال الأول: إنه يُخرّج بعض الأحاديث ليس في الصحيحين وليس على شرطهما ٢٤٩
الاحتمال الثاني: إنّه يصحّح الأحاديث الضعيفة ٢٥٢
الاحتمال الثالث: ذكر فضائل أهل البيت عليهم السلام وتخريجه لها ٢٥٧
الاحتمال الرابع: موقفه من معاوية ٢٥٧
الاحتمال الخامس: التشيّع ٢٦٠
معيار الغلو في التشيع ٢٦٤
خلاصة الفصل الثالث ٢٦٩

الفصل الرابع: دراسة نقدية لصاحب نظرية تصنيف علماء الجرح والتعديل

توطئة ٢٧٣

المبحث الأول: النقد على المستوى النظري ٢٧٥
١. غياب الأسس والأركان السليمة لهذه النظرية ٢٧٥
٢. ليس من اليُسر إطلاق الحكم على النقّاد بالتشدد والتساهل ٢٧٦
٣. النسبية في إطلاق التشدد والتساهل والاعتدال ٢٧٧
٤. الخدشة في الأسباب التي فُرضت لهذه النظرية ٢٧٨

٥. تشدّد الذهبي يُسقط ما نَظَر له ٢٧٨
العلماء الذين صرّحوا بتشدد الذهبي ٢٧٩
أ) السبكي، يصرّح بشدته وإفراطه في جرح الحنفية والمالكية والشافعية..... ٢٧٩
ب) الحافظ ابن المرابط، يتهمه بثلبه للناس بالغيبة ٢٨١
ج) السيوطي، ينقل جرحه ودندنته لأبي الحسن الأشعري وغيره ٢٨٢
د) المحقق بشار عواد، ينقل تشدده بسبب رفقته لابن تيمية ٢٨٢
هـ) الدكتور نور الدين عتر، يصفه بالغلو والإسراف في جرحه للترمذي ٢٨٣
و) السيد محمد رضا الجلالي، يتهمه بالتعصّب والتحكّم على الواقع والحق . ٢٨٣
إسقاط مفهوم البدعة على محدّثي السنّة والشيعة ٢٨٧
أمثلة ونماذج لمن جرحهم بالبدعة ٢٨٨
١. تشدده مع الحافظ عبد الرزاق الصنعاني (ت/٢١١هـ) ٢٨٨
تشيّع عبد الرزاق بمعيار الذهبي ٢٨٨
التناقض والتضارب في نظريات الذهبي ٢٩٠
نظريته في تصحيح كل من أخرج له الشيخان ٢٩١
رؤية ابن معين في تشيّع الصنعاني ٢٩٣
دعوى ابن معين مردودة بأربعة أمور ٢٩٤
٢. تشدده مع الحافظ ابن خراش (ت/٢٨٣هـ) ٢٩٥
٣. تشدده مع الشيخ المفيد (ت/٤١٣هـ) ٢٩٧
٤. تشدده مع الشريف المرتضى (ت/٤٣٦هـ) ٢٩٩
خلاصة ما تقدم ٣٠١

المبحث الثاني: النقد على المستوى العملي ٣٠٣
تمهيد ٣٠٣
دراسة عملية تطبيقية لهذه النظرية ٣٠٤
نماذج تطبيقية ٣٠٤
١. الإمام مالك بن أنس ٣٠٤
٢. الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري ٣٠٦
قاعدة الذهبي في رد رواية المجهول ٣٠٧
الرواة المجاهيل في صحيح البخاري ٣٠٨
أ) أسباط أبو اليسع البصري ٣٠٨

ب) أحمد بن عاصم البلخي ٣٠٩
ج) إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومي المدني ٣٠٩
د) بيان بن عمرو ٣٠٩
ابن حجر يجتهد في توثيقه ٣١٠
الجواب: التفصيل بين جهالة العين وجهالة الحال ٣١٠
ردّ روايات مجهول الحال الذي لا تُعلم عدالته الظاهرة والباطنة ٣١١
هـ) أسامة بن حفص المدني ٣١٢
مدى حجية المتابعات في صحيح البخاري ٣١٢
الرواة الضعفاء في صحيح البخاري ٣١٥
تصريح العلماء في احتواء كتاب البخاري على الضعفاء ٣١٥
١. الحافظ ابن حجر العسقلاني ٣١٥
٢. العلامة العيني ٣١٦
٣. العلامة الألباني ٣١٦
٤. أحمد أمين ٣١٧
٥. الشيخ صالح بن مهدي المقبلي ٣١٧
أمثلة ومصاديق ٣١٩
١. إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس المديني ٣١٩
٢. أحمد بن عيسى بن حسّان المصري ٣٢١
٣. خالد بن مخلد القطواني البجلي ٣٢٢
٣. الإمام أحمد بن حنبل و(محنة خلق القرآن) ٣٢٥
٤. المؤرخ محمد بن إسحاق (صاحب السيرة) ٣٣٢
٥. ابن عدي الجرجاني ٣٣٦
نتيجة ما تقدم ٣٣٩
خلاصة الفصل الرابع ٣٤٠

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لانعكاس نظرية التصنيف على التراث الحديثي

تمهيد ٣٤٣

المبحث الأول: حديث الطير ونسبة التساهل إلى الحاكم النيسابوري ٣٤٥
نظرة عامّة إلى تعامل ابن تيمية وابن القيم والذهبي مع الحاكم النيسابوري ٣٤٥

نص الحديث بلسان الحاكم النيسابوري ٣٤٧
تسرّع الذهبي في تضعيف حديث الطير ٣٤٨
دراسة الحديث وبيان الحق ٣٤٩
طرق حديث الطير ورواته ٣٥٢
من الصحابة ٣٥٢
من التابعين ٣٥٣
صحة طرق الحديث ٣٥٣
ما رواه الحافظ ابن عساكر ٣٥٣
العلماء الذين صرّحوا بصحّة حديث الطير ٣٥٥
نتيجة الدراسة ٣٥٨
المبحث الثاني: حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه» ٣٥٩
نص الحديث برواية الحاكم النيسابوري ٣٦٠
دراسة الحديث وبيان الحق ٣٦٠
مشاهير الحفاظ يُخرّجون الحديث ٣٦١
كثرة طرق الحديث وتعجب البعض منه ٣٦١
طرق الحديث وتصحيحه ٣٦٢
١. عن علي عليه السلام (صححه ابن حجر العسقلاني) ٣٦٣
٢. عن أبي الطفيل (صححه الهيثمي والألباني) ٣٦٣
٣. عن سعد بن أبي وقاص (صححه الألباني) ٣٦٤
٤. عن البراء بن عازب (صححه الألباني) ٣٦٤
٥. عن رياح بن الحرث (صححه الهيثمي والألباني) ٣٦٥
تواتر الحديث ٣٦٥
دلالة الحديث ٣٦٦
شبهة أنّ كلمة «المولى» تنصرف إلى الناصر والمحب ٣٦٧
نتيجة الدراسة ٣٦٨
المبحث الثالث: حديث «علي باب مدينة علم رسول الله صلى الله عليه وآله» ٣٧١
نص الحديث برواية الحاكم النيسابوري ٣٧١
تعقّب الذهبي للحاكم ٣٧٢

دراسة الحديث وبيان الحق ٣٧٢
طرق الحديث ٣٧٢
المتابعات والشواهد ٣٧٤
تصحيح كبار العلماء لحديث «أنا مدينة العلم...» ٣٧٤
مناقشة الذهبي في تضعيفه لأبي الصلت ٣٧٧
أبو الصلت الهروي بين التوثيق والتضعيف ٣٧٧
الموثقون ٣٧٨
المضعّفون ٣٧٩
مناقشة المضعفين لأبي الصلت الهروي ٣٨٠
قواعد وأُسس في علم الجرح والتعديل وتطبيقها على المورد ٣٨٠
القاعدة الأُولى: التضعيف والتوثيق للرواة أمر اجتهادي ٣٨٠
القاعدة الثانية: الجرح لا يُقبل إلا مفسّراً ٣٨١
القاعدة الثالثة: العبرة في الرواية بصدق الراوي وصيانة كلامه عن الكذب ... ٣٨٣
القاعدة الرابعة: التوقف في قول الجارح إذا كان بسبب العقيدة ٣٨٥
خلاصة ما تقدم من تلكم القواعد ٣٨٧
دلالة الحديث ٣٨٧
نتيجة الدراسة ٣٨٨
أهم تجليات انعكاس نظرية التصنيف على التراث الحديثي ٣٨٩
العامل العقدي هو الأبرز في هذا الانعكاس ٣٩٠
ضوابط ومعايير مهمة لتصحيح مسار النظرية ٣٩٢
خلاصة الفصل الخامس ٣٩٣
نتائج البحث والمقترحات ٣٩٥
المقترحات ٣٩٧
فهرس المصادر ٤٠١

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين... وبعد:

من المعلوم بداهةً أنّ سنّة النبي الأكرمﷺ طريقها محصور بالرواة الذين نقلوا لنا هذا التراث الضخم جيلا بعد جيل وطبقة بعد طبقة، ومعلوم ـ أيضاً ـ أن السنّة النبوية على صاحبها آلاف التحيّة والسلام، لا نجزم بصحتها على الإطلاق؛ فهناك فترة وفاصلة انقطع فيها تدوين الحديث، لا سيّما بعد رحيله إلى الرفيق الأعلى[1]، حتى كاد القَرنُ الأوّل ينتهي، ولم يُصدر أحد من الخلفاء أمره إلى العلماء بجمع الحديث، بل تركوه موكولاً إلى حفظهم...

وبطبيعة الحال، فإنّ مرور هذا الزمن الطويل كفيلٌ بأن يُذهب بكثيرٍ من حملة الحديث من الصحابة والتابعين[2]، بل ابتُلي الحديث بالوضع والاختلاق والتحريف والتدليس والتضخيم، حتى وصل الأمر إلى أن تُسمّى فرقةً من

---

١. هذا الكلام وفق النظرة السنيّة التي قرّر علماؤها ومحدثوها، أنّ السنّة لم تُدوّن، وقد نُهيَ عنها، بخلاف المدرسة الشيعية التي تذهب إلى أنّ السنّة دُوّنت، وتناولها علماؤهم على مرّ العصور التي عاشوها مع أئمتهمعليهم السلام، وبذلك لا توجد تلك الفجوة والفاصلة الكبيرة التي قد تؤثر على سير الحديث، وما يعتريه من إشكاليات فقدان التدوين.

٢. راجع، هاشم معروف الحسني، *الحديث والمحدثون*: ٧٢١.

فرق الإسلام بالحشوية[١]، ولعل قول شعبة بن الحجاج يؤشّر على هذه الظاهرة أيضاً؛ حيث قال: «ما أعلم أحداً فتّش الحديث كتفتيشي، وَقفتُ على ثلاثة أرباعه كذب»[٢]، فلم يبق من السنّة إلا الربع بحسب رؤية شعبة، الذي يُعدّ أمير المؤمنين في الحديث.[٣]

وكان للعامل السياسي الدور البارز والكبير بحيث سُيّست الروايات، وجُنّد بعض المحدثين لترسيخ أفكار ورؤى السلطات الحاكمة في تلك الأزمنة، فبعض الرواة كان يسكت إذا أُعطي الأموال، ويتكلم إذا منع منها[٤]، ترهيباً وترغيباً، بل وَصلَ الأمر إلى درجة أنّ الرواة كانوا يخلطون بين روايات بعضهم بكلام رسول الله ﷺ، بحيث لا يُميّزون بينهما[٥]، وهذه طامة كبرى، ولم ينته الأمر إلى هذا الحد، بل تداعيات هذه الأُمور انعكست بظلالها على المحدثين أنفسهم وبشكل ملفت للنظر، فهذا الحافظ علي بن المديني اتّهمهُ أحمد بن حنبل، بأنّه يُغيّر ألفاظ الروايات؛ ليُرضي السلطة[٦]، وكذلك حرّم على أتباعه الأخذ من أصحاب أبي حنيفة؛ حيث يقول عنهم: «أصحاب أبي حنيفة

---

١. قال الفراهيدي: «الحشو من الناس: من لا يعتد به»، الخليل بن أحمد الفراهيدي، *العين*: ٣٨٨/١.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٢٢٦/٧.

٣. قال الشافعي: «لولا شعبة لما عُرف الحديث، وقال سفيان الثوري: شعبة أمير المؤمنين في الحديث» *سير أعلام النبلاء*: ٢٠٦/٧.

٤. يقول سعيد بن المسيِّب: «كان أبو هريرة إذا أعطاه معاوية سكت، فإذا أمسك عنه تكلم». علي بن الحسن بن عساكر، *تاريخ مدينة دمشق*: ٣٧٣/٦٧.

٥. ينقل الذهبي، عن بسر بن سعيد، قال: «اتقوا الله، وتحفظوا من الحديث، فو الله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة، فيُحدّث عن رسول الله «صلى الله عليه وسلم»، ويحدّثنا عن كعب، ثم يقوم، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب، ويجعل حديث كعب عن رسول الله «صلى الله عليه وسلم». محمد بن أحمد الذهبي، *سَير أعلام النبلاء*: ٦٠٦/٢.

٦. راجع، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، *مناقب احمد بن حنبل*: ٥٢٥.

ليس ينبغي أن يُروى عنهم شيئاً».[١] وقد عرّض البخاري في صحيحه بأبي حنيفة في ثمانية عشر موضعاً.[٢]

وهذا بدوره ترك انطباعاً سلبياً على توثيق الرواة وتضعيفهم، وعلى علم الجرح والتعديل، الذي تُوزن به الروايات بشكل عام.

وهناك الكثير من هذه الموارد التي اعترت مسيرة التراث الحديثي السنّي، والتي سوف نبحث بعض من جوانبها، لا سيّما ما يَرد ويدخُل في صميم فصول هذا البحث.

فمن هذا كلّه، نعتقد أنّ التراث السنّي قد شابه الكثير من هذه التناقضات، ممّا انعكس بشكل كبير وكبير جداً على مجمل الروايات وحامليها وناقليها وهم الرواة، بحيث لا يكاد يوجد في كتب الحديث، حديثاً قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه.[٣] ممّا أدّى بالنتيجة الحتمية التي لا تقبل الشك والريب، إلى اتهام الرواة والاختلاف في توثيقهم وتضعيفهم. وهذا ما وقع فعلاً، بحيث نلمس هذا الواقع في كلمات الذهبي، حينما قال: «إنّه لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة».[٤] وقد اضطربت كلمات العلماء الذين شرحوا هذه المقولة أيّما اضطراب، وقد جَمعَ العلّامة عبد الفتاح أبو غدة، أقوال من فسّروها، وأطنَبَ في ذلك، ثم وصل إلى نتيجة، مفادها، أنّه: «يبدو للعبد الضعيف أنّه لم يقع الاتفاق من العلماء على توثيق (ضعيف)، بل إذا وثّقه بعضهم ضعّفه غيره، كما لم يقع الاتفاق من العلماء على تضعيف (ثقة)، فاذا ضعّفه بعضهم وثّقه غيره.... إلخ».[٥]

---

١. المصدر نفسه: ٥٢٥.

٢. راجع، عبد الفتاح أبو غدة، *هامش كتاب قواعد في علوم الحديث*: ٣٨١.

٣. راجع، محمود أبو رية المصري، *أضواء على السنّة النبوية*: ٢٠.

٤. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *المتكلمون في الرجال*: ١٣٩.

٥. نقله أبو غدة في هامش كتاب *المتكلمون في الرجال*: ١٤٣.

إذن، فما هو الحل لإزالة هذا الركام عن كاهل الحديث ورواته وتنقيته ممّا علق به، ولا سيّما علم الجرح والتعديل؟

الحلُّ بنظرنا يَكمُن في إيجاد قواعد ونظريات يُؤَسّس ويُنظّر لها؛ للحد من هذه الظاهرة وتقليصها بشتّى الوسائل وتفادي هذه الإشكالية الكبيرة، التي قد ينهار بسببها التراث الحديثي برمته، وهكذا كان.

فمن هنا جاء التقعيد والتأصيل لجملة وافرة من هذه القواعد والنظريات، ونذكر على سبيل الفرض والمثال، قاعدة الأقران[١]، وجهالة الصحابي لا تقدح في الحديث؛ لثبوت عدالتهم جميعاً[٢]، والبدعة الكبرى والصغرى[٣]، وتصحيح كل رواة الصحيحين، لجوازهم القنطرة[٤]، والقاعدة الأخيرة دافع عنها الحافظ

---

١. قال الذهبي: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيّما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد... إلخ.» محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*: ١١١/١.
ويمكن لنا أن نناقش الذهبي ؛ لأنّ الواقع قد يغاير هذه النظرة بشكل قاطع، فلا يوجد دليل علمي عليها، بل لعل الدليل قائم على خلافها؛ لأنّ حكم الجارح والمعدل على معاصره أقرب لليقين وأكثر إصابة للواقع؛ لأنّها غالباً ما تنشأ عن حس ومشاهدة، قال العلامة سليمان الباجي في كتابه *التعديل والتجريح*: ٢٨٠/١: «أحوال المحدثين في الجرح والتعديل مما يدرك بالاجتهاد، ويعلم بضرب من النظر؛ ووجه ذلك أنّ الإنسان إذا جالس الرجل، وتكرّرت محادثته له وإخباره إياه بمثل ما يخبر ناس عن المعاني التي يخبر عنها، تحقق صدقه، وحكم بتصديقه».فلم لا نحكم بتصديق هذا القرين؟ لأنّه أقرب للواقع، ونقله يورث اليقين في النفس. وهذا ما حَدا بالأمير الصنعاني أن يُشدد النكير على هذه النظرية، قال: «إن كان مرادهم بالأقران: هم المتعاصرون في قرن واحد، والمتساوون في العلوم، فهو مشكل؛ لأنّه لا يعرف حال الرجل إلّا من عاصره، ولا يعرف حاله من بعده إلّا بأخبار من قارنه»، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، *ثمرات النظر في علم الأثر*: ١٣٠.

٢. محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية، *حاشية ابن القيم على سنن أبي داود*: ٢٠٥/١.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٥/١.

٤. راجع؛ محمد بن أحمد الذهبي، *الموقظة في علم مصطلح الحديث*: ٧٩ ـ ٨٠
قال ابن حجر العسقلاني: «وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي، يقول في الرجل الذي

ابن حجر في فتحه بكل جهدّة لسدّ الثغرات عن المجاهيل والضعفاء الذين حواهم كتاب البخاري، مما أو قعته في بعض الإشكالات التي حار جواباً فيها.[١]

وفي هذا السياق ـ أيضاً ـ ما نحن بصدده، حيث جاء ما سطرناه في هذا الكتاب عما نُظّر له من تصنيف لعلماء الجرح والتعديل، وكيف انعكست هذه النظرية على التراث الحديثي؟ ومن المهم أن نوضّح للقارئ مفردات عنوان الكتاب، ومن ثم بيان موجز ومختصر لتفصيلاته.

نظرية: مجموعة من الفروض المترابطة، التي يُقصد بها شرح وتفسير ظاهرة معينة، وكيفية وقوعها، وشروط حدوثها، وبيان النتائج المترتبة عليها.[٢]

التصنيف: نعني به تقسيم نُقّاد علم الجرح والتعديل إلى التشدد والتساهل والاعتدال.

الجرح والتعديل: علم يتناوله النُقّاد لتوثيق، أو تضعيف الرواة.

انعكاس: نقصد به الأثر الذي تتركه هذه النظرية على مجمل الروايات.

التراث الحديثي: واضح وبدهي.

ويجب أن نُلفت النظر ـ أيضاً ـ أنّ كلامنا في هذه النظرية يدور حول التراث السنّي تحديداً، وفي الوقت نفسه حول الأحاديث التي تصُب في دائرة التراث الشيعي.

يخرج عنه في *الصحيح*: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنّه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، قال الشيخ أبو الفتح القشيري في *مختصره*، وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه، إلّا بحجّة ظاهرة وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما». أحمد بن علي العسقلاني، *فتح الباري*: ١/٣٨٤.

١. راجع، دفاعه عن إسماعيل بن أبي أويس المديني. *مقدمة فتح الباري*: ٣٨٨؛ *وتهذيب التهذيب*: ١/٢٧٣. وسيأتي في بحوثنا اللاحقة مناقشته بنوع من التفصيل.

٢. راجع، محمد هاشم، *بناء المناهج*: ٢٦.

وبطبيعة الحال، فإنَّ ماهية البحث تَنصبُّ على بيان النظريَّة أوّلاً، ومن أصّلها وقَعّد لها؟ وذلك من خلال تحليلها من جميع الأبعاد والوجوه ـ مع التسليم بقبول أصل هذا التصنيف، ولكن الكلام في تطبيقاتها وبعض تفاصيلها، وأيضاً قبول النسبيّة فيها، إذا كان خاضعاً لمعايير صحيحة يمكن أن يُركَن إليها، وهذا واضح وبدهي ـ وبيان الضَّوابط والأُسس التي اعتمدتها هذه النظرية، ومن ثم نقدها ومناقشتها، لا سيّما الانعكاس والأثر، على التراث الحديثي.

فمثلاً: نجد أنّ الحاكم النيسابوري وابن حبان والترمذي وغيرهم، اُتهموا بالتساهل؛ لأسباب يمكن مناقشتها ونقدها، وكذلك تضعيف الرواة والمحدثين المتهمين بالتشيع، أو المبتدعين ـ كما يسمونهم ـ الذين ينقلون فضائل أهل البيت عليهم السلام ـ كالحافظ عبد الرزاق الصنعاني والنسائي والدار قطني وابن خراش وغيرهم ـ ممّا يؤدّي بالنتيجة إلى إسقاط الأحاديث المروية في فضائلهم، وبالعكس من ذلك توثيق الروايات والرواة التي تتواءم مع مشربهم وتوجههم الفكري والعقدي.

فلو أثبتنا من خلال هذا البحث، أنّ هناك عواملَ وعناصرَ أُخرى لها مدخليتها في الجرح والتعديل، كالخلاف العقائدي بين الجارح والمجروح وغيرها.[1]

---

١. وهذه الحقيقة قد نجدها في ممارسات الإمام أحمد بن حنبل، حيث مارس الجرح والتعديل بميزان مذهبي ضيق، وفُرضت قضايا «المحنة» ذاتها على الميزان، وقد سُئل إذا اجتمع رجلان، أحدهما قد أمتحن من قبل السلطة في قضية خلق القرآن والآخر لم يمتحن، ثم حضرت الصلاة، فأيّهما يقدّم؟ فقال: يقدّم الذي لم يمتحن. وسُئل عمن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فقال: هذا لا يُكلم ولا يُصلى خلفه. ونحن نعجب من هذا الموقف الحنبلي المتعصّب، ونرى فيه ضرباً من السذاجة الفكرية وضيق الأفق، ونأسف شديد الأسف؛ لأنّ أصحابه بالذات ودون غيرهم، هم الذين كتبوا علم الحديث ودوّنوا السنّة، ثم شرعوا يكتبون الفقه، ويقدمون باسم الإسلام منظومة مفصّلة وجاهزة، هي تلك التي يتم توارثها بين المسلمين حتى اليوم. راجع، زكريا المحرمي، *قراءة في جدلية الرواية والدراية*: ٥٨.

خصوصاً إذا كان هذا الأمر شائعاً وعلى نطاق واسع، فهذا يعني أنّنا لا يمكننا بحال قبول كلّ جرح، أو طعن في أيّ راوٍ دون الفحص والتفتيش في خلفيات هذا الحكم، والعوامل والظروف التي من الممكن أن تساهم في صدوره، سيّما إذا كان هذا الراوي المجروح، ممن له اتجاه وعقيدة مخالفة لهذا الجارح والطاعن.

ونعتقد أنّ بلورة هذه البحوث وتنقيحها والوقوف على ملابساتها وظروفها بشكل عام، وعدم تسليم العنان لأحكام وأقوال المتقدمين وأخذها أخذ المسلمات، سوف يوقفنا على الكثير من مواطن الخلل والضعف في منهجية هذا التصنيف والتقسيم، ويُساهم في تقريب وجهات النظر بين المسلمين، وفهم أحدهم وجهة نظر الطرف الآخر، وردم الهوّة بينهم، لا سيّما في أحاديث الفضائل لأهل بيت النبوة عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم.

ضرورة البحث وأهميته

أمّا ضرورة البحث، فيمكن أن نفهرسه بما يلي

أوّلاً: يعتبر الجانب النظري والتطبيقي من الأبحاث المهمة والجوهرية؛ لأنّها تعطي رؤية واضحة حول مسألة ما من جميع أبعادها، وكتابنا يصب في هذا المجال المهم والمحوري.

ثانياً: ندرة وانعدام من كتب وبحث في هذه المسألة عند الفريقين السنّي والشيعي على السواء، وإحياءُ هذه الأبحاث العلمية، وبعث الروح فيها ـ لا سيّما في علم الجرح والتعديل، والتي تفتقر إليها دراساتنا العلمية ـ يمكن أن يوقفنا على فهم مناهج المحدثين بصورة جلية.

في حين أنّ الذهبي صنّف ـ وفق هذه النظرية ـ أحمد بن حنبل في طبقات المعتدلين والمتوسطين، والحال أنّه من المتعصبين المتشددين، وهذا ما سنثبته بالتفصيل في نقد هذه النظرية.

ثالثاً: إنّ هذه النظرية لها حضور كبير في كلمات علماء الجرح والتعديل من المتقدمين والمتأخرين عند علماء أهل السنّة، فنحتاج إلى تأصيلها وتقعيدها، ومن ثم مناقشتها ونقدها على مستوى النظرية والتطبيق، وبالتالي فهم وحلّ كثير من المشكلات التي تعتري الروايات المختلف فيها.

وأمّا أهمية البحث، فيُمكن أن نلحظه بالتالي:

أوّلاً: تُشكّل هذه النظرية أساساً فكرياً وعلمياً لكثير من الأبحاث والنتائج المهمة، مثل قبول الروايات وعدمها، وكذلك الاحتجاج وعدمه في مجال الجرح والتعديل، وإعطاء رؤية واضحة حول مصداقية هذا التصنيف، لا سيّما في المجال التطبيقي.

ثانياً: تَدخُل هذه النظرية في التأثير على كثير من مسائل الخلاف العقائدي والمذهبي بين فرق المسلمين، ومن ثمَّ بحثها يعطي نتائج إيجابية ومهمة في حلّ كثير من هذه المسائل العقدية.

ثالثاً: ضبابية وعدم وضوح هذا التصنيف، الذي يتردد عند علماء الجرح والتعديل عند المدرسة السنيّة، ويُعدّ بحثنا لهذه النظرية رافعاً لهذه الإشكالية؛ لأنّنا سوف نسلط الضوء على كل ما ورد فيها بشكل تفصيلي وبيان مواطن الصحّة والخطأ فيها.

بواعث ومبررات البحث

وأمّا بواعث تحقيقنا لهذا البحث، فيمكن حصره بأمرين:

الأول: كَثُر الجدل والخلاف في الآونة الأخيرة ـ ولا سيّما في الأبحاث المعاصرة ـ حول كثير من المسائل العقدية في تراث الفريقين، وكان من ضمن هذه الأبحاث هي نظريتنا التي نحن بصددها، فقد أُسيء استخدامها، فرأيت من الواجب أن ننقحها بصورة تفصيلية، وبيان مواقع الخلل في

تطبيقاتها، لا سيّما في المناهج المتبعة عند علماء الجرح والتعديل.

الثاني: خلو المكتبة الإسلامية بشكل عام من بحوث أكاديمية وحوزوية تناولت هذه المسألة بالذات، وأقصد بها هذه النظرية، واستخدام الكثير من العلماء لها من دون ضوابط علمية، والاعتماد عليها، وكأنّها من المسلّمات، في حين أنّها لم تُبحث في التراث السنّي بشكل مفصّل ودقيق، فضلاً عن التراث الشيعي.

جديد البحث

إنّ أهم ما تحتويه هذه النظرية من مميزات جديدة، هي كالتالي:

١. إنّ تأصيل هذه البحوث وبلورتها بأُسلوب نظري تطبيقي، يُعدّ في حدّ ذاته جنبة علمية في مصطلح الحديث، ولا سيّما علم الجرح والتعديل.

٢. إنّ نقد هذه النظرية بأُسلوب علمي وموضوعي، وبيان مواقع الخلل التي ارتكزت عليها، ومن ثمّ تنقيحها بعد دراسة الملابسات والظروف التي أدّت إلى طرح هذا التصنيف، سوف يوصلنا إلى ضعف منهجية هذا التقسيم، وفي الوقت نفسه سوف يتبين لنا من خلال ما اتّهم بعض المحدثين بالتساهل، فقد يكون معتدلاً ومنصفاً، وقد يكون متشدداً، لا سيّما إذا وافقه غيره من المعتدلين، ومن ثمَّ تساهم هذه النظرية في تقريب وجهات النظر بين المسلمين.

٣. بيان نتائج هذه النظرية وانعكاسها على التراث الحديثي، يُعتبر جنبة جديدة في هذا الكتاب

منهجنا في البحث

اتَّسم منهجنا على أُسلوب علمي تخصصي، اتبعت فيه المنهج الاستقرائي التحليلي العلمي لتتبع مناهج المحدثين، وصدق هذه القسمة وهذا التصنيف،

ومن ثمّ مناقشة واستنطاق هذه النصوص، لا سيّما من قعّد لها وأصّلها على المستويين: النظري والتطبيقي. وقد اعتمدت على أهم المصادر، لا سيّما في علم الجرح والتعديل ومصطلح الحديث، مراعياً بذلك أقدمية المصادر من الناحية الزمنية، ومن ثمّ الفرعية منها، وكذلك تَرجمتُ لأصحاب هذه المصادر بما تناسب أهميتها.

فتأ يساً على هذا المنهج، استنتجنا ما توصلنا إليه من نتائج، وفق الرؤية التي اتبعناها في الاستدلال على هذه النظرية.

خطة البحث

تمّ تقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة فصول:

المقدمة: فجاءت لبيان ضرورته، وأهميته، وبواعثه، وجديده، والمنهج المتبع فيه، وخطة البحث، ومعوقاته.

الفصل الأول: كُلّيات البحث، تناولنا فيها مجموعة من الأبحاث المهمة، نذكر منها على سبيل المثال: الجرح والتعديل في اللغة والاصطلاح، وتأريخ الجرح والتعديل ونشأته، والإسناد في اللغة والاصطلاح وأهميته، لا سيّما ما مرّ به من أطوار، كانقطاع الحديث، وعدم تدوينه، وآداب وشروط الجارح والمعدّل، والمتكلمون في الرجال، ومراتب الجرح والتعديل، وغير ذلك.

الفصل الثاني: الجذور التأريخية لتطور نظرية التصنيف، وتناولنا فيه ستة مباحث: مفهوم التشدد والتساهل والاعتدال في اللغة والاصطلاح، والجذور التأريخية لورود هذه المصطلحات عند علماء هذا الفن من المتقدمين والمتأخرين، وسلطنا الضوء على المؤصّل والمقعّد لهذه النظرية، وبيان طبقات النقّاد ومن صنّفهم بهذه القسمة الثلاثية، وكلمات علماء الجرح والتعديل فيهم، وضوابط ومعايير هذه النظرية.

الفصل الثالث: الأسباب والمناشئ لبروز هذه النظرية، وقد احتوى على ثلاثة مباحث أساسية: بيان الأسباب العامّة، والأسباب الخاصّة، ودراسة ووقفات لنماذج من المحدثين الّذين نُسبَ لهم التساهل، كالحافظ الترمذي، والنسائي، والدار قطني، والحاكم النيسابوري، وغيرهم.

الفصل الرابع: دراسة نقدية لصاحب النظرية، واشتمل على مبحثين: دراسة نقدية على المستوى النظري، ودراسة نقدية على المستوى العملي.

الفصل الخامس: جاء كدراسة تطبيقية لانعكاس وأثر هذه النظرية على التراث الحديثي بشكل عام، وعلى الأحاديث الواردة في فضائل أهل البيت عليهم السلام بشكل خاص، والتي جاءت ضمن سياق التراث السّني.

معوقات البحث

إنّ المعوقات التي اعترت مسيرة كتابتنا، يمكن أن نبرزها للقارئ الكريم بما يلي:

١. إنّ الأبحاث في علم الجرح والتعديل وفق الرؤية السنيّة، قد لا نجد لها دراسات وافرة في الفكر الشيعي؛ لذا، فكان من الصعب الوقوف على كثير من القواعد، أو الأُسس التي تدخل في حيّز هذه النظرية.

٢. افتقاد المصادر التي تناولت هذا الموضوع بالذات؛ لأنّ ما كتبناه يُعدّ بحثاً بكراً على المستويين السّني والشيعي على حدّ سواء، وكل البحوث التي كُتبت من المدرسة السنيّة لا تعدو كونها إشارات رمزية، ولا يوجد فيها نقد ودراسة حقيقية وواقعية لهذه المناهج.

٣. اعتمدنا في كتابة هذه النظرية على الاستقراء والتحليل والنقد وتتبع مفردات النُقّاد المبثوثة في ثنايا الكتب وبطونها، وهذا يحتاج إلى جهد كبير للبحث والتنقيب وتتبع المصادر وقراءتها بدقة، حتى يمكن الوقوف عليها

ودراستها، وطبعاً دراستنا في دائرة الفكر السنّي، فنحتاج إلى كتب تصبّ في هذا المجال، فكانت المعاناة في الحصول على المعلومة كما أشرنا لذلك.

لذا، فاعتمدت على شبكة الأنترنت وتصوير الكتب والبحوث في المنتديات الفكرية... وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى الجد والمثابرة والوقت... ولكن كانت مُتعة البحث هي في تحدّي هذه الإشكاليات والصعاب، لكي نخرج ببحث جديد وبذرة نرفد بها مكتباتنا، وتكون بداية لكتب أُخرى تُكمل هذه النظرية.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

الفصل الأوّل

كلِّيّات البحث

المبحث الأول

تعريف علم الجرح والتعديل وتأريخه والنصوص التي دلت عليه

تعريفه في اللغة والاصطلاح

قبل أن نلج إلى تعريف شامل لعلم الجرح والتعديل، لابدّ أن نفكك أوّلاً هذا المصطلح كلاً على انفراد، فنعرّف ماهية «الجرح»، ومن ثمّ نُعرّف «التعديل»، و ثم نعطي تعريفاً جامعاً لكليهما معاً؛ لأنّ كلاً منهما يشكّل علم برأسه، وهذا ما نجده في كلمات الحاكم النيسابوري قال: «هذا النوع من علم الحديث معرفة الجرح والتعديل، وهما في الأصل نوعان، كل نوع منهما علم برأسه».[1] ولكلّ علم قواعده وضوابطه ومسائله.

الجرح في اللغة

يطلق الجرح في اللغة على ثلاثة معان:

الأول: الجرح المادي، وهو مصدر مأخوذ من: جَرحَه يجرحه جَرحاً، إذا أثّر فيه بالسلاح، وجَرحَه: أكثر ذلك فيه، والجراحة: اسم الضربة أو

---

١. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *معرفة علوم الحديث*: ٥٢.

الطعنة، والجمع جراحات وجراح.[١]

الثاني: الجرح الاكتسابي، قُيقال: جَرَح الشيءَ واجْتَرَحَه كَسَبه، وفي التنزيل ﴿وَهُوَ الَّذِي يتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيلِ وَيعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ...﴾[٢]، وما له جارحة، أي: ما له كاسب.[٣] وواضح أنّ المعنى ينصرف إلى الكسب والتحصيل، والمعنى الأول والثاني خارج عن محلّ بحثنا.

الثالث: الجرح المعنوي، قُيقال: جرح الحاكم الشاهد، إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره، وقد قيل ذلك في غير الحاكم، فقيل: جرح الرجل غض شهادته، وقد استجرح الشاهد. والاستجراح: النقصان والعيب والفساد.[٤] ومنه حديث بعض التابعين: «كثرت هذه الأحاديث واستجرحت» أي: فسدت وقلّ صحاحها، وهو استفعل، من جرح الشاهد إذا طعن فيه وردّ قوله، أراد أنّ الأحاديث كثرت حتى أحوجت أهل العلم بها إلى جرح بعض رواتها وردّ روايته.[٥]

إذن، فنستنتج من هذا المعنى أن الجرح هو: الطعن في الراوي، وردّ شهادته، وعدم قبولها، وهذا هو الذي يهمنا، ويدخل في صميم ولب بحثنا.

الجرح في الاصطلاح

لا يختلف كثيراً عما تقدّم من المعنى الثالث الذي ذكرناه، أي الجرح (المعنوي)، ونقصد به: وصف الراوي بما يقتضي تليين روايته، أو تضعيفها، أو ردّها.

---

١. محمد بن مكرم، ابن منظور، *لسان العرب*: ٤٢٢/٢.

٢. الأنعام: ٦٠.

٣. محمد بن مكرم، ابن منظور، *لسان العرب*: ٤٢٣/٢.

٤. المصدر نفسه: ٤٢٣/٢.

٥. المبارك بن محمد، ابن الأثير الجزري، *النهاية في غريب الحديث والأثر*: ٢٥٥/١.

قال ابن الأثير: الجرح: وصف متى التحق بالراوي، أو الشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به.[١]

وقال نور الدين عتر: هو الطعن في راوي الحديث بما يسلب أو يخل بعدالته، أو ضبطه.[٢]

التعديل في اللغة

الجذر اللغوي للتعديل مأخوذ من العَدل، ويأتي ما يقابل الجور والظلم، وهو الحكم بالحق، فالعدل: «ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، وعدل الحاكم في الحكم يعدل عدلاً وهو عادل.... وعدل عليه في القضية، فهو عادل، وبسط الوالي عدله ومعدلته. وفي أسماء الله سبحانه: العدل، هو الذي لا يميل به الهوى، فيجور في الحكم».[٣]

وتعديل الشهود: أن تقول: إنّهم عدول، وعدل فلاناً: زكّاه، أي قال: إنّه عدل. وعدل الميزان، والمكيال: سوّاه، فاعتدل.[٤] ومنه رجل عدل، أي رضاً ومقنع في الشهادة. ومن معانيه: الاستقامة، فيقال لمن كان مستقيماً: عدل، وضده حدل، يُقال: هذا قضاء حدل غير عدل، ومنه قوله تعالى: ﴿...يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ...﴾.[٥]

التعديل في الاصطلاح

التعديل في اصطلاح المحدثين، هو: وصف الراوي بصفات تُزكّيه، فتظهر عدالته، ويُقبل خبره. قال ابن الأثير: «وصف متى التحق بهما [بالراوي

---

١. المصدر نفسه، النهاية في غريب *الحديث والأثر*: ٢٥٥/١.

٢. نور الدين عتر، *منهج النقد في علوم الحديث*: ٩٢.

٣. محمد بن مكرم، ابن منظور، *لسان العرب*: ٤٣٠/١١؛ *تاج العروس*: ٤٧١/١٥.

٤. محمد بن مرتضى الزبيدي، *تاج العروس*: ٤٧٢/١٥.

٥. المائدة: ٩٥. وراجع، محمد بن أحمد الأزهري، *تهذيب اللغة*: ١٢٣/٢؛ *لسان العرب*: ٤٣٤/١١.

أو الشاهد] اعتبر قولهما وأخذ به».[١] وقال نور الدين عتر: «تزكية الراوي والحكم عليه بأنّه عدل، أو ضابط».[٢]

وبهذا نستطيع أن نعرّفه بشكل عام ـ من خلال تفكيكنا لمفردات هذا العلم ـ بأنّه: التزكية، أو عدمها لرواة الحديث. وبعبارة أدق هو: معرفة الثقة عن غيره. وهذا ما نطق به أبو حاتم الرازي، كما روى ذلك الخطيب البغدادي بسنده، قال: كنا عند عبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو يقرأ علينا كتاب *الجرح والتعديل*، فدخل عليه يوسف بن الحسين الرازي، فقال: يا أبا محمد ما هذا الذي تقرؤه على الناس؟ قال: كتاب صنفته في الجرح والتعديل، قال: وما الجرح والتعديل؟ قال: أظهر أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة، أو غير ثقة.[٣]

وعرّفه آخرون، بأنّه: هو علم يُبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم، بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ، وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث.[٤]

وقال السباعي: هو علم ميزان الرجال، وهو علم يبحث فيه عن أحوال الرواة وأمانتهم وثقتهم وعدالتهم وضبطهم، أو عكس ذلك، من كذب، أو غفلة، أو نسيان.[٥]

فإذاً، ممّا تقدّم اتّضح لنا تعريفه بشكل جلّي، ولكن هناك من يُثير إشكالية أنّ هذا المفهوم والجرح للرواة قد يُدخلنا في الغيبة لهم، فهل هذا المُدعي صحيح أو لا؟

---

١. المبارك بن محمد، ابن الأثير الجزري، *النهاية في غريب الحديث والأثر*: ٢٥٥/١.
٢. نور الدين عتر، *منهج النقد في علوم الحديث*: ٩٢.
٣. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *الكفاية في علم الرواية*: ٥٥.
٤. مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، *كشف الظنون*: ٥٨٢/١.
٥. مصطفى السباعي، *السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي*: ١٢٩.

الجرح وإشكالية غيبة رواة الحديث

إنّ الجرح والتعديل منهج قرآني ونبوي، فالله سبحانه وتعالى قد جرح وعدّل، فعدّل أنبياءَه ورسله وأولياءَه، وجرح أعداءَه، وذمّ أهل الشرك والكفر والنفاق، ورسول الله ﷺ كذلك فقد جرح وعدّل، جرح أعداء الإسلام وخصومه، ومدح المؤمنين في مواطن كثيرة، كما سيأتي بيانه لاحقاً.

ولكن قد يرد تساؤل: إنّ نقد الرجال وجرحهم للرواة أشبه بالغيبة؛ إذ إنّه يدخل في قدح الشخص وذمّه، فسلب العدالة والضبط عن الراوي تعني هذا المعنى، بل قد تُشهّر بهذا الإنسان وتبرز عيوبه أمام الملأ، والإنسان بطبعه مجبول على المدح، وليس نقيضه، أي الجرح والذم، فهل يُعدّ النقد للرواة من مصاديق الغيبة؟

والجواب: إنّ النّقاد عندما يتكلمون في الرواة جرحاً وتعديلاً، فهم ينطلقون من مبدأ المصلحة والنصيحة، وهدفهم الحفاظ على السنّة النبوية، والتحذير من الروايات التي تخالف الدين، وهذه منفعة مقبولة شرعاً وعقلاً، ولكن يجب أن يكون هذا الناقد صادقاً وأميناً في كلامه، ولا يتكلم بهوى، أو عصبية، أو غير ذلك.

ومبدأ المصلحة والنصيحة قد أكّد عليه بعض الحفاظ، كالإمام الترمذي في تعقيبه على من تكلّم في الجرح: فما حملهم على ذلك عندنا ـ والله أعلم ـ إلّا النصيحة للمسلمين، لا نظن أنّهم أرادوا الطعن على الناس، أو الغيبة.... فأراد هؤلاء الأئمة أن يبيّنوا أحوالهم شفقةً على الدين وتثبتاً.[1]

وقال ابن رجب الحنبلي: اعلم أنّ ذكر الإنسان بما يكره، محرم إذا كان المقصود منه مجرّد الذمّ والعيب والنقص، فأمّا إن كانت فيه مصلحة لعامّة

---

١. محمد بن عيسى الترمذي، *سنن الترمذي*: ٣٩٥/٥.

المسلمين خاصّة لبعضهم، وكان المقصود منه تحصيل تلك المصلحة، فليس بمحرم، بل مندوب إليه.[١]

وقيل ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى؟ قال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إليّ من أن يكون خصمي رسول الله «صلى الله عليه وسلم»، يقول: لم حدَّثت عنّي حديثاً ترى أنّه كذب؟[٢]

وقال سفيان بن عيينة: كان شعبة يقول: تعالوا حتى نغتاب في الله عزّ وجلّ.[٣]

إذن، فالكلام في الرواة وجرحهم يدخل في دائرة النصيحة والحفاظ على السنّة النبوية، وليست من الغيبة المحرّمة. بعد وضوح هذه الرؤية لابدّ لنا ـ أيضاً ـ أن نبحث أمراً في غاية الأهمية، وهو تأريخ وبدايات نشأة هذا العلم وتطوره، كمقدمة لأبحاث أُخرى مرتبطة به.

تاريخية الجرح والتعديل ونشأته

امتاز علم الجرح والتعديل عن غيره بخصوصية أفردته عن سواه، فهو يُعدّ مَعلَماً ونموذجاً حضارياً امتازت به الأُمة الإسلامية لحفظ تراثها الحديثي، فلا نجد له نظيراً في الأُمم الأُخرى، بل افتقدته تلك الأُمم، فلم نجد في تأريخها وتراثها سوى بعض الكتب التي أُختلف فيها أشدّ الاختلاف، وهذا الامتياز بالحقيقة يعود إلى جذوره ونشأته التي بدأت في عصر الرسالة المحمدية؛ لأنّ هذا العلم تكمن نشأته في نفس الحديث، فهو يُشكّل النواة والركيزة والمرقاة لحفظ ما جاء به النبي الخاتم ﷺ، فهو المشكاة التي

---

١. زين الدين، ابن رجب الحنبلي، *الفرق بين النصيحة والتعيير*: ٧.

٢. سليمان بن خلف الباجي، *التعديل والتجريح*: ٢٥٥/١.

٣. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *الكفاية في علم الرواية*: ٦٢.

تكشف لنا عما يعتري السنّة النبوية من تزوير، أو تحريف، فنشأة هذا العلم مقترنة بنشأة نفس الرواية وظهورها؛ لأنّه لازمٌ للتمييز بين الصحيح والسقيم، وقد أخذت هذه الأُمة على عاتقها من يدفع عن سنّة نبيها ﷺ كل صور الكذب والتزييف، فلا يخلو عصر من عصور الإسلام إلّا ونجد من متكلم في الرواة جرحاً وتعديلاً، حتى ظهر ت بواكير هذا العلم.

والرؤية السنيّة في نشأة هذا العلم وتطوّره، جاءت على يدّ الصحابة، فتكلم الصحابي ابن عباس وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك والسيدة عائشة وغيرهم، ثم تلا ذلك طبقةٌ من أئمة التابعين، تكلّموا في أحوال الرجال، كالشعبي، ت/١٠٤هـ، ومحمد بن سيرين، ت/١١٠هـ، والحسن البصري، ت/١١٠هـ، ثم الزهري، ت/١٢٤هـ، وأيوب السختياني، ت/١٣٠هـ وهشام بن عروة، ت/١٤٥هـ، وعبد الله بن عون، ت/١٥٠هـ، وشعبة بن الحجاج، ت/١٦٠هـ، وعنه أخذ يحيى بن سعيد القطان، ت/١٩٨هـ ، وعبد الرحمن بن مهدي، ت/١٩٨هـ، وعن طبقتهما أخذ الإمام يحيى بن معين، ت/٢٣٢هـ، وعلى يد هذا الأخير تبلور هذا العلم، ومن ثمّ تلامذته أحمد بن حنبل، ت/٢٤١هـ، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ت/٢٥٦هـ، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، ت/٢٦١هـ. وهكذا تتوالى العلماء طبقة بعد أُخرى إلى أن تشكّل علم الجرح والتعديل.

قال الترمذي: وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال، منهم الحسن البصري وطاووس تكلما في معبد الجهني، وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب، وتكلم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارث الأعور، وهكذا روي عن أيوب السختياني، وعبد الله بن عون، وسليمان التيمي، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وعبد

الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم، أنّهم تكلموا في الرجال.[١]

ولكن بحسب تتبعنا واستقراؤنا نعتقد أنّ نواة علم الجرح والتعديل تأسس على يد أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام، فهو يُعدّ الرائد لهذا العلم، وواضع الخطوط الرئيسية والتفصيلية لعلم الرواية والجرح والتعديل، ثم من بعده أصحابه من قبيل: عبيد الله بن أبي رافع، المتوفّى سنة (٤٠هـ)، الذي يُعدّ أول متكلم في هذا العلم، فصنّف كتاب *تسمية من شهد مع أمير المؤمنين عليه السلام الجمل وصفين والنهروان من الصحابة رضي الله عنهم*، وكذلك الأئمة من ولده عليهم السلام، كما سيأتي في دراسة الواقع الحديثي وتفشي ظاهرة الكذب والوضع، وظهور الإسناد وأهميته في تلك الفترة الحرجة من الإسلام.

أمّا الشواهد التي تدل على نشوء هذا العلم في زمن مبكر من عصر الرسالة، نحدها في آي الذكر الحكيم، وكذلك من نفس كلام رسول الله صلى الله عليه وآله ووصيه عليه السلام، كما سيأتي لاحقاً.

نصوص الجرح والتعديل في القرآن الكريم

نصوص الجرح في القرآن

من الإشارات التي نتلمسها من آي الذكر الحكيم، هي التّثبت والتحرّي والدقّة في نقل الخبر، بحيث يتبّين الصدق في المنقول وجرح الفاسق والكاذب. والجرح ـ كما هو معلوم ـ شهادة تسلب العدالة. والتعديل: توثيق وتزكية لإحقاق الحق، وإزهاق الباطل.

ومن هنا، فقد جرح المولى جلَّ وعلا المنافقين المختفين بين المؤمنين تحت ستار الإسلام.[٢] وكذّبهم في جملة من الآيات نذكر بعض منها:

---

١. محمد بن سوره الترمذي، *علل الترمذي*: ٣٩٥.

٢. راجع، سليمان بن خلف الباجي، *التجريح والتعديل*: ٣٥/١.

١. قوله تعالى: ﴿يا أَيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَينُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾.[١]

فهنا الباري جلّ شأنه يرفع يده عن الفاسق؛ لأنّ خبره غير موثوق، ويرتّب على قبول خبره آثاراً سلبية، وهي إصابة القوم بجهالة، والنتيجة هي الندم.

قال السيد الطباطبائي: وأمر بالتبّين في خبر الفاسق، وهو في معنى النهي عن العمل بخبره، وحقيقته الكشف عن عدم اعتبار حجيته، وهذا ـ أيضاً ـ كالإمضاء؛ لما بني عليه العقلاء من عدم حجية الخبر، الذي لا يوثّق بمن يخبر به، وعدم ترتيب الأثر على خبره.[٢]

وقال القرطبي: في هذه الآية دليل على قبول خبر الواحد إذا كان عدلاً؛ لأنّه إنّما أمر فيها بالتثبت عند نقل خبر الفاسق، ومن ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعاً؛ لأنّ الخبر أمانة، والفسق قرينة يبطلها.[٣]

٢. وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[٤]، فالخطاب الإلهي يجرح المنافقين لكذبهم، ومعلوم أنّ صفة الكذب هي من أوضح مصاديق الجرح، وبها يسقط الحديث عن الاعتبار.

٣. وقوله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَينِ ثُمَّ يرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾[٥]، وهذه الآية الكريمة من سورة التوبة، والتي تسمّى بالفاضحة، أو الكاشفة عما

---

١. الحجرات: ٦.

٢. محمد حسين الطباطبائي، *تفسير الميزان*: ٣١١/١٨.

٣. محمد بن أحمد القرطبي، *الجامع لأحكام القرآن*: ٣١٢/١٦.

٤. المنافقون: ١.

٥. التوبة: ١٠١.

في قلوب هؤلاء المنافقين، فهنا فضحت هذه الآية ثلة من المنافقين من أهل المدينة، وهذا جرح واضح لهؤلاء المنافقين، يسلب عدالتهم، ويضعهم في دائرة النفاق والكذب.

نصوص التعديل في القرآن

١. قوله تعالى: ﴿...مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ...﴾،[١] أي: أنّ العدالة لابدّ أن تقترن في الشاهد، وتكون كلماته صحيحة، وبها نحرز وثاقته، وهذا ما تؤكّده آية صريحة في نفس هذا السياق القرآني.

٢. قال تعالى: ﴿...وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ...﴾[٢]، فالعدالة مطلوبة في الشهادة، فما بالك في الرواية، فتكون من باب أولى.

نصوص الجرح والتعديل في السنّة النبوية

نصوص التعديل

كما أنّ هناك نصوصاً في القرآن الكريم، فكذلك في السنّة النبوية، وهي كثيرة جداً، وسوف نتعرض لبعض منها، لاسيّما في التعديل والتوثيق، فنذكر على سبيل المثال:

١. مدح النجاشي

قال ﷺ حين مات النجاشي: «مات اليوم رجل صالح، فقوموا، فَصَلّوا على أخيكم».[٣] فإشادة الرسول الأكرم بصلاح هذا الرجل دلالة على التعديل.

---

١. البقرة: ٢٨٢.

٢. الطلاق: ٢.

٣. محمد بن إسماعيل البخاري، *صحيح البخاري*: ٢٤٦/٤.

٢. توثيق ابن أم مكتوم

توثيقه ﷺ لابن أم مكتوم حينما أمر فاطمة بنت قيس أن تعتد في بيته، قال: اعتدي في بيت ابن أم مكتوم، فإنّه رجل أعمى تضعين ثيابك.[١]

٣. مدح أسامة بن زيد

إنّ النبي ﷺ مدح أُسامة بن زيد عندما قال لفاطمة بنت قيس: «أنكحي أسامة».[٢] فهذا الأمر يدل على رضاه لهذا الرجل، وأنّه مأمون وصالح، وغير ذلك من الأحاديث التي تدل على التوثيق والتعديل.

نصوص الجرح

نشير إلى بعض مصاديق من تكلّم عنهم رسول الله ﷺ، ومن ثم ننقل الحديث المتواتر: «من كذب عليّ متعمداً....» والذي يُشكّل اهتمام جملة من الباحثين من علماء هذا الشأن، والذي يشير بصورة جليّة إلى تجنب الكذب عليه، وصفة الكذب جرح حذّر منه رسول الله ﷺ أشدّ التحذير. ومن الأحاديث التي وردت في هذا المجال:

١. حديث «بئس أخو العشيرة....»

أخرج البخاري في صحيحه، عن عائشة، قالت: استأذن رجل على رسول الله «صلى الله عليه وسلم» فقال: ائذنوا له بئس أخو العشيرة، أو ابن العشيرة، فلما دخل ألانَ له الكلام، قلت يا رسول الله: قلت: الذي قلت، ثم

---

١. مسلم بن الحجاج النيسابوري، *صحيح مسلم*: ١٩٥/٤؛ محمد بن الحسن الطوسي، *الخلاف*: ١٢٠/٥.

٢. المصدر نفسه: ١٩٥/٤.

ألنت له الكلام، قال: أي عائشة، إنّ شر الناس من تركه الناس، أو ودعه الناس اتقاء فحشه».[١]

وهنا الرسول استخدم كلمة «بئس» التي تدل على الذم والجرح الشديد، فهذه المفردة مستوفية لجميع الذم، فإذا قلت: بئس الرجل دللت على أنّه قد استوفى الذم الذي يكون في سائر جنسه.[٢] وأمّا وجه الجمع بين شدّة هذا الكلام ولين وطلاقة رسول اللهﷺ، فهذا ما أجاب عنه ابن حجر معقباً عليه: «الواجب عليه ـ أي النبيﷺ ـ أن يبين ذلك، ويفصح به، ويعرّف الناس أمره، فإنّ ذلك من باب النصيحة والشفقة على الأُمة، ولكنّه لما جبل عليه من الكرم وأعطيه من حسن الخلق، أظهر له البشاشة، ولم يجبهه بالمكروه؛ لتقتدي به أمته في اتقاء شر من هذا سبيله، وفي مداراته ليسلموا من شره وغائلته».[٣]

٢. حديث «أبو الجهم لا يضع عصاه على عاتقه و....»

من الأحاديث التي ورد ذكرها في هذا الصدد، جرح رسول اللهﷺ من لم يره أهلاً للتعديل، كما في قوله لفاطمة بنت قيس عندما خطبها أبو جهم ومعاوية: أمّا أبو جهم، فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأمّا معاوية، فصعلوك لا مال له، أنكحي أسامة.[٤]

ويفهم من هذا الحديث أنّه تجوز النصيحة، وذلك بجرح الضعفاء، وتجنب الرواية عنهم، وعدم السكوت عن ذلك، وهذا ما فهمه الخطيب البغدادي من دلالة هذا الخبر، قال: وفي هذا الخبر دلالة على أنّ إجازة

---

١. محمد بن إسماعيل البخاري، *صحيح البخاري*: ٨٦/٧؛ *الكافي*: ٣٢٦/٢.
٢. محمد بن مكرم، ابن منظور، *لسان العرب*: ٢٢/٦.
٣. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *فتح الباري*: ٣٧٩/١٠.
٤. مسلم بن الحجاج النيسابوري، *صحيح مسلم*: ١٩٥/٤.

الجرح للضعفاء من جهة النصيحة، لتجتنب الرواية عنهم، وليعدل عن الاحتجاج بأخبارهم؛ لأنّ رسول الله «صلى الله عليه وسلم» لما ذكر في أبي جهم أنّه لا يضع عصاه عن عاتقه، وأخبر عن معاوية أنّه صعلوك لا مال له عند مشورة استشير فيها لا تتعدى المستشير، كان ذكر العيوب الكامنة في بعض نقلة السنن، التي يؤدّي السكوت عن إظهارها عنهم وكشفها عليهم، إلى تحريم الحلال وتحليل الحرام، وإلى الفساد في شريعة الإسلام.[1]

حديث «من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار...»

من النصوص التي نقرأ فيها صفة الجرح ـ أيضاً ـ هي ما نجدها من تحذير رسول الله ﷺ من الكذب عليه، وصفة الكذب قد عدّها كثير من علماء الجرح والتعديل، بأنّها في المرتبة الأُولي مراتب الجرح، وهي الأسوأ، بحيث يكون الحديث ساقطاً، ولا يكتب حديثه[2] ـ كما سيأتي الكلام مفصّلاً عن هذه المراتب والحكم عليها ـ وهذا ما ينعكس على طبيعة شخصية الرواة، فلابدّ من إحراز الوثاقة والصدق فيما يُنقل من الروايات.

ولا يخفى على القارئ أنّ هذا الحديث قد قاله رسول الله ﷺ بسبب واقعة كانت في زمنه، وسوف ننقل هذه الروايات ونصححها، بعد أن ننقل هذا الحديث ونبين طرقه وصحّته.

وبيان هذا البحث يفرض علينا ـ أيضاً ـ أن نلقي بعض اللمحات على بحث آخر له مدخلية في هذا الأمر، فقد تناوله بعض المحققين الكبار ـ كالدكتور أحمد أمين، والدكتور عمر فلاته، وأبو زهو، والسباعي، والسيد هاشم معروف الحسني، وغيرهم ـ وهو مسألة «متى بدأ الكذب» فلا بدّ من تنقيح هذه المسألة؛

---

١. أحمد بن علي، الخطيب البغدادي، *الكفاية في علم الرواية*: ٥٧.

٢. راجع: محمد بن عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ١٥٢/١.

لكي نحرّر بعض المسائل المهمة المترتبة والمتفرعة عليها، فأهمية هذا البحث تكمن بموارد لها مدخلية في أطروحتنا، وهي كالتالي:

أوّلاً: بيان أنّ الكذب صفة مذمومة تسقط الحديث.

وثانياً: بعد ثبوت أنّ هذه الصفة كانت على عهد رسول الله ﷺ، فنُقّاد الحديث عندما ينقلون بعض الروايات ويضعّفونها لبعض هذه العلل، لا يصح أن يُتهموا بالتشدد، أو التساهل.

وثالثاً: ما يترتّب على ذلك، وهو المطالبة بالإسناد، وبروز هذه الظاهرة ـ الإسناد ـ وأهميتها في حفظ السنّة الشريفة من التلاعب والتزوير، إذن، فهذا الحديث لابدّ أن نُفصّل فيه لهذه الضرورات الآنفة الذكر.

تواتر الحديث

بعد هذه المقدمة الموجزة، نقول: إنّ هذا الحديث ورد بسند صحيح ومتواتر، وقد ورد بألفاظ متعددة تعطي نفس المعنى، نذكر منها ما يلي:

ما رواه البخاري بسنده عن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، قال: قلت: للزبير إني لا أسمعك تُحدّث عن رسول الله «صلى الله عليه وسلم» كما يُحدّث فلان وفلان، قال: أمّا أني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: «من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار».[1]

وينقل البخاري ـ أيضاً ـ بسنده عن المغيرة عنه ﷺ، قال: إن كذباً عليَّ ليس ككذب على أحد، من كذب عليّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار.[2]

وكذلك ما رواه مسلم في صحيحه بسنده عن أنس بن مالك، قال: إنّه

---

١. محمد بن إسماعيل البخاري، *صحيح البخاري*: ٣٥/١؛ مسلم بن الحجاج النيسابوري، *صحيح مسلم*: ٧/١.

٢. المصدر نفسه: ٨١/٢.

ليمنعني أن أحدّثكم حديثاً كثيراً، أنّ رسول الله «صلى الله عليه وسلم»، قال: من تعمّد عليَّ كذباً، فليتبوأ مقعده من النار».[١]

وعن الإمام علي عليه السلام، قال: ... وقد كُذب على رسول الله صلى الله عليه وآله على عهده، حتى قام خطيباً، فقال: أيّها الناس قد كَثُرت عليَّ الكذّابة، فمن كذّب عليّ متعمّداً، فليتبوأ مقعده من النار.[٢]

وقد ذكر الكتاني: أنّ هذا الحديث بلغ رواته أزيد من مائة صحابي، وفيهم العشرة المبشرة.[٣] فلا نقاش في صحّته، فهو من المتواترات.

دلالة الحديث

ودلالته واضحة، فنجد أنّ هناك تحذيراً شديداً مغلّظاً من رسول الله صلى الله عليه وآله، فتارةً يتوعدهم بمقعد من نار، وأُخرى ببيت في جهنم، كل ذلك للحفاظ على سنته من التزوير والتحريف، إذن، فلابدّ أن يكون الناقل للسنّة عدلاً مأموناً من الكذب.

قال الخطيب البغدادي: قد أخبر النبي «صلى الله عليه وسلم» بأنّ في أُمته ممن يجئ بعده كذابين، فحذّر منهم، ونهى عن قبول رواياتهم، وأعلَمنا أن الكذب عليه ليس كالكذب على غيره، فوجب بذلك النظر في أحوال المحدثين، والتفتيش عن أمور الناقلين؛ احتياطاً للدين؛ وحفظاً للشريعة من تلبيس الملحدين.[٤]

---

١. *صحيح مسلم*: ٧/١.

٢. محمد بن يعقوب الكليني، *الكافي*: ٦٣/١.

٣. محمد بن جعفر الكتاني، *نظم المتناثر من الحديث المتواتر*: ١٩، والظاهر أنّ ذلك بلحاظ مجموع الطرق.

٤. أحمد بن علي، الخطيب البغدادي، *الكفاية في علم الرواية*: ٥٢.

وهنا الخطيب البغدادي يُصرّح بأنّ «في أمته ممن يجئ بعده كذابين، فحذّر منهم، ونهى عن قبول رواياتهم»، فقيّد الكذب بالبعديّة، أي بعد رسول‌الله ﷺ.

ولكننا نعتقد أنّ الكذب كان في عهده أيضاً، وبعده اشتدّ وكثُر، كما تقدمت الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّه قد كُذب على رسول الله ﷺ في عهده؛ لذا فقام فيهم خطيباً، وحذّرهم من هذا الذنب العظيم.

السبب في حديث «من كذب عليَّ متعمداً...»

وننقل السبب الذي حدا برسول الله ﷺ أن يُصرّح بهذا الحديث، بلسان ابن تيمية، فقد روى بسنده عن ابن بريدة عن أبيه قال:

كان حي من بني ليث من المدينة على ميلين، وكان رجل قد خطب منهم في الجاهلية، فلم يزوجوه، فأتاهم وعليه حلّة، فقال: إنّ رسول الله «صلى الله عليه وسلم» كساني هذه الحلّة، وأمرني أن أحكم في أموالكم ودمائكم، ثم انطلق فنزل على تلك المرأة التي كان يحبها، فأرسل القوم إلى رسول الله «صلى الله عليه وسلم»، فقال كذب عدو الله، ثم أرسل رجلاً، فقال: إن وجدته حياً، وما أراك تجده حياً، فاضرب عنقه، وإن وجدته ميتاً، فأحرقه بالنار. قال: فذلك قول رسول الله «صلى الله عليه وسلم» من كذب عليَّ متعمداً.[1]

وروى أيضاً: عن عبد الله بن الزبير، قال يوماً لأصحابه: أتدرون ما تأويل هذا الحديث: من كذب عليَّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار؟ قال: كان رجل عشق امرأة، فأتى أهلها مساءً، فقال: إن رسول الله «صلى الله عليه وسلم» بعثني إليكم أن أتضيف في أيّ بيوتكم شئت، قال: وكان ينتظر بيتوتة المساء، قال: فأتى رجل منهم النبي «صلى الله عليه وسلم»، فقال: إنّ فلاناً يزعم أنّك أمرته

---

١. أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني، *الصارم المسلول*: ١٧٦/١.

أن يبيت في أيّ بيوتنا شاء، فقال: كذب يا فلان انطلق معه، فإن أمكنك الله منه، فاضرب عنقه، واحرقه بالنار، ولا أراك إلّا قد كفيته، فلما خرج الرسول، قال رسول الله «صلى الله عليه وسلم»: ادعوه، قال: إنّي كنت أمرتك أن تضرب عنقه، وأن تحرقه بالنار، فإن أمكنك الله منه، فاضرب عنقه، ولا تحرقه بالنار، فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار، ولا أراك إلا قد كفيته، فحانت السماء بصيب، فخرج الرجل يتوضأ، فلسعته أفعى، فلما بلغ ذلك النبي «صلى الله عليه وسلم» قال: هو في النار.[1]

وقال أيضاً: وقد روى أبو بكر بن مردويه من حديث الوازع، عن أبي سلمة، عن أسامة، قال، قال: رسول الله «صلى الله عليه وسلم»: من يقل عليّ ما لم أقل، فليتبوأ مقعده من النار؛ وذلك أنّه بعث رجلاً، فكذب عليه، فوجد ميتاً، قد انشق بطنه، ولم تقبله الأرض.[2] وهذه الروايات سيأتي تصحيحها من ابن تيمية نفسه وغيره من العلماء.

مصداقية الروايات بنظر بعض علماء أهل السنّة والشيعة

١. الدكتور أحمد أمين

وهذا ما حدا بالدكتور أحمد أمين أن يَغلُب على ظنه هذه الحقيقة، فأشار إليها بقوله: ويظهر أن هذا الوضع حَدث في عهد الرسول، فحديث: من كذب عليّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار، يغلب على الظن أنّه إنّما قيل لحادثة حدثت، زُوّر فيها على الرسول. وبعد وفاته «صلى الله عليه وسلم» كان الكذب عليه أسهل.[3]

---

١. المصدر: ١٧٦/١.

٢. المصدر: ١٧٦/١.

٣. أحمد أمين، *فجر الإسلام*: ٢١١.

٢. محمد أبو زهو

كذلك رددّها ـ بلا غلبة على الظن ـ محمد أبو زهو، بقوله: فقد وُجد الكذب على رسول الله قبل ذلك حتى في زمنه، ومن أجل ذلك يقول: من كذّب عليَّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار، فما قال النبيﷺ إلا لحادثة وقعت في عصره كذب عليه فيها.[١]

فالكذب وُجد على زمنه، وهذا لا مناص منه، وهذا التحذير جاء لتكون سنته نقيةً طاهرةً لا يشوبها الوضع، أو الزيادة والنقصان.

٣. السيد هاشم معروف الحسني

السيد هاشم معروف الحسني ـ أيضاً ـ ذكر رأيه في هذا المجال، غير مستبعداً لوقوع ذلك الأمر، فبعد أن ذكر الروايتين، علّق قائلاً:

ومهما كان الحال، فسواء صحت هذه المرويات، أم لم تصح، فالمعاصرون للنبيﷺ من الصحابة لم يكونوا في مستوى واحد كغيرهم من سائر الناس في مختلف العصور، فمنهم الصديقون الأبرار الذين طهّرت نفوسهم الصحبة، ومنهم المسلم الذي لم يبلغ مرتبة هؤلاء، ومنهم المتستر بالإسلام.... ونحن لا ندعي وقوع الكذب منهم على الرسول، ولكن لا نستبعده، بل نقرّبه، اعتماداً على هذه المرويات وغيرها من القرائن والملابسات التي تحيط بهم، لاسيّما وقد أدانهم القرآن والرسول....[٢]

استنكار الدكتور فلاتة لرأي أحمد أمين ومحمد أبو زهو

ولكن الدكتور فلاتة بعد أن ذكر تلكم الأقوال وبسطها على طاولة البحث، استنكر بشدة رأي الأُستاذ أحمد أمين والأُستاذ محمد زهو، بقوله:

---

١. محمد أبو زهو، *الحديث والمحدثون*: ٦٥.

٢. هاشم معروف الحسني، *الآثار والموضوعات*: ٩٥.

وبالنسبة لما ذهب إليه الأُستاذ أحمد أمين والشيخ أبو زهو، أنّ الكذب وقع في حياة الرسولﷺ، وقد اعتمد الأُستاذ أحمد أمين، واستأنس الشيخ أبو زهو على ذلك بما روي سبباً في ورود الحديث من كذّب عليَّ متعمداً من حديث بريدة.[1]

ثم بعد ذلك ناقشَ سبب ورود الحديث الذي اتكأ عليه كلاً منهما، وضعّف ما رواه بريدة؛ لأنّ مدار الحديث كلّه على صالح بن حيان، وهو المتفرّد به، وقد اتفق الأئمة على ضعفه، وكذلك ضَعّف طريق ابن الزبير؛ لأنّ فيه السري بن يزيد الخراساني ومحمد بن علي الفزاري.[2]

مناقشتنا للدكتور عمر فلاته

إنّ الحكم على الروايات بطريقة مستعجلة، قد تجعل البحث بعيداً عن الموضوعية، ونعتقد أنّ الدكتور فلاته لم يدقق بما قاله الذين سبقوه، لا سيّما ابن تيمية وابن حزم والحافظ ابن حجر العسقلاني وغيرهم، وهؤلاء نعتقد أنّه يجزم بخبرتهم في هذا المجال.

أمّا ابن تيمية، فيصححها؛ لأنّ لها أكثر من طريق، ومعلوم أنّ تلك الطرق ترتقي بها إلى الحُسن، وهذا ما نجده في كتابه *الصارم المسلول*، فبعد أن ذكر هذه الروايات، علّق وجزم بصحّة أحد هذه الروايات، قال: «هذا إسناد صحيح على شرط الصحيح لا نعلم له علّة، وله شاهد من وجه آخر، رواه المعافي بن زكريا الجريري... الخ».[3] وكلمة «له شاهد» أي: لها طرق أُخرى.

وكذلك ابن حزم يأخذها أخذ المسلّمات، فبعد أن ذكر هذه الرواية علّق

---

١. عمر فلاته، *الوضع في الحديث*: ١٨٥/١.

٢. المصدر نفسه: ١٨٦/١.

٣. أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني، *الصارم المسلول*: ١٧٦/١.

عليها، قائلاً: «فهذا من كان في عصره «صلى الله عليه وسلم» يكذب عليه كما ترى، فلا يقبل إلا من سمّي وعرف فضله».[1]

وأمّا ابن حجر، فيُحسّن الحديث، ويعترض على من قال: إنّ طرقه ضعيفة؛ لأنّ مدارها على «صالح بن حيان»، أو أنّه انفرد فيها، وفي كل طريق راو متهم، فحديثه لا ينجبر ولا يتقوى، بل إنّ مجموع الطرق على هذا الشأن تزيده نكارة.

قال: «وصالح بن حيان «حبان» ضعّفوه، وأمّا يحيى الحماني، فهو وإن كان ضعيفاً، فلم ينفرد به، فقد رواه حجاج بن الشاعر، عن زكريا بن علي، عن علي بن مسهر، وروى سويد بن سعيد، عن علي بن مسهر قطعة منه. وله شاهد من حديث محمد بن الحنيفة عن صهر لهم من أسلم سمع النبي «صلى الله عليه وسلم»، وفيه قصة رواه أحمد والطبراني، ورواه الطبراني من طريق عطاء بن السائب، عن عبد الله بن الحارث، وقيل: عن عطاء عن عبد الله بن الزبير. وادّعى الذهبي في *الميزان* أنّه لا يصح بوجه من الوجوه. ولا شك أنّ طريق أحمد ما بها بأس وشاهدها حديث بريدة، فالحديث حسن».[2] إذن، فالحديث حَسنٌ بنظر ابن حجر.

دفاع الدكتور السباعي وضياء العمري لا محصل له

وبذلك لا يمكن أن نعتمد على قول الدكتور السباعي، الذي حاول إسقاط هذه الأحاديث، فقوله: «إن التأريخ فقاطع، بأنّه لم يقع في حياة الرسول أنّ أحداً ممن أسلم وصحبه زوّر عليه كلاماً... .[3] وكذلك الدكتور أكرم ضياء العمري

---

١. علي بن حزم، ابن حزم الظاهري، *الأحكام*: ٢٠٣/٢، في باب «ليس كل من أدرك النبي ورآه صحابيا».

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تلخيص الحبير*: ١٢٧/٤.

٣. مصطفى السباعي، *السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي*: ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

الذي كَرّر ما قاله السباعي، حينما خاطب الدكتور احمد أمين بقوله: ولكن ما ذهب إليه لا سند له في روايات التأريخ، ولا في سياق الحديث... الخ.[١]

فقد اتّضح أنّ التأريخ نقل لنا هذه الروايات بأسانيد صحّحها أهل الخُبرة، فلا مجال لقبول ما ادعوا سقوطه. إذن، فالنتيجة التي نريد أن نصل إليها، أنّ هناك روايات متواترة دلت على وقوع الكذب والتزوير، ولعلّ التأريخ والواقع يشهدان بذلك كما تقدم.

ومن هنا برزت الحاجة الماسة للإسناد في ذلك الوقت؛ للنظر في أحوال المحدثين والتفتيش عن أُمور الناقلين؛ احتياطاً للدين وحفظاً للشريعة من تلبيس الملحدين والمزورين.

الإسناد ضرورة لابدّ منها

لذا، فالإسناد ضرورة حتمية، وهذا ما يجعلنا نُسلّط عليه الضوء بنوع من التفصيل للأسباب التالية:

١. الإسناد يعتبر أحد الأركان المقوّمة لصحّة الأحاديث وسقمها.

٢. إنّ نظرية التصنيف متعلقة بالسند ورواته، ومدى نَظر النقّاد حوله، بحيث نجد أنّ هناك من أُتهم بالتساهل، أو التشدد؛ لأنّه وثّق بعض الرواة الذين وقعوا في بعض الأسانيد، والعكس صحيح، ومن ثمّ انعكس ذلك على الأحاديث.

٣. دفع الوهم والالتباس الصادر عند البعض، من أنّ الإسناد وقع في زمن الفتنة بسبب الشيعة، وهذه الحادثة هي المنطلق والشرارة للمطالبة بالإسناد.

فهل يا ترى هذا الكلام له مصداقية على أرض الواقع؟ بعدما تبين أنّ الكذب والوضع كان في زمن رسول الله ﷺ، بحيث حذّر منه وشدّد عليه. هذا وغيره سوف يتكفّل به بحثنا اللاحق بنوع من التفصيل.

---

١. أكرم ضياء العمري، *بحوث في السنة الشريفة*: ١٣.

المبحث الثاني
تعريف الإسناد وأهميته، وإشكالية عدم التدوين

الإسناد لغةً

هو مصدر أَسْنَدَ، يقال: سند في الجبل يسند سنوداً، أي: صعد ورقي[1]، فهو اسم مصدر، أو وصف، ومعناه المعتمد، أو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل، وما ارتفع عن الأرض.[2] إذن، فالإسناد في اللغة: هو عملية الصعود في ذلك السند.

الإسناد اصطلاحاً

الإسناد هو: حكاية طريق المتن[3]، وهناك من عرّفه بأنه: رفع الحديث إلى قائله[4]، والمعنى واحد.

والسَّنَد: هو طريق المتن، وهم الرواة الذين نقلوا ذلك المتن، أو الحديث.

---

١. محب الدين الزبيدي، *تاج العروس*: ٢٧/٥.

٢. نور الدين عتر، *أصول الجرح والتعديل*: ٢١٣.

٣. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *نزهة النظر، شرح نخبة الفكر*: ٤١، تحقيق، نور الدين عتر.

٤. محمد بن إبراهيم ابن جماعة، *المنهل الروي*: ٣٠/١.

وسُمِّي سنداً؛ لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم على المتن بالصحّة، أو الضعف.

وقد يأتي الإسناد بمعنى السند، يقال: هذا حديث له إسنادان، أي: له طريقان، والسياق يوضح المراد. قال محمد بن جماعة: «المحدثون يستعملون الإسناد والسند لشيء واحد».[1]

والمعنى اللغوي يكاد يطابق المعنى الاصطلاحي؛ حيث إنّ عملية الصعود من أسفل الجبل إلى أعلاه، يتطلب التدرج في الصعود شيئاً فشيئاً، إلى أن يصل إلى أعلاه، وكذلك إسناد الحديث إلى قائله يبدأ الراوي به من شيخه، ثم شيخ شيخه.... وهكذا يرتقي من شيخ إلى آخر، حتى يصل إلى منتهاه.

أهمية الإسناد وفترة انقطاع تدوين الحديث

من البدهي ضرورةً أنّ العناية بالسنّة النبوية، لا تقل شأناً عن الاهتمام بالقرآن الكريم، فهي تمثّل المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، بموازاة الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهي البيان والتبيان للقرآن، تفصّل مجمله وتوضّح مشكله، وتقيّد مطلقه، وتخصّص عمومه، وهذا لا غبار عليه. قال ابن حزم: «فالقرآن هو الأصل المرجوع إليه في الشرائع، نظرنا فيه، فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول اللَّه ﷺ، ووجدناه عزّ وجلّ يقول فيه، واصفاً لرسول اللَّه ﷺ: وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى».[2]

ومعلوم أنّ الإسناد هو الواسطة والعامل الأساس في حفظ السنة؛ لأنّه ينفي عنها الدخيل، ويعصمها من التبديل، ويصونها من الخلل، ويدرأ عنها العلل؛ لذا وجب النظر في الإسناد؛ حفظاً للدين وذوداً عنه.

وهناك كلمة قيّمة ينقلها الدكتور قاسم علي اسعد في هذا الصدد، عن

---

١. المصدر نفسه: ٣٠/١، جمال الدين القاسمي، *قواعد التحديث*: ٢٠٢/١.

٢. علي بن حزم، ابن حزم الظاهري، *الأحكام*: ٨٧/١

محمد أنور شاه الكشميري، وهي: إنّ الإسناد كان لأجل ألا يدخُلَ في الدين ما ليس منه، لا لأجل أن يخرج به من الدين ما كان منه.[١]

وهذه كلمة تستحق الوقوف عندها، فهي مستوحاة من تحذير رسول الله ﷺ من الكذب عليه؛ خشية الدخول في الدين ما ليس من الدين، وليس العكس.

فالإسناد له مدخلية عظيمة في حفظ الدين، ولكنّنا في الوقت ذاته عندما نرجع إلى تأريخ السنّة المشرفة، نجد أنّ هناك فاصلة زمنية قد انقطع فيها تدوين الحديث، ممّا جعل الشروع في كتابته على رأس المائة الأُولى، أو الثانية على اختلاف الآراء، فهناك من يرى أنّ ابتداء تدوين الحديث وقع على رأس المائة في خلافة عمر بن عبد العزيز بأمره، كابن حجر والسيوطي، فآرائهم تتفق بأنّ التدوين كان على رأس المائة، بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين، ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير، فلله الحمد، على حدّ تعبير ابن حجر.[٢]

ففي *صحيح البخاري* في أبواب العلم: وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم، انظر ما كان من حديث رسول الله، فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء.[٣] وهناك من يرى أبعد من ذلك الزمان على اختلاف الآراء.[٤]

وهذا الأمر بطبيعة الحال انعكس سلباً على الحديث، وبتبعه الواسطة التي تنقله، وهي الإسناد، ممّا أعطى مبرراً ليُطعن في السنة النبوية؛ لأنّ هذه الفاصلة البعيدة جعلت حركة الوضع تلعب دوراً وسمةً واضحة للتلاعب والتزوير في الأحاديث التي كان يحذّر منها رسول الله ﷺ أشدّ التحذير، كما تقدم الكلام

---

١. راجع، قاسم علي أسعد، *قيمة الإسناد*: ١٣٤.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *فتح الباري*: ١٨٥/١.

٣. جلال الدين السيوطي، *تدريب الراوي*: ٩٠/١.

٤. كالذهبي في حوادث سنة، ١٤٣، قال: «وفي هذا العصر شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث والفقه والتفسير» *تأريخ الإسلام*: ١٣/٩.

حول حديث: «مَن كذّب عليَّ متعمّداً، فليتبوأ مقعده من النار».[١] وغير ذلك الكثير من كلماته التي تؤكّد وتشدد على بروز هذه الظاهرة؛ لذا نجد اهتمام الصحابة، وعلى رأسهم الإمام علي عليه السلام، متحرّياً في الأخذ، بحيث إنّه يستحلف من يحدثه بالحديث.[٢] وكذلك عمر بن الخطاب الذي ضرب أبا هريرة بدرته، وهدده بالنفي من المدينة إن استمر، يُحدّث الناس بما لم يُحدّث به الرسول، وقد أحس بالفرج عندما مات عمر بن الخطاب، فأخذ يحدّث بما لَذّ وطاب، وحتى السيدة عائشة كانت تتنكر لبعض مروياته عن الرسول، ومواقفها معه تبعث على الريب والشك فيها.[٣]

وهذا التحرّي ليس الغرض منه اختلاط الحديث بالقرآن، أو غيره من المبررات السقيمة، كما يحلو للبعض أن يعطيه هذه الصبغة لأنّه معلوم أنّ القرآن محفوظ من الله تبارك، فهو معجزته الخالدة، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.[٤] ـ بل الغرض منه صيانة السّنة النبوية من التلاعب والتحريف الذي قد يعتري نصوصها الوضع والاختلاق.

فحالة النقد للحديث كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله والصحابة، ويؤكّد لنا هذه الحقيقة، تقسيم الحاكم النيسابوري رواة الأخبار إلى عشرة طبقات:«فالطبقة الأُولى منهم: أبو بكر، وعمر، وعلي، وزيد بن ثابت، فإنّهم قد جرحوا، وعدّلوا، وبحثوا عن صحّة الروايات وسقيمها».[٥]

وكذلك الحافظ العراقي بقوله: تكاد كل مصادر علم الحديث تجمع

---

١. محمد بن إسماعيل البخاري، *صحيح البخاري*: ٨١/٢؛ مسلم بن الحجاج النيسابوري، *صحيح مسلم*: ٧/١.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ١٠/١.

٣. راجع، هاشم معروف الحسني، *الآثار والموضوعات*: ٩٦.

٤. الحجر: ٩.

٥. محمد بن عبد الله، الحاكم النيسابوري، *معرفة علوم الحديث*: ٥٢.

على أنّ الكلام في الجرح والتعديل متقدم ثابت عن رسول الله، ثم في كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم.[١] ومن الجلي أنّ علم الجرح والتعديل مهمته الأساسية، هي تحرّي رواة الحديث، ونقلهم للرواية، ومعرفة صدقهم، أو كذبهم في هذا النقل، أو ذاك.

إذن فظاهرة الإسناد ممتدة قبل وبعد انقطاع الحديث، ولكنّها تأكّدت بصورة كبيرة بعد وفاة رسول اللهﷺ، وهذا ما تشير إليه الوقائع التي جرت بعد هذه الفترة الحرجة من الإسلام.

هل ظاهرة الإسناد وليدة الفتنة؟

وممّا تقدم يتضح أنّ الإسناد له من الأهمية بمكان؛ لأنّه هو الحافظ للدين كما تقدم، ولكن السؤال المحوري: هل أنّ بروز الإسناد نتاج فتنة وقعت بعد وفاة الخليفة عثمان، أو بعد مبايعة الإمام عليؑ؟ لذا جاء الطلب عليه، كما في الأثر الذي يُردد دائماً عن ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم».[٢]

ومن ثمّ تتهم فرق المسلمين باختلاق الأحاديث والكذب، فجاء طلب الإسناد لهذه الغاية، وهذا ما نجده في كلمات بعض أعلامهم: أنّه لما ولي عثمان بن عفان، ووقعت الفتنة في زمنه، وُجد الكذب على رسول اللهﷺ من أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي، الذي أوقد نار الفتنة، وحرّض الناس على خليفة المسلمين... ثم لما وليّ علي رضي الله عنه الخلافة اشتد أمره من الشيعة والخوارج.[٣]

---

١. *التقييد والإيضاح*: ٤٤٠. نقلاً عن محمد لقمان السلفي في كتابه، *اهتمام المحدثين بنقد الحديث*: ٣٦.

٢. مسلم بن الحجاج النيسابوري، *صحيح مسلم*: ١١/١.

٣. راجع: مبارك بن عبد الله الدعيلج، *الوضع في الحديث*: ٥٠.

لكنّنا نعتقد أنّ هذا الكلام تجن على التأريخ وقفز على الحقائق؛ لأنّ الإنصاف الذي يتناسب مع معطيات البحث الموضوعي أنّ الكذب والوضع كان في زمن رسول الله ﷺ، وكان الصحابة يشددون النكير على من يكذب عليهم كما تقدم، وأثبتنا ذلك. نعم، يمكن أن نتفق معهم أنّ الوضع واختلاق الحديث قد اشتد وكثُر في تلك الفترة الحرجة من تأريخ الإسلام، وهذا لا خلاف فيه كما في الأثر المتقدم الوارد عن ابن سيرين.

وممّا يؤيّد ما نعتقد به أنّ بعض محققي أهل السنّة أوصلته نتائج البحث إلى هذه الحقيقة، وهذا ما صرّح به الدكتور فلاتة، فبعد أن ذكر آراء وأنظار العلماء في تحديد زمان الفتنة، قال:

وبإمعان النظر في هذه الأقوال وتشخيص البصر في الأمر وتصويبه، يبدو لي ـ والله العالم ـ أنّ الإسناد بدأ استعماله قبل ذلك بكثير ـ أي قبل زمن الفتنة ـ فقد بدأ مع بداية رواية الحديث، ورواية الحديث وجدت منذ حياة النبي ﷺ، حيث كان الشاهد يبلغ الغائب... الخ».[1]

والسبب الأساس لذلك أن رسول الله ﷺ كان يحذّر من الكذب عليه في وقائع صحيحة قد وقعت فعلاً ـ حيث صححّنا تلك الروايات ـ لذلك كان الصحابة شديدي الحرص على المطالبة بأنّ الحديث الذي يُرفع إلى رسول الله ﷺ إمّا بالسماع، أو غيره لابد أن يحلف ويُقسم عليه الراوي، كما كان يفعل ذلك الامام عليّ عليه السلام، أو أبو بكر وعمر، حيث كانوا يجبرون البعض من الصحابة أن يشهد معهم غيرهم ليحصل الاطمئنان بصدور الحديث من الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام.

لذا، فالتفسير الذي ينسجم مع مقولة ابن سيرين ـ كما يؤكّد عليه الدكتور فلاتة ـ هو أنّه أصبح من عادة المحدثين سؤال الرواة، وأنّ السؤال اُشتهر بينهم

---

١. عمر فلاتة، *الوضع في الحديث*: ١٢/٢.

عقب قيام الفتنة، ولا يلزم منه أنّ السؤال كان منعدماً قبل قيام الفتنة، كيف وقد حفظت لنا كتب الحديث والتأريخ ونقد الرجال، كثيراً من الوقائع التي أُلزم فيها الرواة بذكر أسانيدهم والإفصاح عمن تلقوا عنهم.[1]

الإسناد وُلد مع ولادة الإسلام

بعدما تقدم من المعطيات والنتائج السابقة، نعتقد أنّ الإسناد ظاهرة وُلدت مع ولادة الإسلام، وما يُشاع من أنّه وليد فتنة ليس صحيحاً؛ لأنّنا لو تأملنا ودقّقنا بما نجده من كلمات للإمام علي عليه السلام في طلب الإسناد[2]، لتأكدت هذه الحقيقة جليةً واضحة.

وهذا ما يرويه الخطيب البغدادي بسنده عن مجاشع بن قطبة، قال: سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو في مسجد الكوفة يقول: «انظروا عمن تأخذون هذا العلم، فإنّما هو الدين».[3]

وهذا القول نعتقد أنّه من مختصات الإمام علي عليه السلام، فهو الأصل فيه، وما نقله المحدّثون عن ابن سيرين، أو ابن عباس، والحسن البصري، وزيد بن أسلم، وأبي هريرة، والضحاك بن مزاحم، ومالك ابن أنس، وابن المبارك، وغيرهم، كلّهم اقتبسوا ونَقلوا هذا الكلام منه عليه السلام.

لذا، فنجد أنّ الإمام سليمان بن خلف الباجي، المتوفّى سنة (٤٧٤هـ)، يسجل استغرابه من شهرته عن محمد بن سيرين، قال: «واشتهر به كثيراً محمد بن سيرين. ولا ندري أهو من تصادف الخواطر، أم قائله واحد، ثم تناقله باقي

---

١. المصدر: ٢٢/٢.

٢. وطبعاً ما كان يتلفظ به في هذا المعنى في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله، وليس بعد وفاته، والقرائن كثيرة على ذلك، منها ما تقدم من تحذير رسول الله صلى الله عليه وآله، من وجود الكذابين حوله في الحديث المشهور والمتواتر، ولا نكرره، واستحلافه للرواة وغير ذلك.

٣. مسلم بن الحجاج النيسابوري، *صحيح مسلم*: ١٢٣/٧.

الأئمة، مضافاً إلى كل من هؤلاء حسب سماعهم منهم».[١]

ثم يشرح الإمام الباجي مفردات هذا الحديث الشريف، قال: وفي قوله: انظروا عمن تأخذونه، أي: ابحثوا هل الراوي عدل ضابط، أو هو غير ذلك؟ وليس معنى ذلك إلا الجرح والتعديل، فخذوا عمن كان ثقة ودعوا غيره. وفي قوله: إنّما هو الدين: قصر وتأكيد بليغ لا يتّم إلا بالبحث في أحوال الرجال، الذي ليس هو من الغيبة في شيء، بل على العكس من ذلك أمر واجب لا مناص منه لتسلم السنّة من الكذب على رسول الله «صلى الله عليه وسلم».[٢]

وهكذا نجد علياً عليه السلام يؤكّد على وجود الإسناد عند التحدث، بقوله: «إذا حدثتم بحديث، فأسندوه إلى الذي حدّثكم، فإن كان حقاً، فلكم، وإن كان كذباً، فعليه».[٣] فهنا يحث على طلب الإسناد.

وثيقة الإمام علي عليه السلام في تقييم الرجال

ووثيقته التي صَنّفت الرواة، هي خير شاهد ودليل إضافي، على أنّه أول من تكلّم في الرجال، وذلك حينما سأله سائل عن أحاديث البدع، وعما في أيدي الناس من اختلاف الأحاديث، فقال: «إنّ في أيدي الناس حقاً وباطلاً وصدقاً وكذباً وناسخاً ومنسوخاً وعامّاً وخاصّاً ومحكماً ومتشابهاً وحفظاً ووهماً، وقد كذب على رسول الله «صلى الله عليه وسلم» على عهده، حتى قام خطيباً، فقال: «من كذب عليَّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار»، وإنّما أتاك بالحديث أربعة رجال ليس لهم خامس:

---

١. سليمان بن خلف الباجي، *التعديل والتجريح*: ٤١/١.

٢. المصدر: ٤١/١.

٣. محمد بن يعقوب الكليني، *الكافي*: ٥٢/١.

١. رجل منافق مظهر للإيمان متصنّع بالإسلام، لا يتأثم ولا يتحرّج، يكذب على رسول الله «صلى الله عليه وسلم» متعمداً، فلو علم الناس أنّه منافق كاذب، لم يقبلوا منه ولم يصدقوا قوله....فهذا أحد الأربعة.

٢. ورجل سمع من رسول الله شيئاً لم يحفظه على وجهه، فوَهم فيه، ولم يتعمد كذباً، فهو في يديه، ويرويه، ويعمل به، ويقول: أنا سمعته من رسول الله «صلى الله عليه وسلم»، فلو علم المسلمون أنّه وهم فيه لم يقبلوه منه، ولو علم هو أنه كذلك لرفضه.

٣. ورجل ثالث سمع من رسول الله «صلى الله عليه وسلم» شيئاً يأمر به، ثم إنّه نهى عنه، وهو لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء، ثم أمر به وهو لا يعلم، فحفظ المنسوخ، ولم يحفظ الناسخ، فلو علم أنّه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنه منسوخ لرفضوه.

٤. وآخر رابع ـ لم يكذب على الله، ولا على رسوله ـ مبغض للكذب، خوفاً من الله، وتعظيماً لرسول الله «صلى الله عليه وسلم» ـ ولم يهم، بل حفظ ما سمع على وجهه ـ فجاء به على سمعه ـ لم يزد فيه ولم ينقص منه ـ فهو حفظ الناسخ، فعمل به، وحفظ المنسوخ، فجنَّب عنه، وعرف الخاصّ والعامّ والمحكم والمتشابه، فوضع كلّ شيء موضعه.

وقد كان يكون من رسول الله «صلى الله عليه وسلم» الكلام ـ له وجهان: فكلام خاص، وكلام عام ـ فيسمعه من لا يعرف ما عنى الله سبحانه به، ولا ما عنى رسول الله «صلى الله عليه وسلم»، فيحمله السامع، ويوجِّهه على غير معرفة بمعناه، وما قصد به، وما خرج من أجله، وليس كل أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وسلم» من كان يسأله ويستفهمه، حتى إن كانوا ليحبون أن يجيء الأعرابي والطارئ، فيسأله ﷺ حتى يسمعوا، وكان لا يمرّ أُبي من ذلك شيء إلا سألته عنه وحفظته، فهذه

وجوه ما عليه الناس في اختلافهم وعللهم في رواياتهم».[١]

وجاء من بعده أصحابه من قبيل: عبيد الله بن أبي رافع، المتوفّى سنة (٤٠هـ)، فصنّف كتاب *تسمية من شهد مع أمير المؤمنين عليه السلام الجمل وصفين والنهروان من الصحابة رضي الله عنهم* الذي رواه عنه ابنه عون، كما صرّح بذلك الشيخ الطوسي في كتابه *الفهرست*، وذكر سنده إليه. قال: «رويناه بالإسناد عن الدوري، عن أبي الحسين زيد بن محمد الكوفي، عن أحمد بن موسى بن إسحاق، قال: حدّثنا صفوان بن مرد، عن علي بن هاشم بن البريد، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن عون بن عبيد الله، عن أبيه، وكان كاتب أمير المؤمنين عليه السلام».[٢] وقد شهد بذلك المزي على اسم هذا الكتاب: «قال محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه في تسمية من شهد مع علي».[٣]

وعليه، فالنتيجة التي تتواءم مع مصداقية وسير البحث، أنّ الإسناد ليس وليد فتنة إطلاقاً، بل إنّ المسلمين كانوا ينشدونه ويطلبونه ويتحرونه؛ للحفاظ على سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله من الوضع، أو الدس والاختلاق.

إذن، فبعدما تقدم الكلام حول الإسناد وأهميته لابدّ أن نعطف الكلام حول مَنْ يُشكّل بناء هذا الإسناد وهم الرواة للحديث، فما هي المواصفات والشروط التي يجب أن يتحلى بها الرواة؛ لكي نطمئن بما يحدّثون به؟

شروط الراوي

قد اختلفت أفهام المحدثين في علم الجرح والتعديل بين مطنب لها

---

١. هبة الله بن محمد، ابن أبي الحديد، *شرح نهج البلاغة*: ٣٨/١١.

٢. محمد بن الحسن الطوسي، *الفهرست*: ١٧٥.

٣. يوسف بن الزكي المزي، *تهذيب الكمال*: ٣٤٨/٨.

ومختصر، والذي وقفت عليه أنّهم يذكرون شرطين أساسين هما: العدالة، والضبط. وبقية الشروط متفرعة عنهما.

قال ابن جماعة في *المنهل الروي*: «أجمع جماهير أئمة العلم بالحديث والفقه الأُصول، على أنّه يشترط فيمن يحتج بحديثه، العدالة والضبط:

فالعدالة: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

والضبط: أن يكون متيقظا حافظاً إن حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدّث منه، عارفاً بما يحيل المعنى إن روى به، ولا تشترط الذكورة، ولا الحرية، ولا العلم بفقه، أو عربيه، ولا البصر، ولا العدد، أو معنى الحديث».[١]

إذن فمحور هذه الشروط ورحاها هو:

١. العدالة؛ ويتفرّع عليها

أ) الإسلام.

ب) البلوغ.

ج) عدم الفسق وخرم المروءة.

٢. الضبط، ويتفرّع عليه

أ) الحفظ واليقظة إن حدّث من حفظه.

ب) معرفة الراوي بما يحيل من المعاني (في روايته بالمعنى).

ولكن البحث المهم الذي يجب أن نطرقه هو حدود العدالة في المعنى الاصطلاحي، فيبدو أنّ هناك تبايناً واختلافاً في تحديد مفهومها، كما صرح بذلك العلاّمة طاهر الجزائري الدمشقي (ت/١٣٣٨هـ)، قائلاً: «من أصعب الأشياء الوقوف على رسم العدالة فضلاً عن حدّها، وقد خاض العلماء في

---

١. محمد بن إبراهيم بن جماعة، *المنهل الروي في مختصر الحديث*: ٦٣/١.

ذلك كثيراً».[١] وكذلك الأمر في الضبط، فما هو حدّه؟ وما هي أقسامه؟ ومن نرجّح؟ وما هو المعيار في ضبط الرواة؟ إلى غير ذلك. فنعتقد أنّ هذا هو جوهر البحث ولبه، وسوف نعقد له بحثاً بنوع من التفصيل.

العدالة والضبط

لا يخفى على صيارفة هذا الفن ارتباط هذين المعنيين بعلم الجرح والتعديل؛ لأنّ الحكم على الرواة صحّةً وضعفاً مبني على عدالة الراوي وضبطه، أو الطعن فيهما، وقد تقدم سابقاً هذا الارتباط، فلابدّ من بحثهما؛ لأنّهما يُشكّلان العمود الفقري لهذا العلم.

العدالة في اللغة والاصطلاح

في اللغة، فقد تقدم الكلام عنها في تعريف الجرح والتعديل، أمّا في الاصطلاح، فنتقل تعريف الإمام الغزالي والحافظ ابن حجر.

تعريف الإمام الغزالي للعدالة

ومن العلماء الذين خاضوا في تعريفها، الإمام الغزالي، قال: هي: استقامة السيرة والدين، يرجع حاملها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً، حتى تحصل الثقة في النفوس بصدقه، فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفاً وازعاً عن الكذب.[٢]

تعريف الحافظ ابن حجر العسقلاني

عرّفها ابن حجر العسقلاني ـ أيضاً ـ بقوله: والمراد بالعدل من له ملكة

---

١. طاهر الجزائري الدمشقي، *توجيه النظر إلى أصول الأثر*: ٩٤/١.
٢. محمد بن محمد الغزالي، *المستصفى*: ١٢٥.

تحمله على ملازمة التقوى والمروءة. والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك، أو فسق، أو بدعة.[١]

والملكة هي: قوة باطنية محورها ومحركها هو الخوف من الله تعالى ومراقبته، بحيث تدفع صاحبها عن الابتعاد عن كلّ ما يخل بالمروءة.

مناقشة تعريف ابن حجر

هذا التعريف غير محدود؛ وذلك لسعة معنى التقوى، فتدخل فيها معاني الخير والبر، التي كان يحرص عليها الربانيون والصائمون في قيام الليل، وصيام النهار، وكثرة الصدقات، ومحاسبة النفس. كما يدخل في كنفها مجرّد الابتعاد عن الشرك والمحرمات؛ لذا، فنجد أن ابن حجر تعقّب تعريفه بقوله: والمراد من التقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك، أو فسق، أو بدعة.[٢]

وأمّا معنى ومعرفة المروءة، فيحددها السخاوي بأنّها: يُرجع في معرفتها إلى العرف، فلا تتعلق بمجرد الشارع، وأنت تعلم أنّ الأُمور العرفية قلّما تضبط، بل هي تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان، فكم من بلد جرت عادة أهله بمباشرة أُمور، لو باشرها غيرهم لعدّ خرماً للمروءة، وفي الجملة رعاية مناهج الشرع وآدابه والاهتداء بالسلف والاقتداء بهم.[٣] وأكّدها الملا علي القاري بقوله: ومجملها الاحتراز عما يُذم عرفاً.[٤]

اعتراض الأمير الصنعاني

يبقى الأمر غائماً في تحديد معناها وإن قُيّدت واُحترزت بهذه القيود؛

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*: ١/١ ـ ٢.

٢. راجع، عماد الدين الرشيد، *نظرية نقد الرجال*: ٤٧.

٣. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*: ٢٩١/١.

٤. نور الدين ملا علي القاري، *شرح شرح نخبة الفكر*: ٢٤٨/١.

لذا، فنجد أنّ هناك من اعترض بشدّة على هذا التعريف، بقوله: والحاصل أنّ تفسيرهم العدالة بالملكة، ليس هو معناها لغةً، ولا أتى عن الشارع في ذلك حرف واحد، وتفسيرها بالملكة تشديد لا يتمّ وجوده إلّا في المعصومين وأفراد من خلص المؤمنين، بل في الحديث: إنّ كلّ بني آدم خطاؤون، وخير الخطائين التوابون. ولا يخفى أنّ حصول هذه الملكة لكلّ راو من رواة الحديث، معلوم أنّه لا يكاد يقع. ومن طالع تراجم الرواة علم ذلك يقيناً» ثم يستخلص النتيجة من ذلك بقوله: «فالتحقيق أنّ العدل هو من قارب وسدد وغلب خيره على شره. وفي الحديث المؤمن واه راقع، أي: واه ما أذنب، راقع بالتوبة».[1]

تعريف العدالة غير العدل

يبقى الإشكال قائماً، وهروباً من انطباق بعض هذه الأوصاف ـ التي ذكرها الأمير الصنعاني «الخطأ، وغلبة الخير على الشر» على بعض الرواة ـ لجأ بعض المحققين إلى وجود المغايرة بين العدالة والعدل، وهذا ما نجده في كلمات الشريف حاتم العوني.[2] في كتابة *خلاصة الجرح والتعديل*، قال:

إن تعريف العدالة بتلك الملكة ليس عليه انتقاد في نظري؛ لأنّ تعريف العدالة بذلك ليس هو تعريف العدل، فمن كانت له تلك الملكة، لا يلزم من اتصافه بها أن يكون معصوماً، فقد يخالف صاحب الملكة ملكته أحياناً، وقد يتجاوز ذو السجية سجيته، وكما قيل في بيان ذلك: «لكلّ جواد كبوة، ولكل سيفٍ نبوة» وعليه، فإني لا أرى أنّ هناك فرقاً بين تعريف العدل بصاحب تلك

---

١. محمد بن إسماعيل، الأمير الصنعاني، *توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار*: ٢٨٥/٢.

٢. أُستاذ مساعد في قسم الكتاب والسنّة في جامعة أُم القرى. له مؤلفات: *المنهج المقترح في فهم المصطلح*، و*خلاصة التأصيل في علم الجرح والتعديل*، وغيرهما.

الملكة، وتعريفه بأنّه: من كان الغالب عليه فعل الطاعات وترك المعاصي، أو بأنّه: من غلب خيره شره».[١]

ولكن نقول: صحيح أنّه لا تشترط العصمة في الرواة، وهذا بدهي وواضح، ولكن القدر المتيقن أن يغلب الاطمئنان الحقيقي والصدق في أقواله وأفعاله، وليس اطمئناناً شكلياً لا روح ولا مضمون له؛ ولذا نجد أنّ العلماء شددوا النكير على خروج الفاسق، وأكّدوا على الوازع الديني والطاعة لله تبارك وتعالى، لردعهم وعدم قبول أقوالهم جملةً وتفصيلاً، بحيث يصدق الاطمئنان الفعلي بأنّهم عدول.

الخلط بين التنظير والتطبيق في مفهوم العدالة

حينما نرجع إلى كلمات الشريف العوني، نجده في تفريقه بين العدل والعدالة، يطبّق نماذج ومصاديق لا يمكن القبول بها؛ لأنه قد خلط بين التنظير والتطبيق، بمعنى أنّه خلط بين كون هذا الشخص عدلاً، وبين من يرتكب بعض الذنوب، بحيث تخرجه من دائرة العدالة. ولنتأمل في كلماته، قال:

ولما كان كذلك[٢]، هو سبب اشتراط العدالة، استثنينا من الفساق فساق التأويل: كالمبتدع (غير المكفّر ببدعته) المُأول (غير المعاند)، وكمن يشرب النبيذ[٣]، على مذهب الكوفيين؛ لأنّ هؤلاء وإن كنا نغلّظ عليهم هذا الاعتقاد، أو الفعل؛ لخطورته ومخالفته الصريحة للنصوص الشرعية، ونحذر الناس

---

١. راجع، الشريف حاتم بن عوف العوني، *خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل*: ٦ ـ ٧.

٢. أي الاطمئنان الشكلي بعدالة الراوي وإن كان فاسقاً، ولكنّنا نعتقد أنّ المدار في إحراز الوثاقة هو الاطمئنان الحقيقي، وأن يكون الراوي عادلاً صادقاً لا يكذب.

٣. قال ابن منظور: «النبيذ ما نبذ من عصير ونحوه... وإنما سمّي نبيذاً؛ لأنّ الذي يتّخذه يأخذ تمراً، أو زبيباً، فينبذه في وعاء، أو سقاء عليه الماء، ويتركه حتى يفور، فيصير مسكراً» *لسان العرب*: ٥١١/٣. مادة (نبذ).

منهم، ومن الاغترار بهم، قد لا يكون وقوعهم فيما وقعوا فيه بسبب ضعف الوازع الديني في قلوبهم، ذلك الضعف الذي لا يمنع صاحبه من تعمد الكذب، بل وقعوا في ذلك الفسق؛ جهلاً، أو تأولاً؛ وأحدهما مصاحب للآخر)، مع تعظيمهم لحرمات الدين، وقوة مراقبة الله ـ تعالى ـ في قلوبهم، مما يطمأن معه إلى أنّهم لن يتعمدوا الكذب.[١]

فلو تَمعّنا النظر في هذه المفردات نجدها لا تنطبق على مفهوم العدالة والعدل الذي حدّد مفهومه علماء هذا الفن، فالذي يشرب النبيذ، سواء أكان على مذهب الكوفيين ويقصد (أبو حنيفة)، أعم غيرهم، أم من فساق التأويل، أم غير التأويل جاهلاً، أم غير جاهل، هؤلاء وفق هذا المبنى عدول، ويمكن توثيقهم؛ لذا وُثق النواصب كحريز بن عثمان وغيره، قال ابن حجر في *مقدمة فتح الباري*: حريز بن عثمان الحمصي مشهور من صغار التابعين، وثّقه أحمد وابن معين والأئمة، لكن قال الفلاس وغيره أنه كان ينتقص علياً.[٢]

وقال العجلي في كتابه *الثقات*: شامي ثقة، وكان يحمل على علي.[٣]

وأيضاً وفق هذه الرؤية وُثق قاتل الحسين عليه السلام، قال ابن حجر في ترجمة عمر بن سعد: وهو الذي قتل الحسين، وهو تابعي ثقة.[٤]

هذه نماذج قليلة، وللقارئ أن يراجع ما كتبه السيد محمد بن عقيل العلوي، ليجد مئات الأمثلة من هذا القبيل.[٥]

إذن، فعند التطبيق نجد أنّ مفهوم العدالة قد أنخرم، فالتنظير شيء

---

١. الشريف حاتم العوني، *خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل*: ١١.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٣٩٣/١.

٣. احمد بن عبد الله العجلي، *معرفة الثقات*: ٢٩١/١.

٤. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٣٥٧/٢١.

٥. راجع: محمد بن عقيل العلوي، العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل، *فصل تعديل الفساق*: ١٢٨ وما بعدها.

والتطبيق شيء آخر، فمفردات التنظير حينما يخاطبنا بها الخطيب البغدادي بقوله: وثبوت العدالة أن يكون الراوي بعد بلوغه وصحّة عقله، ثقةً، مأموناً، جميلَ الاعتقاد، غير مبتدع، مجتنباً للكبائر، متنزهاً عن كلّ ما يسقط المروءة من المجون والسخف والأفعال الدنيئة.... فإن كان في الإسناد رجل ثبت فسقه، أو جهل حاله، فلم يعرف بالعدالة، ولا بالفسق، لم يصح الاحتجاج بذلك الحديث.[١]

والحاكم النيسابوري: أصل عدالة المحدث: أن يكون مسلماً لا يدعو إلى بدعة ولا يعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته.[٢]

والشوكاني: والأولى أن يقال في تعريف العدالة: أنّها التمسّك بآداب الشرع، فمن تمسّك بها فعلاً وتركاً، فهو العدل المرضى، ومن اخلّ بشيء منها، فإن كان الإخلال بذلك الشيء يقدح في دين فاعله، أو تاركه ـ كفعل الحرام وترك الواجب ـ فليس بعدل.[٣]

إذن، فلا يمكن أن يكون هذا الإنسان الذي يشرب النبيذ، أو الفاسق، أو الناصبي، مراقباً لله تبارك وتعالى، ومعظماً لحرماته، وفق تعريف هؤلاء العلماء، وهذا لا يحتاج إلى مزيد بيان، فالفطرة والوجدان يحكمان بذلك.

ولكن هذا المنهج قد سلكه غيره من علماء أهل السنّة، وهو مقلّد لهم، وخير شاهد على ذلك قول ابن تيمية الحراني: «والخوارج صادقون، فحديثهم من أصحّ الحديث، وحديث الشيعة من أكذب الحديث».[٤] وتبعه على ذلك ابن حجر العسقلاني، قال: «أكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق

---

١. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، *الفقيه والمتفقه*: ٢٩١/١.

٢. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *معرفة علوم الحديث*: ٩٩.

٣. محمد بن علي الشوكاني، *إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول*: ٩٨/١.

٤. أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني، *مجموع الفتاوى*: ٢٠٩/١٣.

اللهجة والتمسّك بأُمور الديانة، بخلاف من يوصف بالرفض، فإنّ غالبهم كاذب، ولا يتورع في الأخبار».[1] فهذه المعادلة التي يطرحها ابن تيمية وابن حجر ومن سار على منهجهما، تجعل هذا المنهج يُصبغ على بعض الرواة، أنّهم في منزلة من الوثاقة وإن كانوا لا يستحقونها، ويُقصي بعض الرواة لمناشئ معينة.

العدالة: الاستقامة في الدين

إذن، فنستطيع أن نصل إلى نتيجة، مؤداها أنّ العدالة بمفهومها الواسع نختصره في بضع كلمات، وهي: الاستقامة في الدين، وهذه الاستقامة تحمل في طياتها كل معان الخير، من حسن اعتقاد، وتقوى، ومروءة، وطاعة، واجتناب معاص، من عدم كذب وفسق ونصب وغيره، والعرف يشخّص هذا الإنسان من خلال سلوكه الاجتماعي؛ باعتبار أنّ هذا الإنسان ناقل للشرع ومأمون عليه ـ ونؤكد على هذه النقطة بالذات ـ أنّه أمين على الشرع، بحيث يُطمئن إليه في كلّ صغيرة وكبيرة؛ لأنّه دين.

ونعتقد أنّ هذا التعريف ينطبق على مفهوم العدالة بشكل كبير، وبهذا ندفع تلك التجاذبات التي تداولها أرباب هذه الصنعة، فمن علمنا أنّه مستقيم في سيرته الظاهرية حكمنا بعدله، ومن كان خلاف ذلك رفضناه وأقصينا أحاديثه؛ للشك في أقواله.

الضبط

يُعدّ الضبط الركن الثاني من أعمدة الجرح والتعديل، فلو أُتهم إنسان ما بالكذب، لعدم ضبطه، فلا تقوم له قائمة، ويسقط حديثه أيّاً كان، وإن أضفوا

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٤١١/٨.

عليه صفات معينة، كأن يكون من بحور العلم، وما إلى ذلك؛ لأنّه خرم ركناً رئيسياً من أركان صحّة الحديث، ففقدان الضبط الدقيق يكون الحديث مزيفاً، وينحى منحى الكذب، فيخرج من دائرة الصحة وعدم الاعتبار.

الضبط عند المحدثين

نجد أنّ من عرّف الضبط أعطى له موازينَ دقيقةً في تعريفه. قال الإمام البزدوي الحنفي[١]: وأمّا الضبط، فإن تفسيره سماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهمه بمعناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل المجهود له، ثم الثبات عليه بمحافظة حدوده، ومراقبته بمذكراته على إساءة الظن بنفسه إلى حين أدائه.[٢]

وهذا التعريف يمتاز بأهمية كبيرة لمفهوم الضبط، بحيث يضع شروطاً في غاية الدقة، منها: حق السماع، يعنى أن يتحرّى الفهم الصحيح لمفردات الحديث، وفهمه بمعناه الذي تكلم به المخاطب، وألا يوجهه كيف شاء، وحفظه ببذل غاية المجهود، والثبات عليه بحدوده بعدم الزيادة والنقصان فيه، ثم يراقب مذاكرته، لكيلا ينساه، إلى أن يؤدّيه كما سمعه.

قال ابن الصلاح: معنى كون الراوي ضابطاً، أن يكون متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى، اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني.[٣]

وقال ابن الأثير: ويُعرف كون الراوي ضابطاً بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث

---

١. علي بن محمد بن عبد الكريم البزدوي، أبو الحسن الفقيه الحنفي، ولد سنة (٤٠٠هـ)، وتوفى بسمرقند سنة(٤٨٢هـ). راجع: إسماعيل باشا البغدادي، *هدية العارفين*: ٦٩٣/١.

٢. علي بن محمد البزدوي الحنفي، *أُصول البزدوي*: ١٦٥/١.

٣. عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح، *علوم الحديث* (مقدمة ابن الصلاح): ٦١.

المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه.[١]

ومن خلال ذلك، فيتضح أن الضبط هو فهم النص فهماً دقيقاً، والإحاطة به، والمحافظة عليه حفظاً وكتابةً؛ وذلك لصيانته من التحريف والتصحيف والتغيير.

أقسام الضبط

قَسَّم علماء الحديث الضبط إلى قسمين:

الأول: ضبط صدر أو (ضبط حفظ)

وهو أن يثبت الراوي في صدره ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره وروايته متى شاء، أو بمعنى أدق: هو القدرة على استحضار المروي من الصدر كما تلقّاه الراوي، دون الرجوع إلى الكتاب، مع شرط عدم إحالة المعنى فيما إذا ما روى بالمعنى.[٢] قال أبو نعيم الأصفهاني: لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا عن ثلاثة: حافظ له، أمين عليه عارف بالرجال، ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره حتى يستقر له حفظه.[٣]

الثاني: ضبط كتاب

وهو صيانة الراوي لكتابه من يوم سمع ما فيه، وصحّحه، أو قابله على

---

١. عز الدين علي بن محمد، ابن الأثير الجزري، *جامع الأصول في أحاديث الرسول*: ٧/١.
٢. راجع: احمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*: ٢٢٩/١، والشريف حاتم بن عارف العوني، *خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل*: ١٦.
٣. أحمد بن علي، الخطيب البغدادي، *الكفاية في علم الدراية*: ١٩٧.

أصل شيخه، إلى أن يؤدّي منه. وبعبارة أُخرى: هو أن يعتمد في رواية الحديث على صحيفة، أو كتاب يروي منه.[١]

قال يحيى بن معين: هما ثبتان: ثبتُ حفظ وثبتُ كتاب، وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب.[٢] وقال أيضاً: ينبغي للمحدث أن يتزر بالصدق ويرتدي بالكتب.[٣]

بعد أن تقدم معنى الضبط وأقسامه، ينبغي أن نفهم أيّهما الأرجح في التقديم؟ وما هو الضابط والمعيار لمعرفة أنّ هذا الراوي ضابطاً لما يرويه؟

الأرجحية لمن؟

هناك من رجّح الحفظ من الصدر ـ كالدكتور جُنيد أشرف إقبال[٤] ـ معللاً ذلك: إنّه أبعد ما يكون عن الدس والزيادة.[٥] ومتكئاً على بعض الأحاديث والمرويات، من قبيل: «كان أبو حنيفة يقول: لا يحدث الرجل إلّا بما يعرف ويحفظ» وأيضاً، قول هشيم بن بشير: «من لم يحفظ الحديث، فليس من أصحاب الحديث».[٦] ثم يردف كلامه قائلاً: إنّ ضبط الصدر هو الذي كان يطمئن إليه الأئمة المحدثون في العصور الأُولى من التحديث، وإنّهم قبلوا الرواية من الكتاب بشروطها، إلّا أنّ الأفضلية كانت للرواية من حفظ الراوي وتذكره.[٧]

---

١. المصدر نفسه: ٢٢٩/١؛ نور الدين عتر، *أُصول الجرح والتعديل*: ٧٧.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٢٢٨/٥.

٣. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *الكفاية في علم الرواية*: ٢٦٦؛ عبد الكريم بن محمد السمعاني، *أدب الإملاء والاستملاء*: ٥٨.

٤. أُستاذ في علوم الحديث، نال درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، برتبة (الشرف الأُولى) لرسالته الموسومة بـ (*العدالة والضبط وأثرها في قبول الحديث*).

٥. راجع، الدكتور جُنيد أشرف إقبال أحمد، *العدالة والضبط وأثرها في قبول الأحاديث*: ٤٢٥.

٦. المصدر نفسه: ٤٢٥.

٧. محمد لقمان السلفي، *اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً*: ٢٢٠ ـ ٢٢١.

ضبط الصدر وإشكالية النقل بالمعنى

ولكن يمكن أن نناقش هذه الآراء بأمرين:

الأول: القول بحفظ وضبط الصدر، كثيراً ما يُوقع البعض بالنقل بالمعنى والنسيان وعدم التذّكر، وقد وقع خلاف في هذه المسألة، ووضعوا لها شروطاً كثيرة، بحيث إن الإمام القرطبي منع ذلك بشدّة، قال السخاوي: «وقيل: لا تجوز له الرواية بالمعنى مطلقاً، قاله طائفة من المحدثين والفقهاء والأُصوليين من الشافعية وغيرهم. قال القرطبي: وهو الصحيح من مذهب مالك حتى أنّ بعض من ذهب لهذا، شدد فيه أكثر التشديد، فلم يجز تقديم كلمة على كلمة، ولا حرف على آخر، ولا إبدال حرف بآخر، ولا زيادة حرف، ولا حذفه، فضلاً عن أكثر، ولا تخفيف ثقيل، ولا تثقيل خفيف، ولا رفع منصوب، ولا نصب مجرور أو مرفوع، ولو لم يتغيّر المعنى في ذلك كلّه، بل اقتصر بعضهم على اللفظ ولو خالف اللغة الفصيحة».[١]

الثاني: هناك من يرى أنّ الكتابة أكثر صوناً للحديث من التغيير والتحريف، قال عبد الله بن المبارك: «لولا الكتاب لما حفظنا».[٢] وهذا إمام الحنابلة ابن حنبل، كما يصفه علي بن المديني بقوله: «وكان يقول: ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنّه، لا يحدث إلّا من كتاب، ولنا فيه أسوة».[٣]

وكذلك كانت سيرة الإمام مالك: «كان مالك لا يحدّث بحديث رسول الله «صلى الله عليه وسلم» إلّا وهو على الطهارة... ولا يحدّث إلا من كتابه، فإن الحفظ خوان».[٤]

---

١. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*: ٢٤٣/٢.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٢٣٨/١٢.

٣. أحمد ابن حنبل، *العلل*: ٥٣/١؛ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، *الجرح والتعديل*: ٢٩٥/١.

٤. عبد الكريم السمعاني، *أدب الإملاء والاستملاء*: ٥٧.

وكذلك نجد أنّ أبا نعيم الأصفهاني يخشى الوقوع من الزلل إذا لم يُعتمد على الكتاب، روى أبو زرعة عنه: «سمعت أبا نعيم، قال: ضمنت لك أنّ كلّ من لا يرجع إلى كتاب، لا يؤمن عليه الزلل».[١]

ومن هنا، فنجد أنّ ابن الصلاح رَكّز على هذه الحيثية؛ مُعللاً امتناع البعض عن الحفظ؛ لخيانته وعدم الاعتماد عليه؛ لأنّ الإنسان غير معصوم، ومن طبيعته وجبلته النسيان، ممّا يوقعه بمحذور التحريف والتغيير؛ لذا قال: «إنّ الحفظ خوّان؛ ولذلك امتنع جماعة من أعلام الحفاظ من رواية ما يحفظونه إلّا من كتبهم، منهم: أحمد بن حنبل رضي الله عنهم أجمعين، والله أعلم».[٢]

لذا، فنعتقد أنّ الأصوب هو أنّ ضبط الكتاب هو الأرجح، ولكن بشروط لابدّ من مراعاتها وعدم إغفالها، من قبيل: أن يكون ماهراً بمعرفة الخطوط، بأن يميز خطه عن خط غيره، وأن يكون عارفاً بمصطلحات المحدثين في كتابة الحديث، وألا يحدّث إلّا من أُصوله، وأن تكون النسخة بخط المؤلف، أو بخط ثقّة مقابلة على نسخة المؤلّف، وغير ذلك ممّا نقله علماء الفن.

معيار ضبط الرواة

إنّ المنهج الأكثر إتباعاً في صنيع النقّاد من المتقدمين والمتأخرين لمعرفة ضبط الرواة لأحاديثهم والوسيلة الناجعة، هي الموازنة بين روايات الراوي لهذا لكتاب، أو هذه الصحيفة، وبين روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان الذين سبقوه، بحيث يجزم بعدم المخالفة، فإن خالف تُرك، وإن وافق لم يُترك.

---

١. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*: ١٠/٢.
٢. عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح، *مقدمة ابن الصلاح*: ١٤٦.

ولعل المؤصّل لهذا المنهج، هو الإمام الشافعي، فهو يُعدّ من أوائل من نصّ على اعتبار معارضة مرويات الراوي بروايات الثقات، طريقاً لمعرفة الضبط. قال:

إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم.[١] ومعلوم أنّ كثرة مخالفة الثقات تدلّ على وهمه في روايته وسوء حفظه، وهذا أمر جلي وواضح.

وقد اتّبع الإمام مسلم هذا الأُسلوب في معرفة الضبط للرواة، وطبّقه على منكر الحديث، وهذا ما نجده في مقدمة صحيحه، قال: وعلامة المنكر في حديث المحدّث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره، من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإن كان الأغلب من حديثه، كان مهجور الحديث.[٢]

وأكّد ابن الصلاح هذا المنهج، بقوله: يعرف كون الراوي ضابطاً، بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه.[٣]

بل أُتخذ هذا المنهج بشكل عام لتقييم الرواة، والحكم عليهم جرحاً أو تعديلاً، فقد تضافرت الأدلة على أنّ كلّ جهبذ كان إذا أراد أن يحكم على أيّ شيخ بالجرح والتعديل، فإنّه يأتي إلى رواياته، فيجمعها، ثم يختبرها في مختبره ويدرسها، ثم يحكم عليه جارحاً أو معدلاً بعد ذلك، تبعاً لموافقته أو مخالفته لمرويات الثقات، والتي هي بمنزلة الموازين

---

١. محمد بن إدريس الشافعي، *الرسالة*: ٣٧١.

٢. مسلم بن الحجاج النيسابوري، *صحيح مسلم*: ٥/١.

٣. عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح، *مقدمة ابن الصلاح*: ٨٦

والمثاقيل التي يُعرف بها ضبط الرواة من عدمه.[١]

ونستخلص من ذلك أنّ المعيار لضبط الرواة هو التالي:

١. مقايسة رواياته بروايات الثقات المعروفين بالإتقان والضبط، فإن كانت تلك الروايات منسجمة مع روايات الثقات ولو من حيث المعنى، أو الأغلب أنّها موافقة لها والمخالفة نادرة.

٢. لو لم يتم المقياس الأول، وتَعسّر أنّ هذا الراوي ضابطاً في نفسه، ولم نقف على حقيقة ضبطه، فهنا نختبر رواياته باتباع قواعد الاعتبار والمتابعات، فننظر هل لما يرويه أصلٌ ورد عن غيره يعتمد عليه، أو لا؟ فإن وجدنا له أصلاً من متابع معتمد قبلناه، وإلا فنرد روايته؛ لجهالة ضبطه.[٢]

إذن، فهذه هي الوسيلة المُثلى لمعرفة ضبط الراوي لحديثه، ومقدار الموافقة والمخالفة لما يرويه ويُحدّث به من الروايات. هذا ما يتعلق بالعدالة والضبط اللّذين هما ركنا علم الجرح والتعديل، بعد ذلك ننتقل إلى بحث مهم يتعلق بمن تَكَلّم في الجرح والتعديل.

---

١. راجع: عزيز رشيد الدايني، *أسس الحكم على الرجال*: ١٠٢.

٢. راجع: عماد الدين رشيد، *نظرية نقد الرجال*: ٢٩٩.

المبحث الثالث

المتكلمون في الجرح والتعديل حسب الطبقات

بعد أن ذكرنا الإسناد وأهميته، وما تفرّع عليه من شروط الراوي، ودورها في حفظ الرواية نقيةً سليمةً من الدس والوضع، حَريٌّ بنا أن نذكر مصاديق من تكلّم في الرجال، وأقصد بهم الأعلام والنقّاد لهذا الفن، الّذين ينقحون القواعد، ويتفقدون الأخبار، فيشرحوا عللها، ويبيّنوا خللها.[1] لذا نجد أنّ كتباً كثيرة في هذا المجال صنّفت طبقات النقاد، ككتاب *المزكون لرواة الأخبار* للحاكم النيسابوري، وكتاب *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل* للإمام الذهبي، وكتاب *المتكلمون في الرجال* للحافظ السخاوي، وغيرها، لذا سنذكر بعض من تكلّم في الرجال من زمن الصحابة، ومروراً بكبار التابعين ومن تبعهم، وانتهاءً بالذهبي وابن حجر اللذين يُعدان من أعمدة هذا العلم.

---

١. لكنّنا في الوقت عينه نجد أنّ هناك تضارباً وتفاوتاً في أقوالهم، لاسيّما في التوثيق والتضعيف للرواة، وقد يقول قائل: إنّ هذا العلم اجتهاد، وكل يدلي بدلوه؟ ولكننا نقول: هذا الكلام ليس تامّاً على إطلاقه. نعم، هو اجتهاد، ولا اعتراض على ذلك، ولكن هناك ضوابط تحكمه وتزنه، ويجب أن تكون هي الفيصل في ذلك، ولعل رسالتنا هذه تضع النقاط على الحروف، فهناك تضاربٌ في مناهج المحدثين، كما سنأتي على ذكره في طيات هذا البحث.

نقد الصحابة والتابعين

ذكرنا بعض الإشارات حول نقد الصحابة، وممارستهم لأُسلوب الجرح والتعديل على نحو الإجمال، وهذا شيء طبيعي بمقتضى بشريتهم. نعم، التفاضل والميزان بينهم هو التقوى وبمقدار تطبيقاتهم لمبادئ الشريعة، وقد مارست جملة كبيرة من الصحابة أُسلوب النقد، كالإمام علي عليه السلام، والسيدة عائشة، وأبي بكر، وعمر، وابن عباس، وغيرهم.... وتكفينا نظرة لكتاب *الكامل* لابن عدي، فقد ذكر العشرات من نقد الصحابة والتابعين لبعضهم البعض في باب أسماه «ذكر من استجاز تكذيب من تبين كذبه من الصحابة».[1] أي: أن هناك من الصحابة من كذّب بعضهم البعض، ونقد بعضهم البعض، من قبيل: إنّ الخُليفة عمر كذّب قوماً لم يصدقوا في مروياتهم، وكذلك الإمام علي عليه السلام كذّب المغيرة، وقال: إنه كذاب، وأيضاً السيدة عائشة استخدمت أُسلوب النقد، بل في بعض الأحيان النقد اللاذع، من قبيل قولها لأبي هريرة: يا أبا هريرة ما هذه الأحاديث التي تبلغنا أنّك تُحدّث بها عن النبي صلى الله عليه وآله، هل سمعت إلا ما سمعنا؟ وهل رأيت إلا ما رأينا؟[2]

وقولها له في أمر آخر: رحم الله أبا هريرة، أساء سمعاً، فأساء إصابةً.[3] وغير ذلك الكثير، وقد جمع الزركشي مجموع هذه النقود في كتاب أسماه *الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة*، وكذلك تَكلّم التابعون في الجرح، فهذا سيد التابعين سعيد بن المسيب وهَم ابن عباس وسعيد بن جبير جهبذ العلماء كذّب عكرمة، والحسن البصري تكلم في ابن سيرين وعطاء وعروة بن الزبير.... إلخ.[4]

---

١. راجع، عبد الله بن عدي الجرجاني، *الكامل في الضعفاء*: ٤٧/١.

٢. عبد الله بن عدي الجرجاني، *الكامل في الضعفاء*: ٤٧/١.

٣. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين*: ٢١٥/٢.

٤. عبد الله بن عدي الجرجاني، *الكامل في الضعفاء*: ٥١/١، ٥٢.

مَنْ تكلم في الرجال بعد طبقة الصحابة والتابعين

أمّا من تكلم في الرجال بعد طبقة الصحابة والتابعين، فسوف نتناول ما قاله الذهبي في كتابه *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*؛ لأنّ صنيعه لو قايسناه مع السخاوي نجده أوسع وأشمل، إضافةً إلى أنّ السخاوي اقتبس منه، ولم يُنبه على ذلك، وهذا ما أشار إليه، الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، بقوله: «إنّ هذا الجمع الذي ساقه وتلك التقسيمات... هي بحروفها وعباراتها مصطفاة من كلام الذهبي».[1] إذن، فسوف نبُين ما ذكره، ونقتصر على أشهر نقّاد هذا الفن، مع ملاحظة تسلسل وفياتهم وقدمهم زماناً؛ لأنّ الذهبي لم يتابع سني وفياتهم بشكل دقيق، واقتصرَ على آخر عهده بذكر مشايخه في آخر الطبقات، مع إضافة المتأخرين منهم كالمصنف نفسه، وابن حجر العسقلاني، وغيرهم، بحسب الطبقات:

الطبقة الأُولى

١. مسعر بن كدام، المتوفَّى سنة (١٥٣هـ).
٢. أبو عمر عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، المتوفَّى سنة (١٥٧هـ).
٣. شعبة بن الحجاج، أبو بسطام العتكي، المتوفَّى سنة (١٦٠هـ).
٤. سفيان بن سعيد الثوري، المتوفَّى سنة (١٦١هـ).
٥. شعيب بن أبي حمزة، المتوفَّى سنة (١٦٢هـ).
٦. أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري، المتوفَّى سنة (١٦٥هـ).
٧. حماد بن سلمة، المتوفَّى سنة (١٦٧هـ).
٨. إبراهيم بن طهمان المتوفَّى سنة (١٦٨هـ).

---

١. عبد الفتاح أبو غدة، *مقدمة كتاب ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٦٦.

٩. مالك بن أنس الأصبحي، المتوفَّى سنة (١٧٩هـ).

١٠. حماد بن زيد، المتوفَّى سنة (١٧٩هـ).

الطبقة الثانية

١. عبد الله بن المبارك، أبو عبد الرحمن المروزي، المتوفَّى سنة (١٨١هـ).

٢. يزيد بن زريع البصري، أبو معاوية البصري، المتوفَّى سنة (١٨٢هـ).

٣. علي بن مسهر القرشي الكوفي قاضي الموصل، المتوفَّى سنة(١٨٩هـ).

٤. عبد الله بن إدريس بن يزيد، أبو محمد الأودي الكوفي، المتوفَّى سنة (١٩٢هـ).

٥. مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري أبو عبد الله الكوفي، المتوفَّى سنة (١٩٣هـ).

٦. معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري، أبو المثنى البصري، المتوفَّى سنة (١٩٦هـ).

٧. وكيع بن الجراح بن مليح أبو سفيان الرؤاسي، المتوفَّى سنة(١٩٧هـ).

٨ سفيان بن عيينة بن أبي عمران، أبو محمد الهلالي المتوفَّى سنة (١٩٨هـ).

٩. يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي، أبو سعيد القطان، المتوفَّى سنة (١٩٨هـ).

١٠. عبد الرحمن بن مهدي بن حسان، أبو سعيد العنبري البصري، المتوفَّى سنة (١٩٨هـ).

الطبقة الثالثة

١. محمد بن إدريس بن العباس، أبو عبد الله الشافعي، المتوفَّى سنة (٢٠٤هـ).

١. سعيد بن عامر الضبعي، أبو محمد البصري، المتوفَّى سنة (٢٠٨هـ).

٣. عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المتوفَّى سنة (٢١١هـ).
٤. الفضل بن دكين، أبو نعيم الملائي، المتوفَّى سنة (٢١٣هـ).
٥. عبد الأعلى بن مسهر، أبو مسهر الغساني الدمشقي، المتوفَّى سنة (٢١٨هـ).
٦. عبد الله بن الزبير، أبو بكر المكي، المعروف بالحميدي، المتوفَّى سنة (٢١٩هـ).
٧. موسى بن إسماعيل، أبو سلمة، التبوذكي، المتوفَّى سنة (٢٢٣هـ).
٨. هشام بن عبد الملك الباهلي، أبو الوليد الطيالسي البصري، المتوفَّى سنة (٢٢٧هـ).
١٠. سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، المتوفَّى سنة (٢٢٧هـ).

الطبقة الرابعة

١. يحيى بن معين، أبو زكريا، المتوفَّى سنة (٢٣٣هـ).
٢. زهير بن حرب، أبو خيثمة النسائي، المتوفَّى سنة (٢٣٤هـ).
٣. علي بن عبد الله بن نجيح المديني، المتوفَّى سنة (٢٣٤هـ).
٤. محمد بن عبد الله بن نمير، أبو عبد الرحمن الكوفى المتوفى سنة (٢٣٤هـ).
٥. عبيد بن عمر القواريري، أبو سعيد البصري، المتوفَّى سنة (٢٣٥هـ).
٦. إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، أبو محمد المعروف بابن راهويه، المتوفَّى سنة (٢٣٨هـ).
٧. أحمد بن حنبل الشيباني الإمام المتوفَى سنة (٢٤١هـ).
٨. محمد بن عبد الله بن عمار، أبو جعفر الموصلي، المتوفَّى سنة (٢٤٢هـ).
٩. أحمد بن صالح المصري، المعروف بابن الطبري، المتوفَّى سنة (٢٤٨هـ).
١٠. عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، أبو محمد السمرقندي، المتوفَّى سنة (٢٥٥هـ).

الطبقة الخامسة

١. سليمان بن داود أبو داود الطيالسي، البصري، المتوفّى سنة(٢٠٤هـ).
٢. عيسى بن شاذان القطان البصري، المتوفَّى سنة (٢٤٠هـ).
٣. عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة الرازي، المتوفَّى سنة(٢٦٤هـ).
٤. محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري، المتوفَّى سنة (٢٥٦هـ).
٥. محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي، النيسابوري، المتوفَّى سنة (٢٥٨هـ).
٦. مسلم بن الحجاج القشيري، النيسابوري، المتوفَّى سنة (٢٦١هـ).
٧. سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني، المتوفَّى سنة (٢٧٥هـ).
٨. إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، المتوفَّى سنة (٢٥٩هـ).
٩. عبد الرحمن بن عمرو، أبو زرعة النصري الدمشقي، المتوفَّى سنة (٢٨١هـ).
١٠. محمد بن إدريس الحنظلي، أبو حاتم الرازي، المتوفَّى سنة (٢٧٧هـ).

الطبقة السادسة

١. محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، المتوفَّى سنة (٢٧٣هـ).
٢. محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي المتوفَّى سنة (٢٧٩هـ).
٣. عبد الله بن أحمد بن حنبل، الشيباني، المتوفَّى سنة (٢٩٠هـ).
٤. علي بن الحسين بن الجنيد، أبو الحسن النخعي الرازي، المتوفَّى سنة (٢٩١هـ).
٥. أحمد بن علي بن سعيد المروزي، المتوفَّي سنة (٢٩٢هـ).
٦. صالح بن محمد، أبو علي البغدادي المعرف بجزرة، المتوفَّى سنة (٢٩٣هـ).
٧. أحمد بن شعيب، أبو عبد الرحمن النسائي، المتوفَّى سنة (٣٠٣هـ).
٨. أبو يعلى الموصلي، المتوفى سنة (٣٠٧هـ).

الطبقة السابعة

١. محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر، المتوفَّى سنة (٣١١هـ).
٢. محمد بن سليمان أبو بكر الباغندي، المتوفَّى سنة(٣١٢هـ).
٣. يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، أبو عوانة، المتوفَّى سنة(٣١٦هـ).

الطبقة الثامنة

١. أحمد بن محمد بن سلامة، أبو جعفر الطحاوي، المتوفَّى سنة(٣٢١هـ).
٢. محمد بن عمرو بن عقيل، أبو جعفر العقيلي، المتوفَّى سنة (٣٢٢هـ).
٣. عبد الرحمن بن أبي حاتم، أبو محمد الرازي، المتوفَّى سنة(٣٢٧هـ).
٤. أحمد بن محمد أبو حامد بن الشرقي، النيسابوري، المتوفَّى سنة (٣٢٥هـ).
٥. أحمد بن محمد بن سعيد، المعرف بابن عقدة، الكوفي، المتوفَّى سنة (٣٣٢هـ).

الطبقة التاسعة

١. عبد الباقي بن قانع، أبو الحسين القاضي، المتوفَّى سنة(٣٥١هـ).
٢. محمد بن حبان، أبو حاتم البستي، المتوفَّى سنة (٣٥٤هـ).
٣. سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني اللخمي، المتوفَّى سنة(٣٦٠هـ).
٤. عبد الله بن عدي، أبو أحمد الجرجاني، المتوفَّى سنة (٣٦٥هـ).
٥. الحسين بن محمد بن أحمد، أبو علي النيسابوري، المتوفَّى سنة (٣٦٥هـ).
٦. عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، أبو الشيخ، الأصبهاني، المتوفَّى سنة (٣٦٩هـ).

الطبقة العاشرة

١. علي بن عمر، أبو الحسن الدار قطني، المتوفَّى سنة (٣٨٥هـ).

٢. عمر بن أحمد بن شاهين، أبو حفص، المتوفَّى سنة (٣٨٥هـ).

٣. أحمد بن عبد الله بن محمد، أبو عمر الباجي، الأندلسي، المتوفَّى سنة (٣٩٦هـ).

٤. عبد الله بن محمد الباجي، الأندلسي، المتوفَّى سنة (٣٩٨هـ).

الطبقة الحادية عشرة

١. أبو عبد الله الحاكم النيسابوري صاحب *المستدرك*، المتوفَّى سنة (٤٠٥هـ).

٢. أبو بكر الخوارزمي البرقاني، المتوفَّى سنة (٤٢٥هـ).

٣. أبو يعلى الخليلي، المتوفى سنة (٤٤٦هـ).

٤. علي بن حزم الأندلسي الظاهري، المتوفَّى سنة (٤٥٦هـ).

٥. أحمد بن الحسين بن علي البيهقي صاحب السنن الكبرى، المتوفَّى سنة (٤٥٨هـ).

٦. يوسف أحمد بن عبد الله أحمد بن عبد البر، المتوفى سنة (٤٦٣هـ).

٧. علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفَّى سنة (٤٦٣هـ).

٨. ابن ماكولا صاحب *الإكمال*، المتوفَّى سنة (٤٧٥هـ).

الطبقة الثانية عشرة

١. أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، المتوفَّى سنة (٥٧١هـ).

٢. أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، المتوفَّى سنة (٥٨٤هـ).

٣. عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي، المتوفى سنة (٥٩٧هـ).

الطبقة الثالثة عشرة

١. عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بـ (ابن الصلاح)، المتوفَّى سنة (٦٤٣هـ).

٢. عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، أبو شامة، المتوفَّى سنة (٦٦٥هـ).

الطبقة الرابعة عشرة

١. ابن دقيق العيد محمد بن علي الصعيدي المالكي، المتوفَّى سنة (٧٠٢هـ).
٢. ابن تيمية الحراني، المتوفَّى سنة (٧٢٨هـ).
٣. ابن سيد الناس محمد بن أحمد بن عبد الله، المتوفَّى سنة (ت/٧٣٤هـ).
٤. يوسف بن عبد الرحمن المزي، المتوفَّى سنة (٧٤٢هـ).
٥. شمس الدين محمد بن أحمد بن الذهبي الدمشقي، المتوفَّى سنة (٧٤٨هـ).

الطبقة الخامسة عشرة

١. الزين العراقي، المتوفَّى سنة (٨٠٦هـ).
٢. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفَّى سنة (٨٥٢هـ).

هذه ـ تقريباً ـ مجمل طبقات النُقّاد وعلماء المتكلمين في الرجال، والذين يُعتَمد فيها قولهم إلى القرن التاسع، والذي دعانا للاقتصار على ذلك، هو أنّ باب الاجتهاد في هذا العلم تجاوز القرن الرابع الذي قد وَقف عليه بعض العلماء، كالعلائي على ما نقله السخاوي، بقوله: «ولذا كان الحكم من المتأخرين عسراً جداً، وللنظر فيه مجال، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسّع في حفظه، كشعبة والقطان وابنه مهدي ونحوهم، وأصحابهم مثل: أحمد وابن المدني وابن معين وابن راهويه وطائفة، ثم أصحابهم مثل: البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وهكذا إلى زمن الدار قطني والبيهقي، ولم يجيء بعدهم مساو لهم، ولا مقارب. أفاده العلائي».[1]

---

١. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*: ٢٥٦/١.

في حين أنّنا نجد أنّ هذا العلم لم يتوقف على القرن الرابع، بل إنّ علماء هذا الفن كلّ واحد منهم اجتهد حسب فهمه، مع الاستفادة من أقوال المتقدمين؛ لذا اعترض السخاوي على الحافظ العلائي، بقوله: «وفي جزمه باعتمادهم في جميع ما حكموا به من ذلك توقف».[1]

والذي نعتقده أنّ هذا العلم محوره إعمال النظر والبحث والتدقيق، وفق قواعد رصينة، فالجرح والتعديل وعلله وأُصوله وقواعده، راجعة إلى معان قد تكون ظاهرة في مداركها، ولكن ما هو خاف قد يعالج ويحاكم بالجلي الواضح، لذا نجد أن المتأخرين ـ لاسيّما في هذه العصور المتأخرة ـ قد أجادوا في فتح هذا الباب على مصراعيه، فكانت لهم اليد الطولى في البحث والتنقيب والنقد وإبداء الرأي، من أمثال: الحافظ أحمد بن الصديق الغماري، والشيخ أحمد شاكر، والعلامة محمود سعيد ممدوح وو... وغيرهم.

إذن، فبعدما تقدم من ذكرنا لطبقات من تكلّم في الرجال، لابدّ أن نوضّح آداب وشروط الجارح والمعدل؛ لأنّ علم الجرح والتعديل علم ينتج عنه قبول الأحاديث وردها عن طريق قبول الرواة، أو الطعن فيهم، فعلمٌ هذا شأنه، يشترط في صاحبه شروط وآداب لابدّ أن يتحلى بها، ويكون ذا مصداقية تؤهله للنقد في تقييمه للرواة.

آداب وشروط الجارح والمعدل

ونذكر فيما يلي بعض تلك الشروط والآداب:

١. أن يتحلّى بالعلم والتقوى والورع، فلو لم يكن الناقد بهذه الصفات، فكيف يُقيّم غيره وهو مفتقر للعدالة التي تؤهله لنقد الآخرين.

٢. أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل، فلو لم يكن كذلك، فقد

---

١. المصدر نفسه: ٢٥٦/١.

يُزكّي مَن لا يحتاج إلى تزكية، وقد يجرح من ليس بمجروح. قال الحافظ ابن حجر: «إنّ صدر الجرح من غير عارف بأسبابه لم يُعتبر به».[١]

٣. أن يذكر الجرح والتعديل معاً، لا أن يقتصر على أحدهما؛ لأنّ ذكرهما معاً يُمكّن من المقابلة والموازنة وترجيح الأقوال على ضوء ما جُمع من توثيق وتضعيف. وقد نقد الذهبي صنيع ابن الجوزي وشدد النكير عليه؛ بأنّه يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق.[٢]

٤. أن يبتعد عن العصبية المذهبية في تقييمه للرجال، وقد حذّر العلماء من هذه الخصلة التي لا تلامس الواقع، قال ابن حجر: «وأعلم أنّه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به».[٣]

٥. أن يكون على دراية تامّة بمدلولات الألفاظ ـ لغةً واصطلاحاً ـ في حال السماع والأداء، بحيث لا يطلق لفظ الجرح ويريد بها التعديل، أو عكس ذلك، وكذلك هناك بعض الألفاظ لها عدّة معان، فيلزم الجارح والمعدل أن تكون له معرفة بها؛ كي لا يُسقط أهل الثقة عن ثقتهم، ولا يرفع أهل الجرح عن وهدتهم[٤]، أي: عن مكانهم الذي يستحقونه.

٦. ألا يُجرح بالظن، فالظن لا يُغني من الحق شيئاً، وقيل: إن الظن أكذب الحديث، وقد ردّ الحافظ ابن حجر في ترجمته للحسن بن موسى الأشيب، تضعيف المديني له: «روى عبد الله بن المديني، وكأنّه يُضعفه. قلت: (أي ابن حجر) هذا ظن لا تقوم به حجة.[٥]

---

١. محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل في الجرح والتعديل*: ٦٨/١.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٩/١. ترجمة أبان بن يزيد العطار.
٣. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٣٨٢.
٤. راجع؛ قاسم علي سعد، *مباحث في علم الجرح والتعديل*: ١٤٥.
٥. محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ٦٩/١.

٧. ألا يكون الناقد مجروحاً، فليس للضعفاء والمجروحين الحق في نقد غيرهم، وقد أشار الذهبي في ترجمته لقطبة بن العلاء الذي تكلم في الفضيل بن عياض: لا يقبل قول قطبة، ومن هو قطبة حتى يُسمع قوله واجتهاده، فهو كما قيل: رمتني بدائها وانسلت،[١] إشارة إلى أنّه مجروح، ولا وزن لكلامه.

٨. أن يكون الناقد منصفاً ناصحاً، لا أن يكون متعصباً ومعجباً بنفسه، فإنّه لا اعتداد بقول المتعصب.[٢] والمتشدد، وهذا ما وقع فيه الحافظ الذهبي في تحامله على بعض المحدثين، وقد نقده على صنيعه هذا أكثر من عالم كالسبكي[٣]، والسيوطي[٤]، وغيرهما.

هذه ـ تقريباً ـ أهم الآداب والشروط التي يجب أن يتحلّى بها الناقد، بعد ذلك لابدّ أن ننتقل لمبحث يلازم ما تقدم، وهو كيف قسّم النقّاد وعلماء الجرح والتعديل، مراتب وألفاظ الجرح والتعديل وماهية مقاصدهم؟ وما هو حكمها؟.

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٣٩٥.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، *الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد*: ٤٩.
٣. عبد الوهاب بن علي السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*: ١٤/٢.
٤. محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ٣١٩.

المبحث الرابع
مراتب وألفاظ الجرح والتعديل

تمهيد

في بحوثنا السابقة أبدينا رأينا بأنّ علم الجرح والتعديل ولد بولادة الإسلام، فمع نشوء الحديث والرواية جاء الإسناد والمطالبة به، وحتى في زمن النص كان التركيز على مجانبة الكذب والابتعاد عن الوهم في الحديث، كما ورد ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام ـ والذي يُعدّ هو المؤسس لهذا العلم أنّ في أيدي الناس حقاً وباطلاً وصدقاً وكذباً وحفظاً ووهماً ـ وكان يطالبهم بإسناد الحديث... ولكن بعد انقطاع الحديث لفترة معيّنة وظهور بوادر الوضع والفتن والبدع كالخوارج وغيرهم، تطوّر النقد للرجال بشكل أكبر وأوسع، وبرزت المطالبة بعدالة الراوي وضبطه، وظهرت ألفاظ جديدة كالحفظ والإتقان وغيرهما من المعايير، وكان الدور البارز للمتكلمين في الرجال ـ كما تقدمت الإشارة إلى طبقاتهم ـ كسعيد بن المسيب ومالك والأوزاعي والثوري ويحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني و... وهكذا تبلورت ساحة النقد عند الرجال إلى أن وصلت إلى ابن أبي حاتم الرازي (ت/٣٢٧هـ)، فهو أول من تكلم في مدلولات ألفاظ

الجرح والتعديل، فقسّمها إلى أربع مراتب، ثم جاء من بعده أبو بكر الخطيب (ت/٤٦٣هـ)، فنقل كلامه، ولم يزد عليه حرفاً، وبعده جاء ابن الصلاح (ت/٦٤٣هـ)، وقد سار على نفس المنهج، إلّا أنّه أضاف ألفاظاً إلى بعض المراتب، ومن ثم جاء الحافظ الذهبي (ت/٧٤٨هـ)، فتابع السابقين له مع إضافة قسم خامس لها، وإضافة بعض صيغ التكرار للتوثيق. وهكذا الحافظ العراقي (ت/٨٠٦هـ)، فتابع الذهبي، وسار على خطاه، إلى أن وصل الأمر إلى الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت/٨٥٢هـ)، فرتّبها إلى اثني عشرة مرتبة: نصفها للجرح والنصف الآخر في التعديل، ثم جاء تلميذه السخاوي (ت/٩٠٢هـ)، فصاغها بأسلوبه ورتّبها، فضم هذه الزيادات وهذّبها، وأضاف إلى ألفاظها، وانتهت عنده المراتب إلى ست في حالتي التعديل، وست في حالة التجريح.

هذه تقريباً جميع المراحل التي مرَّ بها هذا المصطلح.

والآن لابدّ لنا أن نقف بشكل دقيق على معرفة هذه المراتب، وهذه المصطلحات وأحكامها؛ لأنّها تشكّل عماد الجرح والتعديل، وهي معيار الحكم على الرواة ومدار تصحيح الأحاديث وتضعيفها؛ لذا سوف ننقل كلام المؤصّل والمنظّر لها، وهو ابن أبي حاتم الرازي، وكذلك كلام السخاوي الذي يُعدُّ بمثابة المقرر لكل المراحل التي مرَّ بها غيره، فاطّلعَ عليها وهذّب أُصولها وجمع أطرافها، وسوف نعلّق على بعضها، أو نستدرك عليها ما استطعنا إليه سبيلاً، ومن ثم ننتقل إلى تصنيفاتهم لها وأحكامهم عليها.

مراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم الرازي

قسّمَ ابن أبي حاتم مراتب هذه الألفاظ على قسمين: التعديل، والتجريح.

مراتب التعديل

١. ثقة، أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه.

٢. صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه.

٣. شيخ، فهو يكتب حديثه، وينظر فيه، إلّا أنّه دون الثانية (أي الصدوق).

٤. صالح الحديث، فهو ممن يكتب حديثه للاعتبار.

مراتب التجريح

١. ليّن الحديث، فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتباراً.

٢. ليس بقوي، فهو الذي يكتب حديثه، وينظر فيه، إلّا أنّه دون ليّن الحديث.

٣. ضعيف الحديث، لا يطرح حديثه، بل يعتبر به.

٤. متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه.[١]

ابن أبي حاتم واختلاف مقاصده في فهم المصطلحات

من خلال الاستقراء لما سطره ابن أبي حاتم في كتابه *الجرح والتعديل*، يبدو لنا أنّ هناك مصطلحات قد احتفظ بها الرازي لنفسه، من قبيل: لفظ (الصدوق) الذي ذكره في الطبقة الثانية، فعبارته تحتمل ثلاثة وجوه:

الأول: إنّه يقصد بها الراوي الحسن، بل لعلها دونه، كما في ترجمة (فرج بن فضالة)، قال: «صدوق يُكتب حديثه، ولا يحتج به، حديثه عن يحيى بن سعيد فيه إنكار، وهو في غيره أحسن حالاً، وروايته عن ثابت لا تصح».[٢]

---

١. راجع، عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، *الجرح والتعديل*: ٣٧/٢.

٢. عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، *الجرح والتعديل*: ٣٧/٢؛ ٨٦/٧

وقوله عن (عبد الله بن عياش القتباني): «ليس بالمتين، صدوق، يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة».[١] فالظاهر أنّه يفرّق بين الصدوق الثبت ودون ذلك، فلا يحتج به إلّا بالمتابعات والشواهد.

الثاني: يريد بها كونه ثقة، لاسيّما مشايخه، كما في ترجمة (أحمد بن إسحاق بن صالح)، قال:«هو ثقة مأمون، سئل أبي عنه، فقال: صدوق».[٢] وكذلك كرّر نفس العبارة في ترجمة (أحمد بن إسماعيل الرازي)، فالظاهر أنّه يطلقها تسامحاً، أو تواضعاً.[٣]

الثالث: أن نحملها على كونه حسن، وحديثه معتبر، كما في بعض التراجم التي يقتصر فيها على كلمة صدوق فقط، بدون أن يضيف إليها عبارات مثل: لا يحتج به، أو لا يكتب حديثه، وما شابه ذلك... كما في ترجمته لـ(عبد الحميد بن صالح الكوفي) قال: «روى عنه أبي وأبو زرعة، سئل أبي عنه، فقال: صدوق»[٤]، أو قد يقصد بها أنّه صادق في نفسه، ولكن ليس بضابط.

ويمكن للقارئ والمتابع أن يستقرئ نماذجاً كثيرة تحتمل عدّة وجوه؛ لأنّه في بعض الأحيان قد نجد وصفاً معيناً غير مُشعر بكون هذا الراوي ثقة، أو حسن الحديث، أو العكس، كما في لفظ (الحافظ، أو الضابط)، فقد علّق السخاوي على هذين الوصفين بقوله: إنّ «مجرّد الوصف بكل منهما غير

---

١. المصدر نفسه: ١٢٦/٥.

٢. المصدر نفسه: ٤١/٢.

٣. وهذه النقطة كان ملتفتاً لها الدكتور بشار عواد في مقدمة تحقيق كتاب *تحرير التهذيب*، قال: «إنّه يطلق هذه اللفظة على شيوخه الثقات الذين ارتضاهم وروى عنهم، ويريد بها ثقة، وإنّما استعمل هذه اللفظة تواضعاً، ولم ينتبه الحافظ ابن حجر إلى هذه المسألة، ولا أحد ممن جاء بعده» *تحرير تقريب التهذيب*: ٤٣/١.

٤. المصدر نفسه: ١٤/٦.

كافٍ في التوثيق، بل بين العدل وبينهما عموم وخصوص من وجه؛ لأنّه يوجد بدونهما، ويوجدان بدونه، وتوجد الثلاثة».[١]

فقد يكون العدل موجوداً، ولا يلزم منه كونه حافظاً ضابطاً، وقد يوجدان بدون العدل، وقد يجتمع الحافظ والضابط والعادل.

أضف إلى ذلك ـ أيضاً ـ أنّ هناك مفردات أُخرى، وإن لم يدرجها في المراتب، لكنّه يكرّرها، ويصف بها بعض الرواة، وقد ذكرها من جاء بعده كالسخاوي وغيره، من قبيل: «هو على يدي عدل» فهذه المفردة وقع الحافظ ابن حجر العسقلاني في عدم فهمها على الوجه الصحيح، فقد كان يُفسرها على أنّها من ألفاظ التوثيق، كما ينقل تلميذه السخاوي: «قال شيخنا ـ أي ابن حجر ـ كنت أظن ذلك كذلك، إلى أن ظهر لي أنّها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح؛ وذلك أنّ ابنه قال في ترجمة جبارة بن المغلس: سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث، ثم قال: سألت أبي عنه، فقال: هو على يدي عدل، ثم حكى أقوال الحفاظ فيه بالتضعيف، ولم ينقل عن أحد فيه توثيقاً، ومع ذلك فما فهمت معناها، ولا اتجه لي ضبطها، ثم بان لي أنّها كناية عن الهالك، وهو تضعيف شديد».[٢]

نقول: إنّ قول ابن أبي حاتم بهذا اللفظ ـ هو على يدي عدل ـ لو طبّقناه على بعض الرواة الذين وصفهم الرازي بهذا الوصف، نجد تناقضاً واضحاً، كما في ترجمة (يعقوب بن محمد بن عيسى بن عبد الرحمن بن عوف) الفقيه أبو يوسف القرشي الزهري المدني، كما ترجمه الذهبي، قائلاً: «قال ابن سعد: جالس العلماء، وكان حافظاً. وقال ابن معين: ما حدثكم عن الثقات، فاكتبوه. وقال حجاج بن الشاعر: هو ثقة. ثم يختم الذهبي قوله: قلت: علّق له

---

١. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*: ٣٦٣/١.

٢. المصدر نفسه: ٣٧٥/١.

البخاري مسألة في صحيحه في باب جوائز الوفد».[١] فالرجل ثقة عند بعض نقّاد الحديث كيحيى بن معين وغيره، وهالك عند ابن أبي حاتم.

إذن، فحيرة ابن حجر وعدم ضبطه ـ كما هو يُصرّح بنفسه في فهم هذه الألفاظ ـ تجعل من الصعب إدراكها على حقيقتها، وهو الحافظ والمتخصص وأمير المؤمنين في الحديث كما يُطلق عليه.

ولم يقتصر الأمر على عدم فهم اصطلاحات ابن أبي حاتم، بل تعدى الأمر إلى ابن تيمية، حيث نجده يصرّح بعبارة جليّة: إنّ اصطلاحاته ليست حجّة عند الجمهور. قال: «أمّا قول أبي حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، فأبو حاتم يقول: مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين؛ وذلك أنّ شرطه في التعديل صعب، والحجّة في اصطلاحه ليست هي الحجة في جمهور أهل العلم».[٢] فهنا سرعان ما أُتهم الرازي بالتشدد، وسقطت أقواله، لا سيّما أنّ الذين غمزهم هم من رواة الصحيحين.

إذن، فهناك من يرى أنّ ما نطق به ابن أبي حاتم، قد لا يتفق معه جمهور أهل العلم، إمّا لعدم درك المعنى الحقيقي لهذه الألفاظ، أو لتشدده، وهذا من شأنه أن يزيد الفجوة في معرفة الثقات من غيرهم، وبالتالي من العسير إطلاق الحكم على الروايات إيجاباً أو سلباً وصحةً وضعفاً، وهذا مرجعه لكثرة الاختلاف في التوثيق والتضعيف.

السخاوي ونظرته لمراتب الجرح والتعديل

بعدما تقدم القول بالمراتب التي قرّرها ابن أبي حاتم، والذي يعتبر هو المؤصّل لها، من الضروري والمهم أن نذكر من جاء من بعده ـ الإمام

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *تاريخ الإسلام*: ٣٥٣/١٥ ـ ٣٥٤.

٢. أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني، *الفتاوى الكبرى*: ٤٢/٣.

السخاوي ـ والذي يُعدّ بمثابة المقرّر للمراحل التي سبقته كما أسلفنا، فهذّبها وزاد عليها لتصبح ست مراتب للتعديل وست أخرى للتجريح؛ وفقاً لما قرّره شيخه ابن حجر بإضافة وتعديل وحذف لبعضها مع تعليق عليها.

مراتب ألفاظ التعديل وحكمها

المرتبة الأُولى: ما أتى بصيغة أفعل، كأن يقال: أوثق الناس، أو أثبت الناس، أو إليه المنتهى في التثبت، ويحتمل أن يلحق بها: لا أعرف له نظيراً في الدنيا.

المرتبة الثانية: فلان لا يسأل عن مثله، ونحو ذلك.

المرتبة الثالثة: ثقة ثبت، أو ثبت حجة، أو ثقة ثقة.

المرتبة الرابعة: ثقة، أو ثبت، كأنّه مصحف، أو فلان متقن، أو حجّة، وكذا إذا قيل للعدل: حافظ، أو ضابط.

المرتبة الخامسة: ليس به بأس، أو لا بأس به، أو صدوق، أو مأمون، أو خيار.

المرتبة السادسة: محله الصدق، ورووا عنه، أو روى الناس عنه، أو يروى عنه، أو إلى الصدق ما هو[1]، وسط، أو شيخ، ومقارب الحديث ـ بكسر الراء ـ ومقارب الحديث ـ بفتحها[2] ـ وصالح الحديث، أو جيد الحديث، أو حسن الحديث، أو ما أقرب حديثه، أو صويلح، أو صدوق إن شاء الله، أو أرجو أن لا بأس به، أو يكتب حديثه، فَطِن كَيِّس، ما علمت فيه جرحاً، ما أعلم به بأساً.[3]

أمّا الحكم عليها، فالاحتجاج بالأربع الأُولى منها، وأمّا التي بعدها، فإنّه لا يحتج بأحد من أهلها، لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط، بل يُكتب

---

١. أي: ليس بعيداً عن الصدق.

٢. مقارب الحديث بالكسر، أي: إنّ حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات، وبفتح الراء، أي: إنّ حديثه يقاربه حديث غيره، والفرق واضح، فالأول يكون حديث الراوي نفسه مقارباً لحديث غيره. والثاني حديث غيره من الرواة يقارب حديث هذا الراوي.

٣. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*: ٣٦١/١ وما بعدها.

حديثهم ويعتبر. وأمّا السادسة، فالحكم في أهلها دون التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم، لوضوح أمرهم فيه.[١]

مراتب ألفاظ التجريح وحكمها

المرتبة الأُولى: ما أتى بصيغة أفعل: أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الوضع، أو هو ركن الكذب، ونحو ذلك.

المرتبة الثانية: كذاب، أو يضع الحديث على رسول الله ﷺ، أو يكذب، أو وضاع، أو دجال، أو وضع حديثاً.

المرتبة الثالثة: فلان يسرق الحديث، أو متهم بالكذب، أو بالوضع، أو ساقط، أو هالك، أو ذاهب الحديث، أو متروك، أو تركوه، أو مجمع على تركه، أو هو على يدي عدل[٢]، أو فيه نظر، أو سكتوا عنه عند البخاري، أو فلان لا يُعتبر به، أو لا يُعتبر بحديثه، أو ليس بالثقة، أو غير ثقة، ولا مأمون.

المرتبة الرابعة: فلان رُدّ حديثه، أو ردّوا حديثه، أو مردود الحديث، أو ضعيف جداً، أو واه بالمرة، أو تالف، أو طرحوا حديثه، أو ارمِ به، أو مطَّرح، أو مطّرح الحديث، أو لا يُكتب حديثه، أو لا تحل كتبة حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو ليس بشيء، أو لا شيء، أو لا يساوي فلساً، أو لا يساوي شيئاً.

المرتبة الخامسة: فلان ضعيف، أو منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو له ما يُنكَر، أو له مناكير، أو مضطرب الحديث، أو واه، أو ضعَّفوه، أو لا يحتج به.

المرتبة السادسة: فلان فيه مقال، أو أدنى مقال، أو ضُعِّف، أو فيه ضعف، أو في حديثه ضعف، أو تُنْكر وتَعْرِف، أو ليس بذاك، أو ليس بذاك القوي، أو ليس بالمتين، أو ليس بالقوي، أو ليس بحجة، أو ليس بعمدة، أو ليس

---

١. المصدر نفسه: ٣٦١/١.

٢. هذه اللفظة قد يظهر أنها مدح، ولكن الصحيح هي كناية عن الهالك.

بمأمون، أو ليس من إبل القباب[١]، ونحوه، ليس من جمال المحامل، أو ليس بالمرضي، أو ليس يحمدونه، أو ليس بالحافظ، أو غيره أوثق منه، أو في حديثه شيء، أو مجهول، أو فيه جهالة، أو لا أدري ما هو، أو للضعف ما هو، أو فيه خُلْف، أو طعنوا فيه، أو مطعون فيه، أو نزكوه، أي طعنوا فيه، أو فلان سيئ الحفظ، أو ليّن، أو ليّن الحديث، أو فيه لين، أو تكلموا فيه، وكذا سكتوا عنه، أو فيه نظر من غير البخاري.[٢]

أمّا الحكم عليها، ففي المراتب الأربع الأوَل لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به، ولا يُعتبر به.... وما عدا الأربع يخرّج حديثه للاعتبار، لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها.[٣]

مناقشة ابن حجر في تفرده بإدراج الصحابة في مراتب التعديل

إتماماً للبحث لابدّ أن نشير بنحو الاختصار حول ما انفرّد به ابن حجر العسقلاني، حين أضاف مرتبة الصحابة ليجعلها في المنزلة الأُولى من التعديل، قال في كتابه *تقريب التهذيب*: فأولها: الصحابة، فأصّرح بذلك لشرفهم.[٤]

ونَظرُ ابن حجر إلى جميع الصحابة، فكل صحابي روى عن رسول الله ﷺ، فهو ثقة مأمون به. وقد تعقّب الشيخ نور الدين عتر مؤيّداً ابن حجر هذا الصنيع، قال: «وصنيع الحافظ ابن حجر في إفراد رتبة الصحبة معقول، فإنّ توثيقهم إنّما عُلم بالنصوص من الكتاب والسنّة، وهي أعلى دلالة، وأسمى شرفاً ممن ثبتت عدالته بتعديل بشر».[٥]

---

١. الظاهر أنّ المراد من هذه لمفردة هي أنّه يُروى حديثه، ولا يحتج بما ينفرد به.

٢. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*: ٣٧٠/١.

٣. المصدر نفسه: ٣٧٣/١.

٤. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تقريب التهذيب*: ٢٤/١.

٥. نور الدين عتر، *أصول الجرح والتعديل*: ١٨٦.

ولكن ما أورده ابن حجر وما علّق عليه الشيخ عتر، يمكن مناقشته بوجهين:

الأول: مرتكزات ابن حجر في هذا الأمر انطلق فيها على عدالة جميع الصحابة، وهذا لا يمكن الجزم به؛ لأنّ الشواهد التاريخية والحديثية، بل والواقع يرفض مثل هذا الادعاء؛ لأنّ بشرية الإنسان تقتضي أن يتفاوتوا في مراتب الإيمان والعدالة والصدق...إلخ، فهم ليسوا معصومين، ونصوص القرآن الكريم صنّفت طبقات الناس، فمنهم المنافقين، ومنهم مرضى القلوب، وغير ذلك، والسنّة النبوية نطقت به، ويكفيك نظرة إلى حديث الحوض، لتجد ذلك واضحاً جلياً، وهذا شيء بدهي وطبيعي، وهذا الموضوع قد أُشبع بحثاً، فلا نطيل فيه.[١]

الثاني: لو سايرنا ابن حجر والشيخ عتر وسلّمنا بعدالة الصحابة، ولكن من غير المعقول أن نسلّم بضبط جميع الصحابة في نقلهم للأحاديث؛ لأنّه لا يخفى على نقّاد هذا الفن وصيارفته، أنّ للتعديل شقاً آخر وهو الضبط، وقلنا إنّهما ركنا الجرح والتعديل، فهم وإن عدّلهم الله تعالى كما هو المدّعى، ولكن ينبغي أن يُثبت ضبطهم في الرتبة السابقة، خاصّة وقد وقع الوهم لبعضهم في الرواية، كما ذكرنا سابقاً في نقد السيدة عائشة لبعض الصحابة؛ لذا فليس من الدقة العلمية أن يُطلق عليهم حكمٌ عامٌ، وأنّهم أعدل وأضبط الرواة على الإطلاق.[٢] ولعل هذا هو السبب في عدم إدراج هذه المرتبة عند من تقدم على ابن حجر كالذهبي، ومن تأخّر عنه كالسخاوي والسيوطي وغيرهما.

ألفاظ الجرح والتعديل بين مقاصد النقّاد وإشكالية الفهم الصحيح عند التطبيق.

---

١. راجع: يحيى عبد الحسن الدوخي، *عدالة الصحابة بين القداسة والواقع*، فقد ذكرنا الأدلة القرآنية والروايات التي أُستدل بها على عدالة الصحابة، وناقشناها بالتفصيل: ٤١ وما بعدها.

٢. راجع، عماد الدين الرشيد، *نظرية نقد الرجال*: ٢٩٥.

من الأُمور التي يجب النظر فيها باهتمام ودقة متناهية، البحث في مراتب الجرح والتعديل، وهذا لاريب فيه ولا شك، وقد تقدم ذكرها، ولا نطيل.

بَيدَ أنّنا عندما نسبر أقوال هؤلاء العلماء، نجد اختلافاً في هذه الصفات التي أضفوها على بعض الرواة، بحيث نجد أنّ هناك تجاذباً واضحاً في معرفة هذه الألفاظ، فلا بدّ من الوقوف على كلماتهم ومعرفة مصطلحاتهم ومقاصدهم، فالذهبي يُصرّح بحاجته وافتقاره إلى تحرير عبارات التعديل والتجريح، ولابدّ من الاستقراء التام، وملاحظة العُرف في ذلك الوقت، قال: «ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك، من العبارات المتجاذبة، ثم أهَمُّ من ذلكَ أن نَعلمَ بالاستقراء التام عُرْفَ ذلك الإمام ، واصطلاحَه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة».[١]

وقد صَدقَ الذهبي في ذلك، فلو راجعنا على سبيل المثال لا الحصر مفردة (**ليس بالقوي**)، فنجد اختلاف الأنظار فيها، فالنسائي يحتج بها؛ لأنّه يعتبرها ليس بالجرح المفسد، وأبو حاتم يُريد بها: أنّه لم يَبلُغ درجة القوي الثبت، والبخاري قد يُطلقها، ويريد أنّه ضعيف.[٢]

وهكذا بالنسبة لما قيل في حقه (**فيه نظر**)، فابن حجر يفهمها بنحو: فيمن يكون وسطاً بين القبول والرد، ولعل ابن عدي في *الكامل* يفهمها بنحو آخر، بمعنى الضعف الخفيف، وهناك من يراها بنحو ثالث، وهو سقوط الحديث لمن يحمل هذه الصفة، وأنّه متهم واه، فهي تدور بين المرتبة الثانية من مراتب الجرح، وهي: الوضع والكذب، أو الثالثة، وهي: التهمة بالوضع، أو التي تليها، وهي: متروك وساقط ونحوه، وكل ذلك جرح مؤثّر عندهم، لا يحتج بحديث صاحبه، ولا يستشهد به، بل ولا يعتبر بحديثه، كما فهمها

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *الموقظة*: ١٩.

٢. المصدر نفسه: ١٩.

البخاري أنّها تهمة تسقط حديث الراوي.

قال الذهبي في *ميزانه*: قال البخاري فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً.[١] وقال السخاوي: فيه نظر، وفلان سكتوا عنه، وكثيراً ما يُعبّر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثير: إنهما أدنى المنازل عنده وأرداها.[٢]

ولكننا لو رجعنا وطبّقنا هذه المفردة على من تُرجم له، نجد أنّهم اختلفوا في توثيقه وتضعيفه، ففي ترجمة «تمام بن نجيح» قال البخاري: فيه نظر، ولكن ابن معين وثّقه، وقال البزار: صالح الحديث، وروى له البخاري نفسه أثراً موقوفاً معلّقاً، وفي ترجمة «ثعلبة بن يزيد الحمّاني»، قال البخاري: في حديثه نظر لا يتابع في حديثه. ولكن قال النسائي: ثقة. وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق شيعي، وهناك أمثلة كثيرة غضضنا الطرف عنها مخالفة الإطالة.[٣]

وكذلك لفظة «ليس بشيء»، فابن معين يقصد أنّ أحاديثه قليلة أحياناً، أو لم يرو حديثاً كثيراً كما قال ابن القطان.[٤] أو يعني تضعيف الراوي وسقوطه أحياناً.[٥]

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٩٢/٤.

٢. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*: ٣٧١/١.

٣. راجع: عبد الفتاح أبو غدة، في تعليقه على كتاب *قواعد في علوم الحديث*: ٢٥٥. فقد ذكر أكثر من عشرة تراجم، وكلّهم (فيهم نظر)، والذي يرى بعضهم أنّها تضعيف للراوي، ولكن وثقهم بعضهم كابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة، وحتى البخاري نفسه. وفي الخاتمة أردف كلامه، قائلاً: «وهذه الأمثلة هي غيض من فيض مما في كلام البخاري في كتبه، التاريخ الكبير والضعفاء وغيرهما، فيستحق هذا الموضوع أن يوليه بعض الباحثين الأفاضل تتبعاً خاصّاً، رجاء أن يتوصل به إلى تقعيد قاعدة مستقرة تحدد مراد البخاري من تعابيره المختلفة: فيه نظر، في حديثه نظر، في أحاديثه نظر، ونحو هذا».

٤. محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ١٠٠.

٥. راجع: بشار عواد، وشعيب الأرنؤوط، *تحرير تقريب التهذيب*: ٤٣/١.

ولكن الشافعي استعملها بمعنى الكذاب، كما يروي السخاوي بقوله: «على أنا قد روينا عن المزني، قال: سمعني الشافعي يوما وأنا أقول فلان كذاب، فقال لي: يا أبا إبراهيم أكس ألفاظك أحسنها لا تقل: فلان كذاب، ولكن قل حديثه ليس بشيء».[1] فليس بشيء يراها الشافعي بمعنى الكذاب. وهو الخبير بهذه الألفاظ، فما بالك بما هو دونه، لا سيّما في هذه العصور، التي ابتعدنا فيها عن عصر هؤلاء الأعلام وبتقادم الأيام سيلفها ويعتريها الغموض، ولا يمكن فهمهما بشكل صحيح.

وأيضاً قولهم في الراوي «منكر الحديث»، فهذه المفردة قد تجاذبها أهل الفن بتفسيرات وتأويلات طولاً وعرضاً، فالإمام أحمد يطلقها على الثقة الذي يغرب على أقرانه بالحديث، وهذا ما صرّح به ابن حجر، قال: قلت: «أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة».[2] والحافظ لعله يقصد في عبارته «فيحمل هذا على ذلك» أي: المنكر على المناكير، بقرينة ترجمته لـ«محمد بن إبراهيم بن الحرث» الذي علّق عليها بهذا القول. وقد صحّح لكثير من الرواة على هذا النمط، لا سيّما من وُجد منهم في *صحيح البخاري*، ولكن هناك من فرّق بينهما بأنّ منكر الحديث يختلف عن راوي المناكير، وهذا ما فهمناه من ابن دقيق: «قولهم روى مناكير: لا تقتضي بمجرّده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه منكر الحديث؛ لأنّ منكر الحديث وصفٌ في الرجل، يستحق به الترك بحديثه».[3]

وهناك من يرى أنّ منكر الحديث، يُطلق على من روى حديثاً منكراً،

---

١. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*: ٣٧١/١.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٤٣٦.

٣. المصدر نفسه: ٣٧١/١.

ولم يكثر من ذلك، فلا يكون الراوي ضعيفاً، وكذا يطلقونه على من روى المناكير عن الضعفاء، ولكن هو ثقة في نفسه.[١] فما يراه الإمام أحمد قد يغاير ما يراه البخاري.

وكذا الحال بالنسبة لـ (المجهول)، فقد اختلفوا فيه اختلافاً كثيراً، فمنهم من يرى عند إطلاقه جهالة العين والآخر يرى جهالة الحال والوصف كأبي حاتم وغيره.

ولنفصّل بعض الشيء في هذا الأمر (المجهول)، ليقف القارئ على كثرة تشعب هذه الموارد ودقتها ومدى الاختلاف في تفسيرها، مما ينعكس على فهم الناقد الذي يريد أن يحكم على الأحاديث، والتي هي مصدر الشريعة.

فالمجهول، يرى أكثر أهل العلم، بل مشهور العلماء عند إطلاق هذه الكلمة، انصرافها إلى مجهول العين غالباً، ولكن الرازي منهجه أنّ المجهول هو مجهول الوصف، أي الحال، لذا يجب أن يُلتفت إلى هذا الأمر، وهذا ما أشار إليه اللكنوي، قال:

فرق بين قول أكثر المحدثين في حق الراوي أنّه مجهول، وبين قول أبي حاتم أنه مجهول، فإنّهم يريدون به غالباً جهالة العين بأن لا يروي عنه إلّا واحد، وأبو حاتم يريد به جهالة الوصف فافهمه.[٢] والذهبي سار على ذلك، فمن قال فيه مجهول، ولم يسنده؛ فإن ذلك قرينة على أنّه مجهول الحال.[٣]

ونفس مجهول الحال اختلف فيه جمهورُ العلماء، فالأكثر يعرفونه: أنّه من

---

١. راجع: ظفر أحمد التهانوي، *قواعد في علوم الحديث*: ٢٦٠؛ *وراجع اللكنوي في الرفع والتكميل*: ٩٢.

٢. محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ٢٢٩/١.

٣. قال في مقدمة *كتاب الميزان*: «اعلم أنّ كل من أقول فيه مجهول، ولا أسنده إلى قائل، فإن ذلك هو قول أبي حاتم فيه»: ٦/١.

خفيت عدالته الظاهرة والباطنة، وأمّا من علمت عدالته الظاهرة وخفيت عدالته الباطنة، فهو المستور.

ولكن ابن حجر انفرد بتعريف آخر، وهو: إن روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق، فمجهول الحال، وهو المستور.[١]

وأيضاً ابن حبان افصح عن رأيه في هذا الأمر، فقد وثّق مجهول الحال[٢]، فالأصل الذي بنى عليه هو: أنّ المسلم على العدالة ما لم يَبِنْ منه قادح فيها، وقد اتُّهم على أثر ذلك بالتساهل في هذا المبنى وغيره. وسنأتي في البحوث اللاحقة لمناقشة هذا الأمر بالتفصيل.

هذه نماذج قليلة جداً، ويمكن للقارئ أن يَسبِر هذه المفردات، ليرى الجم الغفير من الاختلاف في فهمها والكشف عن مغزاها، لذا لجأ البعض إلى وضع بعض القواعد، لعله يدفع هذا التضارب في فهم المصطلحات على حقيقتها، فمثلاً: قد نسمع أنّ عبارات الأئمة المتقدمين ليست دائماً متقيدة بالمراتب، ولكنّهم يتوسعون في التعبير على الرواة، فاختلفت المصطلحات، وهناك من يرى الرجوع إلى القرائن، أو السياق، وغير ذلك. وهذا ما انعكس

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *نخبة الفكر*: ٥٩.

٢. توثيق ابن حبان على قسمين:

الأول: من اختلف فيه علماء الجرح والتعديل، فإذا صَح عنده أنه ثقة أدخله في ثقاته، وإلا فأودعه كتابه الآخر.

الثاني: من لم يُعرف بجرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، فهو ثقة عنده، ولم ينفرد ابن حبان بذلك المذهب، لكن هذا النوع من الرواة عند الجمهور يكون مجهول الحال. وأمّا نسبة التساهل إليه، فبالنظر للنوع الثاني فقط، فإهدار توثيق ابن حبان مطلقاً خطأ، ولا تصح نسبة التساهل إليه مطلقا، إنما هو في نوع معين من الرواة فقط وهو الثاني، أمّا النوع الأول، فتوثيقه لا يقل عن توثيق غيره من الأئمة. راجع كتاب *رفع المنارة*: ١١٩.

على بروز ظاهرة صنّفها المحدثون، واتصف بها النقّاد، وهي مسألة التشدد والتساهل، وفي بعض الأحيان الاعتدال، فلماذا هذا التصنيف؟ وكيف برزت هذه الظاهرة؟

ظاهرة التشدد والتساهل والاعتدال في الجرح والتعديل

عند مراجعة نفس نقّاد وعلماء هذا الفن «الجرح والتعديل»، نجدهم يختلفون فيما بينهم، فليس الإشكالية الوحيدة في الفارق الزمني، أو ما شابه ذلك، بل في الأفهام والمدارك، فما يفهمه ابن معين، قد يختلف معه علي المديني، مع أنّهم في طبقة واحدة، وما يفهمه أحمد بن حنبل قد تختلف وجهة نظره مع الإمام البخاري، كما تقدم في «منكر الحديث» أو غيره.

ورؤيتنا التي نعتقد بها، أنّ منشأ ذلك هو كثرة الاختلافات في توثيق الرواة جرحاً وتعديلاً، وهذه حقيقة يجب الاعتراف بها، فلا يخلو راو إلا ونجد فيه كلتا الصفتين في آن واحد، بحيث وصل الأمر بالذهبي أن يصرّح بنحو واضح:

«إنّه لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط، على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة».[1] وقد اُختلف في توضيح عبارته، والتمسوا الأعذار؛ لكي يجعلوها متوافقة مع الإطار العام، من أنّ الرواة قد يرد فيهم الجرح والتعديل، ولا ضير في ذلك.

فهذه التقسيمات لمراتب الرواة واختلافاتها، أدّت بالنتيجة وكبذرة أُولى إلى ظهور تصنيف لعلماء الجرح والتعديل بين متشدد، أو متساهل، أو معتدل، وعلى ضوئها اتّسم منهج هؤلاء النقّاد بهذه الصفات، وطبعاً هناك أسباب

---

١. جلال الدين السيوطي، *تدريب الراوي*: ٣٠٨/١. وسيأتي في بحوثنا اللاحقة اختلاف العلماء في تفسير هذه المقولة، وكيفية الترجيح بينها.

أُخرى أدّت إلى هذا التقسيم، كما سنبحثه بالتفصيل في الفصل الثالث بإذن الله تعالى.

ونعتقد أنّ الهدف الأساس الذي أُبتكر لبروز هذه الظاهرة، هو لفك النزاع والتضارب في الرواة المختلف فيهم توثيقاً وتضعيفاً، وبالتالي انعكاسها على تصحيح، أو تضعيف الأحاديث، والتي تجاذب أطرافها علماء هذا الفن، ولكن قبل هذا وذاك لابدّ من البحث عن الجذور التاريخية لتطّور هذه النظرية من حيث الزمان، ومن هو الذي بلورها وقعّد لها وغير ذلك.... وهذا ما سوف نبحثه بشكل واسع في الفصل اللاحق بإذن الله تبارك وتعالى.

خلاصة الفصل الأول

جاءت بحوثنا السابقة متلازمة، يكمل بعضها بعضاً، ونستطيع أن نلخصها بالنقاط التالية:

١. تعريف علم الجرح والتعديل في اللغة واصطلاح المحدثين، وذكرنا النصوص التي دلت عليه من القرآن والسنّة النبوية، وحرصنا على نقل بعض الأحاديث التي لها مدخلية في نشوء عملية الكذب، كحديث «من كذب عليّ متعمداً...» وأنّ بدايات هذا العلم ظهرت في عصر النص، وناقشنا الأقوال المخالفة، كقول الدكتور فلاتة والسباعي... وأيدنا الموافقة منها، كالدكتور أبي زهو وأحمد أمين...، وأبدينا رأينا في هذه المسألة، وأنّ الروايات التي جاءت في سبب النزول لهذا الحديث معتبرة، وأنّ المتأخرين من العلماء من صححها كابن تيمية، ومن حسّنها كابن حجر العسقلاني.

٢. بروز ظاهرة الإسناد في عصر النص، وأنّ ولادته نشأت في ذلك العصر، أي عصر الرسالة المحمدية؛ لأنّ شيوع ظاهرة الكذب بدأت في تلك الفترة، وقد ذكرنا شواهد على ذلك، فإنّ إمضاء الحديث كان يُحتاط فيه،

ويُحلّف الراوي الذي ينقله، وهذا ما فعله الإمام علي عليه السلام والخليفة أبو بكر... وهذا ـ بعبارة أُخرى ـ يدل على المطالبة، بأن يكون الراوي الناقل للحديث في غاية الوثاقة. وقد نقلنا وثيقة الإمام علي عليه السلام في الجرح والتعديل، وكيف يجب أن يتحرى في النقل.

٣. انتقلنا إلى لازمة أُخرى، وهي ما يتفرّع على السند من شروط الراوي، كالعدالة والضبط وهما شرطان أساسيان لقبول الروايات وعدمها.

٤. انتقلنا إلى ملازمة أُخرى ــ أيضاً ــ متفرعة على السابقة، وهي المتكلمون في الرجال وذكر طبقاتهم، وماهي الآداب والشروط التي يجب أن تتوفر فيهم.

٥. بعد ذكرنا للشروط والآداب لابدّ أن نتكلم في المراتب والألفاظ وماهية المقاصد والأحكام التي يجب أن يستخدمها الناقد، أو الجارح والمعدل، وهكذا كان، فذكرنا من أصّل هذه المراتب كأبي حاتم الرازي، ومن هذّبها وجمع أطرافها كالسخاوي.

٦. جاء تسلسل الأبحاث لنصل إلى نقطة محورية وهامّة، وهي بروز ظاهرة التشدد والتساهل والاعتدال ـ هذه النظرية التي نحن بصددها ـ وذلك لما ترتب مما ذكرناه في فهم مقاصد النقّاد واختلافهم في الحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً، ونعتقد أنّ البذرة الأولى لهذا التقسيم نشأت من هذا الأمر بالخصوص، وقد اختلفت الأفهام والمقاصد لمفردات الجرح والتعديل، فما يفهمه ابن معين قد يختلف معه البخاري، وهلّم جراً... وقد ذكرنا أكثر من مصداق على ذلك. وهذا أدى بالنتيجة إلى الاختلاف في توثيق الرواة، وبعبارة الحافظ الذهبي: أنّه لم يجتمع اثنان على توثيق، أو تضعيف رجل واحد. فالاختلاف هي السمة البارزة في التقييم.

لذا جاء هذا التصنيف؛ ليحل هذه الإشكالية؛ وليفك هذا التضارب الذي بدأ

ينخر في عظام هذا العلم، وبطبيعة الحال هذا أحد الأسباب لوجود هذه النظرية، وهناك أسباب أُخرى لا تقل أهمية عما تكلمنا عنه، سيأتي الكلام عنها.

ولكن قد يقال: إنّ بروز هذه الظاهرة أمر طبيعي! نقول: صحيح، ولا نختلف في هذا الأمر من ناحية نظرية، ولكن الكلام كل الكلام في التطبيق، وهذا ما سوف نتوسع فيه في بحوثنا اللاحقة. ولكن ـ أيضاً ـ قبل ذلك لابدّ أن نتكلم حول جذور هذا التقسيم كتنظير علمي، وكيف تطوّرت هذه النظرية، ومن بلورها، وإلى غير ذلك من بحوث... وهذا ما يتكفل به الفصل التالي بإذن الله تبارك وتعالى.

الفصل الثاني

الجذور التاريخية لتطّور نظرية
تصنيف علماء الجرح والتعديل

تمهيد

في هذا الفصل سوف نركّز على مفردة طالما كَثُر الجدل فيها، وهي تقسيم نُقّاد علماء الجرح والتعديل، وتصنيفهم إلى متشددين ومتساهلين ومعتدلين، وهذه النظرية لا يمكن أن نتغافلها، أو أن نطوي عنها كشحاً، فهي ظاهرة، لها رصيد من الواقعية، ويترتب عليها كثير من الآثار في القبول والعدم لأقوال هؤلاء النقّاد مما ينعكس على تضعيف، أو تصحيح الأحاديث النبوية، وهذا له أثر كبير، ومن الأهمية بمكان، فينبغي أن نُفصّل فيه، ونضعه تحت مجهر البحث.

ولكنّنا في هذا الفصل سوف نتناول هذا التقسيم على مستوى التنظير العلمي، وبمعنى آخر ماهي الجذور التاريخية لهذه النظرية عند المتقدمين والمتأخرين؟ ومن نظّر لها؟ بحيث نجد إطلاق كلمة التشدد، أو التساهل، أو الاعتدال على بعض علماء الجرح والتعديل، ثم ماهي المعايير والضوابط لهذا التصنيف؟ وماهي الطبقات التي يمكن تصنيفها لهم؟

وما هو موقف علماء الجرح والتعديل حيال ما يوصف بهذا الوصف؟ فهل يُرد جرحه، أو يقبل، أو لعله يُتوقف فيه؟ ثم في الفصل اللاحق سوف نضع أيدينا حول مصداقية هذا التصنيف كدراسة تطبيقية عملية، وذلك من خلال طرحنا للأسباب المفترضة لهذه النظرية ومناقشتها، وما هو المعيار الحقيقي

الـذي جُعـل لهـا بحيـث يـصدُق علـى هـذا الناقـد، أو ذاك كونـه متـشدداً، أو متساهلاً؟ ومن هنا نرى أنّ تسلسل البحث واتجاهاته ينطلق من خمسة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم التشدد والتساهل في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: نظرية التصنيف عند المتقدمين والمتأخرين.

المبحث الثالث: المُقعد والمؤصّل لهذا التقسيم، أو التصنيف.

المبحث الرابع: الضوابط والمعايير لهذه النظرية.

المبحث الخامس: طبقات المتشددين والمتساهلين والمعتـدلين، وموقـف وحكم المحدثين منهم.

المبحث الأول

مفهوم التشدّد والتساهل والاعتدال في اللغة والاصطلاح

التشدد في اللغة

مأخوذ من الشدة والصلابة، وهي نَقيضُ اللّين، تكون في الجواهر والأعراض، والجمع شدَدٌ... والتشديد خلافَ التخفيف.[1] يقال رجل متحزق، أي: المتشدِّدُ على ما في يَدَيْه ضَنْكاً.[2] والمُتَشَدِّدُ البخيل كالشديد، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾.[3]

قال طرفة: أرى المَوْتَ يَعْتامُ الكرامَ، ويَصْطَفي قِيلَةَ مالِ الفاحشِ المُتَشَدِّد.[4]

إذن، فالمتشدد هو كناية عن الإنسان الشحيح والبخيل والضنك. وبعبارة أخرى: هو الإسراف والإفراط والحرص على الشيء، سواء أكان مالاً، أم غيره.

التشدد في الاصطلاح

فهو لا يبتعد عن المعنى اللغوي، فالتشدد في عُرفهم هو التعنّت والإفراط

---

١. محمد بن مكرم، ابن منظور، *لسان العرب*: ٢٣٢/٣.

٢. الخليل بن أحمد الفراهيدي، *العين*: ٣٨/٣.

٣. العاديات: ٨

٤. محمد مرتضى الزبيدي، *تاج العروس*: ٢٠٥٥/١.

في الجرح، بحيث يجرح الراوي ويغمزه بالغلطة والغلطتين ويُلَين حديثه.[١] لخلاف عقدي، أو غيره من الأسباب، والتي سوف يكشف عنها هذا البحث، مما جعل جملةً كبيرة من النقّاد لا يعتبرون هذا النقد متوائماً مع القواعد العامّة والصحيحة لاعتبار الحديث وصحّته.

التساهل في اللغة

في اللغة: السهل نقيض الحزن، ونهر سهل ذو سهلة، والسهولة ضد الحزونة، وهو كل شيء إلى اللين وقلة الخشونة، وفي الدعاء سهّل الله عليك الأمر ولك، أي حمل مؤنته عنك وخفف عليك. والتسهيل: التيسير، والتساهل: التسامح، واستسهل الشيء: عدّه سهلاً.[٢] إذن، فالتساهل نُعرّفه بصورة مختصرة: هو ما يقابل الخشونة، فهو التيسير، أو التسامح.

التساهل في الاصطلاح

فهو قريب ـ أيضاً ـ من المفهوم اللغوي، ونعني به التسامح في إطلاق الحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً، من دون تقييد ومراعاة للضوابط الحديثية التي سار على وفقها المحدثون.

الاعتدال في اللغة

أمّا الاعتدال، فقد تقدم في بحوثنا السابقة أنّ معنى العدل ضد الجور، وقلنا إنّ العدالة بمعناها الواسع هي الاستقامة، فتشمل كل صفات الخير والصلاح بما في ذلك الصدق وعدم الكذب.

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٧١.

٢. محمد بن مكرم، ابن منظور، *لسان العرب*: ٣٤٩/١١.

وفي لغة المحدثين

الحالة الوسطيّة بين التشدد والتساهل، أو بين الإفراط والتفريط، فالنقّاد الذين لا يقعون بين هذين المحذورين، ويكونون على مسافة واحدة من الرواة، فيُنصفون في أحكامهم على ضوء الدراسة والمعرفة التامّة بأحوال الرواة، وطرق الأحاديث، والتأني، وعدم التشنج والعصبية في إطلاق الأحكام على الرواة والأحاديث، فهذا الناقد يسمّى معتدلاً.

قال الحافظ الذهبي: نحن لا ندَّعي فيهم العصمة لكنّهم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأً، وأشدُّهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتَّفقوا على تعديلٍ أو جرحٍ، فتمسَّك به، واعضُض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه فتندم، ومن شذَّ منهم ـ أي بالتشدد أو التساهل ـ فلا عبرة به، فخلِّ عنك العناء، وأعط القوس باريها.[١]

وقال أيضاً: قسمٌ معتدلٌ منصفٌ قَبِل العلماء أقوالهم وارتضوها، فلا يُضعِّفون إلا بجارح، ولا يُعدِّلون إلا بمعرفة.[٢]

فهنا الذهبي يسوق لنا قاعدة مهمة، وهي: أنّه يجب على المُحدّث والناقد أن يتحلّى بروحية الإنصاف، وندرة الخطأ، وعدم التحامل والتعصب، وعدم المحاباة في التقييم، فالمتصدّي لهذه الموارد يجب أن يكون من أهل هذه الصناعة، وهذه صفات الناقد المعتدل في أقواله وأحكامه، وهذه قاعدة مفيدة يجب أن يَتمسّك بها الناقد وعالم الجرح والتعديل، ويجب أن تسري على الجميع بلا استثناء بما في ذلك الذهبي نفسه.[٣]

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٨٢/١١

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *الموقظة*: ٨٣

٣. وسنوافيك خلال البحث أنّ الذهبي لم يلتزم بهذه القاعدة، وقد جَرح بعض الأئمة لعصبية غير مبررة، كما ينقل تلميذه السبكي.

المبحث الثاني
الجذور التاريخية لورود ونشوء هذه المصطلحات

أولاً: عند المتقدمين

من الضروري أن ننوه إلى أنّ جذور هذه المصطلحات، لم تكن مؤصّلة بشكل يمكن أن يكتشفه القارئ، أو الباحث بسهولة ويُسر، ولكنّنا سوف نتبعَ منهجية الاستقراء والتتبع لاقتناص هذه المصطلحات من نفس نصوص النُقّاد، ووصف بعضهم البعض بهذه الألفاظ. ولنأخذ نماذجَ من كلمات المتقدمين:

١. الإمام مالك (ت/١٧٩هـ)

قال لتلميذه قرة بن سليمان الجهضمي: إنّ «شعبتكم تَشدّد في الرجال، وقد روى عن عاصم بن عبيد الله».[١] وقد عني بذلك شعبة بن الحجاج، وهو ـ أيضاً ـ من تلاميذ مالك، ولعل مالكاً هو أول من ذكر هذا الاصطلاح بحسب استقرائنا زمنياً.

---

١. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٥٠٣/١٣.

٢. الحافظ علي بن المديني.[١] (ت /٢٣٤هـ)

قال: إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن؛ لأنّه أقصدهما، وكان في يحيى ـ أي ابن سعيد القطان ـ تشدد.[٢]

وواضح من هذا النص أنّ المديني ـ وهو تلميذ ليحيى بن سعيد القطان ـ يرجّح الأخذ من عبد الرحمن بن مهدي؛ لأنّه في نظره لم يكن متشدداً كما الحال في ابن القطان.

وقول البخاري فيما نقله عن علي المديني: ويحيى بن سعيد شديد التعنّت في الرجال، لا سيّما من كان من أقرانه.[٣] ولعل هذا فيه إشارة إلى نظرية الأقران .

٣. إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت/٢٥٩)

قال في ترجمة عثمان البُرّي: كذاب، كذّبه الثوري على سهولته.[٤]

وهنا الجوزجاني يتهم سفيان الثوري، بأنّه متساهل. والضمير في (تساهله) يعود على الثوري؛ لأنّ الضمير يعود على الأقرب، وكأنّه يقول: على الرغم من تساهله كان يكذب البرهي. وهذه دعوى تُسقط أقوال سفيان الثوري في كثير من أحكامه على بعض الرواة.

---

١. هو علي بنُ عبد الله بن جعفر بن نجيح، كنيتهُ أبو الحسن أحد أعلام المحدثين الذين اشتهروا بحفظ الحديث ومعرفة علله، روى عنه أحمد بن حنبل والبخاري، وأبو داود، والذهلي، وسفيان بن عيينة وخلق سواهم، وثقه الذهبي وابن حجر. راجع: ترجمته في المصادر التالية: *تهذيب الكمال*: ٥/٢١؛ *سير أعلام النبلاء*: ٤٢/١١؛ *تقريب التهذيب*: ٦٩٧/١.

٢. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*: ٢٤٢/١٠.

٣. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٤٢٣.

٤. إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، *أحوال الرجال*: ١٦٦.

٤. النسائي (ت /٣٠٣هـ)

قال: لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فأمّا إذا وثقه ابن مهدي وضعّفه يحيى القطان مثلاً، فلا يترك؛ لما عرف من تشديد يحيى، ومن هو مثله في النقل.[١]

ولكن عند الاستقراء نجد أن النسائي ليس مذهبه عدم ترك الرجال، بل ترك كثيراً من الرواة وضعّفهم، ولم يُخرج لهم في كتبه وإن كانوا من رجال الصحيحين، وقد أشار إلى هذه الحقيقة الحافظ ابن حجر بقوله:

الذي يتبادر إلى الذهن من أنّ مذهب النسائي متّسع، ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي وتجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين.[٢]

ثانياً: عند المتأخرين

١. ابن تيمية (ت/٧٢٨هـ)

قال: وأمّا قول أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليست هي الحجة في جمهور أهل العلم.[٣]

وكلمة (صعب) التي وصف بها ابن أبي حاتم، تعني أنّه من المتشددين، وأنّ بعضاً مما يصطلحه ليس حجة عند جمهور أهل العلم.

٢. الحافظ الذهبي(ت/٧٤٨هـ)

في ترجمة عباد بن عباد المهلبي، بعد أن نقل عدم احتجاج أبو حاتم

---

١. محمد عبد الحي اللكنوي، *الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة*: ١٦٢، ١٦٣.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *النكت على كتاب ابن الصلاح*: ٤٨٢/١، ٤٨٣.

٣. أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمة الحراني، *الفتاوى الكبرى*: ٤٢/٣.

الرازي به، قال: قلت: أبو حاتم متعنت في الرجال.[١]

وقال أيضاً: وابن جوصا إمام حافظ له غلط كغيره في الإسناد لا في المتن، وما يُضعفه بمثل ذلك إلا متعنت.[٢]

٣. الحافظ الزيلعي (ت/٧٦٢هـ)

في توثيقه معاوية بن صالح، قال: احتج به مسلم في صحيحه، وكون يحيى بن سعيد لا يرضاه غير قادح، فإنّ يحيى شرطه شديد في الرجال.[٣]

٤. الحافظ المباركفوري (ت/١٢٨٢هـ)

قال: وأما قول يحيى القطان ترك حديثه بآخره فغير قادح، فإنه متعنت جداً في الرجال، كما صرح به الذهبي في الميزان في ترجمة سفيان بن عيينة.[٤]

هذه إشارة لبعض النصوص التي توثّق هذه الظاهرة ـ كما سنأتي لتفصيلها بشكل موسع ـ ومن يتتبع ويستقرئ بعض النصوص الأُخرى لعله يجد أكثر من ذلك، وأنّها قد كان لها نصيب في كلمات المتقدمين، وأيضاً لا زال يرددها بعض المتأخرين كما تقدم.

إذن، فهذا التقسيم الثلاثي قد ذُكر في مفردات المتقدمين، وكذلك المتأخرين، ويكفينا ـ أيضاً ـ لصدق هذه القسمة هو ما نَظَر له الذهبي لهذا الأمر، وبصورة واضحة لا تقبل الشك، وتبعه على ذلك ابن حجر العسقلاني وغيره كما سيأتي.

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد*: ١١٢/١.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١٨/١٥.
٣. عبد الله بن يوسف الزيلعي، *نصب الراية*: ٥٣٤/٢.
٤. محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، *تحفة الأحوذي*: ٤٠٤/١.

المبحث الثالث

المؤصّل والمقعّد لهذه النظرية

من المقعّدين لهذا التقسيم الثلاثي على المستوى النظري بحسب تتبعنا واستقرائنا هو الذهبي.[1] فهو بحق يُعدّ المؤسس لها. وقد جاء من بعده ليكرر ما قاله ـ كابن ناصر الدين الدمشقي ـ في *الرد الوافر*.[2] وابن حجر العسقلاني في كتابه *النكت على كتاب ابن الصلاح*.[3] وبعض الحفاظ نسبوا هذا الكلام إلى الذهبي مع اختلاف يسير في عباراتهم كالسخاوي واللكنوي والتهانوي.[4]

---

١. هو الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قايماز التركماني، ثم الدمشقي، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة، وطلب الحديث وله ثماني عشرة سنة، فسمع الكثير ورحل وعني بهذا الشأن. توفّي ليلة الاثنين، ثالث ذي القعدة، سنة ثمان وأربعين وسبعمائة بدمشق. راجع: جلال الدين السيوطي، *ذيل طبقات الحفاظ*: ٣٤٩. أبو المحاسن الدمشقي، *ذيل تذكرة الحفاظ*: ٣٤.

٢. قال: «وجمهور النقّاد وأئمة أهل الإسناد كلامهم منقسم في الجرح والتعديل، إلى قوي، ومتوسط، وكلام فيه تسهيل» محمد بن أبي بكر الدمشقي، *الرد الوافر*: ٢١.

٣. قال: «وذلك أنّ كل من نقّاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط. فمن الأولى: شعبة وسفيان، وشعبة أشد منه، ومن الثانية: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد منه... الخ» أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *النكت على كتاب ابن الصلاح*: ٧١/١، النكتة الثالثة عشرة.

٤. راجع: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث شرح ألفية الحديث*: ٣٥٨/٣؛ محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ٢٨٣؛ ظفر أحمد التهانوي، *قواعد في علم الحديث*: ١٨٨.

وقد شَرعَ المؤصّل في البدء بأقسام الّذين جَرحوا وعدّلوا، فذكر الذين تكلّموا في الرجال بشكل عام في أكثر الرواة، ثم ضيّق الدائرة لتشمل في كثير من الرواة، وليس الأكثر، ثم خصّص ذلك في جرح الرواة واحداً تلو الآخر.

ثم قسّم تقسيماً آخر ـ وهو محل الكلام في هذه النظرية ـ فذَكر النقّاد المتعنتين، وأعطى شروطاً وقواعدَ لأوصافهم، وكيفية التعامل معهم، ثم ذكر القسمين الآخرين، وهما: المتساهلون والمعتدلون. والآن نذكر ما جاء في كلماته ليقف القارئ عليها بصورة جلية:

قال: اعلم هداك الله أنّ الذين قبِلَ الناسُ قولهم في الجرح والتعديل، على ثلاثة أقسام:

١. قسم تكلّموا في أكثر الرواة، كابن معين، وأبي حاتم الرازي.

٢. وقسم تكلّموا في كثير من الرواة، كمالك وشعبة.

٣. وقسم تكلّموا في الرجل بعد الرجل، كابن عيينة والشافعي.

والكل أيضاً على ثلاثة أقسام

١. قسم منهم متعنّت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، فهذا إذا وثق شخصاً، فعض على قوله بنواجذك وتمسّك بتوثيقه، وإذا ضعف رجال، فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟ فإن وافقه، ولم يوثق ذاك الرجل أحد من الحذاق، فهو ضعيف، وإن وثقه أحد، فهذا هو الذي قالوا: لا يقبل فيه الجرح إلا مفسّرًا... فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب. وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون.

٢. قسم في مقابل هؤلاء كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي متساهلون.

٣. قسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي معتدلون منصفون.[١]

هذا الكلام، أو هذا التقسيم للوهلة الأُولى قد يبدو جميلاً على المستوى النظري، ولكن الكلام يقع في حدود وسعة التشدد والتساهل والاعتدال، ثم ما هو المعيار الذي تبّناه صاحب هذا التقسيم؟ وماهي الأسباب التي أدّت إلى بروزه؟ ثم ماهي وجوه المقاربة بين التنظير والواقع التطبيقي العملي؟ وهذا ما لم يحدّثنا به الذهبي.

وسيأتي الكلام حوله عند مناقشتنا لصاحب هذه النظرية في الفصل الرابع بإذن الله تعالى، ولكن قبل كلّ هذا لابدّ أن نذكر المعايير والضوابط التي قد تُفرض لهذه النظرية، فيا ترى هل فُرضت لها أم لا؟

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٧١ ـ ١٧٢.

المبحث الرابع

معايير وضوابط هذه النظرية

من المهم والطبيعي لكل نظرية تُؤسس أن تكون لها ضوابط، وأسساً تُحكمها، فهل توجد لهذا التصنيف ضوابط واضحة دقيقة وصحيحة، يمكن أن تكون مناطاً وحجّة لصدق وصفهم بكونهم متشددين، أو متساهلين، أو معتدلين؟

ومن خلال سبرنا لكلمات المؤصّل لهذه النظرية، يمكن أن نلحظ بعض الضوابط التي يمكن أن تُفرض، نُجملها بما يلي:

١. المتشدد: المعيار فيه إفراطه في الجرح، وأنّه يغمز الراوي بالغلطة والغلطتين، ولا يُوثق إلا من كان في المرتبة العليا من العدالة والضبط.

ولكن المفترض بعالم الجرح والتعديل، أن يكون بمرتبة عالية من الدقة والتأمل في نقد الرجال، والإفراط في الجرح يجب أن يُوزن بمعايير تضبطه، وإلّا خرج عن دائرة هذا العلم، ثم كيف يمكن أن نَثقَ بمن كان في مرتبة عالية من فهم هذا العلم، مالم يُفسر لنا ماهية هذا الجرح وأنّه صادق فيما يقول؟ وما فُرض لمصاديق التشدد قد يُناقش فيه؛ فلعله قد يكون متساهلاً أو معتدلاً.

٢. المتساهل: قد يجعل الراوي المجروح في مرتبة المقبول العدل، ويوثق المجاهيل، ويوثق من لم يثبت فيه جرح، ولم يأت بمتن منكر.

هـذا الكـلام علـى نحـو نظـري صـحيح، ولكـن لـو طبّقنـاه علـى بعـض المحدثين الّذين أُتهموا بالتساهل، كالحاكم النيسابوري وابن حبـان والبيهقـي وغيرهم، فهؤلاء الحفّاظ ينطلقون من مبـان وأُصـول خاصّـة بتـوثيقهم لـبعض المجاهيل، أو تخريجهم لبعض الروايات الصحيحة بنظـرهم، وهـذا مـا سـيأتي بيانه بالتفصيل في مناقشتنا لأسباب هذه النظرية.

٣. المعتدل. المعيار فيه أنّه يتحرّى الدّقة والإنصاف في الجـرح والتعـديل على حدّ سواء، وذلك بأن تكـون أحكامـه وفـق مـوازين مـستقيمة، ولا يغلـب عليه الهوى، أو الاعتقاد، أو العصبية، وغير ذلك، ولكن ـ أيضاً ـ يمكن مناقـشة ذلك فإنّ من صنفوهم في هذه الدائرة ـ سنثبت من خـلال هـذا البحـث ـ أنّهـم قد لا يكونون كذلك، ولعلهم أقرب إلى التشدد منه إلى الاعتدال.

إذن، فهـذه جملـة مـن الـضوابط والمعـايير التـي اقتنـصناها مـن كلمـات المؤصّل لها، وملخصها:

إنّ هناك مجموعة كبيرة من علماء النقد في هذا الشأن، قد وَصـفَ بعـض المحـدثين وعلمـاء الجـرح والتعـديل، بـأنّهم متـشددون متعنتـون، وبعـضهم متساهلون، أو معتدلون، والمفترض في الذي تَغلُب عليه صفة التشدد والتعنـت في الجرح، أن يتوقف فيما يقوله في الجرح، فإنّ تليينـه للـرواة يحتـاج مؤونـة من يوثّقه غيره، وإلّا لو خُلّينا نحن وما يقوله ويتبناه من تقييم للرواة، فلا يجـوز الاتكاء على آرائه.

وأمّا المتساهلون، فقد اتّخذ علماء الجرح والتعديل موقف الحـذر مـنهم؛ مخافة أن يكون تساهله مظنةَ الوقوع في الكذب، وبالتالي يُتخذ وسيلةً لتوثيـق الضعيف، وبالتالي تقوية الأحاديث التي من شأنها أن تكون ضـعيفة، وكـذلك العكس، ولكن كما قلنا: هذا الكلام على فرض صـدق كـون هـذا الناقـد يُعـدّ من المتساهلين، وإلّا لو ثبَتَ أنّه لـيس كـذلك، فهنـا تنقلـب المعادلـة، ويجـب

عدم طرح أحاديثه التي صحّحها، بل يجب أن تُحمل على الصحّة.

وأمّا المعتدلون بحسب ما فُرض، فيجب أن يكونوا محلّ وفاق، وأن نحمل ما صَرّحوا به من نقدٍ محلّ الاعتماد والقبول؛ لأنّهم منصفون في أحكامهم، معتدلون في نظرتهم، بعكس المتشدد والمتساهل.

ولكن يبقى الكلام في المجال التطبيقي، وهذا ما سيتكفل به البحث اللاحق، الذي نُركز فيه على الطبقات التي ذُكرت، وصُنّفت فيه النقاد إلى متشددين، ومتساهلين، ومعتدلين.

المبحث الخامس
طبقات النقّاد المتشددين والمتساهلين والمعتدلين
وموقف وحكم المحدثين منهم

تمهيد

إنّ الحافظ الذهبي حينما ذَكرَ هذه الطبقات، إنما ذكرها من باب المصداق الأبرز؛ لأنّنا حينما نستقرئ كلمات الأعلام نجد أنّ هناك عدداً كبيراً ممن وُصفوا بهذا التصنيف الثلاثي، ونحن بدورنا سوف نسلط الضوء عليهم بشكل أوسع مما ذكره الذهبي؛ لأنّنا نعتقد أنّ له مدخلية في فهم مناهج هؤلاء العلماء، وكذلك سوف نذكر هذه الطبقات لكلّ صنف منهم، ومن تكلّم فيهم من النُقّاد.

هل يوجد فرق بين التشدد والتعصب؟

ولكن قبل أن نتكلم في هذه الطبقات، نرى من الضروري أن نُلفت النظر إلى أمرٍ في غاية الأهمية، وهو: إنّ بعض المحدثين قد وُصف بالتشدد، وتارةً بالتعصب، فهل يوجد فرق بين المفهومين؟

الجواب: نعم ، هناك فرق، فالتشدد قد يَنصرف إلى العمل والسلوك،

بعكس المتعصب الذي ينصرف إلى الرأي، أو المعتقد، ولكن قد يلتقيان هذان المفهومان عند العُرف في كونهما مفرطان بالنتيجة؛ لذلك نجد أنّ العُرف يعطي للمتعنّت والمتعصّب صفة التصلب والتحامل على الآخر، فالأول قد يغمز الراوي بالغلطة والغلطتين ويُلَين حديثه.[١] والثاني يتحامل على الآخرين، ويسقط أقوالهم وأحاديثهم عن الاعتبار، فمثلاً: عندما نُراجع مفردات يوسف بن حسن الحنبلي، عندما تكلّم عن الخطيب البغدادي، قال:« لا يغتر أحد بكلام الخطيب، فإنّ عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كأبي حنيفة والإمام أحمد وبعض أصحابه، وتحامل عليهم بكل وجه».[٢] وبالتالي نجد أن المؤدّى والنتيجة واحدة، وبالتالي العُرف لا يُميّز ولا يُفرّق بينهما في الجانب العملي، وهذا هو المهم بنظرنا، لذلك سوف نذكر كلٌ من هؤلاء على حدّ سواء.

طبقات المتشددين

نذكر من بين هؤلاء:

١. شعبة بن الحجاج الأزدي (ت/١٦٠هـ)

الحافظ أبو بسطام الواسطي، ثم البصرى، مولى عبدة بن الأغر، من الطبقة السابعة، وهو من كبار أتباع التابعين. قال أحمد بن حنبل: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن، يعني: علم الحديث وأحوال الرواة. وكان الثوري يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث.[٣] ولكن مع ذلك فقد وضعوه في دائرة التشدد.

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٧١.
٢. راجع، ظفر أحمد التهانوي، قواعد في علوم الحديث: ١٩٤.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ١٩٤/١، يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٤٩٠/١٢.

كلمات النقّاد في تشدده

أ) الإمام مالك، قال: شعبتكم تشدد في الرجال، وقد روى عن عاصم بن عبيد الله.[١]

ب) عبد الله بن المبارك برواية أبي زرعة، قال: ما رأيت أطعن في الرجال من شعبة.[٢]

ج) الذهبي، قال: شعبة مُتعنّت.[٣]

د) الحافظ ابن حجر، قال: كل طبقة من نقّاد الرجل لا تخلو من متشددٍ ومتوسط، فمن الأولى، شعبة والثوري، وشعبة أشدّهما.[٤]

هـ) الحافظ السخاوي، قال: كان شعبة يتعنَّت في الرجال.[٥]

٢. مالك بن أنس (ت/١٧٩هـ)

هو مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي الحميري، أبو عبد الله المدني الفقيه، من الطبقة السابعة، من كبار أتباع التابعين، أحد الأئمة الأعلام عند علماء أهل السنّة. قال يحيى بن سعيد: ما في القوم أصح حديثاً من مالك. وقال الشافعي: إذا جاء الأثر، فمالك النجم. وقال ابن حبان: كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة وغير ذلك.[٦] ولكن لم ينج ـ أيضاً ـ من كونه متشدداً، كما نرى ذلك في بعض كلماتهم.

---

١. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٥٠٣/١٣.

٢. عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة، *الضعفاء*: ٦٨١/١.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *المغني في الضعفاء*: ٧٩٢/٢.

٤. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *المتكلمون في الرجال*: ١٤٤.

٥. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*: ١٣٤.

٦. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٤٩/٨ وما بعدها، أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٧/١٠.

كلمات النقّاد في تشدده

أ) محمد بن عبد الله بن نمير، قال ابن محرز: إنّ ابن نمير، قال: ما أحد قاسٍ قوله في الرجال غير مالك بن أنس.[١]

ب) سُفيان بن عيينة كما ينقل ابن المديني، قوله: ما كان أشد انتقاد مالك للرجال... .[٢]

ج) ابن حجر العسقلاني، وذلك عند تعرضه لزيد بن أبي عياش، قال: قد اعتمده مالك مع شدّة نقده.[٣]

٣. يحيى بن سعيد القطان (ت/١٩٨هـ)

أبو سعيد البصرى الأحول الحافظ، يقال: مولى بنى تميم، من الطبقة التاسعة، من صغار التابعين. قال أحمد بن حنبل: ما رأيت مثل يحيى بن القطان في كل أحواله. وقال أيضاً: إلى يحيى القطان المنتهى في التثبت. وقال ابن المديني: ما رأيت أحداً أعلم بالرجال منه.[٤]

كلمات النقّاد في تشدده

أ) علي بن المديني، قال: إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجلٍ، لم أُحدِّث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن؛ لأنّه أقصدهما، وكان في يحيى تشدُّد.[٥]

---

١. راجع: قاسم علي سعد، *بحوث في علم الجرح والتعديل*: ١١٠.

٢. محمد بن إسماعيل البخاري، *التاريخ الصغير*: ٣٥١/١؛ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، *الجرح والتعديل*: ٢٣/١؛ جلال الدين السيوطي، *تنوير الحوالك*: ٣.

٣. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تلخيص الحبير*: ١٠/١.

٤. عبد الرحمن بن أبي حاتم، *الجرح والتعديل*: ١٥٠/٩؛ أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ١٩٠/١١.

٥. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٤٣٨/١٧.

ب) الذهبي، قال: يحيى بن سعيد حاد النفس في الجرح.[١]

وقال في ترجمة سفيان بن عيينة: يحيى متعنّت جداً في جرح الرجال.[٢]

وقال ـ أيضاً ـ في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله: وحدَّث عنه يحيى بن سعيد مع تعنّته في الرجال.[٣] وقد ذكر الدكتور قاسم علي سعد نماذجَ كثيرة من كلمات الذهبي في كتابه *ميزان الاعتدال*، تدل على تشدده وقسوته وتحامله على الرجال.[٤]

ج) ابن حجر العسقلاني، قال: كل طبقة من نقَّاد الرجال، لا تخلو من متشدد ومتوسط... ومن الثانية: يحيى القطان وابن مهدي، ويحيى أشدّهما.[٥]

وقال: روى يحيى القطان عن الحسن بن ذكوان مع تعنّته في الرجال.[٦]

وقال في ترجمة عثمان بن عمر بن فارس: ويحيى بن سعيد شديد التعنّت في الرجال، لا سيَّما من كان من أقرانه.[٧]

د) الزيلعي، قال: يحيى شرطه شديد في الرجال... .[٨]

هـ) اللكنوي، فإنه عدَّه ضمن المعروفين بالإسراف في الجرح والتعنّت فيه.[٩]

و) التهانوي، أيضاً عدّه في قائمة المتشددين، متكلاً على قول الحافظ ابن حجر.[١٠]

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، الذهبي، *الموقظة*: ٨٢.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ١٧١/٢.

٣. المصدر نفسه: ٢٩٦/٤.

٤. راجع: قاسم علي أسعد، *مباحث في علم الجرح والتعديل*: ١٠٩

٥. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *المتكلمون في الرجال*: ١٤٤.

٦. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *فتح الباري*: ٤٥٠/١١.

٧. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٤٤٥.

٨. عبد الله بن يوسف الزيلعي، *نصب الراية*: ٤٣٩/٢.

٩. محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ٢٧٥.

١٠. ظفر أحمد التهانوي، *قواعد في علوم الحديث*: ١٩٠.

٤. عفان بن مسلم الصفار (ت/٢١٩هـ)

عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصفار البصرى، من الطبقة العاشرة، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع. قال الذهبي: وكان ثبتاً في أحكام الجرح والتعديل، وقال العجلي: ثقة ثبت صاحب سنّة.[١]

كلمات النقّاد في تشدده

أ) علي بن المديني، قال: عفان وأبو نعيم ـ أي الفضل بن دكين ـ لا أقبل قولهما في الرجال، لا يدعون أحداً إلّا وقعوا فيه.[٢]

وقد تَعقّب الذهبي قول المديني، بقوله: يعني أنّه لا يختار قولهما في الجرح؛ لتشديدهما، فأمّا إذا وُثقا، فناهيك به.[٣]

ب) الإمام أحمد بن حنبل، قال لابنه صالح حين قدم من البصرة، قال له: لِمَ لمْ تكتب عن عمرو بن مرزوق؟ فقال: نُهيت ـ يعني نهوني أن أكتب عنه ـ فقال له الإمام أحمد: إنّ عفان كان يرضى عمرو بن مرزوق، ومن كان يُرضي عفان؟!.[٤] فظاهر النهي أنّه كان متشدداً في جرح الرجال، فلا أحد يرضيه.

ولكن لو نظرنا بتأمل، فقد يستوقف القارئ، ويندهش عندما يراجع تراجم هؤلاء ليجد أنّهم من الأئمة الكبار، فالفضل بن دكين من شيوخ البخاري ومسلم، وهو الحافظ الكبير، شيخ الإسلام عند الذهبي.[٥] وهو الثبت الثقة عند ابن حجر.[٦]

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *الكاشف*: ٢٨/٢؛ يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٦٨/٢٠.

٢. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ١٦٨/٢٠؛ محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٢٥٠/١٠.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٢٥٠/١٠.

٤. عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، *الجرح والتعديل*: ٢٦٤/٦ ـ ٢٦٥.

٥. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١٤٢/١٠.

٦. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تقريب التهذيب*: ٤٤٦/١.

وكذلك عفان بن مسلم الصفار، وهو من مشايخ البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم، وقد لازمه الأخير ما يقارب عشر سنوات، وكان كبار الحفاظ يجلسون عنده، ليستفيدوا منه، وكان الإمام أحمد كما ينقل ابنه عبد الله: «عفان أثبت من عبد الرحمن بن مهدي، لزمنا عفان عشر سنين ببغداد، قال أبو محمد: سألت أبي عن عفان، فقال: ثقة متقن متين».[١]

والذهبي يرى أنّه الحافظ الثبت في الجرح والتعديل.[٢] الذي يقول فيه يحيى القطان إذا وافقني عفان لا أبالي من خالفني.[٣]

فنَتساءل: كيف يكون ثبتاً ومتقناً، أو متيناً في الجرح والتعديل؟ ومع ذلك يكون متشدداً في أحكامه بحيث تُطرح أقواله، أليس التثبت يعني التحرّي والدقة والإنصاف في الحكم على الرواة؟ أضف إلى ذلك أنّ عفان بنظر الإمام أحمد أثبت من عبد الرحمن بن مهدي، مع أنّ المديني يجلّه، ويجعله عند المقارنة بينه وبين القطان المتشدد، فيقدمه عليه لهذه العلّة.

فهل كان يرى الإمام أحمد ـ أيضاً ـ أن ابن عفان كان أقسط في الجرح من ابن مهدي؟! وأنّ ابن مهدي لا يقل شأناً في التشدّد عن صاحبه ابن سعيد القطان!!

من هنا جاء تعقيب الذهبي ليُبرر ما قاله المديني في حق عفان بن مسلم والفضل بن دكين، قال: «يعني أنّه لا يختار قولهما في الجرح، لتشديدهما، فأمّا إذا وثقا، فناهيك به».[٤]

ولكن يرد على الذهبي: فقد يكون العكس أيضاً، فالمديني قد لا يقبل توثيقهما في كلا الأمرين معاً، في التجريح والتعديل؛ لأنّه لا تلازم بين من

---

١. عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، *الجرح والتعديل*: ٣٠/٧.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، *الكاشف*: ٢٨/٢.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٨١/٣.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٢٥٠/١٠.

جُرحَ جرحاً شديداً، وبين من يوثّقه يكون بالضرورة مطابقاً للواقع، ويجب الأخذ بهذا التوثيق.

فليست هناك قاعدة مطّردة في هذا المجال. نعم، قد يكون في بعض الأحيان كذلك، ولكن ليس كقاعدة عامّة كما يُفهم من كلام الذهبي، وكم من متشدد وَثّقَ بعض الرواة، وعندما نراجع كبار نقّاد هذا الفن نجد أنّهم ضَعّفوه، ولعلّهم أقرب للصواب من ذلك المتشدد، وسنأتي لاحقاً في البحث التطبيقي والعملي لبيان هذه الحقيقة المتضاربة والمتعارضة في أحايين كثيرة جداً.

٥. الفضل بن دكين (ت/٢١٩هـ)

الفضل بن دكين: عمرو بن حماد بن زهير القرشي، الأحول أبو نعيم الملائي الكوفي، من الطبقة التاسعة، من صغار التابعين. وقال أبو حاتم: كان حافظاً متقناً. وقال الذهبي: الحافظ الكبير، شيخ الإسلام، وكان من أئمة هذا الشأن وأثباتهم. حدث عنه: البخاري كثيراً، وهو من كبار مشيخته.[1]

كلمات النقّاد في تشدده

أمّا تشدده، فقد تقدم قول الإمام علي المديني، فلا نعيده، فإنّه كان يقع في الرجل من فرط تشدده.

٦. يحيى بن معين (ت/٢٣٣)

يحيى بن معين بن عون، وقيل: ابن غياث بن زياد المري الغطفاني، أبو زكريا البغدادي الحافظ، مولى غطفان، من الطبقة العاشرة، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع. قال الإمام أحمد بن حنبل: كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس بحديث. وقال النسائي: أبو زكريا أحد الأئمة في

---

١. المصدر نفسه، *سير أعلام النبلاء*: ١٤٨/١٠.

الحديث، ثقة مأمون. وقال أبو عبيد القاسم: أعلمهم بصحيح الحديث، وسقيمه يحيى بن معين.[١]

كلمات النقّاد في تشدده

أ) ابن عبد البر، قال: وقد كان ابن معين عفا الله عنه يطلق في أعراض الثقات الأئمة لسانه بأشياء أنكرت عليه... وممّا نقم على ابن معين، وعيب به ـ أيضاً ـ قوله في الشافعي: إنّه ليس بثقة، وقيل لأحمد بن حنبل: إنّ يحيى بن معين يتكلم في الشافعي، فقال أحمد: ومن أين يعرف يحيى الشافعي هو لا يعرف الشافعي، ولا يقول ما يقول الشافعي، أو نحو هذا، ومن جهل شيئاً عاداه.[٢]

ب) ابن تيمية، قال: وابن معين، وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية.[٣]

ج) الذهبي، قال في *الموقظة*: «فالحاد فيهم... ابن معين».[٤] وكذلك عند تقسيمه لطبقات المتشددين، ذكر تعنّت ابن معين، وقد تقدم ذلك.[٥]

د) ابن حجر العسقلاني،[٦] وصفه بالتشدد أيضاً.

هـ) اللكنوي، فإنّه عدَّه ضمن المعروفين بالإسراف في الجرح والتعنّت فيه.[٧]

٧. علي بن المديني (ت/٢٣٤هـ)

علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدى، أبو الحسن ابن المديني

---

١. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٥٤٤/٣١ وما بعدها، علي بن الحسن، ابن عساكر، *تاريخ مدينة دمشق*: ٣/٦٥.

٢. يوسف بن عبد الله، ابن عبد البر، *جامع بيان العلم وفضله*: ١٥٩/٢ ـ ١٦٠.

٣. أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني، *مجموع الفتاوي*: ٣٤٩/٢٤.

٤. محمد بن أحمد الذهبي، *الموقظة*: ٨٢

٥. المصدر نفسه: ٢٥.

٦. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *النكت على كتاب ابن الصلاح*: ٤٨٢/١.

٧. محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ٢٧٥.

البصرى، ولد سنة(٢٦١هـ) في البصرة، وطبقته العاشرة من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، وقد تقدم الكلام في ترجمته سابقاً، فراجع.

كلمات النقّاد في تشدده

قال ابن أبي حاتم: سُئِل أبو زرعة عن فضل بن سليمان، فقال: لَيّن الحديث، روى عنه علي بن المديني، وكان من المتشدِّدين.[١] وكَرّر المزي ما قاله ابن أبي حاتم.[٢] وكذلك ابن حجر العسقلاني.[٣]

٨ الجوزجاني (ت/٢٥٩هـ)

إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدى، أبو إسحاق الجوزجاني من الطبقة الحادية عشرة، من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع. قال الدار قطني: كان من الحفاظ الثقات المصنفين، وفيه انحراف عن علي. وقال الذهبي: الحافظ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي نزيل دمشق ومحدثها. وقال ابن حبان: كان حروري المذهب، ولم يكن بداعية، وكان صلباً في السنّة، حافظاً للحديث، إلّا أنّه من صلابته ربما كان يتعدّى طوره.[٤]

ولكن يحق لنا أن نسأل ابن حبان والدار قطني، كيف يكون صلباً في السنّة، وهو حروري، أي أنّه يرى رأي الخوارج في موقفهم من الإمام علي عليه السلام؟! ثم كيف يكون من الثُقات وهو ينال من الإمام علي عليه السلام بشهادة الكبار من الحفاظ كابن عدي، قال:«كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق

---

١. عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، *الجرح والتعديل*: ٧٣/٧.

٢. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٢٧٤/٢٣.

٣. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٢٦٢/٨.

٤. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ٥٤٩/٢؛ أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ١٨٢/١.

في الميل على علي».[١] ويرى الحافظ ابن حجر العسقلاني أنّه ناصبيٌ منحرف عن علي.[٢]

ألا يُشكل هذا تناقضاً واضحاً في التقييم الرجالي لنُقّاد الحديث؟!!

كلمات النقّاد في تشدده

أ) الإمام الذهبي، قال: وابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني متعنّتون.[٣] وقال أيضاً: هو ممن يبالغ في الجرح.[٤] وكرّر كلام الذهبي العلامة بدر الدين بن بهادر في كتابه *النكت على مقدمة ابن الصلاح*.[٥]

ب) الحافظ ابن حجر ابن حجر العسقلاني، قال: الجوزجاني لا عبرة بحطّه على الكوفيين.[٦] ولكن ابن حجر نفسه يوثقه.[٧] وهذا الأمر لا نستغربه أبداً؛ لأنّ التضارب في التوثيق والتضعيف أمر بدهي في هذا التراث، وهذا ما أكّده الذهبي وكررناه في أكثر من مجال.

ج) الإمام الكوثري، قال: استقرّ قول أهل النقد، فيه على أنّه لا يُقبل له قولٌ في أهل الكوفة.[٨]

٩. أبو حاتم الرازي (ت/٢٧٧هـ)

الحافظ محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي، أبو

---

١. علاء الدين مغلطاي، *إكمال تهذيب الكمال*: ٣٢٥/١.
٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٥١٢.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، *ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٧٢.
٤. المصدر نفسه: ١٧٩.
٥. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *النكت على مقدمة ابن الصلاح*: ٤٤٤/٣.
٦. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ١١٨/١.
٧. المصدر نفسه: ١١٨/١.
٨. محمد زاهد الكوثري، *تأنيب الخطيب*: ١١٦.

حاتم الرازي، ولد سنة ١٩٥هـ من الطبقة الحادية عشرة، من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع. قال موسى بن إسحاق الأنصاري القاضي: ما رأيت أحفظ من أبي حاتم.[١] وقال ابن كثير: أحد أئمة الحفاظ الأثبات العارفين بعلل الحديث والجرح والتعديل.[٢]

كلمات النقّاد في تشدده

أ) ابن تيمية، قال: وابن معين، وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية.[٣]

ب) ابن القيم الجوزية، قال: أبو حاتم الرازي يجهّل رجالاً وهم ثقاتٌ معروفون، وهو متشدِّدٌ في الرجال.[٤]

ج) الذهبي، قال: يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يُبيّن عليه الورع والمخبرة، بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جرّاح.[٥]

وقال أيضاً: فلا تبنِ على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنِّت في الرجال.[٦]

وقال أيضاً: أبو حاتم حاد النفس في الجرح.[٧]

د) ابن حجر العسقلاني عند تعرضه لأبي بلج يحيى الكوفي، قال: ويكفي في تقويته توثيق النسائي، وأبي حاتم مع تشددهما.[٨]

هـ) اللكنوي، فإنّه عدَّه ضمن المعروفين بالإسراف في الجرح والتعنّت فيه.[٩]

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ٥٦٨/٢.

٢. إسماعيل بن كثير الدمشقي، *البداية والنهاية*: ٦٨/١١.

٣. أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني، *مجموع الفتاوى*: ٣٤٩/٢٤.

٤. محمد بن أبي بكر، ابن القيم الجوزية، *حاشية ابن القيم*: ٣٢٣/١.

٥. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٨١/١٣

٦. المصدر نفسه: ٢٦٠/١٣.

٧. محمد بن أحمد الذهبي، *الموقظة*: ٨٢

٨. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *بذل الماعون في فضل الطاعون*: ١١٧.

٩. محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ٢٧٥.

١٠. النسائي (ت/٣٠٣هـ)

الحافظ أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبو عبد الرحمن النسائي، ولد سنة (٢١٥هـ) من الطبقة الثانية عشرة، من صغار الآخذين عن تبع الأتباع. وهناك من أعطاه شهادة بأنّه لم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث، وعلله، ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة.[١] وقال أبو يعلى الخليلي: اتفقوا على حفظة وإتقانه، ويعتمد على قوله في الجرح والتعديل.[٢]

كلمات النقّاد في تشدده

أ) الذهبي، قال: وحسبُك بالنسائي وتعنته في النقد.[٣]

وقال في ترجمة الحارث بن عبد الله الأعور: حديث الحارث في السنن الأربع، والنسائي مع تعنُّته في الرجال، فقد احتج به، وقوّى أمره.[٤]

ب) ابن حجر قال في ترجمة أحمد بن عيسى التستري: عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه، ولم يبيِّن السبب، وقد احتجَّ به النسائي مع تعنته.[٥]

وقال أيضاً: في ترجمة أبي بلج يحيى الكوفي: يكفي في تقويته: توثيق النسائي وأبي حاتم مع تعنّتهما.[٦]

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء* ١٤، ج ص١٣٣.

٢. الخليل بن عبد الله الخليلي، *الإرشاد*: ٤٣٦/١.

٣. سير أعلام النبلاء: ٢٢٨/٩.

٤. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٤٣٧/١.

٥. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٣٨٤.

٦. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *بذل الماعون في فضل الطاعون نقلاً عن الرفع والتكميل*: ٢٧٩.

ج) اللكنوي في الإيقاظ التاسع عشر، حيث جعله في قائمة المسرفين والمتعنتين في الجرح.[١]

١١. العقيلي (ت/٣٢٢هـ)

أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي صاحب كتاب *الضعفاء الكبير*، يُعد من طبقة النسائي، وهي الطبقة الثانية عشرة، من صغار الآخذين عن تبع الأتباع. قال مسلمة بن القاسم: كان العقيلي جليل القدر، عظيم الخطر، ما رأيت مثله.[٢] وقال ابن القطان الفاسي: أبو جعفر العقيلي ثقة، جليل القدر، عالم بالحديث، مقدم في الحفظ.[٣]

كلمات النقّاد في تشدده

أ) الإمام الذهبي، فقد انتقده ووبّخه بعبارات فيها من القسوة، التي تنم عن عدم رضاه، وكونه متعنّت ومتشدد، ولعل السبب في ذلك توسعه في جرح الرواة، بحيث أدرج بعض المحدثين في كتابه *الضعفاء* كالبخاري وشيخه علي بن المديني. وهذا السبب أدّى إلى هيجان الذهبي، ولمزه بعبارات قلّ نظيرها، فاتهمه بقلة العقل وهناك من هؤلاء الرجال الذين اتهمهم هم أوثق منه بطبقات، ونترك الكلام للذهبي، فقال له: «أفما لك عقل يا عقيلي أتدري فيمن تتكلم؟ وإنّما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذُبَّ عنهم، ولنزيف ما قيل فيهم، فإنّك لا تدري أنّ كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم تُوردهم فيّ كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهي أن تُعرِّفني من هو الثقة الثبت

---

١. محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ١١٧.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ٨٣٤/٣
٣. المصدر نفسه: ٨٣٤/٣

الذي ما غلط، ولا انفرد بما لا يتابع عليه؟ بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلّا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء، فيُعرف ذلك.

ثم قال: ثم ما كلٌّ أحد فيه بدعة، أو له هفوة، أو ذنوب يُقدح فيه بما يُوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكْرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة، أو لهم أوهامٌ يسيرة في سعة علمهم أن يُعرف أن غيرهم أرجح منهم، وأوثق إذا عارضهم، أو خالفهم، فزِن الأشياء بالعدل والورع.[١]

ب) الحافظ ابن حجر العسقلاني، فقد قال عنْه في ترجمة حرمي بن عمارة بن أبي حفصة: ذكره العقيلي بأمر فيه عنت.[٢]

ج) الكوثري، قال: والعقيلي من أكبر المتعنتين في الجرح... .[٣]

د) المعلمي اليماني: قد كان في العقيلي تشدد ما، فينبغي التثبيت فيما يقول من عند نفسه في مظان تشدده.[٤]

١٢. ابن حِبان (ت/٣٥٤هـ)

الإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، صاحب الكتب المشهورة ككتاب *الثقات والمجروحين*، وهو من الطبقة الثانية عشرة، من صغار الآخذين عن تبع تبع الأتباع. قال الحاكم: كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال* ١٦٩/٥، ١٧٠.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٤٦٢.

٣. محمد زاهد الكوثري، *فقه أهل العراق وحديثهم*، هامش: ٧٩.

٤. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، *التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل*: ٧٠٠/٢.

الرجال.[١] وقال الخطيب: كان ثقةً نبيلا فهماً. وقال ابن عساكر: أحد الأئمة الرحالين والمصنفين المحسنين.[٢]

كلمات النقّاد في تشدده

أ) الذهبي، فقد نال من ابن حبان كثيراً، فتارة يصفه بالقصاب، وأُخرى بالخساف، وثالثة بالقعقعة، ورابعة بالتهور والإسراف، وهلم جراً، ولنأخذ بعض من كلماته:

ففي ترجمة أفلح بن سعيد المدني بعد حكاية قول ابن حبان: أنّه يروي عن الثقات الموضوعات لا يحلّ الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال، ثم تعقّبه بقوله: ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنّه لا يدري ما يخرج من رأسه.[٣]

وفي ترجمة عثمان بن عبد الرحمن، قال عنه: وأمّا ابن حبان، فإنّه يقعقع كعادته.[٤]

وفي ترجمة محمد بن الفضل السدوسي عارم: فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم.[٥]

وفي ترجمة سويد بن عمرو الكلبي: أمّا ابن حبان، فأسرف واجترأ.[٦]

ب) ابن حجر العسقلاني، فقد ردد ما قاله الذهبي من إسرافه وتعنته، وأنّه ربما قصب الثقة.[٧]

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *تاريخ الإسلام*، ١١٣/٢٦.

٢. علي بن الحسن، ابن عساكر، *تأريخ مدينة دمشق*: ٢٤٩/٥٢.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *الميزان*: ٢٧٤/١.

٤. المصدر نفسه: ٤٥/٣.

٥. المصدر نفسه: ٨/٤

٦. المصدر نفسه: ٢٥٣/٢.

٧. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *القول المسدد في الذب عن مسند أحمد*: ٥٢.

وقال في ترجمة سالم الأفطس: أفرط ابن حبان، فقال: كان مرجئاً يقلب الأخبار، وينفرد بالمعضلات عن الثقات. وفي ترجمة عبد الله بن عاصم الكوفي، قال: أفرط فيه ابن حبان وتناقض. وكذلك في ترجمة عبد المجيد بن العزيز، قال افرط بن حبان، وقال متروك.[١]

ج) وقد عدَّه اللكنوي من المعروفين بالإسراف في الجرح والتعنّت فيه.[٢]

د) الكوثري، فقد اطلق عليه لقب «فيلسوف أهل الجرح والتعديل» متهكماً به؛ لأنّه تكلّم في أبي حنيفة، حيث حكى قوله فيه: «لم يكن ـ أي أبو حنيفة ـ الحديث شأنه، فكان يروي الخطأ من حيث لا يعلم، ويقلب الأسناد من حيث لا يفهم، حدّث بمئتي حديث، أصاب منه في أربعة، والباقية إمّا قلب إسنادها، أو غَيّر متنها.

ثم تعقّبه الكوثري بقوله: فابن حبان فيلسوف أهل الجرح والتعديل، يجعل هذا الإمام كأحد المغفلين.... إلى أن يقول: وليس في كلامه شمة من الحقيقة، وإنّما هو لون آخر من التعصّب. والكلام في ابن حبان طويل الذيل، وأقل ما قيل فيه قول ابن الصلاح: غلط الغلط الفاحش في تصرفه. ووصفه الذهبي بالتشغيب والتشنيع.[٣]

وقال أيضاً: وهو جد عريق في التعصب، جامع بين التعنّت البالغ والتساهل المرذول في موضع وموضع، ويصفه بعضهم بقلة الدين... .[٤]

إذن فابن حبان وفق هذه الرؤية من كلام النقّاد أنه مسرف، ومفرط، مشاغب، قصاب، خساف، مقعقعٌ، مجترئ، ومتهور، قليل الدين... وإلى ما شاء من هذه الأوصاف التي الصقوها بهذا الرجل.

---

١. انظر: أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تقريب التهذيب*: ٤٦٢/١ و ٥١٥ و ٦١٣.
٢. محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل* ص ٢٧٥.
٣. محمد زاهد الكوثري، *تأنيب الخطيب*: ١٨٠.
٤. المصدر نفسه: ١٨٠.

١٣. الخطيب البغدادي (ت/٤٦٣هـ)

الحافظ أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، ولد سنة (٣٩٢هـ) صاحب كتاب *موسوعة تأريخ بغداد* وغيرها من الكتب. قال الإمام الباجي: حافظ المشرق الإمام المحدث الكبير أخذ الحديث عن كبار علماء عصره... ألّف ستاً وخمسين مصنفاً في مختلف علوم الحديث، وكل من أنصف عَلِمَ أنّ المحدثين بعده عيال على كتبه.[١] وقال الذهبي: خاتمة الحفاظ، كتب الكثير، وتقدم في هذا الشأن، وجمع، وصنف، وصحّح، وعلل، وجرح، وعدل، وأرخ، وأوضح، وصار أحفظ أهل عصره على الإطلاق.[٢]

كلمات النقّاد في تشدده

أ) يوسف بن حسن الحنبلي، قال: لا يغتر أحد بكلام الخطيب؛ فإنّ عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كأبي حنيفة والإمام أحمد وبعض أصحابه، وتحامل عليهم بكل وجه، وصنّف فيه بعضهم[٣]: *السهم المصيب في كبد الخطيب*.[٤]

ب) ابن الجوزي، فقد اتهمه بالعصبية وقلة الديانة والوقاحة، وذلك في تعليقه على حديث سكت عنه الخطيب[٥]، قال: وسكوته عن القدح في هذا

---

١. سليمان بن خلف الباجي، *التعديل والتجريح*: ٦٧.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٢٧١/١٨.

٣. الذي صنف هذا الكتاب هو: عيسى بن أبي بكر الأيوبي، فقيه، أديب ونحوي لغوي، تفقه على مذهب أبي حنيفة، ولد في القاهرة، ونشأ في الشام، من تصانيفه: *شرح الجامع الكبير*، *والسهم المصيب في الرد على الخطيب*، توفي سنة (٦٢٤هـ). راجع، عمر كحالة، *معجم المؤلفين*: ٢٢/٨.

٤. ظفر أحمد التهانوي، *قواعد في علوم الحديث*: ١٩٤.

٥. أخرج الخطيب عن دينار بن عبد الله خادم أنس بن مالك عن أنس، قال «ما زال رسول الله، «صلى الله عليه وسلم»، يقنت في صلاة الصبح حتى مات». راجع: *عمدة القاري*: ٢٢/٧.

الحديث واحتجاجه به، وقاحة عظيمة وعصبية باردة وقلة دين. وقال أيضاً: ولكن عصبيته حملته على هذا، ومن نظر في كتابه الذي صنفه في *القنوت*، وكتابه الذي صنفه في *الجهر بالبسملة* ومسألة العتم، واحتجاجه بالأحاديث التي يعلم بطلانها، اطلع على فرط عصبيته وقلة دينه.[١]

ج) الكوثري، قال: ومن الظلم أن يُعدّ مثله في عداد علماء الجرح والتعديل، ويُعوّل على قوله في دين الله.[٢]

١٤. ابن الجوزي (ت/٥٩٧هـ)

جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن البغدادي الحنبلي، صاحب التصانيف الكثيرة، أشهرها كتاب *الموضوعات والعلل المتناهية في الأحاديث الواهية*، *وتفسيره زاد المسير* وغيرهما. قال الذهبي: ومع تبحر ابن الجوزي في العلوم وكثرة اطلاعه وسعة دائرته، لم يكن مبرزاً في علم من العلوم، وذلك شأن كل من فرق نفسه في بحور العلوم، مع أنّه كان مبرزاً في الوعظ والتفسير والتاريخ متوسطاً في المذهب والحديث، له اطلاع على متون الحديث.[٣]

كلمات النقّاد في تشدده

١. اللكنوي، ذكره في أنّه متعصب ومتشدد عند نقده لأبي حنيفة؛ وذلك عندما تابع الخطيب في الحط عليه، قال: تابع الخطيب، وقد عجب سبطه منه؛ حيث قال في مرآة الزمان، وليس العجيب من الخطيب، فإن طعن في جماعة من العلماء، وإنّما العجب من الجد ـ أي ابن الجوزي ـ كيف سلك أسلوبه وجاء بما هو أعظم.[٤]

---

١. بدر الدين العيني، *عمدة القاري*: ٢٢/٧.

٢. محمد زاهد الكوثري، *تأنيب الخطيب*: ٢٧.

٣. صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، *الوافي بالوفيات*: ١١٣/١٨.

٤. راجع: محمد بن أحمد الذهبي، الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٣٨٢/١.

٢. التهانوي، فقد ذكره بقوله: والمتشددين من المتأخرين، منهم ابن الجوزي مؤلف كتاب *الموضوعات والعلل المتناهية*.[١]

١٥. أبو الحسن بن القطان (ت/٦٢٨هـ)

الحافظ علي بن محمد بن عبد الملك المغربي المشهور بابن القطان[٢]، كان بصيراً بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية بالرواية. قال ابن مسدي: كان معروفاً بالحفظ والإتقان، ومن أئمة هذا الشأن، مصري الأصل مراكشي الدار.[٣] من أشهر كتبه (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام الكبرى).

كلمات النقاد في تشدده

أ) الذهبي؛ فقد مدحه في الوهلة الأولى لتأليفه كتاب الوهم والإيهام، وأغدق عليه بعض الأوصاف: كقوة الفهم وسيلان الذهن والبصر بالعلل؛ ولكن حينما وجده يضعّف ويلين هشام بن عروة نقده بشدة وتعنت كبيرين، قال: لا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان.... فدع عنك الخَبْط، وذرْ خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين، فهو شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان.[٤] فالذهبي يُحسن العزاء في هذا الناقد لخبطه وعدم فهمه، لمن وثقه من العلماء. ولكن هذا الخبط وقع فيه الذهبي نفسه في كثير من نقوداته. والمشكلة الأساس تكمن في أنّ ابن القطان رجّح قول من ضعّفه

---

١. ظفر أحمد التهانوي، *قواعد في علوم الحديث*: ١٩٠.

٢. كثيراً ما يقع الخلط في شهرة (ابن القطان) وعدم التمييز بين الاسمين، فهذا أبو الحسن علي بن محمد، والآخر: أبو سعيد، يحيى بن سعيد الذي تقدم الكلام عنه.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ١٤٠٧/٤.

٤. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٣٠١/٤، ٣٠٢.

على من قواه، فوقع هذا الصنيع في سهام نقد الذهبي، ولكن هذه الإشكالية سيالة في جميع الرواة، حتى الأئمة الكبار من مذاهب أهل السنّة، وهذا ما سيأتي بيانه لاحقاً.

ب) شمس الدين بن حمزة الشافعي، في ترجمة مالك بن خير الزيادي المصري، قال: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته، يعني أنه ما نصَّ أحدٌ على توثيقه. فهذا تعنّت زائد.[1]

١٦. ابن تيمية (ت/٧٢٨هـ)

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر ابن تيمية الحراني، توفي سنة (٧٢٨هـ)، أشهر كتبه *منهاج السنة*، *ومجموع الفتاوى* وغيرهما، واليوم يُعدّ من أعمدة الفكر السلفي الوهابي، وقامت المؤسسة العلمية لهذا الفكر بتجديد وبلورة عقائده، وجعلته في مصاف المحدثين، ومن بعض الكتب التي أشارت إلى كونه محدثاً، كتاب *شيخ الإسلام ابن تيمية محدثاً*، تأليف الدكتور عدنان محمد شلش، وكتاب *شيخ الإسلام وجهوده في الحديث وعلومه*، تأليف الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، وكتاب *ابن تيمية وآثاره في الدراسات الحديثية*، تأليف نادية البقالي... وهلم جراً.

ولكن الحق أنّ ابن تيمية لا يعتبر من المحدثين، فليس له من الكتب والمصنفات ما يشير إلى كونه مُحدثاً، بل الغالب على صنعته الرد على الفرق الكلامية والمخالفة لمذهب السلف الذي يعتقد به، هذا هو الغالب على كتبه، ونحن إنّما أدرجناه في طبقات المحدثين؛ لأنّ العرف العام السائد اليوم جعله في مصاف رجال الحديث.

---

١. محمد بن علي الدمشقي، *الإكمال فيمن له رواية في مسند أحمد*: ٣٩٣.

كلمات النقّاد في تشدده

أ) ابن حجر العسقلاني، قال: «وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردّ الأحاديث، التي يوردها ابن المطهر في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد...وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي أدّته أحياناً إلى تنقيص علي رضي الله عنه».[١] فابن حجر العسقلاني يتهمه بالتشدد والتحامل إلى أقصى حدّ، وهذا التشدد أوقعه في تنقيص أهل بيت النبوة ﷺ، والتي ضعّف أحاديثهم، وهي صحيحة وجياد.

ب) العلاّمة التهانوي، بعد أن ذكر أنّ المرجع في كل علم ـ ويقصد به علم الحديث ـ إلى أهله ورجاله، عرّج إلى تصنيفهم، فمنهم من هو متعنّت، أو متشدد، أو متعصب، ومنهم من هو منصف معتدل في الجرح والتعديل، ثم ذكر ابن تيمية وتشدده وكرر ما قاله ابن حجر في *لسان الميزان*، والذي تقدم ذكره، ثم علق قائلاً:

قلت: ومما ردّه ابن تيمية من الأحاديث الجياد في كتابه *منهاج السنة* حديث رد الشمس على علي رضي الله تعالى عنه. ولما رأى الطحاوي قد حسّنه وأثبته، جعل يجرح الطحاوي بلسان ذلق وكلام طلق، وأيم الله إنّ درجة الطحاوي في علم الحديث فوق آلاف من مثل ابن تيمية، وأين لابن تيمية أن يكون كتراب نعليه، فمثل هؤلاء المتشددين لا يحتج بقولهم إلّا بعد التثبّت والتأمّل.[٢]

دفاع أبو غدة عنه

ولكن الظاهر أنّ الشيخ أبو غدة المتأثّر بابن تيمية وأفكاره، لم ترق له

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*: ٣١٩/٦.

٢. ظفر أحمد التهانوي، *قواعد في علوم الحديث*: ٤٤١.

مقالة التهانوي الآنفة الذكر، قال: هي من كلمات علماء الهند ولهجتهم، كما سمعتها منهم مراراً يقولونها في بيان التفاوت بين شخصين فاضل وأفضل.[١]

دفاع في غير محلّه

ولكن لنا الحق أن نقول له: إنّ هذا الدفاع غير موفق؛ للأسباب التالية:

١. كان الأولى والأجدر بمحقق كأبي غدة ـ الذي صرّف جلّ عمره في التحقيق والتنقيب في تصحيح الأحاديث وتضعيفها ـ أن يناقش ابن تيمية في الأحاديث الجياد، التي ردّها بحسب تعبير الحافظ ابن حجر، وللأسف لم نجده ينبس ببنت شفة لهذا الأمر.

٢. سواء أكانت هذه المفردات التي نطق بها الإمام التهانوي هي بحسب عرفهم للتفاضل، أم لم تكن، فلا تُقدم ولا تؤخّر في المقام؛ لأنّ كلام التهانوي واضح، فتعريضه بابن تيمية جاء لتقويم منهج قائم على ردّ الأحاديث الصحيحة في كتابه *منهاج السنة*، وهذا المنهج تعدّى للتعريض بأحد أعلام أهل السنّة، كالطحاوي الذي حسّن بعض هذه الأحاديث وأثبتها لعلي ﷺ، وعلى إثر ذلك تناولته يد ابن تيمية بالتجريح.

لذا جاء رأى التهانوي: إنّه بحسب المقاييس العلمية والموضوعية، أنّ الطحاوي درجته في علم الأحاديث تفوق بمراتب ابن تيمية، للخبروية في هذا المجال. فمربط الفرس يكمن في هذه النقطة، فالذي يمتلك هذه الملكة في التصحيح، لا يمكن لغيره الداني أن يباريه من هذه الحيثية، فيرد هذه الأحاديث. وعليه، فيجب التأمّل والتثبت في أقوال المتشددين.

ولكن يحق لنا أن نعتب على الإمام التهانوي الذي تجلّت غضبته بعد أن جرح أحد أعلامهم، وكان الأحرى به أن يكون غضبه لله تعالى؛ لأنّ ابن

---

١. المصدر نفسه: ٤٤١.

تيمية تعدّى إلى النيل من الثقل الثاني والعدل للقرآن الـذين أذهـب الله عـنهم الرجس وطهرهم تطهيراً؛ وذلك بتضعيف جملة كبيرة مـن الأحاديـث النبويـة الشريفة الصحيحة كحديث الغدير، والطير، والثقلين... إلخ.

نكتفي بهذا القدر ممن وصفوا بالتشدد، ولكن قائمة مناهج النقّـاد ـ وكـونهم متشددين ـ طويلة وعريضة، ونحن قد اقتصرنا على المهم من تلك النماذج، فهنـاك أمثلة أُخرى من قبيل: اتهامهم أبو الفتح الأزدي، وأنّه لا يلتفت إليـه لإسـرافه، وأنّـه قوي النفس في الجرح وفي لسانه في الجرح رهقا، أي الحدة.[1] وكذلك اُتهـم ابـن حزم الظاهري بالتشدد؛ لأنّه قال بجهالة الترمذي. مما أدّى بابن كثيـر أن يـرد عليـه، بقوله: «وجهالة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لا تضره، حيث قال في محلاه: ومَـنْ محمد بن عيسى بن سورة؟! فإن جهالتـه لا تـضع مـن قـدره عنـد أهـل العلـم، بـل وُضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ».[2] لذا فابن حزم في نظر ابن كثير أنّ منزلته قـد وُضعت، ولم تُرفع بسبب التسرع في تجهيل الترمذي.

وأيضاً اُتهم ابن خراش، وهو ذلك العالم الـذي كـان موضـع إجـلال عنـد الذهبي، فهو الإمام الحافظ البارع الناقد، ولكن بسبب تعرضه لبعض الـصحابة، فقد اتهم بالتشيّع، مما جُعل موضعاً لتشدده...[3] وغيرهم الكثير.

إذن، فما ذكرناه في مناهج الأئمة النُقّاد في تـشددهم، هـو غـيض مـن فـيض، ويمكن للقارئ أن يستقرئ الكثير من الموارد، فهـذا الكتـاب هـو بـذرة لنمـو هـذا البحث، وإشباعه بالاستقراء والسبر والتتبع، وبيان نقاط القوة والضعف فيه.

---

١. راجع، محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٦٢/١.

٢. إسماعيل بن كثير الدمشقي، *البداية والنهاية*: ٧٧/١١.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٥٠٨/١٣ ـ ٥٠٩. وسوف نأتي على بيـان حـال الإمام ابن خراش في مبحث الأسباب التي أدّت إلى بروز هذه الظاهرة، لنضع أيدينا على السبب الأساس الذي أدّى إلى القول بتشدده.

موقف وحكم المحدثين مع المتشددين

بعد أن نقلنا أقوال العلماء فيمن تشدد وتعنّت، يفرض علينا البحث أن نُعطي الحكم في مَنْ هذا ديدنه وشأنه، فما هو رأي أهل الصناعة فيهم وفي تقييماتهم لجرح الرواة؟ وبعد أن ننقل هذه الأقوال نستل نتيجة مختصرة لما أدلوا به.

ومن جملة العلماء الذي نقدوا هذه الظاهرة، نذكر ما يلي:

الحافظ الذهبي

قال: قسمٌ منهم متعنِّت في التوثيق، مُتثبت في التعديل، فهو حادُّ النَفَس في الجرح، فيغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويجرحه بأدنى جرح، ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثَّق شخصاً، فعُضَّ على قوله بناجذيك، وتمسَّك بتوثيقه، وإذا ضعّف رجلاً، فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟ فإن وافقه، ولم يوثِّق ذلك أحدٌ من الحُذاق، فهو ضعيف.[١]

ثم ضرب مثلاً، لأبي حاتم الرازي المتعنّت في جرح الرجال: إذا وثق أبو حاتم رجلاً، فتمسّك بقوله، فإنّه لا يوثّق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً، أو قال: لا يحتج به فتوقّف، حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثّقه أحد، فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنّت في الرجال.[٢]

الحافظ ابن حجر

قال: ينبغي أن لا يُقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقّظ، فلا يُقبل جرح من أفرط فيه، فجرح بما لا يقتضي ردّ حديثُ المحَدِّث.[٣] إذن، فالمفرط، وهو الذي تعصب وتشدد في جرحه ينبغي تجنب جرحه.

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٧١، ١٧٢.

٢. محمد عبد الحي اللكنوي، *ظفر الأماني*: ٤٥٨.

٣. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *نزهة النظر*: ٦٨.

الحافظ السخاوي

قال: ولوجود التشدد ومقابله ـ أي التساهل ـ نشأ التوقف في أشياء من الطرفين، بل رُبَّما رُدَّ كلام كل من المعدل والمجرّح مع جلالته، وإمامته، ونقده، وديانته إما لانفراده عن أئمة الجرح والتعديل، أو لتحامله.[١]

الحافظ اللكنوي

قال: ومنها: ـ أي من موارد ردّ الجرح وعدم قبوله ـ أن يكون الجارح من المتعنتين المشددين، فإن هناك جمعاً من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدد في هذا الباب، فيجرحون الراوي بأدنى جرح، ويطلقون عليه ما لا ينبغي إطلاقه عند أُولي الألباب، فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر، وجرحه لا يعتبر إلّا إذا وافقه غيره ممن ينصف ويعتبر، فمنهم أبو حاتم والنسائي وابن معين وابن القطان ويحيى القطان وابن حبان وغيرهم، فإنّهم معروفون بالإسراف في الجرح والتعنّت فيه، فليتثبت العاقل في الرواة الذين تفردوا بجرحهم، وليتفكر فيه.[٢]

وقال أيضاً: فقد أخطأ غير واحد من أئمة الجرح والتعديل، في تجريحهم بما لا يجرّح، وهذا صنيع المتشددين؛ حيث يجرحون الراوي بأدنى جرح، ويبالغون فيه، ويطعنون عليه بما لا تُترك به روايته، كابن تيمية وابن الجوزي وأضرابهما والعقيلي وابن حبان.... ومن ثم لم يُقبل جرح الجارحين في الإمام أبي حنيفة، حيث جرحه بعضهم.[٣]

الحافظ طاهر الجزائري

قال: المُشدِّد قد أفرط في التثبُّت في أمر التعديل، فلهذا تراه يؤاخذ

---

١. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*: ٢٧٢/٣.
٢. محمد عبد الحي اللكنوي، *ظفر الأماني في مختصر الجرجاني*: ٤٥٨.
٣. المصدر نفسه: ٤٥٨.

الراوي بالغلطتين والثلاث، فهذا إذا وثّق راوياً، فلا تتوقف في توثيقه، وإذا ضعّف راوياً، فتأنَّ في أمره، وانظر هل وافقه غيره على ذلك؟ فإن لم يُوثّق ذلك الراوي أحدٌ من الجهابذة النقّاد، فهو ضعيف، وإن وثّقه أحدٌ منهم، كان موضعاً للنظر والبحث.[١]

الدكتور نور الدين عتر

قال: من موانع قبول الجرح المتعلقة بالجارح... أن يكون الجارح من المتعنتين المتشددين، فإنّ هناك جمعاً من أئمة الجرح والتعديل، لهم تشدد في هذا الباب، يجرحون الراوي بأدنى جرح، بالغلطة والغلطتين والثلاث، ويلينون حديثه، فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر، وجرحه لا يعتبر، إلّا إذا وافقه غيره ممن ينصف ويُعتبر... .[٢]

نتيجة أقوال هؤلاء العلماء

هذه ـ تقريباً ـ ما وقفنا عليه من العلماء الذين أعطوا حكماً، فيمن تشدد وتعنّت وتعصّب في جرح الرواة والمحدثين .

ونتيجة ما نفهمه من كلماتهم هو التوقف، أو الرد في أقوال المتشددين، ولكن ذكروا بعض الشروط، منها:

١. عدم انفرادهم بالتوثيق، أو التحامل على الرواة.

٢. لا بدّ من موافقة غيرهم من العلماء على تضعيفهم لبعض الرواة.

٣. لابدّ أن يكون الجرح مفسراً.

٤. هناك من لم يحتج بكلامهم جملة وتفصيلاً.

---

١. طاهر الجزائري الدمشقي، *توجيه النظر إلى أصول الأثر*: ٢٨١.

٢. نور الدير عتر، *منهج النقد في علوم الحديث*: ٩٦.

طبقات المتساهلين

بعد أن نقلنا طبقات المتشددين وبيان حكم المحدثين فيهم، نذكر طبقات المتساهلين، وننقل ـ أيضاً ـ الآراء والتقييمات الصادرة بحقهم، وهم كالتالي:

١. الترمذي (ت/٢٧٩هـ)

الحافظ محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى، أبو عيسى الترمذي الضرير من مؤلفاته الجامع الصحيح، من الطبقة الثانية عشرة، من صغار الآخذين عن تبع الأتباع.

قال المزي: أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين.[١] وقال الإدريسي: كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنف الجامع والتواريخ والعلل، تصنيف رجل عالم متقن، كان يضرب به المثل في الحفظ.[٢]

كلمات النقّاد في تساهله

أ) الذهبي، بعد تقسيمه لطبقات المتساهلين عدَّ الترمذي منهم، قال: «وقسم في مقابل هؤلاء ـ كأبي عيسى الترمذي... ـ متساهلون.[٣] ثم طبّق ذلك عليه في كتابه *سير أعلام النبلاء وميزان الاعتدال*، فحينما نراجع ترجمة الترمذي نفسه، وماذا قال عنه، نلحظ ذلك بشكل واضح، قال: «في الجامع علم نافع، وفوائد غزيرة...، لولا ما كدّره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل.... ثم قال بعد أن مدحه: ولكن يترخّص في قبول الأحاديث،

---

١. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٢٥٠/٢٦.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٣٨٨/٩.

٣. راجع: أحمد بن الصديق الغماري، *در الغمام الرقيق*: ٦٧.

ولا يشدد، ونفسه في التضعيف رخو».[١] وكلمة (يترخص) و(رخو) أي: يتساهل فيها.

وفي *ميزان الاعتدال*، قال في ترجمة يحيى بن اليمان العجلي، قال: فلا يغتر بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبها ضعاف.[٢]

وأيضاً اتهمه بعدم اعتماد العلماء على تصحيحه؛ لأنّه صحّح حديث «الصلح جائز بين المسلمين»، الذي وقع في إسناده كثير بن عبد الله المزني.[٣]

ب) ابن الجوزي، قال في تعليق على حديث صحّحه الترمذي: فإن قال قائل: قد حسن الترمذي الحديث، بل قد صحّحه في بعض الروايات. قلنا: هذا لا ينفع لوجوه، منها: إنّ الترمذي متساهل في التصحيح والتحسين، كما هو مشهور.[٤]

ج) ابن القيم الجوزية في كلامه حول تساهل الترمذي في التصحيح، قال: الترمذي يصحّح أحاديثَ لم يتابعه غيره على تصحيحها، بل يصحّح ما يضعّفه غيره، أو ينكره.[٥]

د) الألباني؛ قال: تساهل الترمذي، إنكارُه مكابرة، لشهرته عند العلماء، وقد تتبعتُ أحاديث(سننه) حديثاً حديثاً، فكان الضعيفُ منها نحو ألف حديث، أي: قريباً من خُمس مجموعها، ليس منها ما قويته لمتابعٍ، أو شاهد.[٦]

إذن، فمن مجموع هذه الأقوال يتضح أنّ الإمام الترمذي قد اهتزت

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٢٧٦/١٣.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٤١٦/٤.

٣. المصدر نفسه: ٤١٦/٤.

٤. عبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي، *دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه*: ٢٨٣.

٥. محمد بن أبي بكر، ابن القيم الجوزية، *الفروسية*: ٢٤٣.

٦. محمد ناصر الدين الألباني، *السلسلة الضعيفة*: ٣٠/٣.

صورته في أذهان المحدثين، وعلى حدّ تعبير أحد الأعلام أن مكانته تعرضت لطعن شديد، تناولت سلامة جامعه، أو سننه، فبالتالي لا يُحتج بتصحيحه وتحسينه.[١] فيا ترى هل هذه النسبة صحيحة؟ وهل هي مطابقة للواقع، أم أنّها دعوى يشوبها الشيء الكثير من التجني على حافظ مثل الترمذي؟

٢. النسائي (ت/٣٠٣هـ)

تقدم الكلام في ترجمته عندما ذكرنا من قال بتشدده، ولكنّنا نجد أنّه أُتهم ـ أيضاً ـ بالتساهل، والذهبي له قصب السبق، وذلك من خلال اتهامه بتوثيقه للمجهول، فقد عَرّض به في ترجمة أبي هند البجلي، بقوله: «لا يُعرف، لكن احتج به النسائي على قاعدته»[٢]، أي: إشارة إلى احتجاجه بالمجهول.

كلمات النقّاد في تساهله

قال الزيلعي: والنسائي وابن حبان وغيرهما يحتجون بمثل هؤلاء، مع أنّهم ليسوا مشهورين بالرواية، ولم يرو واحد منهم حديثاً ليس له شاهد ولا متابع حتى يجرح بسببه، وإنما رووا ما رواه غيرهم من الثقات.[٣]

وهكذا المعلمي: وتوثيق النسائي معارض بطعن البخاري، على أنّ النسائي يتوسع في توثيق المجاهيل.[٤]

٣. ابن حبان البستي (ت /٣٥٤هـ)

تقدم الكلام في ترجمته عندما ذكرناه في طبقات المتشددين، فراجع.

---

١. نور الدين عتر، *الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين*: ٢٦٤.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٤٣٧/٧.
٣. عبد الله بن يوسف الزيلعي، *نصب الراية لأحاديث الهداية*: ٣٣٣/١.
٤. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، *التنكيل*: ٩٣٥/٢.

كلمات النقّاد في تساهله

أ) ابن حجر العسقلاني، قال: وهو معروف بالتساهل في باب النقد.[١]

ب) الألباني، قال في كلامه حول «هاشم بن سعيد»: فقد اتفق كل من تكلم فيه من الأئمة على تضعيفه، سوى ابن حبان، فوثّقه هو فقط، وهو معروف بالتساهل في التوثيق، فلا يعتمد عليه فيه إذا لم يخالف، فكيف وقد خولف.[٢]

ج) الكوثري، قال: وتساهله في التوثيق مردود عند أهل النقد.[٣] وقال ـ أيضاً ـ في إشارة إلى تساهله هو وشيخه ابن خزيمة: وقاعدة ابن خزيمة وصاحبه ابن حبان في عدِّ من لم يُرْوَ جرحٌ فيه، في الطبقات الأول ثقةً.... وهذا وجه عدُّ المستورين ثقات عند بعض الأئمة.[٤]

٤. الدار قطني (ت/٣٨٥هـ)

هو الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي المشهور بـ(الدار قطني)، ولد بدار القطن، ببغداد (٣٠٦هـ ـ ٣٨٥هـ)، المحدث، اللغوي، الأديب صاحب السنن المشهورة، وصفه الحاكم بأنّه أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع، وأنّه لم يخلف على أديم الأرض مثله. والخطيب البغدادي قال عنه: كان فريد عصره، وإمام وقته، وانتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بالعلل، وأسماء الرجال مع الصدق والثقة وصحّة الاعتقاد والاضطلاع... إلى غير ذلك، من مؤلفاته المشهورة، *السنن وعلل الحديث والمؤتلف والمختلف*.[٥]

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *النكت على علوم ابن الصلاح*: ٧٢٦/٢.

٢. محمد ناصر الدين الألباني، *إرواء الغليل*: ٢٥٨/٦: ١٢١/٤.

٣. نقلاً عن عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، *في كتابه التنكيل*: ٤٤٨/١.

٤. محمد زاهد الكوثري، *تأنيب الخطيب*: ٤١٤.

٥. راجع؛ محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ٩٩٢/٣؛ لاح الدين خليل بن بيك الصفدي، *الوافي بالوفيات*: ٢٣٢/٢١؛ علي بن الحسن، ابن عساكر، *تاريخ مدينة دمشق*: ١٠٥/٤٣.

كلمات النقّاد في تساهله

ومن النقّاد الذين قالوا بتساهله، نذكر جملة منهم:

١. ابن تيمية، فقد جعله عند المقايسة مع الحاكم النيسابوري، بأنّه أقلّ تساهلاً منه. قال: إنّ الحاكم فيه من التساهل والتسامح في باب التصحيح، حتى أنّ تصحيحه دون تصحيح الترمذي والدار قطني.[١]

٢. الذهبي؛ أيضاً سار بركب شيخه ابن تيمية حيث عدّه مع أقرانه كالحاكم والترمذي، ولكنه جعل تساهله في بعض الأوقات، قال: «والمتساهلُ كالترمذي، والحاكم، والدار قطنيٍّ في بعض الأوقات».[٢]

وأيضاً نقده نقداً لاذعاً عندما وصفه بأنّه مجمع للحشرات، نعم، للحشرات، فقد يَستغرب البعض من هذه المفردة، وعبارته هذه قد سَطرها في كتابه *تنقيح التحقيق*، عندما نقل عن الدار قطني رواية عن ابن عمر: صلوا على من قال: لا إله إلا الله، وصلّوا خلف من قال: لا إله إلا الله. فتعقبه الذهبي بقوله: والكل من الدار قطني، فهو مجمع الحشرات.[٣]

وقد أكّد هذا المعنى المناوي في *فيض القدير*، حيث قال: لكن رأيت في كلام الذهبي ما يشير إلى أنّه كان يتساهل في الرجال. فإنّه قال مرة: الدار قطني مجمع الحشرات.[٤]

وقد دافع الشيخ عبد الفتاح أبو غدة عن الذهبي، بقوله: وقال الحافظ الذهبي في شأن سنن الدار قطني: هي «مجمع المنكرات»، أنّ هذه الكلمة محرفة إلى «مجمع الحشرات»! وفهم منها المناوي فهماً خاطئاً، وهو تحريف عن المنكرات.[٥]

---

١. أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني، *مجموع الفتاوى*: ٤٢٦/٢٢.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *الموقظة*: ٢٥.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق*: ٢٥٧/١.

٤. محمد عبد الرؤوف المناوي، *فيض القدير شرح الجامع الصغير*: ٣٧/١.

٥. عبد الفتاح أو غدة، *السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدار قطني*: ٢٩، ٣٠.

ولكن هذا الفهم من أبي غدة لا يمكن التسليم به؛ لما يلي:

أ) هذه العبارة قد نُقلت من كتابه نصاً، وقد طُبعت عدّة مرات بهذا اللفظ، وأمّا التحريف، فنحتاج إلى دليل عليه، وأبو غدة لم يذكره وسكت عنه.

ب) إن كلام الذهبي في نقده للدار قطني عام في الرجال، ولم يُقيّده في خصوص كتاب *السنن*، فقد تقدمت عبارته في الموقظة أنّه يتساهل أحياناً، وهذه العبارة كاشفة عن العموم، وإلّا لقيّدها.

ج) الذهبي لا يتورع عن ذلك، فقد وصف ابن حبان بالمتهور والقَصّاب والخَسّاف وإلى غير ذلك. فلماذا هذا الاستبعاد؟!

٣. الزيلعي، أيضاً يُشم من كلماته أنّه يطابق ما ذهب إليه الذهبي، قال: سنن الدار قطني مجمع الأحاديث المعلولة، ومنبع الأحاديث الغريبة.... وقال في موضع آخر: والدار قطني في موضع آخر ملأ كتابه من الأحاديث الغريبة والشاذّة والمُعلّة، وكم من حديث لا يوجد في غيره.[١]

٥. الحاكم النيسابوري (ت/٤٠٥هـ)

الإمام محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الشافعي، الناقد الجهبذ شيخ المحدثين المشهور بالحاكم النيسابوري، ولد سنة (٣٢١هـ) بنيسابور، له تصانيف كثيرة أشهرها: *المستدرك على الصحيحين*، *ومعرفة علوم الحديث*، *وتاريخ نيسابور*، وغيرها. قال الخطيب البغدادي: كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ... وكان ثقة.[٢] وقال ابن كثير: وقد كان من أهل الدين والأمانة والصيانة والضبط والتجرد والورع.[٣]

---

١. عبد الله بن يوسف الزيلعي، *نصب الراية*: ٣٥٦/١ و ٣٦٠.

٢. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*: ٩٤/٣.

٣. إسماعيل بن كثير الدمشقي، *البداية والنهاية*: ٣٥٥/١١.

وقال السبكي: كان إماماً جليلاً وحافظاً حفيـاً، اتفـق علـى إمامتـه وجلالتـه وعظم قدره.[١] وقال أبو علي الحافظ: إذا رأيته رأيت ألف رجل مـن أصـحاب الحديث.[٢] ولكن مع ثناء العلماء وفضله، بـل وكـل مـن جـاء بعـده فهـم عيـال عليه، لم يسلم من غائلة التساهل، وكانت موجة الاتهامات تنهال عليه من كـل حـدب وصـوب، فاتهمـه الخطيـب البغـدادي والـذهبي والـسمعاني وغيـرهم بالتشيع.[٣] ومن ثم بالتساهل.

كلمات النقّاد في تساهله

أ) ابن الصلاح، قال: واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القـضاء به، فالأولى أن نتوسط في أمره... .[٤]

ب) النووي، قال: الحاكم متساهل كما سبق بيانه مراراً.[٥]

ج) ابن تيمية، قال: إنّ أهل العلم متفقون على أنّ الحاكم فيه من التساهل والتسامح في باب التصحيح، حتى أنّ تصحيحه دون تصحيح الترمـذي والـدار قطني وأمثالهما.[٦]

هـ) الذهبي، فقد تقدم القول بأنّ الترمذي والحاكم متساهلان[٧]، فقد ذكر ـ أيضاً ـ أنّه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك.[٨]

---

١. عبد الوهاب بن علي السبكي، *طبقات الشافعية*: ١٥٦/٤.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١٦٧/١٧، ١٧٧.

٣. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*: ٤٧٤/٥؛ محمد بن أحمد الـذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٦٠٨/٣؛ عبد الكريم بن محمد السمعاني، *الأنساب*: ٣٧١/٢.

٤. عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح، *مقدمة ابن الصلاح*: ٢٤.

٥. محي الدين بن شرف النووي، *المجموع*: ٦٤/٧.

٦. أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمة الحراني، *مجموع الفتاوى*: ٩٧/١.

٧. محمد بن أحمد الذهبي، *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٧١ ـ ١٧٢.

٨. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٦٠٨/٣.

ومن المعاصرين العلامة الألباني، قال: وتساهل الحاكم في التصحيح معروف.[١]

نكتفي بهذه الأقوال التي نسبت التساهل إلى عَلَم من أعلام الجرح والتعديل، وسنأتي لتحقيق هذا الأمر مفصلاً في الفصل اللاحق.

٦. البيهقي (ت/٤٥٨)

الحافظ أبوبكر أحمد بن الحسين بن علي المشهور بالبيهقي نسبة إلى (بيهق)، وهي ناحية من أعمال نيسابور، ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، تتلمذ على جملة من العلماء، منهم: الحاكم النيسابوري، وأبو بكر بن فورك وغيرهما، أشهر مصنفاته *السنن الكبرى والأسماء والصفات وشُعب الإيمان ودلائل النبوة* وغيرها.... وثّقه الذهبي، بكونه واحد زمانه في الحفظ، وفرد أقرانه في الإتقان والضبط من كبار أصحاب الحاكم... .[٢]

كلمات النقّاد في تساهله

من خلال تتبعنا لم أجد من ذكر البيهقي في التساهل سوى الذهبي والألباني، وهو من المعاصرين، فالذهبي في تقسيمه للطبقات عندما يذكر المتشددين يقابل ذلك بالمتساهلين، ثم يَعُدّ البيهقي من ضمنهم.[٣] وأمّا الألباني، فقد اتهمه؛ لأنّه علّق على حديث «صلاة النبي في فضاء، وليس بين يديه شيء» بقوله: ـ أي البيهقي ـ أنّ له شاهداً بإسناد أصح من هذا، عن الفضل بن عباس.

فردّه الألباني، بقوله: هذا من تساهل البيهقي رحمه الله؛ لأنّه من رواية عباس بن عبيد الله بن عباس، عن الفضل بن عباس.[٤]

---

١. محمد ناصر الدين الألباني، *سلسلة الأحاديث الصحيحة*: ٢٠٠/١.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ١١٣٣/٣.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ٧٢.

٤. محمد ناصر الدين الألباني، *تمام المنّة في التعليق على فقه السنة*: ٣٠٥.

ولكن هذه النسبة لتساهله لا نعلم ما يبررها؛ لأنّ الذهبي لم يذكر لنا سبب تساهله على الإطلاق. وأمّا الألباني، فيرى أنّ ظاهر هذا الحديث فيه قطع، وأنّ العباس لم يدرك عمه الفضل.[١]

ولكن هذا الكلام غير دقيق؛ لأنّه من قال إنّ عباس بن عبيد الله لم يرو عن عمه؟ فهذا البخاري في تأريخه، يرى أنّه يروي عن عمه فضيل[٢]، وكذلك أبو حاتم الرازي.[٣] ولم يستدرك البخاري على ذلك، وهو الخبير بمعرفة الحديث بحسب مباني الألباني، ثم على فرض أنّ هناك انقطاعاً في الرواية، فالبيهقي ذكرها من باب أنّها شاهد بلحاظ مجموع الروايات.

ولكنّنا ربما نلمح سبباً آخر، ربما يكون له نصيب من الصحّة في دعوى تساهل البيهقي؛ وهو أنّه قد أوّل الصفات ودافع عن ذلك، وربما وافقه الإمام أحمد في ذلك؛ لذا نجد كلمات الدكتور الفوزان تؤكّد هذا المعنى، قال: «ما نسبه إلى الإمام أحمد لم يثبت عنه، ولم يوثقه عنه، ولم يوثقه من كتبه، أو كتب أصحابه، وذكر البيهقي لذلك لا يعتمد؛ لأنّ البيهقي رحمه الله عنده شيء من تأويل الصفات، فلا يوثق بنقله في هذا الباب؛ لأنّه ربما يتساهل في النقل».[٤]

الكلام سيال في دعوى تساهل المحدثين

نكتفي بما تقدم من ذكرنا للمتساهلين، ولكن هناك قائمة كثيرة من المتهمين بالتساهل، لو أطلنا الذكر فيهم، لم تنته فصول هذا الكتاب، ونذكر منهم على سبيل

---

١. اعتمد الألباني على ابن حزم، نقلاً عن ابن حجر، كما يصرّح الألباني: وقد قال الحافظ في «*التهذيب*»: «أعلّه ابن حزم بالانقطاع: إنّ عباساً لم يدرك عمه الفضل» *تمام المنة*: ٣٠٥.

٢. محمد بن إسماعيل البخاري، *التأريخ الكبير*: ٣/٧.

٣. عبد الرحمن بن أبي حاتم، *الجرح والتعديل*: ٢١٢/٦.

٤. في مقال له بعنوان: نظرات وتعقيبات على ما في كتاب السلفية لمحمد سعيد رمضان من الهفوات، *مجلة البحوث الإسلامية*: ١٩٩/٢٦.

المثال لا الحصر: عبد الرزاق الصنعاني[١]، وابن جرير الطبري[٢]، والعجلي[٣]، وابن شاهين[٤]، وابن عبد البر[٥]، وابن حجر العسقلاني وشيخه العراقي[٦]، والسيوطي[٧]،

---

١. أُتهم بالتشيع وتعريضه بمعاوية؛ *تهذيب التهذيب*: ٢٨٠/٦، *سير أعلام النبلاء*: ٤٥٨/١٦.

٢. أُتهم بالتشيع والرفض، *ميزان الاعتدال*: ٤٩٩/٣؛ *البداية والنهاية*: ١٦٧/١١.

٣. اتهمه بالتساهل المعلمي اليماني، *التنكيل*: ٨٤١/٢

٤. قال الدكتور سعدي الهاشمي: «إنّ الدارس الفاحص لكتابه، يجده من النقّاد الذين يتسامحون في توثيق الرجال» نصوص ساقطة من طبعات *أسماء الثقات لابن شاهين*: ١٤.

٥. أُتهم بالتساهل؛ لكونه يؤمن بأصالة عدالة الراوي، وبالتالي يرى وثاقة المجهول الذي لم يُجرح من علماء الجرح والتعديل. قال ابن عبد البر: «كل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة، حتى تتبين جرحته في حاله، أو في كثرة غلطه»، *التمهيد*: ٢٨/١. فمبناه هو أصالة العدالة، وهذه القاعدة قد سبقه فيها الدار قطني وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم.

وكذلك اتهمه ابن تيمية بالتشيع عند كلامه عن الحاكم النيسابوري، قال: «لكن تشيعه وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث كالنسائي وابن عبد البر وأمثالهما لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر، فلا يعرف في علماء الحديث من يفضله عليهما، بل غاية المتشيع منهم أن يفضله على عثمان» *منهاج السنة*: ٣٧٣/٧. وبطبيعة الحال أنّ هذه التهمة تُورث التساهل.

٦. قال أبو غدة، ناقلاً قول السيد أحمد الغماري في هامشه على *الأجوبة الفاضلة*: ١٢٦، ما نصه: «والحافظ ـ أي ابن حجر العسقلاني ـ وشيخه العراقي متساهلان في الحكم على الحديث، ولا يكادان يصرحان بوضع حديث إلا إذا كان كالشمس في رابعة النهار».

ولعل هناك علة أُخرى قد تلاحق تساهل ابن حجر، وهي قد تنشأ من تصحيحه للمستور الذي قد يُقبل في الشواهد والمتابعات بنظره، وهذا قريب ممن قال بتوثيق المجهول كابن حبان وشيخه ابن خزيمة، وعلى هذا المسلك يدخل في دائرة التساهل ـ أيضاً ـ الألباني وأحمد محمود شاكر وحتى المعلمي اليماني وغيرهم. وهناك علة ثالثة لتساهل بعض النقّاد، ولعلها لا تعدو ابن حجر، وهي أنه ممن يُؤول الصفات، فهناك اتجاه ممن يتهم هؤلاء بالتساهل، فقد أُتهم البيهقي، ومن هو على هذا المنهج التأويلي للصفات الخبرية.

٧. وقد اتهمه أبو غده بشدة التساهل، قال: «وهو أوسع العلماء الأجلّة الذين ذكرتُهم تساهلاً في إيراد الحديث الضعيف والتالف والموضوع وشبهه في كتبه ورسائله» *هامش الأجوبة الفاضلة*: ١٢٦.

والشوكاني[١]، وغيرهم.

ولعل الجامع المشترك لهذه الدعوى هو: إمّا لمبانيهم ومناهجم العلمية في توثيق المجهول؛ طبقاً لأصالة عدالة الإنسان، أو لتفضيلهم لإمام علي عليه السلام على عثمان، أو لنقلهم فضائل علي عليه السلام، أو لموقفهم من معاوية وتعريضهم له، وغير ذلك؛ لذا، فنجد غالب هؤلاء يُتهم بالتشيّع، وبالتالي بالتساهل.

موقف وحكم المحدثين مع المتساهلين

أمّا الموقف والحكم الذي يجب أن يتّخذه علماء هذا الشأن، فهو التحذير ممن يُتهم بالتساهل حقيقةً وواقعاً، وإنّما قيّدنا التساهل على نحو الحقيقة والواقع؛ لأنّ هناك من أُتهم وهو ليس كذلك ـ كما سيأتي بيانه ـ فعلى فرض أن هناك مصداقاً للمتساهل، فحينئذ لابد من اجتناب روايته؛ لمخافة أن يكون تساهله مظنةً للوقوع في الكذب، وبالتالي يتّخذ وسيلةً لتوثيق الضعيف، وبالتالي تقوية الأحاديث التي من شأنها أن تكون ضعيفة؛ ولهذا السبب ـ أي عدم مراعاة الموازين والضوابط الحديثية ـ نجد تحذير الحافظ ابن حجر لهذه الإشكالية، قال:

وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل، فإنّه إن عدّل أحداً بغير تثبت، كان كالمثبت حكماً ليس بثابت، فيُخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً، وهو يظن أنّه كذب... .[٢]

ولكن المتأمل بما كتبه السيوطي في موسوعاته، فهو كثيراً ما يصحح الأخبار بكثرة الطرق والمتابعات والشواهد، وإن كان في بعضها ضعف، ولعل ذلك كان مظنةً لتساهله.

١. قال الكوثري: «وللشوكاني شيخ اللامذهبية جزء يتساهل فيه في الرواية عن المجاهيل» *تأنيب الخطيب*: ٤١٤.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*: ٦٩.

فهنا الحافظ ابن حجر يحذّر من التساهل، فالمتساهل الذي يوثّق من دون مراعاة للقواعد والمعايير الصحيحة في علم الجرح والتعديل، فقد مال شططاً، ويثبت حكماً لا ثبات له، وهذه قاعدة جليلة يجب على كل عالم أن يتقيد بها، فضلاً عن ناقد لعلم الحديث، فلا يقع في هفوات وزلات قد تنعكس عليه وعلى الحديث ورواته بأحكام لا نصيب لها من الصحّة والواقعية.

وعليه، فيجب التوقف لاسيما إذا انفردوا بروايات لم ينقلها غيرهم، بل أكثر من ذلك يجب ردُّ أقوالهم ولو كان كلام كل من المُعدِّل والجارح مع جلالته وإمامته ونقده وديانته.[1] وهنا يجب التأكيد مرةً أُخرى على أنّ هذا الكلام ينطبق على من يثبت تساهله فعلاً، وإلّا لو لم يكن كذلك من خلال سبرنا لأحاديثه، أو تفتيشنا لطرق وروايات أُخرى، أو وافقه نقّاد آخرون، وقد تتطابق مع رؤية هذا الناقد المتهم بالتساهل، فهنا يجب أن تكون أقواله موضع قبول ورضا وإن قيل فيه ما قيل؛ لأنّه يتكلم بصدق، وبذلك يكون معتدلاً، وليس متساهلاً؛ لأنّه لم يخالف القواعد المتبعة في تخريجه وتصحيحه للأحاديث.

طبقات المعتدلين

بعدما تقدم ذكرنا لطبقات المتشددين والمتساهلين، لابدّ أن نذكر القسم الثالث وهم المعتدلون، فقد عدَّ الذهبي ـ المؤسس لهذه النظرية ـ في كتابه *الموقظة*، وذكَر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، جملة من النقّاد في ضمن هذا الصنف، ونذكر منهم ما يلي:

١. أحمد بن حنبل (ت/٢٤١هـ)

أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني البغدادي، من

---

١. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*: ٢٧٢/٣.

الطبقة العاشرة، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، قال ابن أبى حاتم: سئل أبى عنه، فقال: هو إمام، وهو حجّة.

وقال النسائي: الثقة المأمون أحد الأئمة، وقال الخليلي: كان أفقه أقرانه وأورعهم وأكفهم عن الكلام في المحدثين إلا في الاضطرار، وقد كان أمسك عن الرواية من وقت الامتحان، فما كان يروى إلا لبنيه في بيته.[١] وقد كانت هذه المحنة «محنة خلق القرآن» الفيصل في تشدد وتساهل، أو تضعيف وتوثيق من خالفها، أو طابقها، كما سنشير إلى ذلك في مناقشتنا ونقدنا لأسباب بروز هذه النظرية، فأحمد بن حنبل قد جعل من يخالفه في هذه المحنة يكون خائناً للسند وغالياً. وأمّا من يوافقه، فيكون مرضي الرواية.

أمّا من وصفه بالاعتدال ـ كالذهبي ـ فقد جعله قسيماً للمتشددين والمتساهلين، بحيث عدّه من المعتدلين المنصفين الذين لا يُضعِّفون إلا بجارح، ولا يُعدِّلون إلا بمعرفة.[٢]

٢. البخاري (ت/٢٥٦هـ)

الحافظ أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، من الطبقة الحادية عشرة، من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع، وقال ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من البخاري. وقال الترمذي: لم أر أحداً بالعراق، ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد، أعلم من محمد بن إسماعيل.[٣] ولكن البخاري ـ أيضاً ـ امتحن بمحنة خلق القرآن، قال ابن أبى حاتم: سمع منه أبي وأبو زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٧٥/١.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *الموقظة*: ٨٣ *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٧١ ـ ١٧٢.

٣. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٥٢/٩.

يحيى، أنه أظهر عندهم أنّ لفظه بالقرآن مخلوق.[١] واعتدال البخاري ـ أيضاً ـ وصَفه به الذهبي في كتابه *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*.[٢]

٣. أبو زرعة (ت/٢٦٤هـ)

الحافظ عبيد الله بن عبدالكريم بن يزيد، أبو زرعة الرازي، أحد الأئمة المشهورين، من الطبقة الحادية عشرة، من أوساط الآخذين عن تبع الاتباع، قال فيه إسحاق بن راهويه: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة الرازي، ليس له أصل.[٣]

قال الذهبي: يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبين عليه الورع والمخبرة، بخلاف رفيقه أبو حاتم، فإنّه جرّاح.[٤] وهذا الكلام من الذهبي فيه دلالة على اعتدال أبي زرعة، وأيضاً صرّح باعتداله في كتابه *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*.[٥]

٤. ابن عدي الجرجاني (ت/٣٦٥هـ)

الحافظ عبدالله بن عدي بن عبدالله، أبو أحمد الجرجاني، قال أبو يعلى الخليلي: كان أبو أحمد عديم النظير؛ حفظاً وجلالة. وقال الذهبي: جرَّح وعدَّل وصحّح وعلّل، وتقدم في هذه الصناعة على لحن فيه.[٦] يظهر في تأليفه.

---

١. المصدر نفسه: ٥٢/٩.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٧١ ـ ١٧٢.

٣. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*: ٣٣١/١٠.

٤. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٨١/١٣.

٥. محمد بن أحمد الذهبي، *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٧١ ـ ١٧٢.

٦. اللحن هو الخطأ في القول، أخرج الخطيب البغدادي بإسناده إلى عيسى بن يونس، قال: «قال رجل للأعمش: إن كان بن سيرين ليسمع الحديث فيه اللحن، فيحدث به على لحنه، فقال الأعمش: إن كان بن سيرين يلحن، فإن النبي «صلى الله عليه وآله وسلم» لم يلحن يقول قومه». أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *الكفاية في علم الرواية*: ٢٢٩.

قال حمزة السهمي: كان حافظاً متقناً لم يكن في زمانه أحد مثله.[١] ومن أشهر كتبه كتاب *الكامل في معرفة الضعفاء*.

أمّا اعتداله، فقد ذكر الذهبي: إنّه منصفٌ في الرجال بحسب اجتهاده.[٢] والظاهر أنّ كلمة الذهبي التي أشار إليها ـ بحسب اجتهاده ـ إشارة إلى أنّ ابن عدي قد يتكلم ويُضعّف بعض رواة الصحيحين؛ لذا فنجده يغمزه من طرف خفي، بقوله: ذكرفي الكامل كل من تكلم فيه بأدنى شيء لو كان من رجال الصحيحين، ولكنه ينتصر له إذا أمكن.[٣]

موقف وحكم المحدثين مع المعتدلين

إنّ المنطق العلمي والعقلي يفرض قبول ما يصرّح به النقّاد المعتدلون؛ لأنّ الإنصاف في الحكم ـ لا سيّما على رواة الحديث ونَقَلة الآثار ـ هو الأصل الذي يجب الأخذ به، وأمّا الشاذ ـ كالتساهل والتشدد ـ فيكون مخالفاً لهذا الأصل الذي يكون محوراً في الرد والقبول، فهو أقرب إلى الحق منه إلى غيره، ولكن يجب أن تكون تلك الأحكام خاضعة لميزان تحكمه معايير وضوابط صحيحة، وأن تكون تلك الأحكام التي يتكلم بها شخص الناقد خالية من التعصّب والتمذهب والتحامل والغضب وغير ذلك؛ لأنّ الله تبارك وتعالى قد أمر بالعدل والقسط في كافّة المجالات، فليس مقصوراً على مجال في بابه، بل العدل عام واسع، ولا نغالي إذا قلنا: إنّ إنصاف الرواة في الحديث هو من أهم المصاديق للعدل، قال تعالى: ﴿...وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا

---

١. راجع ترجمته، محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٥٥/١٦، ١٥٦؛ علي بن الحسن، ابن عساكر، *تاريخ مدينة دمشق*: ٦/٣١.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١٥٦/١٦؛ *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٧٢

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٧٢.

﴿تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى...﴾[١]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿...وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى...﴾[٢]، وهناك آيات كثيرة في هذا الصدد تشير إلى العدل في الأحكام، وأن تكون وفق موازين إلهية وقرآنية.

قال الذهبي: نحن لا ندَّعي فيهم العصمة لكنهم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأ، وأشدُّهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتَّفقوا على تعديل، أو جرح، فتمسَّك به، واعضُض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه فتندم، ومن شذَّ منهم[٣]، فلا عبرة به... .[٤]

وهذا الكلام من الذهبي صحيح، ولكن تحديد مصداق الناقد المعتدل هل هو صحيح، أو لا بحسب ما شخّصه الذهبي؟ أم أنّ ابن عدي، أو البخاري ـ على سبيل المثال ـ قد يكونان من المتشددين، أو لعلهم من المتساهلين؟

وعلى هذا الفرض، فهل يمكن أن نعدّهم من الشذوذ في تقييم الرواة، وبالتالي لا عبرة بنقدهم؟ ثم على فرض تمامية هذا الأمر، لابدّ لنا أن نبحث عن الأسباب لنشوء هذا التقسيم، وكيف تبلور بحيث صار متداولاً عند النقّاد؟ ثم هل أنّ هذه الأسباب يمكن قبولها، أو يمكن الخدشة فيها؟ وهذا ما سنوضحه بدراسة دقيقة وتفصيلية في البحث اللاحق.

خلاصة الفصل الثاني

نستخلص مما تقدم في هذا الفصل الأُمور التالية:

١. بيان مفهوم التشدد والتساهل والاعتدال في اللغة والاصطلاح، وقلنا: إنّ هذه المفاهيم لا تبتعد كثيراً عن لغة المحدثين، فالتشدد في

---

١. المائدة: ٨.

٢. الأنعام: ١٥٢.

٣. أي من تشدد وتساهل.

٤. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٨٢/١١

اصطلاحهم وعرفهم، هو التعنّت والإفراط في الجرح، بحيث يجرح الراوي ويغمزه بالغلطة والغلطتين ويُلَين حديثه. والتساهل هو التسامح في إطلاق الحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً، من دون تقييد ومراعاة للضوابط الحديثية. والاعتدال هو الإنصاف وتحكيم الموازين العلمية في الحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً.

٢. بيان الجذور التاريخية لنشوء هذه المصطلحات عند المتقدمين، كالإمام مالك والحافظ المديني ... إلخ، وكذلك عند المتأخرين كابن تيمية والذهبي وغيرهما.

٣. بيان المؤصّل لهذه النظرية، وهو الحافظ الذهبي، الذي ارتقى بها وطوّرها وذكر مصاديق لها، بحيث أخذت أبعاداً كبيرة في الأوساط الحديثية، واليوم أصبحت هذه النظرية تُعدّ منهاجاً تدرس في الجامعات الحديثية في أرجاء العالم الإسلامي.

٤. بيان الضوابط والمعايير لهذه النظرية، والتي استقيناها من كلمات المنظر لها، فالمتشدد معياره هو الإفراط في الجرح ...إلخ، والمتساهل التوثيق للمجاهيل وغير ذلك، وأمّا المعتدل، فالمعيار فيه أنّه يتحرّى الدّقة والإنصاف في الجرح والتعديل على حدّ سواء؛ وذلك بأن تكون أحكامه وفق موازين مستقيمة ومنضبطة موضوعياً وعلمياً.

٥. بيان طبقات النقّاد المتشددين كشعبة ومالك بن انس ويحيى القطان و...، والمتساهلين كالترمذي وابن حبان والحاكم النيسابوري و...، والمعتدلين كأحمد بن حنبل والبخاري وابن عدي...إلخ.

٦. بيان موقف وحكم النُقّاد من هذه الطبقات، فالمتشدد حكموا عليه بالتوقّف فيما يرويه، ولكن تقبل روايته بشروط، منها: عدم انفرادهم بالتوثيق، أو التحامل على الرواة و...إلخ، والمتساهل ـ أيضاً ـ حكموا عليه بالتوقف،

لاسيّما إذا انفردوا بروايات لم ينقلها غيرهم و... إلخ، والمعتدل تقبل رواياته ؛ لإنصافه واعتداله.

هذه ـ تقريبا ـ خلاصة ما تقدم، ولكن نؤكّد أنّ هذا الكلام في أحكام النقّاد، يبقى حبيساً في التنظير العلمي؛ لأنّ التطبيق قد يغايره، كما أشرنا إلى ذلك مراراً.

الفصل الثالث

أسباب ومناشئ بروز نظرية
تصنيف علماء الجرح والتعديل

تمهيد

من خلال ما تقدم من بحوثنا السابقة، والتي أحصينا فيها مجموعة من علماء الجرح والتعديل، والذين صُنّفوا تارةً بالتشدد والتساهل، أو الاعتدال، وما هو موقف المحدثين منهم؟ ولكي نقف على مصداقية هذا التصنيف، لابدّ لنا أن نبين الأسباب التي حملتهم على هذا التصنيف، فيمكننا أن نلمح، أو نلحظ بعض هذه المبررات، أو الأسباب، وكذلك نستقرئ غير تلك التي ذُكرت، لنضع أيدينا على مواضع قد يكون لها تأثير مباشر، أو غير مباشر، ولعل بعضها قد لا نجد له سبباً واضحاً، ولم يُبين، أو يُفسّر سبب الاتهام بهذه الصفة، أو تلك، لذا سوف نذكر تلك الأسباب كلاً على حدّة.

ويجب أن نلفت النظر إنّنا حينما نذكر الأسباب، فنظرنا مصبّه إلى سبب اتهام البعض بالتساهل من بعض النقّاد، سواء المتقدمين، أم المتأخرين، فعندما يُعرَّض به وأنّه محسوب على طبقات المتساهلين، ما هو المنشأ والداعي الذي عُدّ هذا الناقد في هذه الطبقة، أو تلك ومناقشة بعض تلك الأسباب؟

ثم بعد ذلك نذكر بعض النماذج للّذين اتهموا بالتساهل ـ كالترمذي وابن حبان والنسائي والحاكم النيسابوري والدار قطني وغيرهم... ـ فهل يا ترى تصدق عليهم هذه النسبة؟ كمقاربة عملية تطبيقية، فهل يوجد هناك معيارٌ

وضابطٌ يمكن أن نتكأ عليه، ويكون مقياساً يقاس فيه المتشدد، أو المتساهل، أو المعتدل في حكمه على رواة الحديث؟

ولعل هذا هو الأهم في هذا البحث؛ لأنّه بفقدان هذه الضوابط والمعايير ينهار هذا التصنيف، وهذا البُنيان من أساسه، وتختل هذه النظرية، والنتيجة الحتمية لهذا الفقدان أن نبحث من جديد عن تصحيح كمٍّ كبير من الأحاديث التي ضُعِّفَت وهي صحيحة، أو التي صُحِّحَت وقد تكون ضعيفة.

وأحب أن أنوه أننا لا نريد أن نطعن بهذا التقسيم من الناحية النظرية، كما أشرنا لهذه النقطة المهمة، ولكننا نرى أنّ هناك تضارباً من ناحية عملية تطبيقية، ولعلنا نُدين تلك المناهج التي تسير وفق خط تقليدي في أدوات نقدها وتحاكي من سبقها بلا رويّة وتأمل، وإن كان الواقع يخالف النظرية في كثير من الأحيان، وبقراءتنا لأسباب هذه النظرية ومعطياتها، فلعلنا نشخص بعض نقاط الخلل التي شابها من خلال هذا التقسيم والتصنيف لعلماء الجرح والتعديل.

لذا ستكون منهجية بحثنا منقسمة إلى ثلاثة أبعاد:

الأول: أسباب عامة، ألقت بظلالها للقول بهذه النظرية، والتي يمكن من خلالها أن نفهم تأثير تلك الأسباب على بروز ظاهرة التشدد، أو التساهل.

الثاني: أسباب خاصة، لها مدخلية مباشرة، أو غير مباشرة في ظهور هذا التصنيف لعلماء الجرح والتعديل، وقد يكون هناك تداخل في بعض الموارد، ولكن فائدته هي لبيان أن هذه الموارد لها مدخلية أساسية في اتهام البعض وتصنيفهم بحسب رؤية ذلك الناقد.

الثالث: مقاربات نقدية تطبيقية لنماذج قد أضفى عليها أصحاب هذه النظرية صفة التساهل، فهل يصدق هؤلاء فيما قالوه، أو أنّ هناك دواعي أُخرى قد تكون هي السبب الأساس غير الذي فرض له؟

المبحث الأول
الأسباب العامّة

١. انقطاع الحديث وعدم تدوينه

في بحوثنا السابقة التي أسسناها في الفصل الأول ـ لا سيّما في بحث الإسناد وفترة انقطاع الحديث ـ فقد قلنا هناك: إنّ انقطاع الحديث ترك فجوةً كبيرةً في التراث الحديثي؛ لأنّنا لا يمكن أن نطمئن بصحّة الأحاديث في فترة انقطع فيها الحديث، ولم يكتب ويدوّن مائة عام، كما نقرأ ذلك في كلمات الذهبي وابن حجر والسيوطي: إنّ الحديث كان تدوينه على رأس المائة، بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين، ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير فلله الحمد، على حدّ تعبير ابن حجر.[١]

ففي صحيح البخاري في أبواب العلم، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم، انظر ما كان من حديث رسول الله، فاكتبه، فإنّي خفت دروس العلم وذهاب العلماء.[٢]

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *فتح الباري*: ١٨٥/١.

٢. محمد بن إسماعيل البخاري، *صحيح البخاري*: ٣٤/١؛ جلال الدين السيوطي، *تدريب الراوي*: ٩٠/١.

وهناك من يرى أبعد من ذلك الزمان على اختلاف الآراء.[١]

وهذا الأمر أنعكس سلباً على مسيرة الحديث النبوي الشريف، لا سيّما ظاهرة الوضع والكذب والاختلاق، وقد أحصى الدكتور خالد كبير علال الجزائري[٢]، في كتابه المعنون *بمدرسة الكذابين في رواية التأريخ الإسلامي وتدوينه* (٣٥٠) كذاباً، معظمهم كان متخصصاً في وضع الحديث النبوي، تجاوزت مفترياتهم خمسة الآف حديث مكذوبة، فروي أنّ الكذاب محمد بن يونس الكديمي البصري، قد وضع أكثر من ألف حديث، وأنّ الكذّابين ـ كأحمد الجويباري وابن تميم السعدي ـ قد وضعا قرابة مائة ألف حديث.... ذلك وغيره هو الذي دفع الحافظ شعبة بن الحجاج بقوله: «ما أعلم أحداً فتّش الحديث كتفتيشي، وقفّت على ثلاثة أرباعه كذب».[٣] ـ[٤]

وهذا النص من شعبة وهو أمير المؤمنين في الحديث.[٥] كما هو شائع في مفرداتهم، يُنبئونا بأنّ الوضع قد استشرى إلى درجة كبيرة جداً يصعُب على المُحدّث أن يعثر ويقف على الصحيح منه، بحيث إنّ شعبة وقف على ثلاثة أرباعه، وكلّه كذب، فما بالك بما دونه؛ لذا عندما نراجع قول الليث بن سعد حول إحصاء مالك للحديث، نجده يقول: أحصيت على مالك سبعين مسألة، وكلّها مخالفة لسنّة الرسول. وقد اعترف مالك بذلك، مما حدا بالدار قطني أن يؤلف جزءاً فيما خولف فيه مالك من الأحاديث في *الموطأ* وغيره، وفيه أكثر من عشرين حديثاً.[٦]

---

١. كالذهبي في حوادث سنة، ١٤٣، قال: «وفي هذا العصر شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث والفقه والتفسير...» محمد بن أحمد الذهبي، *تأريخ الإسلام*: ١٣/٩.

٢. أُستاذ في جامعة الجزائر، حاصل على شهادة الدكتوراه في التأريخ الإسلامي.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٢٢٦/٧.

٤. راجع: خالد كبير علال، *مدرسة الكذابين في رواية التأريخ الإسلامي*: ٩.

٥. راجع: محمد بن إسماعيل، البخاري، *التأريخ الكبير*: ٢٤٥/٤.

٦. راجع: محمود أبو رية، *أضواء على السنة المحمدية*: ٢٩٩.

لذا، فنجد أنّ الحافظ البخاري دوّن في صحيحه ـ كما يرى ابن حجر العسقلاني ـ (٢٥١٣) حديثاً فقط من مجموع ستمائة ألف حديث، وهذا الأمر مما يجب أن يُلتفت إليه وتقام دراسات لهذا الغرض، فهل سنّة رسول الله ﷺ الصحيحة كما تُفرض تنحصر بهذا العدد فقط؟!

قال ابن حجر: فمن أراد عدّ الأحاديث التي اشتمل عليها، يظن أنّ هذا الحديث حديثان، أو أكثر لاختلاف الابتداء، وقد وقع في ذلك من حكى أنّ عدّته بغير تكرار أربعة آلاف أو نحوها كابن الصلاح والشيخ محيي الدين ومن بعدهما، وليس الأمر كذلك، بل عدّته على التحرير: ألفا حديث وخمسمائة حديث وثلاثة عشر(٢٥١٣) حديثاً، كما بيّنت ذلك مفصّلاً في المقدمة.[1]

وهنا ابن حجر يحرّر القول ويدققه في عدد الأحاديث، التي حواها صحيح البخاري، ويحصيها بعدد ضئيل جداً، بعكس ما فُرض له.

لذا، فنجد أنّ بعض فقهاء الإمامية ـ كالشيخ هادي معرفة (رضوان الله عليه) ـ تستوقفه بعض الأسئلة والحيرة في حلّ هذه الإشكالية المُربكة، فيقول:

هذا السؤال يستوقفني، لقد دام منع تدوين الحديث حوالي مائة سنة، فكيف توفّر لهم نقل كلّ هذه الروايات عن النبيّ ﷺ؟ ومن أين جاءوا بها؟ ما أظنّه في هذا المجال ـ ولديَّ شواهد على هذا الحدس ـ أنّهم كانوا يحضرون عند أئمّة الشيعة خاصّة الإمامين الباقر والصادق (عليهما السلام) ويأخذون الرواية عنهم، ثمّ يصطنعون للرواية سنداً موضوعاً يصلها بالنبي ﷺ، فهناك نحوٌ من الأصالة لمتن الرواية، لكن غالباً ما يكون السند موضوعاً؛ لهذا السبب تجد أنّ نصوص كثير من الروايات الفقهية عند العامّة، هو نفس نصّ الروايات الفقهية الشيعية.

في الحقيقة كانت العملية تتمثّل بممارسة ضرب من استراق السمع، هذا

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *فتح الباري*: ٧٨/١.

هو الحدس الذي توصّلت إليه في الفقه، ويبدو أنّه غير قابل للأنكار.[١]

وبغض النظر عن صحّة، أو عدم صحّة حدس هذا الفقيه الكبير؛ فهو يركّز على أنّ بعض الأسانيد موضوعة، وهذا ما أكدّنا عليه، وبالتالي هناك أزمة واضحة قد ألقت بظلالها على التراث الحديثي، وتركت أثراً سلبياً عليه.

إذن، فنستنتج من هذا كلّه أنّ هناك كماً هائلاً من الأحاديث، قد شابها كثير من الوضع والاختلاف، بل والتحريف في كثير من الأحيان، ومعلوم أنّ بين أيدينا مجموعة كبيرة من السنن والمسانيد والجوامع الحديثية، ومعلوم ـ أيضاً ـ أنّ هذه الأحاديث ـ وبهذه الكثرة الكاثرة ـ نُقلت بطرق كثيرة، والواسطة في هذا النقل هم الرواة. وبعبارة أُخرى: لابدّ من ملاحظة أسانيد ورجال هذه الطرق، ولكن الإشكالية هي كيف يَضعون أيديهم على الصحيح مع فترة عدم التدوين التي دامت أكثر من قرن، أو أكثر؟!

لذا، فنحن نعتقد أنّ هناك تعقيداً كبيراً تعتري هذه المهمة، وليس من السهل التمييز بين الثقة والعدل، وبين الضعيف والمجروح، ولعلّ سدّ باب الاجتهاد في الحديث، جاء لهذا الغرض، وقد أطلقها ابن الصلاح صرخة واضحة، فبعد أن أملى على طلبته مقدمته المشهورة ـ وعندما تعرض لمسألة تصحيح المتأخّرين لما لم ينص عليه المتقدمين ـ جنح إلى المنع من ذلك.[٢]

وقد أجاب العلاّمة أحمد محمد شاكر لتبرير هذا المنع، بقوله: والذي أراه أنّ ابن الصلاح ذهب إلى ما ذهب إليه، بناءً على القول بمنع الاجتهاد بعد الأئمة، فكما حضروا الاجتهاد في الفقه، أراد ابن الصلاح منع الاجتهاد في الحديث.[٣]

---

١. *مجلة الحياة الطيبة*: ٩٤، ندوة حوارية بعنوان؛ مرتكَزات الاجتهاد المعاصر ومبانيه.

٢. راجع، عبد الكريم إسماعيل صباح، *الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح*: ٢٧٠.

٣. المصدر نفسه: ٢٧٠، ٢٧١.

ولكنّ العلاّمة أحمد شاكر لم يبيّن لنا ماهية هذا المنع، ولعل ما أشرنا إليه من التضارب في التوثيق والتجريح، لبعد الفاصلة الزمنية بين المتقدم والمتأخّر، لا سيّما أنّ هناك فترة تمّ فيها انقطاع الحديث وعدم تدوينه، فوقعت هذه الإشكالية.

ولهذا التعقيد أُسّست وكتبت قواعد نظرية كثيرة لعلم الجرح والتعديل، كما أسلفنا، ونكرره كقاعدة الأقران، وقاعدة البدعة، وقاعدة أنّ كل ما في الصحيح، فهو صحيح، ونظريتنا التي نحن بصددها، فقد صنّفوا وقسّموا النقّاد إلى متشدد ومتساهل ومعتدل، وكل ذلك الهدف منه ردم هذه الفجوة والفاصلة الزمنية التي أصابت مفاصل وأركان الحديث النبوي الشريف.

ولكن يبقى الإشكال الأساسي، أنّ أكثر هذه النظريات تبقى حبيسةً في الإطار التنظيري العلمي؛ لذا، فجاءت أحكام النقّاد على الرجال متباينة ومختلفة، بل ومتضادة في بعض الأحيان، فبعضٌ يوثّق رجلاً وآخر يكذبه، وبعضٌ يحسّنه وآخر يُجهّله، وبعضهم يرفض حديث المبتدع مطلقاً كالخارجي والمعتزلي والشيعي، وبعضهم يقبل روايته في الأحاديث التي لا تتصل ببدعته، وبعضهم يقول: إن كان داعياً لها لا تقبل روايته، وإن كان غير داع قبلت! وبعض المحدثين يتشدد، وبعضهم لا يرى في ذلك بأساً...[1] وهلم جراً، وهذا ما سيأتي بيانه بشكل تفصيلي لاحقاً، وكيف أنعكس سلباً على تقييم الرواة؟ وبالتالي الحديث برمته.

إذن، فنفهم مما تقدم أنّ فترة انقطاع الحديث وعدم تدوينه، انعكست بشكل كبير على التراث الحديثي، مما أفرز بعض الظواهر والنظريات والقواعد الحديثية، ومنها هذا التصنيف.

---

١. راجع: محمود أبو رية، *أضواء على السنة المحمدية*: ٣٠٣.

٢. العصبية المذهبية

أمّا التعصّب للمذهب، فقد أكاد أجزم بأنّه لعب دوراً بارزاً في بروز هذه الظاهرة ـ التشدد والتساهل ـ لأنّ كلَّ طائفة تتشدد مع التي تخالفها في الرأي، وتتسامح مع الموافقة لها، أو من كان على مذهبه، وقلّما تجد المنصف والمعتدل؛ لذلك نجد أن العصبية المذهبية أخذت مأخذاً عظيماً من نقّاد الجرح والتعديل، بحيث نجدهم أدخلوا عقيدة الراوي في شرط العدالة، وتُردُّ بعض الأحاديث لهذا الغرض، وإن نظّروا لها بعدم مدخليتها، ولكن عند التطبيق نجد رداً لكثير من الأحاديث لعقيدة هذا الراوي أو ذاك.[1] فلا بدّ لنا أن نقف طويلاً أمام هذه الظاهرة بتأمل؛ لنفهم تلك الحقبة الزمنية، وكيف أفرزت لنا هذا التناقض في الأقوال في الراوي جرحاً وتعديلاً؟ فما لم نعيّ تلك المرحلة ونفقهها، لا يمكننا أن نشخص ونغربل هذه الأقوال ونفرز صحيحها من سقيمها.

ولعل خير من يرسم لنا هذه الصورة الإمام الشوكاني والصنعاني والذهبي وابن حجر، لذا سوف ننقل بعض هذه الآراء لنقطف الثمرة من هذه الآراء.

---

١. نذكر بعض النماذج التي أُتهمت بالتشيّع (وأقصد التشيّع بالمعنى العام)، فَجُرحوا وأُسقطت أحاديثهم، ومن هؤلاء شريك القاضي ووكيع ...إلخ، وهؤلاء لم يُعرف تشيّعهم بقدر ما هم عليه من مذهب أهل السنّة، ولكن وقعوا في تهمة التشيّع. وخير من شخّص هذا الأمر العلامة المقبلي في كتابه *العلم الشامخ*، وهو من علماء السلف المعروف بتشددهم، قال: «والعجب من المحدثين تراهم يجرحون بمثل قول شريك القاضي، وقد قيل عنده: معاوية حليم. فقال: ليس بحليم من سفه الحق وحارب عليا. وقد قيل له: ألا تزور أخاك فلاناً؟ فقال: ليس بأخ لي من أزْرأ على عليّ وعمار. فليت شعري كيف الجمع بالنقم بهذين الأمرين، ثم لم ترهم يبالون بلعن علي فوق المنابر وبمعاداة من عاداهم، وتراهم يتكلمون في وكيع وأضرابه من تلك الدرجة الرفيعة ديناً وورعاً، يقولون يتشيّع، وتشيّعه إنما هو بمثل ما ذكرنا من شريك، فإن كان التشيّع إنما هو ذلك القدر، فلعمري ما يسع منصفاً الخروج عنه». *العلم الشامخ*: ٢٢.

قال العلامة الشوكاني: فإذا تصدى أحدهم لتراجم أهل مذهبه، أطال ذيل الكلام عند ذكر شيوخه وتلامذته بكل ما يقدر عليه، وكذلك يوسّع نطاق المقام عند ترجمته لمن عليه أيّ يد كانت، فإذا ترجم غير شيوخه وتلامذته وأهل مودّته، طفّف لهم تطفيفاً وأوسعهم ظلماً وحيفاً، وإذا كان هذا مع الاتفاق في المذهب والمعتقد، فما ظنك بما يكون مع الاختلاف في المذهب والاتفاق في التسمّي باسم واحد، إمّا باعتبار الاعتقاد، أو باعتبار أمر آخر، كأهل المذاهب الأربعة، فإنّهم اختلفوا في المذاهب مع اتفاقهم على أنّهم أهل السنّة... فإنّ دائرة الأهوية حينئذ تتسع ومحبة العصبية تكثر، كما تراه كثيراً في تراجم بعضهم لبعض، خصوصاً فيما بين الحنابلة ومن عداهم من أهل المذاهب الأربعة، وكذلك فيما بين الحنفية ومن عداهم، ومن نظر في ذلك بعين الإنصاف علم بالصواب.[1]

وقال الأمير الصنعاني: في معرض كلامه عن التضاد في المذاهب والعقائد: لا ينبغي قبوله، فقد فَتح باب التمذهب عداوات وتعصبّات قلَّ من سلم منها إلا من عصمه الله...إلى أن يقول: قال ابن السبكي: وقد عيب على ابن معين كلامه في الشافعي، وتكلمه في مالك بن أبي ذئب وغيره.

قلت: إذا كان الأمر كما سمعت، فكيف حال الناظر في كتب الجرح والتعديل، وقد غلب التمذهب والمخالفة في العقائد، حتى أنّه يوصف الرجل بأنّه حجّة، أو يوصف بأنّه دجال، باعتبار اختلاف حال الاعتقادات والأهواء، فمن هنا كان أصعب شيء في علوم الحديث: الجرح والتعديل، فلم يبق للباحث طمأنينة إلى قول أحد!!.[2]

---

١. محمد بن علي الشوكاني، *أدب الطلب ومنتهى الأدب*: ١١٧.

٢. محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، *ثمرات النظر في علم الأثر*: ١٢٨، ١٢٩.

وذيل كلام الصنعاني خطير جداً، يجب الالتفات له ووضع دراسات محايدة وجادة، ويجب غربلة هذا العلم بما يتلاءم مع الخطوط السليمة والصحيحة لعلم الحديث الشريف، وبالتالي إرساء منظومة حديثية قائمة على الإنصاف، مع تقييم الرواة بغض النظر عن المذهب والعرق والقومية.

وقال الرافعي: وينبغي أن يكون المزكون بُرآء من الشحناء والعصبية في المذاهب؛ خوفاً من أن يحملهم على جرح عدل، أو تزكية فاسق، وقد وقع هذا لكثير من الأئمة، جرحوا بناء على معتقدهم، وهم المخطئون والمجروح مصيب.[١]

وقال الذهبي: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، لا سيّما إذا لاح لك أنّه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد، لا ينجو منه إلا من عصمه الله، وما علمت أنّ عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى النبيين والصديقين، فلو شئت لسردتُ لك من ذلك كراريس.[٢]

وقال أيضاً: من المعلوم أنّه لا بدّ من صون الراوي وستره، فالحدّ الفاصل بين المتقدّم والمتأخّر هو رأس سنة ثلاثمائة، ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب، لما سلم معي إلا القليل؛ إذ الأكثر لا يدرون ما يروون، ولا يعرفون هذا الشأن... .[٣]

وكذلك ابن حجر العسقلاني، قال: وممن ينبغي أن يتوقف في قبوله قوله في الجرح، من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد.[٤]

وقال أيضاً: وأعلم أنّه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة، بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبه لذلك، وعدم الاعتداد به إلا بحق.[٥]

---

١. عبد الوهاب بن علي السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*: ١٢/٢.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ١١٢/١.
٣. المصدر نفسه: ١١٥/١.
٤. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*: ١٦/١.
٥. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٣٨٢.

إذن، فهذه الأقوال وغيرها تكشف لنا عن أنّ هناك حقيقة يجب عدم إغفالها، وهي أنّ كثرة هذه الخلافات لم تُبق للباحث طمأنينة إلى قول أحد، على حد تعبير العلامة الصنعاني، فلا يمكن أن نطمئن، وهذا الكم الهائل من التنازع والصراعات التي تقف حائلاً بين تمييز الصحيح عن غيره؛ لأنّ فجوة الخلاف طالت كل شيء، ولعل ما نبحثه من الاختلاف في توثيق الرواة يضع أصبعك على هذه الحقيقة، فلو نقل حديث بعكس ما يعتقد به الآخر، فهنا قد يلمزه بالتساهل، وإن كان العكس يكون متشدداً، وهكذا دواليك.

٣. الاختلاف في توثيق الرواة وتضعيفهم

على أثر تلك العصبية والخلاف المذهبي، كان النتاج الطبيعي هو الاختلاف في الرواة، فهذا يجرح من ليس على ملته ومذهبه، وذلك يُعدّل من كان على هواه...

والسؤال كيف يمكن علاج هذه الظاهرة؟ وكيف يُسدّ هذا الباب الذي انفتح على مصراعيه؟ وبتعبير الذهبي كي «لا يتسع الخرق».[١] أو قول السبكي: «وإلّا فلو فتحنا هذا الباب، أو أخذنا تقديم الجرح على إطلاقه، لما سلم لنا أحد من الأئمة؛ إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون».[٢]

وقال العلامة المقبلي: وقد اختلفت عقائد المحدثين، فترى الرجل الواحد تختلف فيه الأقوال حتى يوصف بأنّه أمير المؤمنين، وبأنّه أكذب الناس، أو قريب من هاتين العبارتين.[٣]

وهذا كلام يستحق أن يتأمل فيه المنصفون، وأكرّر مرةً أُخرى: إنّه لابدّ

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *تاريخ الإسلام*: ٣٢٤/٢٧.

٢. عبد الوهاب بن علي السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*: ٩/٢.

٣. صالح بن مهدي المقبلي، *العلم الشامخ*: ٣٠٩.

من مراجعة منصفة للتراث الحديثي برمته وغربلته مرةً أُخرى. ولكن وللأسف لم يحدث هذا، فوجدوا طريقاً سهلاً، وهو إغلاق هذا الباب من رأس؛ وذلك بالتنظير والتأسيس لقواعد تدفع هذا الاختلاف، وواحدة من هذه النظريات هي تقسيم النقّاد إلى تشدد وتساهل واعتدال.

ولكي نعطي للقارئ مصداقية أكثر، لابدّ أن نوّثق هذا الاختلاف، وكيف أنّه طال مجموعة كبيرة من الرواة؟ بل وعلماء الجرح والتعديل، بل وعلماء الحديث، بل وأركان المذاهب السنّية بشكل عام.

توثيق تطبيقي لهذه الظاهرة

لا نغالي إذا قلنا: إنّ الاختلاف في توثيق الرواة وتضعيفهم، لا ينجو منه أحد ممن ينقل الحديث، لا سيّما في التراث الحديثي السنّي، ويكفينا نظرة إلى كتب الجرح والتعديل، لنقف مبهورين حول هذا الكم الهائل من الخلاف بين أقوالهم المتعددة والمختلفة لناقد واحد في الراوي نفسه، فيُنصُّ على توثيقه مرّة، وتجريحه مرّة أُخرى، وقد يزداد الأمر تعقيداً، فتكثر الأقوال، وتزيد على القولين المتضادين لأكثر من ناقد.[١]

لذا، فلا نستغرب عندما نجد كثرة المُصنّفات في هذا المجال؛ لأنّه كيف يُحكَم على الأحاديث، وهذا الاختلاف الحاد بينهم؟! والذي لا يكاد يخفى على ذي عينين، ونذكر شطراً من هذه المصنفات كنموذج وشاهد لما نقول، فمثلاً: «الرواة المختلف فيهم» لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين

---

١. كما نجد ذلك في ترجمتهم لأبي جعفر الرازي عيسى بن عبد الله بن ماهان؛ فقد اختلف فيه قول علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، فقال ابن المديني مرة: ثقة، ومرة: كان يخلط، وقال الإمام أحمد: مرة: ليس بالقوي، ومرة: صالح الحديث، وقال يحيى بن معين مرة: ثقة، ومرة: يكتب حديثه إلا أنه يخطئ» محمد شمس الحق العظيم آبادي، *عون المعبود شرح سنن أبي داود*: ١٥٧/١١.

(ت ٣٨٥هـ)، وكتاب *رسالة في الجرح والتعديل* للحافظ عبد العظيم المنذري (ت/٦٥٦هـ)، والذي كان جواباً حول أسئلة محورها هذا الاختلاف الهائل، فقد جاء في المقدمة: «رأينا في رواة الكتب الستّة التي عليها اعتماد علماء الإسلام من وقع فيه هذا الاختلاف، مثاله محمد بن إسحاق: فشعبة وسفيان يقولان عنه: أمير المؤمنين في الحديث، فيما نقله عنهما ابن مهدي ومالك بن أنس ويحيى بن سعيد يجرحانه. وسُئل يحيى بن معين عنه، فقال: ثقة، وليس بحجّة، وقال مرّة أُخرى هو صدوق، ولكنه ليس بحجّة».[١]

وأيضاً من الكتب التي دوّنت هذه الظاهرة كتاب *من تكلم فيه وهو موثق* للحافظ شمس الدين الذهبي (ت/٧٤٨هـ). وهذا الأخير قد لوّح لهذه الظاهرة، بحيث لا يرى مفراً من الاعتراف بها، بحيث يرى أنّ فتح هذا الباب وعدم غلقة تكون آثاره سلبية على بعض الرواة، قال: «قد كتبت في مصنفي *الميزان* عدداً كثيراً من الثقات الذين احتج بهم البخاري، أو مسلم، أو غيرهما، لكون الرجل منهم قد دوّن اسمه في مصنفات الجرح، وما أوردتهم لضعف فيهم عندي، بل ليعرف ذلك، وما زال يمرّ بيّ الرجل الثبت، وفيه مقال لا يعبأ به، ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخلت فيه عدة من الصحابة والتابعين والأئمة».[٢]

ولو وضعنا اليد على بعض النماذج، وسَبرنا بعض هذه الاختلافات من النقّاد، كما سننقل بعض مفرداتهم، ابتداءً بالإمام أحمد بن حنبل[٣]، ومروراً

---

١. عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، *رسالة في الجرح والتعديل*: ٢١، ٢٢.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، الرواة الثقات *المُتكلم فيهم بما لا يوجب الرد*: ٢٣.

٣. لنأخذ نموذجاً واحداً للاختلاف في الراوي الواحد، وأترك للقارئ العزيز تفحص واستقراء التراث بأم عينيه، فمثلاً في ترجمة إسماعيل بن زكريا بن مُرَّة الخلقاني:

ـ قال عنه في رواية ابنه عبد الله: «حديثه حديث مقارب». *ابن أبي حاتم*، الجرح والتعديل: ٥٧٠/٢؛ *ابن عدي*، الكامل في الضعفاء: ٣١١/١.

ـ وقال عنه في رواية عبد الملك الميموني: «أمّا الأحاديث المشهورة التي يرويها، فهو

بأبي زرعة[١]، والنسائي[٢]، والمديني[٣]، ويحيى بن معين[٤]، الذي قد طفح نقده، فشملت سهامه سائر الرواة، وتكاثرت مادتها في الجرح والتعديل...[٥]

فيها مقارب الحديث، صالح، ولكنه ليس ينشرح الصدر له» سؤالات الميموني رقم الحديث: ٤٧٥.

ـ وقال عنه في رواية أحمد بن ثابت أبو يحيى: «ضعيف الحديث» *الميزان*: ٢٢٨/١؛ *تهذيب التهذيب*: ٢٩٨/١.

ـ وقال عنه في رواية أبي داود: «ما كان به بأس»، *تاريخ بغداد*: ٢١٦/٦.

١. قال في الحكم بن عبد الله بن إسحاق بن الأعرج البصري:

ـ بصري ثقة.

ـ وقال أخرى؛ فيه لين. *تهذيب التهذيب*: ٤٢٩/٢؛ *ميزان الاعتدال*: ٦٥٦/١.

٢. قال في عبد الرحمن بن سليمان بن حنظلة الأنصاري:

ـ قال عنه: ثقة. *تهذيب الكمال*: ١٥٦/١٧.

ـ وقال: ليس به بأس. *تهذيب التهذيب*: ١٩٠/٦.

ـ وقال أيضاً: ليس بالقوي. *الكامل في الضعفاء*: ١٥٩٤/٤.

٣. قال في عرعرة بن البرند الناجي. في *سؤالات ابن أبي شيبة للمديني*:

ـ سألت علياً عن عرعرة بن البرند؟ فقال: كان عرعرة ثقة ثبتاً. *سؤالات بن أبي شيبة للمديني*: ٥١.

ـ وفيما رواه العقيلي عنه، قال: ضعيف. *كتاب الضعفاء*: ٤٣٠/٣.

٤. قال الذهبي في ترجمة يحيى بن زكريا الخلقاني: «اختلف قول يحيى بن معين، فمرة يقول: ثقة، ومرة ضعفه، ومرة يقول: ليس به بأس» *سير أعلام النبلاء*: ٤٧٦/٨. وأكثر من ذلك فقد ضعّف الإمام الشافعي؛ ولكن وجّهوا هذا الجرح بكونه: «من فلتات اللسان بالهوى والعصبية، فإن ابن معين كان من الحنفية الغلاة في مذهبه، وإن كان محدثا...» *الرواة المتكلم فيهم*: ٣٠. لذا جاءت تهمة التشدد لابن معين، كما تقدم الكلام في ذكرنا لطبقات المتشددين، فراجع.

٥. بحيث كان يتحاشونه ويتقونه؛ لأنّه في بعض الأحيان يعدّل، أو يجرح على مجرّد الهيئة واللباس، وقد التمس له المعلمي اليماني بعض الأعذار التي لا يمكن القبول بها، فمثلاً: نجده يقول: «عادة ابن معين في الرواة الذين أدركهم أنّه إذا أعجبته هيئة الشيخ، يسمع

بل أكثر من ذلك، فقد طاشت تلك السهام، لتنال كبار أركان المذهب السنّي كالإمام أبي حنيفة[١]، والإمام الشافعي.[٢]

والإمام مالك[٣]، والإمام أحمد بن حنبل[١]، بل ونالت ـ أيضاً ـ كبار

منه جملة من أحاديثه، فإذا رأى أحاديث مستقيمة، ظن أنّ ذلك شأنه فوثّقه، وقد كانوا يتقونه ويخافونه، فقد يكون أحدهم ممن يخلط عمداً، ولكنه استقبل ابن معين بأحاديث مستقيمة، ولما بَعُدَ عنه خلط. فإذا وجدنا ممن أدركه ابن معين من الرواة من وثّقه ابن معين، وكذبه الأكثرون، أو طعنوا فيه طعناً شديداً، فالظاهر أنّه من هذا الضرب. فإنّما يزيده توثيق ابن معين وهناً، لدلالته على أنّه كان يتعمّد». *الفوائد المجموعة*: ٤٧.

ولكن هذا التوجيه غير مقبول، فكيف يكون توثيق ابن معين موهناً وهو إمام الجرح والتعديل؟ ثم كيف نثق بأقواله؟ لأنّ المفترض أنّه يتحرّى الدقة في هذا العلم الخطير، وهؤلاء الذين يكونون عرضةً لنقده، هم ممن يحملون الدين؛ لأنّهم الوسائط في نقله، ولكن هذا إن دل على شيء، فهو يدل على عمق المساحة الواسعة في الاختلاف في التوثيق والتجريح، وأُحيل القارئ الكريم لمراجعة ما كتبه الأُستاذ الدكتور سعدي مهدي الهاشمي في دراسته (*اختلاف أقوال النقّاد في الرواة المختلف فيهم، مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين*). فالأُستاذ الكريم قد أوّلَ ووجّه الكثير من تضارب أقواله، ولكنها تبقى في دائرة التأويل الذي لا يرقى إلى إقناع القارئ بهذه الفجوة الكبيرة التي اعترت التراث الحديثي، لا سيّما علم الجرح والتعديل.

١. روى الخطيب البغدادي عن سفيان الثوري، أنّه سئل عن أبي حنيفة، فقال: «غير ثقة ولا مأمون، غير ثقة ولا مأمون، غير ثقة ولا مأمون» *تاريخ بغداد*: ٤٢٠/١٣.

وعن عبد الله بن أحمد، قال: «سمعت أبي يقول: حديث أبي حنيفة ضعيف، ورأيه ضعيف» *تاريخ بغداد*: ٤٢١/١٣.

وعن الخطيب البغدادي ـ أيضاً ـ بإسناده عن الحنيني، قال: «سمعت مالكاً يقول: ما ولد في الإسلام مولود أشأم من أبي حنيفة» *تاريخ بغداد*: ٤٠١/١٣.

٢. قال ابن عبد البر: «ومما نقم على ابن معين، وعيب به قوله في الشافعي، أنّه ليس بثقة...» *جامع بيان العلم وفضله*: ١٦٠/٢.

٣. عن الليث بن سعد، قال: «أحصيت على مالك بن أنس سبعين مسألة، كلّها مخالفة لسنّة النبي «صلى الله عليه وسلم» مما قال مالك فيها برأيه» ابن عبد البر، *جامع بيان العلم وفضله*: ١٤٨/٢.

محدثيهم كالبخاري[٢]، ومسلم[٣]، وأبي نعيم الأصبهاني وابن مندة[١]، والخطيب

وقال الخطيب البغدادي: «قد ذكر بعض العلماء أنّ مالكاً عابه جماعة من أهل العلم في زمانه، بإطلاق لسانه في قوم معروفين بالصلاح والديانة والثقة والأمانة» *تاريخ بغداد*: ٢٣٩/١.
وذكر ابن حجر العسقلاني بترجمة محمّد بن إسحاق ـ صاحب السيرة ـ أنّ مالكاً قال في حقّه: دجّال من الدجاجلة. وتعقّب ابن حجر هذا القول بجواب محمّد بن فليح الذي قال: نهاني مالك عن شخصين من قريش، وقد أكثر عنهما في (*الموطّأ*)! وهما ممّن يُحتجّ بهما» *تهذيب التهذيب*: ٣٧/٩. فهنا الراوي ابن فليح يُظهر حالة التناقض بين أقوال مالك، فبينما يروي ويحتج بأبي إسحاق في *موطأه*، ولكن في العين ذاته ينهاه عنه.

١. والإمام أحمد قد ناله نصيب من البدعة، فقد اتهمه العلامة المقبلي في كتابه *العلم الشامخ بكلام لاذع لقول أحمد في خلق القرآن*؛ فقال له: «فيا هذا ما الذي عندك في القرآن والسنّة، في أنّ القرآن ليس بمخلوق، أنه مخلوق؟ وبحثك وبحث خصمك كلاهما بدعة، والله سبحانه وصف القرآن بأنّه عربي غير ذي عوج، ولم يقل ليس بمخلوق من أين جئت بهذه السنّة؟!» *العلم الشامخ*: ٣٠٣، ٣٠٤.
وكذلك نجد حالة الشك عند الحافظ يحيى بن معين في بعض توثيقاته لبعض الرجال، فمثلاً: عندما: «قيل ليحيى بن معين: إنّ أحمد بن حنبل قال: إن علي بن عاصم ثقة، قال: لا والله ما كان علي (ابن عاصم) عنده قط ثقة، ولا حدّث عنه بحرف قط، فكيف صار اليوم عنده ثقة؟!». *الجرح والتعديل*: ١٩٨/٦. فهذا النص كاشف عن حالة من عدم الرضى والتناقض في كلام الإمام أحمد بن حنبل، فيوثق من هو ليس بثقة.

٢. ولم يسلم البخاري، وهو إمام الجرح والتعديل عند علمائهم، فقد غمزه الإمام مسلم النيسابوري، فقال: «وقد تكلم بعض منتحلي الحديث من أهل عصرنا في تصحيح الأسانيد وتسقيمها بقول لو ضربنا عن حكايته وذكر فساده صفحاً لكان رأياً متيناً ومذهباً صحيحاً؛ إذ الإعراض عن القول المطرح أحرى لإماتته، وإخمال ذكر قائله، وأجدر أن لا يكون ذلك تنبيهاً للجهال عليه» مسلم بن الحجاج النيسابوري، *صحيح مسلم*: ١٢/١.

٣. قال الذهبي: «ثم إنّ مسلماً، لحدّة في خلقه، انحرف ـ أيضاً ـ عن البخاري، ولم يذكر له حديثاً، ولا سمّاه في صحيحه، بل افتتح الكتاب بالحط على من اشترط اللقي لمن روى عنه بصيغة (عن) وادّعى الإجماع في أنّ المعاصرة كافية، ولا يتوقف في ذلك على العلم بالتقائهما، ووبّخ من اشترط ذلك» *سير أعلام النبلاء*: ٥٧٣/١٢.

البغدادي...[٢] وغيرهم.

أقول: هذا كله ألقى بضلاله على نشوء تلك الظاهرة، بحيث نجد أنّ الذهبي اتهم بعض علماء هذا الشأن بالتشدد، أو التساهل، كما نرى ذلك في بعض مفرداته ونقوداته، فمثلاً:

نراه يُحسن العزاء في ابن القطان لخبطه، كما يصرّح نفسه في هذه العبارة: «فدع عنك الخبط وذر خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين»[٣]،

---

١. فقد تكلّم بعضهما في البعض الآخر بكلام، بحيث إنّ الذهبي لا يستطيع التصريح به لفظاعته، قال: «وكلام ابن مندة في أبي نعيم فظيع، لا أحب حكايته، ولا أقبل قول كل منهما في الآخر» *سير أعلام النبلاء*: ٤٧٩/٣. ويقول في موضع آخر: «أقذع الحافظ أبو نعيم في جرحه، لما بينهما من الوحشة، ونال منه، واتهمه، فلم يلتفت إليه، لما بينهما من العظائم، نسأل الله العفو، فلقد نال ابن مندة من أبي نعيم، وأسرف أيضاً»

٢. قال الإمام الكوثري في معرض كلامه عن الخطيب وكتابه *تأريخ بغداد*: «ألّف *تأريخ بغداد*، وهو من جياد كتبه، إلّا أنّه شوهةُ بمتابعة الهوى في تراجم كثر من قادة العلم من غير أهل مذهبه، وذكر مثالب لهم قلَّ من سلُم من لسانه، حتى شملت استطالته قدماء أصحاب أبي حنيفة خاصّة، ويرى المطالع العجب العجاب فيما ترجم به لأبي حنيفة... وكان بينه وبين الحنابلة خطوب، وكانت الحنفية يتجاهلون استطالاته، ويمرون بها مَرّ الكرام باللغو من الكرام» *تأنيب الخطيب*: ٣٢ ـ ٣٣. وهذه الصورة التي رسمها الكوثري عن الخطيب، لا تحتاج منا إلى تعليق، فقد بلغ الاختلاف مبلغاً كبيراً بينه وبين أبي حنيفة، بحيث يستغرب المرء حينما يجد هذا الكلام من إمام عارف بهذه الصناعة، فلا يمكن أن نفرض بعض التأويلات لكلامهم، وذلك بأن يُقال: إنّ ذلك من باب أنّهم من الأقران، وأنّهم متعاصرون، ولكن هذه القاعدة لا تسري في هذا المورد؛ لأنّ بينهما فاصلة زمنية بعيدة، إلّا أن نقول بقاعدة أُخرى، وهي أن نتهم الخطيب بالتشدد؛ ولكن هذه النظرية، غير تامّة، وأنّها غير منضبطة، ولا يوجد معيار علمي يكون هو الفيصل الذي يتكأ عليه من يتهم الآخرين بالتشدد، فالخطيب في نظر الآخرين متساهل، وليس متشدداً، يراه آخرين كالمعلمي اليماني وغيره.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٣٠٢/٤.

لأنّه تكلم في هشام بن عروة؛ وقبح زلة أبي الفتح الأزدي؛ لأنّه تكلّم في عبد الحميد بن أبي أويس[١]؛ واتّهم الحاكم النيسابوري بقوله: «فما أجهلك على سعة معرفتك»[٢]؛ لأنّه صحّح حديث «علي إمام البررة» برواية أحمد بن عبد الله الحراني، أو اتهامه له أيضاً؛ لأنّه خرّج «حديث أنا مدينة العلم» برواية أبي الصلت الهروي الذي وثّقه الحاكم وابن معين[٣]، وغيره من الحفاظ، ولكن الذهبي قال بوضعه، وأقسم: «والله أنّه لا ثقة ولا مأمون»[٤]، وتكلم في ابن حبان، وأنّه خساف متفاصح[٥]؛ لأنّه تكلم في عارم السدوسي[٦]، وتكلم في البخاري[٧]، وابن المديني[٨]، والعقيلي[٩]، وغيرهم.

ومما تقدم نستنتج أنّ هناك أسباباً عامّة، كان لها أثرٌ كبيرٌ للقول بهذه النظرية، وسواها من النظريات التي كان لها الدور الفاعل في سدّ باب الاختلاف في التوثيق والتضعيف.

---

١. المصدر نفسه: ٥٦٩/١.

٢.محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين وتلخيصه*: ١٥٩/٣.

٣. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*: ٥٠/١١.

٤. المصدر نفسه: ١٢٦/٣.

٥. جذرها فصَحَ بمعنى (تَكَلَّفَ الفَصَاحَةَ). محمد بن مكرم ابن منظور، *لسان العرب*: ٥٤٤/٢.

٦. المستدرك على *الصحيحين وتلخيصه*: ١٥٩/٣.

٧. في ترجمة عبد الرحمن بن يزيد الأزدي، قال: «لم أر أحد ذكره في الضعفاء غير أبي عبد الله البخاري» محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان يزان الاعتدال*: ٤٧١/١.

٨. قال ناقداً له حين تكلم في إسرائيل بن يونس، قال: إنّه: «مشى علي ــ أي المديني ــ خلف أستاذه يحيى بن سعيد، وقال: ضعيف.... فلا يلتفت إلى ذلك بل هو ثقة» محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان سير أعلام النبلاء*: ٣٥٨/٧.

٩. اتهمه بقلة العقل؛ لأنّه نقد الإمام المديني، قائلاً له: «أفما لك عقل يا عقيلي... وأنا اشتهي أن تعرّفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا أنفرد بما لا يتابع عليه...» *ميزان الاعتدال*: ١٤٠/٣.

٤. الفطرة والطبيعة البشرية

قد يُقال: إنّ عامل الفطرة والطبيعة البشرية لها مدخلية في ميل بعض النقّاد إلى التشدد، أو التساهل، أو الاعتدال، بحيث إنّ المتشدد قد ينفر من التساهل والاعتدال، وكذلك العكس، وقد نجد بعض هذه المفردات عند الذهبي حينما ينقد بعض الرجال بكونه حاد النفس.[١]

ولكن هذا السبب غير مقبول؛ لأنّ مهمة النُقّاد هي صون الشريعة الإسلامية من التحريف، وهم الأمناء والحراس عليها، فكيف يمكن أن يُعتمد على عالم لا يجعل مقياساً علمياً يقيس به جرح، أو توثيق الرواة؟ وإذا كانت طبيعة النفس هي الغالبة على أقواله وتقييماته، فهذا لا يسمّى عالماً، يمكن أن يُتكأ ويُعتمد عليه في هذا العلم الخطير والمهم في الوقت نفسه.

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *الموقظة في مصطلح الحديث*: ٨٢

المبحث الثاني
الأسباب الخاصّة

يمكننا أن نحصي بعض هذه الأسباب، ومن ثم نضعها على طاولة النقاش، لنرى مدى صحّتها وموضوعيتها، وهي كالتالي:

١. جرح رجال الصحيحين

من الأسباب التي كانت منشئاً لوصف بعض النقّاد بالتشدد هي: كونهم يُضعّفون، أو يجرحون بعض رواة الصحيحين (البخاري ومسلم) وهذا ما نلمسه من كلمات ابن تيمية، والذهبي:

أمّا ابن تيمية، فقد لمز ابن أبي حاتم من طرف خفي بالصعوبة والتشدد، قال: «فأبو حاتم يقول: مثل هذا ـ أي يكتب حديثه ولا يحتج به ـ في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أنّ شرطه في التعديل صعب».[١]

ولم يُفسّر لنا، ابن تيمية ما هي صعوبة شرطه في التعديل، فهو متشدد، ولكن لماذا هو متشدد؟ فهذا قد سَكتَ عنه.

ولعل الذهبي يُفسّر لنا، أو يُعطي مبرراً لماهية تشدّد ابن أبي حاتم للرواة، وذلك بمراجعة قوله عندما وصفه بالتعنّت، قال: «أبو حاتم متعنّت

---

١. عبد الوهاب بن علي السبكي، *الفتاوى الكبرى*: ٤٢/٣.

في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجّة، ليس بقوي، أو نحو ذلك».[١]

وكذلك عند ترجمته ليحيى بن بكير، بعد أن ذكر أقوال العلماء في توثيقه، قال: «قد عُلم تعنّت أبي حاتم في الرجال، وإلا فالشيخان قد احتجّا به».[٢]

أو في ترجمة عباد بن عباد: تعنّت أبو حاتم كعادته، وقال: لا يُحتج به، وقد وثّقه ابن معين، وابن سعد، واحتج أرباب الصحاح به.[٣] وأرباب الصحاح، أو رجال الصحاح ـ أي البخاري ومسلم ـ أو في بعض الأحيان قولهم احتج به الجماعة.

وهذا ما نلحظه في قول ابن حجر في ترجمة محمد بن أبي عدي البصري: «وأبو حاتم عنده عنت، وقد احتج به الجماعة».[٤]

إذن، فوفق ما تقدم، أنّ الرواة الذين يحتج بهم البخاري ومسلم، يجب أن لا يُجرحوا، بل ويجب أن يكون إخراجهم في هذه الصحاح معياراً لثقتهم.

فصعوبة ابن أبي حاتم في تعديله، هو أنّه يضعّف أحياناً رجال الصحيحين اللّذين احتجا بهما، وهذا ما أوقعه في حرج التشدد عند ابن تيمية وتلميذه الذهبي.

المناقشة: لا ملازمة بين جرح الرواة وبين كونهم في الصحاح

ولكن هذا الكلام غير مقبول البتة؛ لأنّه لا ملازمة بين كون بعض الرواة ضعفاء ومجروحين، وبين كونهم في كتب الصحاح، فكثيراً ما نجد بعض

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٢٦٠/١٣.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ٤٢٠/٢.
٣. *سير أعلام النبلاء*: ٢٩٥/٨.
٤. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٤٦٣.

الرواة الضعاف، بل والكذابين في بعض الأحيان والمجهولين قد حوتهم كتب الصحاح، وجَرَحهم النقّاد ـ كابن معين شيخ هذه الصناعة وابن عدي وابن حنبل ـ وهم المعتدلون بشهادة الذهبي نفسه كما تقدم، بل وشعبة وابن القطان وغيرهما، وهؤلاء ممن يجب أن يؤخذ بكلامهم؛ لأنّهم أهل فن وصناعة بشهادة الذهبي أيضاً، وهذا من المشهور الذي لا يختلف عليه اثنان، ولصدق هذه الدعوى حريٌ بنا أن نذكر بعض النماذج من الرواة الذين خرج لهم أصحاب الصحاح وهم ضعاف، أو مجهولون:

أ) أحمد بن عيسى بن حسّان المصري

أخرج له البخاري ومسلم في صحيحيهما، ولكنّنا نجد ابن معين يحلف بالله الذي لا إله إلّا هو أنّه كذاب.[١]

ب) إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي

أخرج له البخاري في صحيحه، قال أحمد بن حنبل: ضعيف.[٢]

وقال علي ابن المديني، عن يحيى بن سعيد: كان شعبة يضعّفه.[٣]

ج) أحمد بن عبد الرّحمن بن وهب أبو عبيد الله المصري

أخرج له مسلم في صحيحه، قال عنه ابن عدي: رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه.[٤] وقال أبو سعيد بن يونس: لا تقوم بحديثه حجّة.[٥]

---

١. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*: ٢٨/٥؛ سليمان بن الأشعث السجستاني، *سؤلات الآجري لابي داود*: ٢٨٣/٢.

٢. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ١٣٢/٢.

٣. عبد الله بن عدي الجرجاني، *الكامل في ضعفاء الرجال*: ٢١١/١؛ *تهذيب الكمال*: ١٣٢/٢.

٤. *الكامل في ضعفاء الرجال*: ١٨٤/١؛ محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف: ٩٨/١.

٥. *تهذيب الكمال*: ٥٧/١.

د) إبراهيم بن يوسف السبيعي الكوفي

أخرج له البخاري ومسلم في صحيحيهما، قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء، والنسائي: ليس بالقوي[١]، وابن المديني: ليس كأقوى ما يكون[٢]، والذهبي قد ليّنه.[٣]

هـ) إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس الأصبحي

أخرج له البخاري ومسلم في صحيحيهما، قال عنه يحيى بن معين: أبو أويس وابنه ضعيفان، واتهمه بسرقة الحديث، وأنّه يخلط ويكذب وليس بشيء.[٤]

وقال ابن عدي: «روى عن خاله أحاديث غرائب لا يتابع عليها أحد[٥]، وأكثر من ذلك أنّه اعترف على نفسه بوضع الحديث أن يقول: «ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء بينهم».[٦] إذن، فدعوى تشدد ابن أبي حاتم بسبب تضعيفه لرجال الصحاح، غير تامّة؛ لعدم الملازمة.

٢. المبالغة في الاحتياط

هناك من يدّعي أنّ بعض النقّاد لكثرة احتياطه ومبالغته في الدين، فيتشدد في طعن الرواة، لأسباب عُلّلت عند بعض العلماء بالحرص

---

١. تهذيب الكمال: ١٤٨/١؛ أحمد بن شعيب النسائي، *الضعفاء والمتروكين*: ١٣.
٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ١٦٠/١.
٣. *الكامل في ضعفاء الرجال*: ٢١١/١؛ *تهذيب الكمال*: ١٣٢/٢.
٤. *تهذيب الكمال*: ٢٤٠/١؛ *تهذيب التهذيب*: ١٩٧/١،
٥. *تهذيب التهذيب*: ٢٧٢/١.
٦. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١٢١/٩.

والاحتياط، قال المعلمي:

وكانوا كثيراً ما يبالغون في الاحتياط، حتى قيل لشعبة: لم تركتَ حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على برذون... .[١] وكذلك الحال مع ابن القطان، فقد كان يترك الرواية عن الحفاظ بأدنى شك في حفظهم، ويجرح الأقران.[٢] إذن، فلحرص هؤلاء النقّاد واحتياطهم بالغوا في جرح الرواة؛ لذا، فجاء الذهبي وغيره ليضعهم في دائرة التشدد.

المناقشة: الجرح لابدّ أن يكون مفسّراً

إنّ مدار التوثيق والتضعيف يعتمد على أساسين وركنين واضحين، لم يختلف فيهما اثنان، وهما: العدالة والضبط، وأمّا خوارم المروءة ـ والتي لا توجب الفسق، ككثرة الكلام، أو الركض وراء البرذون، أو غيرها... ـ فقد يقال: إنها جرح غير مفسّر، ومن المعلوم أنّ أحد القواعد وضوابط الجرح والتعديل، عدم قبول الجرح إلا مفسّراً ومبين السبب، فقد يجرح أحدهم بما ليس بجارح، قال ابن الصلاح: «وأمّا الجرح، فإنّه لا يقبل إلّا مفسّراً مبيّن السبب؛ لأنّ الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح، بناءً على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بدّ من بيان سببه؛ لينظر فيه أهو جرح أم لا».[٣]

لذا، فنجد أنّ الخطيب البغدادي لم يشترط نفيها في الرواية[٤]، فلو تأملنا

---

١. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، *علم الرجال وأهميته*: ٦.

٢. محمد ضياء الأعظمي، *دراسات في الجرح والتعديل*: ٣٦٧، ٣٦٨.

٣. عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح، *مقدمة ابن الصلاح*: ١٠٦/١؛ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، *رسالة في الجرح والتعديل*: ٤٠؛ أحمد محمد شاكر، *الباعث الحثيث*: ٢٨٥.

٤. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *الغاية في شرح الهداية في علم الرواية*: ١١٩/١.

ببعض النماذج التي ذُكرت، لاتضح أنّها غير مندرجة تحت الجرح المفسر، فمثلاً: إنّ شعبة كتب يوماً عن رجل بنحو من عشرين حديثاً، ثم قال: امحوها. قال: قلنا له: لم؟ قال: ذكرت شيئاً رأيته منه، فقلنا: أخبرنا به أيّ شيء هو؟ قال: رأيته على فرس يجرى ملء فروجه[١]، أي يركب فرساً، ويركض به بسرعة، أو أنّه كان يقفز على الفرس.

وهكذا عندما ينقل لنا مزاحم بن زفر، قال: قلنا لشعبة: ما تقول في أبي بكر الهذلي؟ قال: دعني لا أقيء.[٢]

ولم يقتصر الأمر على شعبة بن الحجاج، بل تعدّى الأمر إلى أنّ يحيى بن معين عندما سُئل عن حجاج بن الشاعر، فبزق لما سئل عنه.[٣]

والغريب ـ أيضاً ـ أننا نجد أنّهم يعدّلون ويوثقون بعض الرواة لحُسن الهيئة واللحية، كما في توثيقهم لعبد الله العمري بقولهم: لو رأيت لحيته وهيئته لعرفت أنّه ثقة[٤]، وقد عزى السيوطي هذا القول ليعقوب الفسوي، عن أحمد بن يونس، ثم تعقّبه بقوله: «فاستدل على ثقته بما ليس بحجة؛ لأنّ حسن الهيئة يشترك فيه العدل وغيره».[٥]

وغيرها ذلك من الشواهد الكثيرة التي يجب أن يتحرّى عنها، بل ويُتوقف فيها، فهي ليست مفسّرة إطلاقاً، ويجب طرحها؛ لأنّ المعيار في قبول الرواية هو صدق الرواة فيما ينقلون لنا من أخبار. وأيضاً ليست هذه الأفعال من خوارم المروءة التي توجب الفسق.

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١٢١/٩.

٢. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *الكفاية في علم الرواية*: ١٤٢.

٣. المصدر نفسه: ١٤١.

٤. جلال الدين السيوطي، *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*: ٢٠٣.

٥. المصدر نفسه: ٢٠٣.

التفريق بين الحيطة في الدين وعدم الخبرة

يجب أن نفرّق بين من يحتاط للدين، وبين من لم يملك خبرة وملكة الجرح والتعديل، ولنأخذ نموذجاً توضيحياً لذلك، فالحافظ أنّ ابن القطان اشتهر عنه أنه كان يترك الرواية عن الحفاظ بأدنى شك في حفظهم، ويجرح الأقران؛ حيطة ومبالغة في الاحتياط.

ابن القطان وجرحهُ للرواة: إنّ ابن القطان قد شهد غير واحد من علماء الجرح والتعديل، أنّه تنقصه الخبرة في معرفة الرِجال، وليس الاحتياط، ويجب التفريق بينهما، ويكفينا في ذلك أن ننظر ونراجع بعض النصوص التي أوقعته في وهم الجرح.

أ) تضعيفه للإمام الصادق عليه السلام

الذي أطبق العام والخاص على وثاقته وتقواه وورعه[1]، قال القطان في حقه عليه الصلاة والسلام: «وفي نفسي منه شيء، مجالد أحب إليّ منه».[2]

ونتساءل كيف يكون مجالداً (بن سعيد الهمداني) أحب إليه؟ وهو ذلك الرجل الذي ضعّفوه نقّاد الحديث، فرتبته عند ابن معين: ضعيف واهي الحديث، وليس بالقوي، وكذلك والنسائي[3]، وكان عبد الرحمن بن مهدى لا

---

١. قال الإمام مالك: «اختلفت إليه زماناً، فما كنت أراه إلا على ثلاث خصال إما مصل، وإما صائم، وإما يقرأ القرآن، وما رأيتُه يحدّث إلا على طهارة...» *تهذيب التهذيب*: ٨٩/٢. وقال الآلوسي: «وهذا أبو حنيفة وهو بين أهل السنّة كان يفتخر، ويقول بأفصح لسان: لولا السنتان لهلك النعمان، يريد السنتين اللتين صحب فيهما لأخذ العلم الإمام جعفر الصادق رضى الله تعالى عنه» حمود شكري الآلوسي، *مختصر التحفة الاثني عشرية*: ٩.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٢٥٦/٦؛ يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٢٢١/٢٧.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *الكاشف*: ٢٣٩/٢.

يروى عنه شيئاً، وابن حنبل لا يراه شيئاً، أيضاً يقول: ليس بشيء.[١]

من هنا نجد أنّ الذهبي التفتَ إلى هذا الأمر، فقال: «قلت: هذه من زلقات يحيى القطان، بل أجمع أئمة هذا الشأن على أنّ جعفراً أوثق من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى».[٢]

فالمفروض وعند المحاققة وبيان الحق والوقوف عليه، أنّ الذي عنده زلقات، الأحرى ألا يُعتبر قوله في تعديل الرجال ونقدهم، فيُخرّج لبعضهم عند البخاري ومسلم، وفي الوقت نفسه ألا يُستراب ويُشكك بوثاقة الإمام الصادق عليه السلام، فلم يُخرّج عنه حديثاً، ولكننا نرى العكس من ذلك، فقد: «استراب البخاري في بعض حديثه لمّا بلغه عن يحيى بن سعيد القطّان فيه كلام، فلم يخرج له» وهذه شهادة من ابن تيمية.

في حين أنّ يحيى بن سعيد قد لَيّنَ وضعّفَ بعض الرواة، ولكن البخاري احتج بهم، وهذا ـ أيضاً ـ بشهاده الذهبي: «كان يحيى بن سعيد متعنّتاً في نقد الرجال...فقد ليّن مثل اسرائيل وهمّام وجماعة احتجّ بهم الشيخان»[٣]، فهمام وإسرائيل قد ضعّفهما القطان، ولكن الشيخان احتجا بروايتهما، في حين أنّ الإمام الصادق عليه السلام الموثّق عند الجميع، لم يخرج عنه أصحاب الصحاح.

إذن، فيحيى بن سعيد القطان كانت تنقصه الخبرة، وله مزالق وأوهام وأخطاء كما تقدم، ولكن مع ذلك التزم بعضهم بما يقوله، وخرجّوا أحاديثهم في الصحاح!!.

---

١. *تهذيب الكمال*: ٢٢١/٢٧.

٢. *سير أعلام النبلاء*: ٢٥٦/٦.

٣. *سير أعلام النبلاء*: ١٨٣/٩.

ب) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف

وثّقه الأئمة الأعلام، مثل أحمد بن حنبل وابن معين وأبي حاتم، لكن يحيى القطان أشعر بضعفه، فردّ ذلك الإمام أحمد، لقلة الخبرة.[١] فهنا الإمام أحمد يرد قوله لقلة خبرته، ومعلوم أنّ قصور الخبرة مانعة من قبول الجرح.

ج) إسرائيل بن يونس السبيعي

هذا الرجل قد عَجِب من حفظه أحمد بن حنبل، وقال: كان ثبتاً واعتمده البخاري ومسلم في أُصولهما، وقال عنه أبو حاتم: مِن أتقن أصحاب أبي إسحاق، وقال ابن مهدي عنه: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري.[٢]

وفي مقابل هؤلاء الأعلام نجد أنّ ابن القطان يُضَعّفه، قال الذهبي: «كان يحيى القطان يحمل عليه...، وكان لا يرضاه».[٣]

د) عاصم بن سليمان الأحول

فقد أعرض عنه ابن القطان وتكلم فيه، في حين أنّ هذا الرجل قد روى عنه الشيخان، ووثّقه ابن حنبل وابن عدي[٤]، والذهبي وعدّه من الحفاظ[٥]، حتى أنّ ابن حجر يدّعي أنّه لم يتكلم فيه إلا القطان.[٦]

---

١. نور الدين عتر، *أصول الجرح والتعديل*: ١٢٤.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٢٠٩/١.

٣. المصدر نفسه: ٢٠٩/١.

٤. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٤٨٩/١٣.

٥. محمد بن أحمد الذهبي، *الكاشف*: ٥١٩/١.

٦. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تقريب التهذيب*: ٤٥٧/١.

هـ) هشام بن حجير المكي

هذا الرجل ـ أيضاً ـ احتج به الشيخان في صحيحيهما، وقال ابن شبرمة: ما بمكة مثله، وقال العجلي: ثقة صاحب سُنة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه[١]، ولكننا بالمقابل نجد يحيى بن القطان، لم يرضَه، وضرب على حديثه.[٢]

وهناك أمثلة يمكن للقارئ الكريم أن يسبر بعضها من خلال الاستقراء، ليجد ذلك واضحاً جلياً.

لذا، فعندما نُوزن من قيّمه في جرحه للرواة عند ابن المديني والذهبي، فابن المديني نراه يبتعد عنه، ولم يحدث عنه، لا سيما إذا اجتمع هو وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل.[٣]

والذهبي يتأنى في أمره حتى يقول غيره فيمن ليّنهم وجرهم.[٤] ولعل السبب الحقيقي هو عدم خبرته الكبيرة في هذا الشأن.

أمّا جرحه للأقران الذي أُتهم بها، فلَعل الرجل لا يؤمن بهذه النظرية من أصل، ويرى أنّ ما وقع بين المتعاصرين لا يجب إغماض العين عنه، ويجب الأخذ به، من باب أنّه حجّة، وأن القرين أعرف بقرينه؛ لا سيّما وهؤلاء النقّاد من الأمناء على الدين والشريعة فلا يجوز أن يرد الحق ويسكت عن الباطل، لكونهما في عصر وزمن واحد. وسيأتي الكلام حول هذه النظرية عند بحثنا في عدم اتفاق النقّاد في مجمل الرواة توثيقاً وتضعيفاً.

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٢٩٥/٤.

٢. المصدر نفسه: ٢٩٥/٤.

٣. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٢٥٢/٦.

٤. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١٨٣/٩.

٣. محنة خلق القرآن[١]، وتأويل الصفات

لعل من الأُمور التي كانت سبباً للحكم على الرواة بتشددهم وبالتالي إسقاط رواياتهم، هي ما تعارف عنه بمحنة خلق القرآن، أو لفظ القرآن، في هذه المحنة هَلكَ وقُتل وكُفّر فيها كثير من رواة الحديث، وكذلك كل من يقول بنفي الصفات الخبرية عن الله سبحانه، فقد كُفّر وأُتهم بشتّى التهم، لا سيّما من رواة المرجئة والمعتزلة والشيعة[٢]، الذين قالوا بتأويل هذه الصفات، لئلا يقعون في التشبيه والتمثيل الباطل في حقه جلّ وعلا.

وأمّا القول بخلق القرآن، وكيف انعكست على المحدثين والرواة، فقد توسّع نطاق الجرح في هذه المسألة، حتى تناول الإمام البخاري وشيوخه،

---

١. إنّ جذور مسألة خلق القرآن قد تناولها المسلمون في أوائل القرن الثالث الهجري، في عام ٢١٢ هـ ولعل أول من قال بها هو الجعد بن درهم وجهم بن صفوان وبشر بن غياث المرسي، وصولاً إلى الإمام أحمد الذي ابتلي بها، وسميت (بمحنة خلق القرآن)، وكان المأمون العباسي معتقداً بها، ثم استمرت إلى عهد المعتصم والواثق والمتوكل، وهذا الأخير أنكر القول بخلق القرآن، وارتباط هذه المسألة بالقرآن يرجع إلى القول بأنّ كلام القرآن حادث أو قديم؟ فمن قال بحدوثه تبنى أنه مخلوق؛ لأنّ من لوازم الحدوث أنّه مخلوق، ومن قال بالقدم، قال بعدم خلق القرآن لأزليته؛ ولكن لم يمتلك القائلون بقدَم القرآن أيَّ تبرير صحيح لزعمهم، لأنّ هناك احتمالات يكون القرآنُ حسب بعَضها حادثاً، وحسب بعضها الآخر قديماً.

فإذا كان المقصود من القرآن هو كلماته التي تُتلى وتُقرَأ، أو الكلمات التي تلقّاها الأمينُ جبرائيل، وأنزلها على قلب رسول الله ﷺ فإنّ كل ذلك حادثٌ قطعاً ويقيناً.

وإذا كان المقصود هو مفاهيم الآيات القرآنية ومعانيها، والتي يرتبط قسمٌ منها بقصص الأنبياء، وغزوات الرسول الأكرم ﷺ، فهي أيضاً لا يمكن أن يكون قديماً.

وإذا كان المقصودُ هو علم الله بالقرآن لفظاً ومعنى؛ فإنّ من القطعيّ والمسلَّم به هو أنّ علم الله قديمٌ، وهو من صفات الذات، ولكن العلمَ غيرُ الكلام كما هو واضحٌ. راجع: السبحاني، *العقيدة الإسلامية*: ٧٨.

٢. عبد القاهر البغدادي، *الفَرق بين الفرق*: ١٩٩/٥٢.

كيحيى بن معين وعلي المديني ويزيد بن هارون وزهير بن حرب[١]، وبشر المرسي[٢]، والذي كان داعيةً إلى القول بخلق القرآن، بحيث لم يشيّعه أحد من العلماء، بل حُكم بكفره لقوله بهذه المقالة.

ولا نريد أن ندخل في تفاصيل هذه المحنة، وكيف نشأت وتبلورت، ولكن يكفينا أن يرسمها لنا الشيخُ أبو غدة في كتابه *مسألة خلق القرآن*، وكيف كانت سبباً من أسباب الجرح والتعديل، وبالذات صارت محوراً لاتهام بعض النقّاد بالتشدد، قال:

وبعد انطفاء نار هذه الفتنة التي أكلت رؤوس طوائف من العلماء، وأصبحت مدعاة خلاف وشقاق عريض بين أهل العلم، وصارت سبباً من أسباب الجرح والتعديل، وخرج بها أقوام من العلماء والمحدثين والرواة الثقات الأثبات إذا توقفوا فيها، فلم يقولوا شيئاً، أو قالوا فيها قولاً عادلاً، كما ترى تلك الجروح مستفيضة في كتب الجرح والتعديل.... ـ ثم يضرب بعض الأمثلة لجرح الرواة بسببها ـ ومن هنا ترى أبن أبي حاتم يجرح البخاري في كتابه *الجرح والتعديل*، فيقول في ترجمة البخاري: قدم عليهم الري سمع منه أبي وأبي زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد يحيى النيسابوري، أنه أظهر عندهم أنّ لفظه بالقرآن مخلوق.[٣]

ولو قرأنا هذا النص بتأني وتأمّل، نجد أنّ هذه المحنة أصبحت مدعاة للشقاق والخلاف بين العلماء، وبالتالي انعكست على الجرح والتعديل.

---

١. عبد الفتاح أبو غدة، *مسألة خلق القرآن*: ١٠.

٢. قال الخطيب البغدادي: «وجرّدَ القول بخلق القرآن وحكيَ عنه أقوال شنيعة ومذاهب مستنكرة، أساء أهل العلم قولهم فيه بسببها، وكفره أكثرهم لأجلها» راجع: *تأريخ بغداد*: ٥٦/٧؛ الذهبي، *العبر في خبر من غبر*: ٣٧٣/١.

٣. عبد الفتاح أبو غدة، *مسألة خلق القرآن*: ١٠.

والذي يهمنا من كلام أبي غدة، هو أنّ جرح أبـي حـاتم للبخـاري ـ كمـا نعتقد ـ كان بسبب قوله بخلق القرآن؛ لذا، فلا نستبعد أنّها هـي المنـشأ لاتهامـه بالتشدد وإن لم يصرح بها الذهبي علانيةً، وما قوله ونقده لأبي حاتم أنـه حـاد النفس في الجرح[١]، أو عدم البنـاء علـى تجـريح أبـي حـاتم؛ لأنّـه متعنِّـت فـي الرجال[٢] إلا لهذا السبب.

وكذا الحال في العقيلي الذي تقدّم الكلام في تشّدده، وكيف تعامل معـه الذهبي بالذم والتقريع، واتهمـه بـالتهوّر لـذكر (علـي بـن المـديني) فـي كتابـه *الضعفاء* من أجل مسألة اللفظ، وكيف تعقّبـه بقولـه: فمـا لـك عقـل يـا عقيلـي أتدري فيمن تتكلم... .[٣]

إذن، فهذه المحنة كان لها دورٌ بارزٌ فـي تقيـيم الرجـال، والحكْـم علـيهم لمجرّد التسليم بها، أو الرفض لهـا؛ لـذا، فجعـل الإمـام الحـازمي علـم الجـرح والتعديل من أخطر العلوم، لاسيّما ما ابتلت به الأمة من تـداعيات هـذه الأزمـة التي أرّقت كاهل العلماء، قال:

ومن أخطر العلوم علم الجرح والتعديل، وفي كثير من الكتب المؤلفة في ذلك ـ أي الجرح والتعديل ـ غلو وإسراف بـالغ، ويظهـر منـشأ هـذا الغلـو ممـا ذكره ابن قتيبة في (الاختلاف في اللفـظ)، ولا يخلـو كتـاب أُلّـف بعـد محنـة الإمام أحمد فـي الرجـال مـن البعـد عـن الـصواب، كمـا لا يخفـى علـى أهـل البصيرة، الذين درسوا تلك الكتب بإمعان».[٤]

في هذا المقطع يشير الحازمي إلى وجـود الغلـو والإسـراف والتعنّـت فـي

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *الموقظة*: ٨٢.

٢. المصدر نفسه: ١٣/٢٦٠.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٣/١٤٠.

٤. محمد بن موسى الحازمي، *رسالة في شروط الأئمة الخمسة*: ١١٢.

علم الجرح والتعديل، وقد ملئت الكتب به، وقد تُجانب كلماتهم الصواب والصدق في حكمهم على الرواة.

بل هذه المسألة أصبحت عدل التوحيد، فتعصَب لها الإمام أحمد، وجعلها الفيصل في تعديل الرواة وجرحهم، وهذا ما سنتناوله في نقد هذه النظرية في الفصل الرابع، وكيف أصبح أحمد بن حنبل هو محنة بنفسه في تقييم الرجال.

وأمّا **تأويل الصفات**، فكانت هي الأُخرى محنة أُخرى تضاف إلى محنة خلق القرآن، فقد كانت معياراً لوثاقة الرواة، أو ضعفهم، فمثلاً: عندما نسمع عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: سمعت أبا معمر الهذلي يقول: من زعم أنّ الله لا يتكلم، ولا يسمع، ولا يبصر، ولا يرضى، ولا يغضب، فهو كافر، إن رأيتموه واقفاً على بئر، فألقوه فيها، بهذا أدين الله عز وجل![1]، وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي تناولت هذا الموضوع.

فهنا نفهم أنّ هذه المسألة تحولت إلى دين وعقيدة من خالفها وجب قتله، ويُعدّ من المبتدعين، قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: هذا مذهب أهل العلم والأثر، فمن خالف شيئاً من ذلك، أو عاب قائلها، فهو مبتدع[2]؛ لذا، فقرّروا أنّ البدع الغليظة كالتجهم مثلاً، يردّ بها الرواية مطلقاً، والمتوسطة كالقدر إنما يردّ رواية الداعية إليها، والخفيفة كالإرجاء. فقد يقبل الرواية معها مطلقاً، أو يردّ عن الداعية، على روايتين.[3]

لذا، فكل من يَخرج عن هذه القاعدة، يُعدّ متشدداً، أو متساهلاً، ولا أدل على ذلك من أبن حِبان ـ المتشدد كما تقدم ـ فقد طُرد واُخرج من مدينة

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٧٠/١.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٣٠٢/١١.

٣. زين الدين، ابن رجب الحنبلي، *شرح علل الترمذي*: ٦٦/٢.

سجستان؛ لأنّه أنكر الحد لله تعالى، فمعَ علمه وثقته وفهمه كما يصرح بعضهم[١]؛ لكنّه لم يشفع له، وأُتهم بقلة الدين.

قال ابن حجر العسقلاني: وقد بَدت من ابن حبان هفوة، فطعنوا فيه بها. قال أبو إسماعيل الأنصاري شيخ الإسلام: سألت يحيى بن عمار عن أبي حاتم بن حبان، فقال: رأيته ونحن أخرجناه من سجستان، كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين، قدم علينا، فأنكر الحد لله، فأخرجناه[٢]، مع أنّ الخطيب البغدادي كان يقول فيه: كان ابن حبان ثقة نبيلاً فهماً.[٣]

ولعل واحدة من مناشئ اتهام ابن حبان بالتشدد ـ وكونه قصاباً أو متهوراً، كما تقدم الكلام في تشدده أو في تساهله ـ هو لهذا السبب؛ لأنّ من كان يتكلم بالصفات ويؤولها يكون كافراً، ويخرج عن الدين...

ولكن نتساءل ونتوقف أنّه هل الذي ينكر الحد، وينزّه الله عن المكان والزمان، يعتبر متشدداً ومبتدعاً في الإسلام ويطرد...إلخ؟!

أم أن الله منزّه عن الحد والمثل هو الصحيح؛ لأنّ الله تعالى يقول: ليس كمثله شيء، ومعنى الشيء إثباته بلا جسم، ولا عَرَض، ولا حد له، ولا ضد له، ولا ند له، ولا مِثل له.[٤]

٤. كثرة الأوهام في النقل وعدم المعرفة بالرواة

من خلال تتبعنا لمن وُصف بالتشدد، يمكننا اقتناص أنّ كثرة الأوهام وعدم المعرفة بالرواة، قد تكون منشئاً لهذه النسبة، وهذا ما نجده في اتهامهم

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ٩٢٠/٣.

٢. *سير أعلام النبلاء*: ٣٠٢/١.

٣. *تذكرة الحفاظ*: ٩٢٠/٣.

٤. النعمان بن ثابت، أبو حنيفة، *الفقه الأكبر*: ٢٦/١.

لابن الجوزي، حيث اتهمه اللكنوي بالتعصّب والتشدد،[١] والتهانوي، فقد ذكره بقوله: والمتشددين من المتأخرين منهم ابن الجوزي مؤلف كتاب *الموضوعات والعلل المتناهية*.[٢]

ولعل الذي أوقعه في التشدد، هو كثرة أوهامه وسقطاته في تضعيفه لبعض الأحاديث الصحيحة ـ لا سيّما فيما ورد في صحيح البخاري ومسلم، والذي كثيراً ما جعله الذهبي سببا للتشدد ـ[٣] بلا تأمل وتدقيق، وكذلك عدم معرفته للرجال، فقد ضعّف حديث الثقلين، وحديث مدينة العلم وعلي بابها، وحديث: تقتل عماراً الفئة الباغية، المتفق عليه عند الفريقين... إلخ، وكذلك ضعّف أحاديث من طرق أهل السنّة، نذكر منها على سبيل المثال، حديث: «إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قوماً يغدون في سخط الله»، وحديث: «بيت لا تمر فيه جياع أهله» وكلاهما في صحيح مسلم، وغير ذلك الكثير...

ومن أوهامه وأغلاطه في عدم معرفته للرجال: فقد قال في حديث أخرجه البخاري، عن محمد بن المثني، عن الفضل بن هشام، عن الأعمش. والصحيح: هو عن الفضل بن مساور، عن أبي عوانة، عن الأعمش.

وقال في حديث أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد الأثرم. والصحيح هو: محمد بن أحمد، وقال في آخر أخرجه البخاري، عن الأويسي، عن إبراهيم، عن الزهري. والصحيح هو: عن إبراهيم بن سعد، عن صالح، عن الزهري.

وقال في آخر: حدّثنا قتيبة، حدّثنا خالد بن إسماعيل. والصحيح هو: حدّثنا حاتم.

وفي آخر: حدّثنا أبو الفتح محمد بن علي العشاري. والصحيح هو: أبو طالب.

---

١. انظر: محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ٦٦.
٢. ظفر أحمد التهانوي، *قواعد في علوم الحديث*: ١٩٠.
٣. *سير أعلام النبلاء*: ٢٦٠/١٣.

وقال حميد بن هلال عن عفان بن كاهل. والصحيح هو: هصان بن كاهل.

وقال أخرجه البخاري عن أحمد بن أبي إياس. والصحيح هو: آدم.

وقال أخرجه البخاري عن عبد الله بن منير، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وبينهما أبو النظر. فأسقطه[١]؛ لذا فنجد أنّ الحافظ الذهبي يصرّح بأنّها عيوب وحشة في كلا جزئيه، وهو يُشير إلى كتابه *الموضوعات*.[٢]

ومن هنا نجد أنّ الحافظ سيف الدين بن المجد ينقل عن ابن الأخضر، وهذا الكلام ينقله الذهبي ويستشهد به على أوهامه وأغلاطه، قال: قيل لابن الأخضر: ألا تجيب عن بعض أوهام بن الجوزي؟ قال: إنما يُتتبع على من قل غلطه، فأمّا هذا، فأوهامه كثيرة... ثم قال أيضاً: ما رأيت أحداً يُعتمد عليه في دينه وعلمه وعقله، راضياً عنه.[٣]

وابن حجر العسقلاني ـ أيضاً ـ يتهمه بنفس من سبقه؛ وذلك عند ترجمته لثمامة بن الأشرس البصري بعد قصة نقلها، قال: «دلّت هذه القصة على أنّ ابن الجوزي حاطب ليلٍ لا ينتقد ما يحدّث به»[٤]، فابن حجر يراه يحطب بليل كناية عن عدم دقته، وليس هو مؤهل للنقد فيما يحدث به.

والعلامة اللكنوي يدلو بدلوه عندما يجد أنّ ابن الجوزي ينقل في موضوعاته الرواة المختلف فيهم ضعفاً وتوثيقاً، فيقتصر فقط على التضعيف بلا تأمّل في جانب التوثيق، فقال: قلت هذه النصوص لعلها لم تقرع صماخ أفاضل عصرنا وأماثل دهرنا، فإنّ شيمتهم أنّهم حين قصدهم بيان ضعف رواية ينقلون من كتب الجرح والتعديل الجرح دون التعديل، فيوقعون العوام في المغلطة؛

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٣٨٢/١.

٢. المصدر نفسه: ٣٨٢/١.

٣. المصدر نفسه: ٣٨٢/١.

٤. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*: ٨٣/٢

لظنهم أنّ هذا الراوي عار عن تعديل الأجلة ـ أي العلماء ـ والواجب عليهم أن ينقلوا الجرح والتعديل كليهما، ثم يرجّحوا حسبما يلوح لهم احدهما، ولعمري تلك شيمة محرمة وخصلة مخرمة ومن عاداتهم السيئة.[١]

إذن، فهذا الرجل ناقل وليس بناقد، ونقله يشوبه الكثير من الأوهام، فلا يمكن أن يُعتد به، لا سيّما في كتابه *الموضوعات والعلل المتناهية*، وهذا ما جعل الإمام التهانوي يشير لهذين الكتابين بعد أن يتهمه بالتعنّت.

وهذه الحقيقة يجب أن يُلتفت لها، ويحقّق فيها كثيراً؛ لأنّنا نجد الكثير من محققي أهل السنّة سرعان ما تُرمى بعض الأحاديث بالضعف؛ والعلة الوحيدة هي ما نقله ابن الجوزي في الموضوعات. وقد تقدم أنّ التحقيق قائم على عدم دقته في النقل والنقد وعدم رضا أهل الفن عنه، فكثير منه كان أوهاماً وسقطات وأخطاء، وهذا ما صرّح به الإمام الذهبي والحافظ سيف الدين ابن المجد وابن حجر العسقلاني واللكنوي.

هذه جملة من الأسباب التي حصرناها للتشدد، وأمّا التساهل، فيكفينا أن نقف حول ما قيل في حق بعض المحدثين ـ كالترمذي وابن حبان والنسائي والدار قطني والحاكم النيسابوري ـ لنقع على مناشئ تلك الأسباب التي جَعلت منهم متساهلين، ونناقش تلك الأسباب، فهل هي موضوعية صحيحة أم أنّ هناك دواع أُخرى وضعتهم في دائرة التساهل؟ فلنتأمل فيما قالوا بحق هؤلاء المحدثين.

---

١. محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ٦٦.

المبحث الثالث

مقاربات نقدية لنماذج من المحدثين الذين نُسب لهم التساهل

من خلال هذا البحث سوف نستجلي الحقيقة، ونقف على من قيل بحقهم من المحدثين وعلماء الجرح والتعديل، إنّهم من المتساهلين، ونذكر الأسباب التي فُرضت بحقهم، ولكن هل هذه النسبة صحيحة، ويمكن أن تكون معياراً لغمز هؤلاء النقاد؟ أم يمكن أن نناقش في هذه الدعوى.

وهذا ما سوف نبحثه مفصّلاً من خلال طيات هذا البحث، ولكن سوف لا نلتزم بالتسلسل الزمني في ذكر هؤلاء المحدثين؛ لأنّنا في صدد بيان السبب الذي جعله ينطوي تحت عنوان التساهل، فلعل هناك أولوية قد تُلجئنا للتقديم، أو التأخير لهذا الغرض.

المقاربة الأولى: تساهل الترمذي

قد تكلمنا في تساهل الترمذي، وأنّ الذهبي مدح سننه، وأنّ فيه علماً نافعاً، ولكن غمزه أيضاً، وبتعبيره: «لولا ما كدّره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل... ثم قال بعد أن مدحه: ولكن يترخّص في

قبول الأحاديث، ولا يشدد، ونفسه في التضعيف رخو»[١]، وكلمة يترخص - كما ذكرنا سابقاً، إشارة إلى التساهل.

وفي *ميزان الاعتدال*، قال في ترجمة يحيى بن اليمان العجلي: فلا يغتر بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبها ضعاف.[٢]

مناقشة هذه الدعوى

إذن، فالسبب الأساس في تساهله، هو ترخيصه في قبول الأحاديث الضعيفة، ولكن يمكن لنا أن نناقش هذه الدعوى:

١. عدم سلامة الرواة من التعديل والتجريح

من كلمات الذهبي نفهم أنّ علة عدم الاعتماد على الترمذي، ومن ثم تساهله، هو أنّه قد يصحّح لمن في إسنادهم من هو ضعيف، ولكن لو سألنا الذهبي، وقلنا له: هل يوجد راو يخلو من الاختلاف في حكم النقّاد فيه جرحاً وتعديلاً؟!

فلو طبّقنا على أحد الرواة الذين ضعفهم الترمذي، لوجدنا أنّ هناك كماً هائلاً من الاختلاف فيه، فهل يُلام الترمذي الذي أوصله اجتهاده في ذلك؟

ولنأخذ عيّنةً مما قاله الذهبي في «كثير بن عبد الله المزني»، فهذا الرجل وإن ضُعّف، وأنّه منكر الحديث، وليس بشيء، وأنّ أحمد ضرب على حديثه ...[٣]، ولكن في الوقت نفسه نجد اعتماد البخاري عليه، فقد روى له البخاري في كتاب *القراءة خلف الإمام*، وفي *أفعال العباد*، واعتمده ابن ماجه وأبو داود.[٤]

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٢٧٦/١٣.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٤١٦/٤.
٣. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ١٣٨/٢٤.
٤. المصدر نفسه: ١٣٩/٢٤.

وما يهمنا هو أنّ البخاري يرتضيه، بل ويُحسّن حديثه صريحاً في مورد آخر، كما نجد ذلك عندما سأله الترمذي عن حديث المزني، قال: قلت لمحمد ـ أي البخاري ـ في حديث كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة: كيف هو؟ قال: حديث حسن.[١]

فالبخاري يقبله ويصحّح له، ونعتقد أنّ الذهبي لا يخالف البخاري في مذهبه، بل قد جعله معياراً في التشدد والتساهل[٢]، فمن يجرؤ على مخالفة من خُرّج له في الصحيحين، فما بالك بمن يُعطيه البخاري شهادة بحسن حديثه؟

ومن هنا نجد أنّ الترمذي عندما رأى كثرة هذا الاختلاف، نحى منحى البخاري في التصحيح له، وهذا اجتهاده. وبتعبير آخر هو اجتهاد ممن له حق الاجتهاد، على أُسس وأُصول متفق عليها، تختلف النتائج عليها بسبب تفاوت العلم، لا بسبب التساهل والتشدد[٣]، وعندئذ، فلا يمكن أن نلتزم بما قاله الذهبي في تساهله.

٢. عدم فهم مصطلحات الترمذي

نعتقد أنّ نسبة التساهل للترمذي أصلها وأسها، هي نقد الذهبي له، لا سيّما في تصحيحه للأحاديث الضعيفة كما تقدم، وقد ناقش الدكتور عتر في رسالته الماتعة *الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين*، هذه التهمة، وأرجعها إلى أنّ الذهبي قد أسرف وغالى فيما نسبه إليه، والسبب هو عدم

---

١. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب التهذيب*: ٣٧٧/٨.

٢. في ترجمة (يحيى بن بكير) ذكر الذهبي أنّ ابن أبي حاتم قد ضعّفه، وأنّه لا يحتج به، واعترضه الذهبي بأنّ ابن أبي حاتم متشدد متعنّت، وأن الشيخين قد صحّحا له، فلا قيمة لما ذكره ابن أبي حاتم في قبال ما خرّجه البخاري، وأنّه من رجاله. راجع: محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ٤٢٠/٢.

٣. راجع: الشريف حاتم العوني، *المرسل الخفي*: ٣١١/١.

فهم مصطلحات الترمذي، في حين أنّ الترمذي نبّه على بعض من مصطلحاته، كالحديث الحسن الذي يتقوى بوروده من وجه آخر، فإذا كان الذهبي لا يقرّ أنّ الحديث الضعيف إذا روي من وجه آخر يرتفع إلى الحسن، فهذا خلاف ما قررّه أئمة الحديث وعلومه[١]، وقد أطال الدكتور (عتر) في مناقشته للذهبي برد إجمالي وتفصيلي، ولك أن تراجع ما كتبه، فإنّه مهم وقيّم.

٣. لو التزمنا بقاعدة التساهل لما نجا أحد من نقّاد الحديث

أضف إلى ذلك أنّ المتساهل قد ينقلب متشدد، فلو دققنا بكلام الذهبي في الموقظة حول مصداق الثقة: «وهو الذي يوثّقه الكثير، ولم يُضعّف، ودونه من لم يُوثّق ولا ضُعف، فإن خُرِّج حديث هذا في الصحيحين، فهو موثّق، وإن صَحَح له مثل الترمذي، فجيد».[٢]

ويقصد الذهبي بقيد «من دونه الذي لم يُوثق ولم ضعف» أي المجهول، فهنا المفترض أنّ الذهبي يصفه بالتساهل؛ لأنّه يُصحّح حديث المجهول، أي الضعيف، ولكننا نرى أنّ الأمر انقلب واستحق الترمذي أن نصفه بالتشدد.

وقد أكّد هذا الأمر الشريف حاتم العوني بقوله: وإن جرينا على مثل هذا المنوال، وعكسنا قاعدتهم السابقة، فيحق للترمذي أن يكون متشدداً في التصحيح؛ لأنّه يُحسّن أحاديث في الصحيحين، أو أحدهما، بل وجدته قال عن حديث في الصحيحين كليهما، قال: «غريب» والمعروف أنّ الترمذي إذا قال: «غريب»، ولم يقرنه بصحّة، أو حسن، فإنّه يعني به تضعيف ذلك الحديث.[٣]

---

١. نور الدين عتر، *الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين*: ٢٧٤.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *الموقظة*: ٧٨.

٣. الشريف حاتم العوني، *المرسل الخفي*: ٣١٢/١.

إذن، فالالتزام بقاعدة التساهل على وفق الرؤية التي تناولها الذهبي، قد تقلب المتشدد متساهلاً، والعكس صحيح أيضاً، وبالتالي لم يسلم، أو ينجو أحد من نقّاد الحديث.

المقاربة الثانية: تساهل النسائي

بعد ذكرنا لطبقات المتساهلين المتقدمة والنصوص التي قيلت في حق النسائي، مثلاً: في ترجمة أبو هند البجلي، قال الذهبي: «لا يُعرف، لكن احتج به النسائي على قاعدته»[١]، أي: إشارة إلى احتجاجه بالمجهول. وكذلك الزيلعي[٢]، والمعلمي الذي يرى أنّ النسائي يتوسّع في توثيق المجاهيل.[٣]

مما تقدم يتضح أنّ دعوى تساهله قوامها أمران:

الأول: توثيقه للمجهول.

الثاني: احتجاجه لرواة ليسوا مشهورين بالرواية. وبعبارة أخرى أنّه يحتج برواة قليلي الرواية، كما عن الزيلعي.

مناقشة هذه الدعوى

وهذه الدعوى يمكن ردّها ومناقشتها بما يلي:

١. الجهالة ليست جرحاً للرواة

من الأُمور التي يجب الالتفات لها، ولعلها قد خَفيت على بعض ممن له خُبرة في هذه الصناعة، وهي: إنّ جهالة الراوي ليست جرحاً، فمثلاً: عندما يصف يحيى بن معين فلاناً من الرواة بكونه مجهولاً، فهذا لا يُعدّ جرحاً. نعم،

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٤٣٧/٧.

٢. عبد الله بن يوسف الزيلعي، *نصب الراية لأحاديث الهداية*: ٣٣٣/١.

٣. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، *التنكيل*: ٩٣٥/٢.

يكون مجروحاً بضميمة أُخرى[١]، وهذا لا نقاش فيه، فعندما يخرّج النسائي لبعض الرواة، أو يحتج بهم، فهو يحتج بهم من باب أنّه عادل وضابط، بعد أن سبرَ أحاديثه، وأنّه مشهور بصحّة النقل وإن كان مجهولاً، فهو يرى الصدق في مروياته، والعقلاء يسيرون وفق هذا المنهج؛ لأنّهم يطمئنون بثبوت عدالته التي تنافي كذبه، وعدم نكارة ما يقوله، فهي مستقيمة وصحيحة عنده.

إذن، فمن يقول بجهالة بعض الرواة، فهذا بالحقيقة إخبار منه بعدم معرفته للراوي ليس إلا، وأمّا من حكم بتوثيقه، فهو يرى ثبوت ضبطه بعد أن استقرأ بعض مروياته ودقق فيها.

حينئذ، فلا يصح أن نتهم النسائي وغيره، بأنّه متساهل، وإلّا لو قلنا بذلك لما سلُم أحد من المحدثين.

ولنأخذ نماذجَ على ذلك، فالذهبي في ترجمة (أسقع بن أسلع) يقول: «ما علمت روى عنه سوى سويد بن حجير الباهلي، وثّقه مع هذا يحيى بن معين، فما كل من لا يعرف ليس بحجة»[٢]، فهنا هذا الراوي وهو (أسقع) يُوثّق من قبل يحيى بن معين، والتوثيق منشأه ما قلناه، فهو يرى أنّ المدار هو الضبط للرواية، وأنّها لا تختلف عما فهمه ابن معين من روايات أُخرى لنفس هذا الراوي، فهو صادق في ضبطها ونقلها.

وقال ـ أيضاً ـ في ترجمة أبو عمير بن أنس: لا يعرف إلا بهذا وبحديث آخر. تفرد عنه أبو بشر، قال ابن القطان: لم تثبت عدالته، وصحّح حديثه ابن

---

١. نعم، قد يكون مجهولاً عند من جرحه، ولكن قد يكون موثّقاً عند غيره بلحاظ آخر، قال السيوطي: «جهّل جماعة من الحفاظ قوماً من الرواة لعدم علمهم بهم، وهم قوم معروفون بالعدالة عند غيرهم، وأنا أسرد في الصحيحين من ذلك...» جلال الدين السيوطي، *تدريب الراوي*: ٣٢٠/١.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٢١١/١.

المنذر، وابن حزم، وغيرهما، فذلك توثيق له.[١]

فالذهبي وفق هذه النصوص نراه يتراجع عما قاله، وقد وثّق المجهول، لرواية بعض الثقات عنه، أو أنّه وثّقه لتوثيق بعض أئمة الحديث.

٢. النسائي ميزاناً لرفع جهالة الراوي

ثم إنّ بعض الحفاظ ـ كابن حجر العسقلاني ـ جعل النسائي معياراً لرفع الجهالة عن بعض الرواة، في نقده على الذهبي في جهالتهم، كما في أحمد بن نفيل السكوني الكوفي، قال: قال الذهبي: مجهول. قلت: بل هو معروف، يكفيه رواية النسائي عنه.[٢]

وكذلك في أحمد بن يحيى بن محمد: قال الذهبي في الطبقات: لا يعرف. قلت: بل يكفي في رفع جهالة عينه، رواية النسائي عنه.[٣]

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي في كلامه حول عبد الملك بن زيد: «قال فيه النسائي: لا بأس به، فالحديث حسن إن شاء الله تعالى، لا سيّما مع إخراج النسائي له، فإنّه لم يخرج في كتابه منكراً، ولا واهياً، ولا عن رجل متروك»[٤]، وغير ذلك من الموارد.

٣. النسائي شرطه في الرجال أشدّ من البخاري ومسلم

من المتعارف عليه عند نقّاد الحديث، أنّ النسائي شرطه صعب في تقييم الرجال، بحيث تجنّب إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين، فحكاية أبي الفضل بن طاهر التي يرويها السيوطي توضّح لنا تشدد النسائي،

---

١. المصدر نفسه: ٥٥٨/٤.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٧٦/١.

٣. المصدر نفسه: ٧٧/١.

٤. محمد شمس الحق العظيم آبادي، *عون المعبود في شرح سنن أبي داود*: ٢٦/١٢.

وأنّه لم يحتج ببعض الرواة الثقات، قال:

قال سعد بن علي الريحاني، عن رجل، فوثقه، فقلت له: إنّ النسائي لِمَ لـمْ يحتج به؟ فقال: يا بنى إنّ لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشدّ من شرط البخاري ومسلم[1]، فعلى هذا المَسلك يُعَدّ النسائي من المتشددين لا العكس.

وأيضاً قد تقدمت كلمات النقاد في تشدّده كالذهبي، وابن حجر، واللكنوي، وغيرهم، وهذا غير خاف على صيارفة هذا العلم، فلا نطيل.

٤. ليس المناط في جهالة الراوي الإقلال من أحاديثه

أمّا قول الزركلي المتقدم، فإنّ النسائي يخرّج، أو يوثّق لرواة ليسوا مشهورين بالرواية، أو أنّهم مُقلون في الرواية، فليس لهم سوى رواية، أو روايتين، أو أكثر، وهذا مما يورث الجهالة.

ولعل الزركلي اقتبس هذا الكلام من ابن عدي الذي علّق على كلام ابن معين في «عاصم بن سويد»: لا أعرفه، فعلّل ابن عدي عدم المعرفة؛ لأنّه رجل قليل الرواية جداً، ولعل جميع ما يرويه لا يبلغ خمسة أحاديث[2]، فالجهالة منشؤها الإقلال في الرواية.

ولكن هذا الكلام غير تام؛ فليس المناط في جهالة الراوي أنه ينقل، أو ينفرد بحديث واحد، أو أكثر، وقد قلنا في مقدمات هذا البحث، ونكرّر ـ أيضاً ـ أنّ المعيار هو الضبط والعدالة، وهو الفيصل في الحكم على أحاديث الرواة، مضافاً إلى ذلك أن هذا الكلام منقوض بكثير من الرواة الذين لهم نزر يسير جداً من الأحاديث، وقد وُثّقوا من قِبَل علماء الجرح والتعديل. ولنأخذ بعض النماذج التطبيقية لذلك:

---

١. جلال الدين السيوطي، *شرح سنن النسائي*: ٤/١.

٢. عبد الله بن عدي الجرجاني، *الكامل في الضعفاء*: ٢٤٠/٥.

١. **الأسود بن مسعود العنبري**، ليس له سوى حديث واحد، وهو حديث: «تقتل عماراً الفئة الباغية» رواه عنه النسائي في *خصائصه*، قال ابن حجر: «وقرأت بخط الذهبي في *الميزان*، لا يدري من هو، وهو كلام لا يسوى سماعه، فقد عَرّفه ابن معين ووثّقه وحسبُك»[١]، فهنا الحافظ ابن حجر يعترض على الذهبي بلهجة ثقيلة، فكلامه عن هذا الراوي لا يُعتد به، بل لا يسوى سماعه؛ لأنّه يكفي معرفة يحيى بن معين له، وإن كانت له رواية واحدة.

٢. **عمر بن محمد بن المنكدر**، له حديث واحد، وقد احتج به مسلم، والذهبي قد أزال وهم الأزدي، في قوله: إن: في القلب منه شيء، قلت (أي الذهبي): احتج به مسلم، فليسكن قلبك، له حديث واحد عندهم»[٢]، وبذلك أسكن قلب الأزدي برواية مسلم لابن المنكدر الذي ليست له إلا رواية واحدة.

٣. **عنبسة بن سعيد الكوفي**، قال الذهبي: «وثقوه، روى عن جده كثير، وعنه ابن مهدي، وغيره، له حديث واحد».[٣] وعبارة «وثقوه» إشارة إلى يحيى بن معين وابن أبي حاتم وأبي داود والنسائي.[٤]

٤. **أبو معاوية البجلي الكوفي**، له حديث واحد، وثّقه أحمد وأبو حاتم.[٥]

٥. **هارون بن رئاب**، قال عنه ابن عيينة: «كان عنده أربعة أحاديث» وقد وثّقه أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم.[٦]

هذه نماذج مختصرة، ويمكن للباحث أن يجد أضعاف هذا العدد من خلال السبر والاستقراء، ونختم برد هذه الدعوى بما أفاض به السخاوي،

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٢٩٨/١.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٢٢٢/٣.
٣. المصدر نفسه: ٣٠٠/٣.
٤. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٤١٠/٢٢.
٥. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*: ٤٨٣/٧.
٦. *تهذيب الكمال*: ٨٣/٣٠

بقوله: «وبالجملة، فرواية إمام ناقل للشريعة لرجل ممن لم يرو عنه سوى واحد في مقام الاحتجاج، كافية في تعريفه وتعديله»[١]، وحسبُك بهذه القاعدة من إمام عارف بمغزاها، وما يترتب عليها.

دعوى أُخرى لتساهل النسائي

مذهب النسائي: تخريجه عمن لم يُجمع على تركه من الرواة

إتماماً لهذا البحث، فإنّ هناك دعوى أُخرى لاتّساع وتساهل الحافظ النسائي، وهي: إنّه لا يعتدّ بالجرح إلّا إذا اتفق عليه المحدثون، بل يعتمد عليه، ويخرّج حديثه إذا وثّقه البعض ممن يعتمد عليهم، ويكون حديثه معتبراً على شرطه، ولعل السبب هو أنّ التراث السني ـ لا سيّما في الجرح والتعديل ـ يحمل في طياته مزيج غير متجانس في التوثيق والتضعيف للرواة، ولا يكاد نجد أحداً متفقاً عليه.

قال النسائي: «**لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه**»[٢]، وعبارته واضحة جداً، في أنّ الراوي لا يترك عنده إلا إذا اتفق الجميع على تركه، وهذا ما لا يحصل أبداً؛ ولذا، فاتهمه العراقي بأنّ مذهبه متّسع جداً.[٣]

دفاع ابن حجر عن النسائي

ومن هنا جاءت تهمة التساهل للنسائي، فدافع عنها ابن حجر وبرّرها، قائلاً: فأمّا إذا وثّقه ابن مهدي وضعّفه يحيى القطان ـ مثلاً ـ فلا يترك، لما عُرف من تشديد يحيى، ومن هو مثله في النقل، وإذا تقرّر ذلك ظهر أنّ الذي يتبادر إلى الذهن من أنّ مذهب النسائي متّسع، ليس كذلك... .[٤]

---

١. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*: ٣٢٠/١.
٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *النكت على ابن الصلاح*: ٤٨٢/١.
٣. راجع: أحمد بن شعيب النسائي، *الضعفاء والمتروكين*: ١٤١.
٤. جلال الدين السيوطي، *شرح سنن النسائي*: ٤/١.

عبارة النسائي واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار

عبارة النسائي لا تحتاج إلى قيود توضحها، فهي بلغة عربية واضحة وسهلة، فقوله: فلا يُترك الرجل عنده حتى يجتمع جميع أرباب الجرح والتعديل على ترك هذا الراوي، فمنطوقها في غاية الوضوح، وأمّا لازمها، فلو لم يجتمع هؤلاء الأعلام على التوثيق، أو عدمه، فهم ما بين موثّق ومُضعّف، وهذا الراوي بنظر النسائي لا يمكن أن يُترك، لعدم الجزم بأحدهما.

ولذا، فنجد النسائي كثيراً ما يُخرّج لبعض الرواة المختلف فيهم، كالحارث الأعور، قال الذهبي في *الميزان* في ترجمته: حديث الحارث في السنن الأربع، والنسائي مع تعنّته في الرجال، فقد احتج به، وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره، مع روايته لحديثه في الأبواب.[1]

وكذلك ابن حجر في ترجمة أحمد بن عيسى التستري، قال: «قد احتج به النسائي مع تعنته»[2]، فالرجل بنظر ابن حجر أقرب إلى التشدد منه إلى التساهل، وهذا ما كان ملتفتاً إليه الدكتور قاسم علي أسعد في دراسته *لمنهجية النسائي في الجرح والتعديل*، فهو يرى أنّ هناك مقياساً خاطئاً قد قِيس على ضوئه الأحكام على النسائي، وبتعبيره: إنّه ينبغي أن تلاحظ مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، التي اعتنى بها المتأخرون، وجُعلت مقياساً لبيان حال النقّاد في التشدد والتساهل والاعتدال، وهذا المعيار لا يُعتبر إلا بعد الاستقراء، وهو ما لم يحصل؛ لذا، فترى الاضطراب واضحاً في الاعتماد على تلك المراتب.[3]

ولكننا نرى أنّ كلام الدكتور لا يلامس الحقيقة بكل زواياها وحيثياتها. نعم، قد تغطي وجهاً واحداً منها، وهو أنّ هناك اضطراباً في فهم

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٤٣٧/١.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٣٨٤.

٣. قاسم علي سعد، *منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل*: ٢٣٢١/٥.

المصطلحات، ولكن هناك ما وراء المصطلحات شيئاً آخر، وهو التضارب الحقيقي في التوثيق والتضعيف؛ لأنّه لا يوجد إجماع، أو قاعدة واضحة المعالم، تفرز لنا هذا التضاد الذي حوته كتب الجرح والتعديل.

المبرر المنطقي لاتهام النسائي بالتساهل

إذن، فمن الجدير بالذكر أن نفهم المبرر الأساسي لما أُتهم به النسائي من التساهل، ولعلنا نضع أيدينا على سبب آخر قد يكون أقرب إلى الواقع، أو يكون مكملاً لما قرّره الدكتور قاسم أسعد، وهو الاضطراب في فهم المصطلحات، أو ما نفهمه نحن من كثرة التوثيق والتضعيف لرواة الحديث، مما يؤدّي إلى الاضطراب في الحكم على الرواة، فإضافةً لهذا الاختلاف، هناك عامل آخر تفرضه جدلية البحث وتداعياته.

تشيّع النسائي

نعم، قد يكون لتشيعه مدخلية في تساهله؛ لأنّ رواية النسائي عن بعض المجاهيل، لا تضر بتساهله، كما تقدم ولا نُعيد، وكذلك تخريجه عمن اختلف فيه؛ لأنّه منهج استقل به النسائي وغيره من الحفاظ؛ لذا، فنعتقد أنّ هناك سبباً آخر لعله يلقي بضلاله على تداعيات هذا الأمر، وهو أنّ النسائي اتُهم بالتشيّع، مع أنّ النسائي عندما سُئل الذهبي عنه[1]، أيّهما أحفظ مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، أو النسائي؟ فقال: النسائي.

ولكن مع ذلك عادَ الذهبي، وأضفى عليه هذه النسبة، قائلاً: «وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة، إلّا أنّ فيه قليل تشيّع وانحراف عن خصوم الإمام علي، كمعاوية وعمرو، والله يسامحه».[2] إذن، فالمعيار في التقييم قائم

---

١. السائل هو تاج الدين السبكي، *طبقات الشافعية*: ١٦/٣.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١٣٣/١٤.

على حب معاوية وموالاته، ولو كان النسائي أفقه من مسلم وأفقه مشايخ عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم وأعلمهم بالرجال، وأنّه من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرجال...[١] إلخ.

ولكن هذا لا يشفع له بلغ ما بلغ من العلم، وعلى أثر ذلك قُتل النسائي، وكان سبب هذا القتل تصنيفه لكتاب *الخصائص* الذي ذكر فيه فضائل الإمام علي عليه السلام، ورفْضه أن يذكر معاوية، وأنّه ليس بذلك الشخص المؤهل لإعطائه مزايا وفضائل لا تمت إلى الحقيقة والواقع بصلة. وهذا أبو بكر المأموني يسأله عن تصنيفه كتاب *الخصائص*، فقال: دخلت دمشق والمنحرف بها عن علي كثير، وصنف كتاب *الخصائص* رجاء أن يهديهم الله، ثم صنّف بعد ذلك كتاب *فضائل الصحابة* وقرأها على الناس. وقيل له وأنا حاضر: ألا تخرج فضائل معاوية؟ فقال: أيّ شيء أخرج؟. اللهم لا تشبع بطنه![٢]، أو بلفظ آخر أما يكفي معاوية أن يذهب رأسا برأس حتى يُروى له فضائل.[٣]

وبعد هذه الحادثة وإمساكه عن نقل فضائل هذا الرجل، ضُرب في الجامع، وأُخرج إلى مكة وهو عليل، وتوفي مقتولاً شهيداً.[٤]

إذن، فتهمة النسائي بالتساهل، نعتقد أنّها ناشئة من هذا المعنى، لميله للتشيّع وإن كان خفيفاً، وهذا غير خفي، فقد اتّهم الحاكم النيسابوري بذلك، فالسخاوي يُرجع تساهله لهذه العلة، وهو كونه متعصباً لما رمى به من التشيّع[٥]، وهذا شاهد واضح على صدق ما ندّعي.

---

١. المصدر نفسه: ١٢٨/١٤.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٣٤/١.

٣. إسماعيل بن كثير الدمشقي، *البداية والنهاية*: ١٤١/١١.

٤. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٣٣/١.

٥. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*: ٣٥/١.

المقاربة الثالثة: تساهل ابن حبان

العدالة هي الأصل والجرح طارئ

إنّ لابن حبان منهجاً ومبنى خاصاً لتقييم الرواة ـ لا سيّما في بعض كتبه ـ ككتاب *الثقات وصحيح ابن حبان* ـ قد يغاير بعض المحدثين، وقد يستوحشه بعضهم كابن حجر كما سيأتي، ومنهجه قائم على أنّ الأصل في الراوي: أنّه ثقة عدل، فالأصل هو عدالة الإنسان، وأمّا الجرح، فهو طارئ، فمن لم تُعرف حاله عنده، ولم يَرد فيه جرح، فهو ثقة على وفق هذه الرؤية الحبانية.

قال ابن حبان: العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح، فهو عدل إذا لم يبين ضده؛ إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلّفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم.[١]

وابن حجر ـ أيضاً ـ قد أشار إلى هذه القاعدة بقوله: قال ابن حبان... إذ الناس على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، هذا حكم المشاهير من الرواة، فأمّا المجاهيل الذين لم يروِ عنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلها.[٢]

إذن، فمنهج ابن حبان ومبناه هو: أنّ العدالة هي الأصل في الإنسان ولكن بشرط ألا يكون مجروحاً، وبالتالي يرتقي هذا الراوي إلى التوثيق.

توثيق ابن حبان لمجهول الحال والمستور

ومن هنا، فإنّ هذه الرؤية أوقعت ابن حبان في ورطة توثيق مجهول الحال، بعد أن ترتفع جهالة عينه برواية الثقات عنه؛ لأنّ من يروي عنه هو

---

١. محمد بن حبان البستي، *صحيح ابن حبان*: ٣٢/١. بحث المقدمة للكتاب.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*: ١٤/١.

شيخه الذي بعده والراوي الذي قبله. وهؤلاء المفترض أنّهم مُزكون من علماء الجرح والتعديل؛ لذا، فقال الحافظ السيوطي في معرض كلامه عن هذه القاعدة: وإذا لم يكن في الراوي جرح، ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، فهو عند ابن حبان ثقة.... ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف حاله.[١]

من هو مجهول الحال؟

ولتوضيح البحث أكثر يُحسن بنا أن نعطي تعريفاً عن المجهول وقَسيميه.

فالمجهول مطلقاً: هو من لم تُعرف عينه، أو صفته. وهو ينقسم إلى:

مجهول العين: هو من ذكر اسمه، ولكن لم يرو عنه إلا واحد فقط.

ومجهول الحال: هو من روى عنه أكثر من واحد، ولم يوثق، ولم تعرف عدالته الظاهرة والباطنة.

والمراد من العدالة الظاهرة: هي تعبير عن سلوكه الظاهر أمام الناس، فهو لم يظهر منه فسق، أو أيّ صفة تخل بمروءته، وهذا يُعرف بالمشاهدة الحسية العيانية.

وأمّا المراد من العدالة الباطنة، فهي السلوك الباطني، وهذا بطبيعة الحال لا يراه الناس، وهذا قد يُعرف بالاختبار، ويؤخذ من تنصيص أئمة الجرح والتعديل.[٢]

وكلام ابن حبان ينصرف إلى تعريف القسم الثاني، وهو توثيقه لمجهول الحال على وفق مبناه الذي قدمناه آنفاً، ولعل سائلاً يقول: إذن، فما الفرق بينه وبين المستور؟

---

١. محمد بن حبان البستي، *صحيح ابن حبان*: ٣٩/١، بحث في المقدمة لهذا الكتاب.

٢. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *الكفاية في علم الرواية*: ٨٨؛ نور الدين عتر، *منهج النقد في علوم الحديث*: ٨٩؛ عماد الدين رشيد، *نظرية نقد الرجال*: ١٦٥.

من هو مستور الحال؟

المراد من المستور: إنّ عدالته الباطنة غير معلومة، بعكس العدالة الظاهرة، وهو من روى عنه اثنان فصاعداً، ولم يوثق.[١] ولكنه عينه مجهول الحال، عند ابن حبان؛ لأنّه بقبوله له كان شرطه أن يروي عنه ثقتان، أو أكثر، كما تقدم في قول السيوطي ـ وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة ـ وبهذا يندرج حال هذا الراوي تحت تعريف المستور. وهذا ما أكّده ابن حجر، بقوله: وإن روى عنه اثنان فصاعدا، ولم يوثق، فهو مجهول الحال، وهو المستور[٢]، فقد أشار إلى كونه مجهولاً، ولكنّه مستور، بلحاظ ما قدمناه، وهذا مما يجب أن يلتفت إليه.

الدار القطني وابن عبد البر يوثقان المستور

ومذهب الدار قطني هو توثيقه للمستور، قال: من روى عنه ثقتان، فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته.[٣]

وقد أفصح ابن عبد البر عن مذهبه ـ أيضاً ـ في توثيق المجهول برواية ثلاثة أو اثنين من الثقات، وذلك في معرض كلامه حول «عبد الرحمن بن يزيد» وهو ينصرف إلى ابن عقبة بن كريم الأنصاري، فقال عنه:

يعرف بالصدق وإن لم يكن مشهوراً بحمل العلم، فإنّه قد روى عنه رجال كبار موسى بن عقبة وبكير بن الأشج وعمرو بن يحيى وأسامة بن زيد الليث، وقد روى عنه ثلاثة، وقد قيل: رجلان، فليس بمجهول.[٤]

واللكنوي أشار إلى ما ذهب إليه ابن عبد البر باختصار[٥]، لذا، فنجد أنّ

---

١. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*: ٣٢٢/١.
٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *نزهة النظر*: ٥٣.
٣. المصدر نفسه: ٣٢٢/١. محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ٢٥٠/١.
٤. يوسف بن عبد الله، ابن عبد البر، *الاستذكار*: ١٨٠/١.
٥. محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ٢٥٠/١.

هناك من يعطي ابن حبان دوراً في توثيقه لمستور الحال بالأولوية، وأنّه في حال قبول رواية مجهول الحال ظاهراً وباطناً، فأولى أن يقبل رواية المستور[١]، وهذا أمر بدهي لا يحتاج إلى مزيد بيان؛ لأنّ المستور بنظر البعض هو ما قد خفيت عدالته الباطنة، وأمّا مجهول الحال، فخفيت الظاهرة والباطنة، كما تقدم.

تعجّب ابن حجر من قاعدة ابن حبان

وقد تعجب الحافظ ابن حجر، مما أبداه ابن حبان من هذه الرؤية في توثيق الرواة، فقال:

وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان ـ من أنّ الرجل إذا انتفت جهالة عينه، كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه ـ مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا مسلك ابن حبان في كتاب *الثقات* الذي ألّفه... وكأن عند ابن حبان أنّ جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة[٢]، وبالتالي مؤدّى هذا المنهج، هو أن يكون متساهلاً في توثيقه للرواة المجهولي الحال.

مناقشة ابن حجر فيما تعجّبه من كلام ابن حبان

قد وقع الحافظ ابن حجر في تناقض واضح؛ حيث نجده يتعجّب من منهج ابن حبان في توثيق المجهول، والحال أنّه استنسخ نفس الفعل في توثيقه للمستور ـ وهو بحسب تعبيره: إنّ جهالة العين قد ترتفع برواية

---

١. عماد الدين رشيد، *نظرية نقد الرجال*: ١٦٨. وراجع: الدكتور عبد الكريم عبد الخضر، *الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به*: ١٧٤، ١٧٦. فبعد أن عرّف مجهول الحال تعرّض للمستور، ورجّح أن روايته مقبولة؛ لقوة الأدلة على ذلك، استدل عند ذلك بأقوال النووي الذي ارتضى رواية المستور.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*: ١٤/١.

اثنين؛ لأنّه ما لم يوثق به يبقى مجهول الحال، وهو المستور[١] ـ فالمستور عند ابن حجر، هو مجهول الحال الذي ترتفع روايته بثقتين. ويمكن أن نناقش ابن حجر بما يلي:

١. ابن حجر يسلك نفس المنهج الذي اتّبعه ابن حبان

وهذا نلحظه عندما تعقّب الذهبي في ترجمته لـ«أحمد بن يحيى بن محمد» الذي قال عنه: إنّه لا يُعرف. فجاء ردّ ابن حجر سريعاً: «بل تكفي في رفع جهالة عينه رواية النسائي عنه، وفي التعريف بحاله توثيقه له».[٢]

وهكذا الحال في ترجمة أحمد بن نفيل السكوني، قال الذهبي: مجهول. قلت: ـ والكلام لابن حجر ـ بل هو معروف تكفيه رواية النسائي عنه.[٣]

وقال في ترجمة عبيد الله بن رماجس، في حديث رواه وعلّق عليه: فالحديث حسن الإسناد؛ لأنّ راوييه مستوران، لم يتحقق أهليتهما ولم يجرحا.[٤]

وهنا نجد تصريح من ابن حجر، بأنّ المستور يكون إسناده حسناً، وكذلك وثّق مجهول العين؛ لاعتماده على أحد الثقات، وهو النسائي الذي روى عنهم، وهذا هو عين نظرية ابن حبان، وهناك أمثلة كثيرة لمن سبر كتابيه *تهذيب التهذيب ولسان الميزان* ليجد المزيد من ذلك.

٢. الإمام الذهبي يصحح لمجهولي الحال

في كتابه *الموقظة* يقرّر الذهبي قاعدة، وهي: لو وجدنا أنّ راوياً مجهولاً لم يوثق، ولكن انفرد عنه الكبار، أو الأثبات من الثقات ـ أي روى عنه

---

١. علي نور الدين القاري، *شرح شرح نخبة الفكر*: ٥١٨/١.
٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٧٧/١.
٣. المصدر نفسه: ٧٦/١.
٤. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*: ١٠٠/٤.

هؤلاء ـ فحاله يَقوى، بل ويُحتج بمثل هذا الراوي، وهؤلاء الأثبات من أمثال النسائي وابن حبان.

ثم ينصح الذهبي بالرجوع في التوثيق إلى البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان، ونص عبارته، هي كالتالي: «وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين، إطلاقُ اسم «الثقة» على من لم يُجْرَح، مع ارتفاع الجهالة عنه، وهذا يُسمّى: مستوراً، ويُسمّى: محلة الصدق، ويقال فيه: شيخ. وقولهم: «مجهول» لا تلزمُ منه جهالةُ عينه، فإن جُهلَ عينُه وحالُه، فأولَى أن لا يَحتجُّوا به. وإن كان المنفردُ عنه من كبار الأثبات، فأقوى لحاله، ويَحتَجُّ بمثله جماعةٌ كالنَّسائي وابنِ حبَّان. ويَنْبُوعُ معرفة الثقات: تاريخُ البخاريِّ، وابنِ أبي حاتم، وابنِ حبَّان...» وقد علّق أبو غدة على قوله: من لم يُجرح مع ارتفاع الجهالة عنه: قال: «منهم ابن حبان».[1]

إذن، فروح هذا الكلام هو رجوع إلى مفاد قاعدة ابن حبان، ولا شيء آخر عما أفاده.

وأيضاً يعطينا الذهبي قاعدة أُخرى، وهي: إنّه إذا كان أحد الرواة مجهول العين، ولكن قد روى عنه من هو مشهور كالبخاري أو مسلم، فيكون الحديث صحيحاً. وهذا ما جاء في ردّه على يحيى بن سعيد القطان، فقال في ترجمة مالك بن الخير الزبادي:

قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته، يريد أنّه ما نص أحدٌ على أنّه ثقة. وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أنّ أحداً قد نص على توثيقهم. والجمهور على أنّ من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه، أن حديثه صحيح.[2]

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، الموقظة، *شرح عبد الفتاح أبو غدة*: ٧٩.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٤٢٦/٣.

ونحن لا نريد أن نناقش الذهبي في هذا المدّعى؛ لأنّه سيتضح من خلال هذا البحث، أنّه قد فتح الباب على مصراعيه لإيجاد وخلق قواعد وتصورات لسدّ الثغرات التي اعترت الحديث السنّي، لا سيّما في كثرة التوثيق والتضعيف للراوي الواحد. وما تهمةُ ابن القطان بالتشدد سوى أنّه ضعّف وتكلّم في رواة الصحيحين، فجاء الحكم عليه بالتشّدد، وقد تقدم الكلام في تشدده، فراجع، ونرى أنّ هذا ناشئ ومتفرع عن كثرة الاختلاف في الحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً، وسنأتي لاحقاً لمقولة الذهبي التي اعترف فيها بوجود هذا الخلاف.

٣. ابن حبان لم ينفرد بهذه القاعدة فقد سبقه غيره فيها

فهذا الإمام أبي حنيفة يقبل رواية المستور، فقد قال الملا علي القاري: «واختار هذا القول، ابن حبان تبعاً للإمام الأعظم؛ إذ العدل عنده: من لا يعرف فيه الجرح، قال: والناس في أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، ولم يكلف الناس ما غاب عنهم، وإنّما كلفوا الحكم للظاهر»[1]، فأبو حنيفة قد سار على هذا المنهج، وهو أنّ الناس على الصلاح والعدل، لا سيّما أنّه لم يُجرح، وهذا ما كلّفنا به الشارع الحكيم.

٤. الإمام اللكنوي يضعّف من قال بدعوى تساهل ابن حبان

ومن هنا نجد أنّ الإمام اللكنوي يرد ويضعّف دعوة التساهل التي نُسبت إليه، بقوله: «وقد نسب بعضهم التساهل إلى ابن حبان، وقالوا: هو واسع الخطو في باب التوثيق، يوثق كثيراً ممن يستحق الجرح، وهو قول ضعيف»[2]، فهنا اللكنوي يصرّح بوضوح تامّ أنّ هذه الدعوى غير تامة، وهذه الأقوال جزافية وضعيفة.

---

١. علي نور القاري، *شرح شرح نخبة الفكر*: ٥١٨/١.

٢. محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ٣٣٥.

٥. الحافظ المعلمي لا يبتعد عمن سبقه

ومن المعاصرين ـ أيضاً ـ نجد المعلمي اليماني في كلامه حول منهجية التوثيق، وأنّ أكثر العلماء المتقدمين كان ديدنه سبر حديث الراوي بغض النظر عن جهالته، كيحيى بن معين وغيره. وفي الحقيقة هو سار على أثر المتقدمين في هذا المنهج، وفي طيات كلامه علّق على كلام ابن حجر الذي نقدَ فيه ابن حبان، ومن ثم طالبه بالتدبّر والتأني، والصبر في إطلاق الأحكام، قال:

ولو تدبّر ـ يعني ابن حجر ـ لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه، فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي، فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط، ولم يبلغه ما يوجب طعناً في دينه وثَقَهُ، وربما تجاوز بعضهم هذا كما سلف[1]، وهذا عين ما تكلم به ابن حبان، وهو أنّ الراوي إذا لم يأت بما لا ينكر عليه: يعني أنّ أحاديثه مستقيمة، وروى عنه من هو موثوق به، قُبل حديثه.

٦. العلاّمة محمود سعيد يُفصّل في نسبة التساهل لابن حبان

وللعلامة محمود سعيد ممدوح كلام نفيس، يُفصّل فيها دعوى تساهل ابن حبان، قال: قلت: هذا كلام من لم يفهم ـ رغم اشتغاله[2] ـ توثيق ابن حبان، ولم يمعن النظر في ثقاته، فسارع برد توثيقه، والأولى التفصيل: فتوثيق ابن حبان على قسمين، نص عليهما في مقدمة ثقاته.

فالأول: من اختلف فيه علماء الجرح والتعديل، فإذا صح عنده أنّه ثقة، أدخله في ثقاته، وإلّا فأودعه كتابه الآخر.

الثاني: من لم يُعرف بجرح ولا تعديل، وكان كلٌّ من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، فهو ثقة عنده، ولم ينفرد ابن حبان بذلك

---

١. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، *التنكيل*: ٢٥٦/١.

٢. إشارة إلى الحافظ ناصر الدين الألباني.

المذهب، لكن هذا النوع من الرواة عند الجمهور يكون مجهول الحال. وأمّا نسبة التساهل إليه، فبالنظر للنوع الثاني فقط، فإهدار توثيق ابن حبان مطلقاً خطأٌ، ولا تصح نسبة التساهل إليه مطلقاً، إنما هو في نوع معين من الرواة فقط وهو الثاني، أمّا النوع الأول، فتوثيقه لا يقل عن توثيق غيره من الأئمة.[١]

٧. ابن حبان متشدد لا العكس

ثم إنّه تقدم سابقاً أنّ ابن حبان قد عُدّ من المتشددين، وكلمات الذهبي الجارحة بحقه: إنّه يروي عن الثقات الموضوعات لا يحلّ الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال، ثم تعقبه بقوله: ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنّه لا يدري ما يخرج من رأسه[٢]، ففي ترجمة عثمان بن عبد الرحمن، قال عنه: «وأمّا ابن حبان، فإنّه يقعقع كعادته».[٣]

وفي ترجمة محمد بن الفضل السدوسي عارم: «فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم»[٤]، فالرجل على الرغم ما قيل فيه من توثيقه للمجهول، ومع ذلك عدّوه من المتشددين، وهذا تناقض واضح.

الجمع بين من رفض رواية المجهول وبين من قبلها بشروط

ومع ذلك كله يمكن لنا أن نجمع بين من لم يرتض رواية المجهول ورفضها، وبين من ارتضاها وقيّدها بشروط كابن حبان وشيخه ابن خزيمة والدار قطني والنسائي وغيرهم، وهو أن نقول: إنّه لا معارضة بين رأي الجمهور ورأي الحفاظ المذكورين الذين تقدم ذكرهم عند النظر والتأمّل؛ لأنّ الجمهور ردّوا

---

١. محمود سعيد ممدوح، *رفع المنارة*: ١٢٢.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٢٧٤/١.
٣. المصدر نفسه: ٤٥/٣.
٤. المصدر نفسه: ٨/٤

رواية المجهول وأطلقوا، وهؤلاء قيّدوا روايته بشرط أو شرطين هما: أن يروي عنه ثقة، وأن لا يكون مروّيه منكراً في نفسه، وعند النظر تجد هذا هو مذهب الجمهور وإن لم يصرحوا به؛ لأنّ في الصحيحين الكثير ممن لم يرو عنه إلا واحد أو اثنان، ولا تُعلم عدالته إلا من جهة الراوي عنه، فالقولان حينئذٍ متفقان في الواقع وان اختلفا في اللفظ. إذن فلا مشاحة في اللفظ. وبذلك لا يستقيم كلام ابن حجر بعدما رأينا أنه سار واقتفى نفس المنهج الذي أسّس له ابن حبان، بل هو مقلد له، وكذلك أنّ هناك من علماء هذا الشأن من سلك هذا الطريق في توثيق الرواة كأبي حنيفة والذهبي واللكنوي، بل حتى المعاصرين كالألباني المعلمي.[1]

إذن، فتأسيساً لما تقدم، نقول: إنّ دعوى التساهل يمكن الخدشة فيها؛ لذا، فلا يمكن أن نُسقط توثيقات ابن حبان لمجرد كونه متساهلاً، لا سيما في تعامله مع الرواة وبالخصوص رواة الشيعة، كأبان بن تغلب وكميل بن زياد النخعي وعلوان بن داود البجلي الكوفي والحارث الأعور، وجملة كبيرة من رواة الكوفة من أصحاب الامام علي عليه السلام وعترته الطاهرة، والذين لهم الفضل في إثراء الحركة الفكرية الحديثية.

المقاربة الرابعة: تساهل الدار قطني ومبرراته

وأيضاً عُدَّ الحافظ الدار قطني من المتساهلين، وقد تقدم قول ابن تيمية والذهبي وغيرهما في ذلك، وهذا ما أكّده العلاّمة المناوي، حيث قال: «رأيت في كلام الذهبي ما يشير إلى أنّه كان يتساهل في الرجال، فإنه قال مرة: الدار

---

١. فالألباني مثلاً: يرى الاستئناس لو أنّ التابعي روى شيئاً شاهده، ولم يكن مشهوراً بالتوثيق، لكن يوجد من روى عنه أكثر من واحد، فيكون في مرتبة الحديث الحسن، فلو أمن هذا الجانب من سوء الحفظ برواية اكثر من واحد، وبتوثيق ولو واحد من المتساهلين، فتلقي هذه الموارد في نفسه الاطمئنان. راجع: ناصر الدين الألباني، *الدرر في مسائل المصطلح والأثر*: ٢٤.

قطني مجمع الحشرات»[١]، ومن المؤاخذات التي يمكن أن نرصدها عليه، وتُشكّل مبرراً لهذا الاتهام، نستطيع أن نلحظها بثلاثة أمور:

الأول: توثيقه للمجهول

وهذا ما تكلم هو في سننه، حيث قال: «وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر، إذا كان رواته عدلاً مشهوراً، أو رجل قد أرتفع اسم الجهالة عنه، وارتفاع أسم الجهالة عنه أن يروى عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة وصار حينئذ معروفاً».[٢] فجهالة الراوي ترتفع برواية رجل عنه معروفاً ومشهوراً وثقة.

ولكن هذا المبرر غير مقبول؛ لأنّنا قد أشبعنا هذا البحث في «تساهل ابن حبان» وقلنا: إنّ أغلب الحفاظ كان ديدنهم ومنهجهم توثيق المجهول، كالذهبي وابن حجر وغيرهما، وهؤلاء بعضهم متشدد ولم يدع أحد بتساهله مع توثيقه للمجهول، ثم إنّ المدار في التوثيق والتجريح ينصب على تتبع أحاديث الرواة، فإذا وجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط، ولم يبلغه ما يوجب طعناً في دينه، يكفي هذا في توثيقه؛ وإذا وجدً خلافً ذلك، كان له الحق في تجريحه والطعن فيه.

الثاني: منهجه في نقد الرواة

ولعل المنهج الذي سار عليه في الحكم على الرواة تارة بالجرح، وأخرى بالتعديل ـ وطبعاً هذا الكلام بالنسبة للراوي الواحد ـ أوقعه في كونه من المتساهلين.

---

١. محمد عبد الرؤوف المناوي، *فيض القدير شرح الجامع الصغير*: ٣٧/١.
٢. علي بن عمر الدار قطني، *سنن الدار قطني*: ١٧٤/٣.

قال المعلمي في أسباب اختلاف الحكم على الرواة: ومن ذلك أنّ المحدّث قد يُسأل عن رجل، فيحكم عليه بحسب ما عُرف من مجموع حاله، ثم قد يسمع له حديثاً، فيحكم عليه حكماً يميل فيه إلى حاله في ذاك الحديث، ثم قد يسمع له حديثاً آخر، فيحكم عليه حكماً يميل فيه إلى حاله في هذا الحديث الثاني، فيظهر بين كلامه في هذه المواضع بعض الاختلاف. وقع مثل هذا للدار قطني في سننه وغيرها.[١]

ولكن لو تأملنا في صنيع الحافظ الدار قطني، فهذا قد جرى ودأبت عليه جملة كبيرة من العلماء، فهم يوثقون ويضعفون في آن واحد، فالمفترض أن يتهم الجميع بها، ولعل هذا أحد أهم الأسباب لبروز هذه الظاهرة، والتي سوف نفصّل فيها الحديث لاحقاً، وأقصد بها التشدد والتساهل، فهي شائعة وبارزة في التراث الحديثي السنّي.

الثالث: تشيّعه

من الغرائب والعجائب أن يتّهم الدار القطني بالتشيّع، فالرجل ـ كما تقدم ـ أنّه من كبار محدثي أهل السنّة، ولكنّه لم يَسلم من تهمة التشيّع لا لشيء إلا أنّه حفظ ديوان السيد الحميري، ونعتقد أنّه هو الذي أوقعه في شراك التساهل، فقد نقل الخطيب البغدادي والسمعاني وابن عساكر وأبو الفداء، واللفظ للأول: «كان أبو الحسن الدار قطني يحفظ ديوان السيد الحميري في جملة ما يحفظ من الشعر، فنُسب إلى التشيّع لذلك.[٢]

والتشيّع بلغة محدّثي أهل السنّة يُعرّض الحافظ للطعن، فتنزل أحاديثه

---

١. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، *التنكيل*: ٢٢٥.

٢. راجع: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*: ٣٥/١٢؛ عبد الكريم بن محمد السمعاني، *الأنساب*: ٤٣٨/٢؛ علي بن الحسن ابن عساكر، *تاريخ مدينة دمشق*: ٩٧/٤٣؛ عماد الدين إسماعيل أبو الفداء، *المختصر في أخبار البشر*: ١٦٧/١١.

التي يُخرّجها، أو يصحّحها إلى مرتبة دانية، ولعل اتهامهم له بالتشيّع ناشئ من أنّه قد يكون يُفضّل الإمام علي عليه السلام على عثمان؛ لأنّه يحفظ ما كتبه السيد الحميري، وهو مشحون بفضائل الإمام علي وأهل بيته عليهم السلام؛ وبذلك يتحول الدار قطني إلى شيعي، وقد يكون شيعياً جلداً وفق رؤية الذهبي، الذي قال: «جمهور الأمّة على ترجيح عثمان على الإمام علي، وإليه نذهب، والخطبُ في ذلك يسير، والأفضلُ منهما بلا شك أبو بكر وعمر، من خالف في ذا فهو شيعيٌّ جلد».[1]

ولعل هذا المبرر قد تكون له مصداقية في اتهام هذا الرجل بالتساهل، فمجرد حفظ ديوان للسيد الحميري، يكون أحد كبار الحفاظ شيعياً، فما بالك بمن يُخرّج أحاديث الفضائل كالنسائي والحاكم وغيرهما.

المقاربة الخامسة: تساهل الحاكم النيسابوري

إنّ ما نُسب إلى الحاكم من نسبة التساهل، يمكن أن نحقّقه بإنصاف ورويّة، وذلك من خلال مناقشتنا للأسباب أو الاحتمالات التي أدّت إلى القول بتساهله، فهل هذه العلل كافية لإسقاط أحاديثه؛ بحجة أنّه يُصحح الضعيف، أو أن هناك مبررات أُخرى تنطوي تحت هذه المقولات، ولعلها هي السبب الحقيقي وراء ما اتهم به؟

الاحتمالات المفترضة لنسبة التساهل عند الحاكم ومناقشتها

إذن، فلنفتش بهذه الأقوال ونضعها في الموازين العلميّة، لنخرج بنتيجة تجعلنا نقتنع بأنّ هذه النسبة مطابقة للواقع أو لا؟ فلابدّ من استقصاء الأسباب، أو الاحتمالات التي نُسبت إليه. وبحسب استقرائنا هي كالتالي:

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٤٥٨/١٦.

الاحتمال الأول: إنه يُخرّج بعض الأحاديث ليس في الصحيحين وليس على شرطهما[١]

وهذا ما نجده في كلمات الذهبي حينما قال: ولا ريب أنّ في *المستدرَك* أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحّة، بل فيه أحاديث موضوعة شَانَ المستدرك بإخراجها فيه.[٢]

الجواب:

إنّ البخاري ومسلم لم يصرّحا بذكر شروطهما في كتابيهما[٣]، مضافاً إلى ذلك أنّ الحاكم قد استبق هذا الإشكال، عندما سأله جماعة من أعيان أهل العلم، أن يجمع كتاباً يشتمل على أحاديث مروية بأسانيد مشابهة لأسانيد البخاري ومسلم.

---

١. لا توجد في محتوى الكتابين ـ *صحيح البخاري ومسلم* ـ شروط بمعنى أنّ البخاري ومسلم ذكرا في صحيحيهما، وإنّما من أتى بعدهما قال بهذه الشروط من باب الاستقراء والاجتهاد، لا من باب القطع واليقين، فهي بالحقيقة ظنون أكثر منها قطوع، والظن لا يغني من الحق شيئاً. ومن باب المثال: ذكروا أنّ من الشروط هي أن يخرجا حديث المجمع على كونه ثقة إلى الصحابي، ولكن هذا الشرط ردّه الحافظ العراقي، بقوله: ليس بجيد؛ لأنّ النسائي ضعّف جماعة أخرج لهما الشيخان أو أحدهما، بل تجنب النسائي كثيراً من رجال الشيخين. وللعلامة الألباني كلام بهذا الصدد في تعقبه لحديث من طريق الأعرج، عن أبي هريرة بلفظ: «وينشئ للنارمكان...» قال: هذا الشذوذ في هذا الحديث مثال من عشرات الأمثلة التي تدل على جهل بعض الناشئين الذي يتعصبون لصحيح البخاري، وكذا لصحيح مسلم تعصباً أعمى، ويقطعون بأنّ كل ما فيهما صحيح !!. راجع: اللكنوي، *ظفر الأماني*: ١٢٦؛ السخاوي، *فتح المغيث*: ١١٢/١؛ الألباني، *سلسلة الأحاديث الصحيحة*: ٣٩/٦.

٢. ناصر الدين الألباني، *سلسلة الأحاديث الصحيحة*: ٢٠٠/١.

٣. السيد أحمد بن الصديق المغربي يَستفهم حول وجود شروط البخاري ومسلم، فيقول: ثم أين هو شرط البخاري ومسلم منصوصاً عليه مقرراً حتى يتبعه الحاكم، وما في مقدمة مسلم جدال منه للبخاري في مسألة العنعنة فقط، فأين باقي الشروط؟! أحمد بن الصديق المغربي، *در الغمام الرقيق*: ٦٢.

فقال: وأنا أستعين بالله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما، وهذا هو شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام، أنّ الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة، والله المعين على ما قصدته وهو حسبي ونعم الوكيل.[١]

فالحاكم في هذه العبارة كان واضحاً ودقيقاً جداً، فركّز على كلمة «بمثلها» أي أنّ الأحاديث التي خرّجها هي مثل ما احتج بهما الشيخان، فقد يذكر الحاكم أسانيد تحتوي على نفس الرواة الذين ذكرهم البخاري، وقد لا يذكر ذلك، ويكتفي بأنهم ثقات أثبات؛ لذا، فأردف كلامه المتقدم بقوله: إن البخاري ومسلم، لم يحكما ولا واحد منهما، أنّه لم يصح من الحديث غير ما خرّجه.[٢]

وقصده الحاكم واضح، فإنّ الحديث ليس من الضرورة أن يكون في نفس صحيح البخاري ومسلم، فنحكم بصحته. كلا، فالأمر ليس كذلك؛ لأنّ نفس البخاري ومسلم صرّحا بعدم استيعابهما لكل الأحاديث الصحيحة.

> قال البخاري: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحيح حتى لا يطول.[٣]

وقال مسلم: إنما أخرجت هذا الكتاب، وقلت: هو صحاح، ولم أقل؛ إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب، فهو ضعيف.[٤]

وأيضاً تناول السخاوي هذا الأمر بوضوح وجلاء، بقوله: «إنهم لم يستوعبا كل الصحيح في كتابيهما، بل لو قيل: إنّهما لم يستوعبا مشروطهما، لكان

---

١. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين*: ٣/١.

٢. المصدر نفسه: ٣/١.

٣. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٥.

٤. محي الدين بن شرف النووي، *شرح صحيح مسلم*: ٢٦/١.

موجهاً»[١]، فهما لم يستوعبا تخريج كل الأحاديث الصحاح، وكذلك لم يستوعبا شروطهما.

إذن، فقيد «المثلية» التي ذكرها الحاكم، هي إشارة إلى وصف الرواة بكونهم موثقين، ودرجتهم تماثل ما أخرجه البخاري ومسلم.

وهذا ما جعل الحافظ العراقي يردّ على ابن الصلاح وابن دقيق العيد والذهبي في قولهم: إنّه لم يخرج على شرط الشيخين[٢]، بقوله: إنّ ذلك ليس منهم بجيد؛ لأنّ قوله «بمثلها» أي بمثل رواتها لا بما هم أنفسهم، ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث، وإنما تكون مثلها إذا كانت بنفس رواتها.[٣]

ثم إنّ هذا القول لا يتعارض مع قول ابن حجر الذي أعترض فيه على شيخه العراقي، وأبدى رأيه بأنّ الحاكم نظره إلى نفس الرواة لا المثلية.

قال: ولكن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا ـ أي العراقي ـ فإنّه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا، أو أحدهما ـ البخاري ومسلم ـ لرواته، قال: صحيح على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له، قال: صحيح الإسناد فحسب.[٤]

وجوابه: سواءٌ قلنا إنّ مراد الحاكم أنّه يخرّج للثقات بمثل ما فعله البخاري، أم أنّه يروي بمثل شروط البخاري، فالنتيجة أنّ الحاكم شرطه هو أن يكون السند مشتملاً على الرواة الثقات، ومتصلاً وخالياً من الشذوذ والعلة. وهذا مؤدّاه صحّة الحديث، مع لحاظ مهم، وهو: إنّ البخاري ومسلم لم يستوعبا كل الأحاديث الصحيحة، ولم يستوعبا شروطهما، كما تقدم آنفاً عن السخاوي.

---

١. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*: ٤٦/١.
٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *النكت على ابن الصلاح*: ٣١٩/١.
٣. راجع: جلال الدين السيوطي، *تدريب الراوي*: ١٢٧/١.
٤. *النكت على ابن الصلاح*: ٣٢٠/١.

ومن هنا يبطل قول أبي سعد الماليني، من أنّه لم ير في *المستدرك* حديثاً على شرطهما، والذهبي قد أنكر ذلك عليه بشدة، وأنّه ليست له الأهلية لهذا الكلام، بل هو مكابرة وغلو؛ لأنّ في *المستدرك* شيئاً كثيراً على شرطهما، وشيئاً كثيراً على شرط أحدهما.[١]

وهناك من جعل الماليني إنما قال ذلك للحسد، فهو قرين ومعاصر للحاكم، قال: وأمّا قول أبي سعد الماليني، فهو قول قرين للحاكم، حمله على ذلك شيء مما يقع بين المتعاصرين من المشاحة والمنازعة، وأمّا إذا كان عنى ما يقول، فهو جاهل لم يَشُم رائحة الصحيح.[٢]

حينئذ، **فنقول:** لا يمكن أن نلوم الحاكم، أو شيخه الدار قطني، أو ابن حبان لو صنّفوا ورووا أحاديث صحيحةً وغير موجودة في الصحيحين، ومن ثم يكونوا مظنّةً لكونهم من المتساهلين، وكذلك يندفع ما أوردوه وأشكلوه على الحاكم، كالذهبي في *تلخيص المستدرك* وغيره؛ لأنّ فيه بعض الرواة، ولم يخرج لهم البخاري.

إذن، فهذا الاحتمال غير وارد، ودعوى التساهل المترتبة عليه ساقطة، ولا يمكن القبول بفرضيتها.

الاحتمال الثاني: إنّه يصحّح الأحاديث الضعيفة

هذه الدعوى نقرؤها في كلمات ابن تيمية وتلميذه الذهبي وابن الصلاح والزيلعي، وتكاد كلماتهم متفقة على أنّ الحاكم متساهل لهذه العلة، ولكن هذه الأقوال ما مدى مصداقيتها؟ وهل ما اتفقوا عليه يلامس الواقع، أو لا؟

---

١. راجع: محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١٧٥/١٧.

٢. راجع: *مقدمة كتاب المستدرك*: ١١٩، بتحقيق عبد السلام علوش.

فيُحسن بنا أن ننقل بعض تلك الآراء، ومن ثم نناقشها ونتأمل فيها، ومن ثم نقيّمها.

أمّا ابن تيمية، فقال: وكثيراً ما يصحّح الحاكم أحاديث يُجزم بأنّها موضوعة لا أصل لها.[١]

والذهبي، قال يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويُكثر من ذلك.[٢]

والحافظ ابن الصلاح، قال: وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به.[٣]

والزيلعي، قال: الحاكم عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة.[٤]

إذن، فمن خلال هذه المفردات التي صرّح بها هؤلاء العلماء، يظهر ـ ظهوراً بدوياً ـ أنّ الحاكم يُصحّح للأحاديث الضعيفة والموضوعة، ومن ثم يحكم ويقضي عليها بالصحّة.

الجواب:

لكي نقف على صحّة هذه الدعوى وهذه الرؤية، لا بدّ لنا أن نرجع قليلاً، ونعيد الذاكرة لما قالوه في تصحيحات الحاكم، وبعبارة أُخرى هل الحاكم مؤهل لهذه الصناعة، وهو محلّ اعتماد للحفاظ والمحدثين، أو لا؟

فنقول وبنحو قاطع: نعم، الحاكم هو شيخ المحدثين في هذه الصناعة، وغيره عيال عليه، فهو ذلك الإمام الذي وصفه كثيرون، بأنه من أهل الدين والأمانة والصيانة والضبط والتجرد والورع و...إلخ، وهو إمام أهل الحديث

---

١. أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني، *مجموع الفتاوى*: ٤٢٦/٢٢.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٦٠٨/٣.

٣. عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، *مقدمة ابن الصلاح*: ١١.

٤. عبد الله بن يوسف الزيلعي، *نصب الراية*: ٤٨٤/١.

والمؤلف فيه الكتب التي لم يسبق إلى مثلها، فكان عالماً عارفاً بدقائقها وتفاصيلها، ناظره شيخه الدار قطني فرضيه، ويكفيه فخراً أنّ أبا علي الحافظ كان إذا رأى الحاكم يعدّه بألف رجل من أصحاب الحديث[١]، وقد تبعه وقلّده الآخرون في منهجه ورؤاه التي أبدع في صياغتها، فخرجت بأكثر من ألف جزء، فمن *المستدرك والإكليل والمدخل إلى معرفة المستدرك وتأريخ نيسابور*، *فالأمالي والضعفاء والعلل ومعجم الشيوخ ومعرفة علوم الحديث*، ومروراً *بفضائل فاطمة ومقتل الحسين*عليه السلام، وغير ذلك الكثير.

وبتعبير موجز نقتنصه من فم الذهبي: هو بحر من بحور العلم صنف وخرّج وجرح وعدّل وصحح وعلل.[٢]

هذا هو حال الحاكم النيسابوري في هذا الفن، فمن غير الصحيح والمنطقي أن نطلق الأحكام بهذه العجالة، ونسقط ما خرّجه وصحّحه، وهو الدقيق والحصيف وصاحب معرفة، ويُعد بألف رجل من أصحاب الحديث.

تقييم الأحاديث التي يصححها الحاكم النيسابوري

ثم تعال معي عزيزي القارئ لننظر كيف قيّمت أحكام هذا الحافظ على الأحاديث، ولنأخذ نماذجَ من هذه الأقوال:

١. **الحافظ الذهبي**، قال في *الموقظة* في كلامه حول الراوي «الثقة»: فإن خُرّج حديثُ هذا في الصحيحين، فهو موثّق بذلك، وإن صحّح له ـ مثل الترمذي وابن خزيمة ـ فجيد أيضاً، وإن صحح له ـ كالدار قطني والحاكم ـ فأقل أحواله حسن حديثه.[٣]

---

١. عبد الوهاب بن علي السبكي، *طبقات الشافعية*: ١٦٠/٤.

٢. راجع المصادر التالية؛ *سير أعلام النبلاء*: ١٧١/١٧؛ *البداية والنهاية*: ٣٥٥/١١؛ *وفيات الأعيان*: ٢٨١/٤.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *الموقظة*: ٧٨، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة.

إذن، فالراوي الذي يخرّج له الحاكم ويُصحّحه أقل أحواله كونه حسن الحديث، ولكننا نجد أنّ الذهبي ـ وفقاً لما تقدم ـ قد نقده، وأسقط بعض أحاديثه، وهذا تناقض واضح.

٢. **الإمام الشنقيطي**، يؤيّد حسنُ أحاديثه وصحّتها، فأحاديث الحاكم على فرض ـ جدلي ـ التسليم بالتساهل فيها، لا يلزم من ذلك أنّه لا يقبل له تصحيح مطلقاً، قال: ورب تصحيح للحاكم مطابق للواقع في نفس الأمر»[١]، ومن هنا نجده يرّد على النووي الذي اتهم الحاكم بالتساهل بقوله: «وتصحيحه لحديث أنس ـ في حديث الطير ـ المذكور، لم يتساهل فيه، ولذا، فلم يبد النووي وجهاً لتساهله فيه، ولم يتكلم في أحد من رواته بل هو تصحيح مطابق للواقع.[٢]

إذن، فقد تكون تصحيحات الحاكم مطابقة للواقع، ويجب التسليم والأخذ بها، ولا يلزم من ذلك طرحها، أو أنّها ضعيفة، أو موضوعة.

٣. **الحافظ ابن الصلاح**، في نقاشه لأبي عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم، الذي قال: إنّه قلّ ما يفوت البخاري ومسلم من الأحاديث الصحيحة.

فردّه ابن الصلاح في ذلك، قائلاً: «فإنّ الحاكم قد استدرك عليهما أحاديث كثيرةً وإن كان في بعضها مقال، إلا أنّه يصفو له شيء كثير»[٣]، فابن الصلاح هنا يُسلم بأنّ الحاكم له استدراكات كثيرة على الصحيحين، وهي على شرطهما، وإن كان بعضها القليل فيها نقاش، أو مقال بحسب رأي ابن الصلاح.

ولكننا نقول لابن الصلاح، لعل هذا القليل هو من المتابعات والشواهد التي كان يدرجها الحاكم، والغرض منه هو تقوية الأحاديث، وليس الانفراد بها، أو لعله أخرجها لزيادة فيها، أو مخالفة للسياق برأيه، فهو أعلم بالأسانيد

---

١. محمد الأمين الشنقيطي، *أضواء البيان*: ٣١٥/٤.

٢. المصدر نفسه: ٣١٥/٤.

٣. عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، *مقدمة ابن الصلاح*: ٢٣.

وطرقها، فلا يُعاب على الحاكم هذا الصنيع، فهو العالم بطرق الحديث ومضامينه ودلالاته.

٣. **العلامة المعلمي**، في معرض ردّه على الكوثري الذي استشهد بقول ابن حجر، أنّه حصل له تغيّر وغفلة في آخر عمره، فقال: وأمّا قول الكوثري اختلط ـ أي الحاكم ـ اختلاطاً شنيعاً، فمجازفة، بل لم يختلط[١]، وقال أيضاً: مع هذا كله لم يقع خلل ما في روايته؛ لأنّه إنّما كان ينقل من أُصوله المضبوطة، وإنما وقع الخلل في أحكامه، فكل حديث في *المستدرك* فقد سمعه الحاكم كما هو، هذا هو القدر الذي تحصل به الثقة... .[٢]

هذا الكلام من المعلمي، نحرز من خلاله، أنّ الحاكم النيسابوري ينقل من أُصوله المضبوطة، ولا يوجد اختلاطٌ فيما ينقله، ولم يقع الخلل في روايته، وهذا هو القدر المتيقن الذي تحصل به الثقة، لذا، فنجد أنّ المعلمي في ثنايا كلامه عن الحاكم يصفه أنّه:«إمام مقبول القول في الجرح والتعديل».[٣]

وأمّا الأحكام التي لم يرتضيها المعلمي وأنّ هناك خللاً فيها، فأمرها سهل، بعدما تقدم من ضبط أُصوله؛ لأنّ الحاكم يتكلم وينطق بعلم، وكما قلنا وبشهادة الذهبي وابن كثير وغيرهما بكونه من بحور العلم، وأنه من أهل الأمانة والصيانة والضبط والتجرد والورع، وهو إمام أهل الحديث.

فلعلنا لو تجردنا ودققنا الأمر بإنصاف، لوجدنا أنّ هناك سبباً آخر وراء هذه التهمة، هي التي جعلت الحاكم في مضنة التساهل، ومضنة حكمه على الأحاديث الضعيفة بالصحّة. وهذا ما يُجيبنا عنه الاحتمال الثالث.

---

١. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، *التنكيل*: ٦٨٩/٢

٢. المصدر نفسه: ٥٣٦/٢.

٣. المصدر نفسه: ٥٣٦/٢.

الاحتمال الثالث: ذكر فضائل أهل البيت عليهم السلام وتخريجه لها

نختصر ما قالوه بنقلنا لعبارة الخطيب البغدادي، حيث قال: وكان ابن البيِّع يميلُ إلى التشيُّع؛ فحدّثني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأرموي، بنيسابور، وكان شيخاً صالحاً فاضلاً عالمًا، قال: جمع الحاكمُ أبو عبد الله أحاديث زعم أنّها صحاحٌ على شرط البخاري ومسلم، يلزمهما إخراجها في صحيحيهما، منها: حديث الطائر، ومن كنت مولاه فعليٌّ مولاه، فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك، ولم يلتفتوا فيه إلى قوله، ولا صوَّبوه في فعله.[1]

فتخريجه لحديث الطير وحديث من كنت مولاه، كانت السبب الجلي في كونه متساهلاً، ولكن الحق ـ كما سيأتي في الفصل الخامس من هذا الكتاب ـ أنّ هذه الأحاديث صحيحة، وليست ضعيفة بشهادة نفس من قالوا بتساهله، فتمهل.

الاحتمال الرابع: موقفه من معاوية

الحاكم كان ينأى بنفسه عن نقل فضائل معاوية، بحيث كسروا منبره الذي كان يحدث فيه، ومُنع من الحديث، وبعبارة معاصرة كانت عليه إقامة جبرية، وكان بإمكانه أن تُرفع عنه لو نطق بحديث بفضائل معاوية، ولكن أبتْ نفس الحاكم وقلبه، أن تنطق بحرف واحد؛ لذا، فنجد بعض المحدثين يؤاخذ الحاكم على ذلك.

ينقل لنا الذهبي عن ابن طاهر صورة رفض الحاكم وموقفه من معاوية، قال: قال ابن طاهر: كان شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفاً غالياً عن معاوية، يتظاهر بذلك، ولا يعتذر منه، سمعت أبا عبد الرحمن السلمي يقول: دخلت على الحاكم وهو في داره،

---

١. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*: ٤٣٥/٥.

لا يمكنه الخروج إلى المسجد، وذلك أنهم كسروا منبره، ومنعوه من الخروج، فقلت له: لو خرجت وأمليت في فضائل هذا الرجل ـ أي معاوية ـ حديثاً، لاسترحت من المحنة، فقال: لا يجئ من قلبي، لا يجئ من قلبي.[١]

والذهبي يشاطر ابن طاهر في هذه الرؤية، ولكنّه يعترض عليه، في أنّه كان مُعظّماً للشيخين، فهو شيعي لا رافضي، وكان يتمنى أمنيةً لم تتحقق له، وهي عدم تصنيف الحاكم لكتاب *المستدرك والعلة*؛ معاوية!!

قال: قلت أمّا انحرافه عن خصوم علي، فظاهر، وأمّا أمر الشيخين، فمعظّم لهما بكل حال، فهو شيعي لا رافضي، وليته لم يصنف *المستدرك*؛ فإنّه غض من فضائله بسوء تصرفه.[٢]

وابن تيمية ـ أيضاً ـ أدلى بدلوه، قال: هذا مع أنّ الحاكم منسوبٌ إلى التشيّع، وقد طُلِبَ منه أن يروي حديثًا في فضل معاوية، فقال: ما يجيء من قلبي، ما يجيء من قلبي، وقد ضربوه على ذلك، فلم يفعل، وهو يروي في الأربعين أحاديث ضعيفةً، بل موضوعةً عند أئمة الحديث، كقوله بقتال الناكثين، والقاسطين، والمارقين.[٣]

وابن تيمية ـ كعادته ـ كلّما وجد حديثاً في فضائل الإمام علي عليه السلام، يطلق أحكامه بتضعيفها، أو وضعها؛ بدعوى أنّ الإجماع، أو أنّ أئمة الحديث ضعّفوها، أو أنّه من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل[٤]، وهكذا يعطي العنان لنفسه بذكر هذه الألفاظ بلا دراية في علم الحديث، فلا نجده يتكلم بدليل علمي رصين، بحيث ينقل لنا طرق

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١٧٥/١٧.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ١٠٤٥/١.

٣. أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني، *منهاج السنة*: ٣٧٣/٧.

٤. وهذا ما نطق به في حديث الطير، الذي صحّحه الحاكم وغيره من كبار أهل السنّة، وسنأتي على بيان ذلك لاحقاً، *منهاج السنة*: ٣٧٣/٧.

الحديث ومتابعاته وشواهده، ومن ثم الحكم عليه.[١]

إذن، فالحاكم وفق هذه الرؤية وهذا النصوص لم يجئ من قلبه أن يحدث بفضائل معاوية، والسبب واضح؛ لأنّه خبير بما تحويه السنّة النبوية وهو واقف عليها وعلى دقائقها وتفاصيلها، فمعاوية قد ذمه رسول الله ﷺ في أكثر من مناسبة، فالحق بنظره أن يذكر مساوئه ومثالبه، لا أن يتكلم بفضائله، وقد سبقه الحافظ النسائي في هذه المحنة، فضُرب حتى قُتل على أثر ذلك؛ لأنّه لم يتكلم بفضائل معاوية، وقد صرّح أنّه كيف ينقل فضائله وهو لا يعرف له إلا «لا أشبع الله بطنه»[٢]، أي: دعاء النبي عليه، والغريب أنّ هناك من جعل هذه منقبة لمعاوية.[٣]

فلذا، اتهم النسائي بالتشيّع؛ لأنّه لم ينقل فضائل معاوية، أو لأنّه كتب في *خصائص أمير المؤمنين* عليه السلام، قال الذهبي: إنّ فيه قليلَ تشيع وانحراف عن خصوم الإمام علي، كمعاوية وعمرو، والله يسامحه.[٤]

إذن، فكان الباب مفتوحاً للحاكم، ويمكن أن يستريح من المحنة، لو تكلّم برغبات بعض من يدافع عن السلطة الأُموية. ولكن لابّد من دفع الثمن، فدعوى تساهل الحاكم واضحة.

فلو لم ينقل الفضائل ـ وكان يُحدّث بفضائل معاوية ـ لانقلبت المعادلة، ولكان الحاكم من المتشددين، وأحاديثه يجب العظ عليها بالنواجذ، ولما

---

١. كثيراً ما يُتهم ابن تيمية بالوهم والخلط وعدم الدقة في النقل وفي الحكم، ولنضرب مثالاً على ذلك: في حديث «أحب أسمائكم إلى الله...» فقد نقده الألباني، قائلاً: وهذا من أوهامه، فإنّه كان يكتب من حفظه قلّما يراجع كتاباً عندما يكتب. محمد ناصر الدين الألباني، *إرواء الغليل*: ٤٠٩/٤.

٢. راجع: محمد بن عقيل، *العتب الجميل*: ٤٠.

٣. المصدر نفسه: ٤٠.

٤. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١٣٣/١٤.

قالوا فيه بعضهم: إنّه ثقة في الحديث رافضي خبيث[١]، لأنّهم يعلمون جيداً من هو الحاكم، ولكن نسيَّ هذا الشيخ، أو تناسى أنّه إذا كان ثقة في الحديث، فهو صادق في النقل، وهذا يؤهله لأن نلتزم بما ينقل ويُحدّث، ولكن من السهل إطلاق كلمات الرفض، أو الخبث، أو أنّه شيعي، وبتعبير العلامة العسكري هو قتل معنوي للرواة والمحدثين، وأحيانا يُقتل جسدياً الراوي الذي يروي ما يخالف مصلحة مدرسة الخلفاء.[٢]

هذه هي الحقيقة التي لا مناص منها، ويجب الإذعان لها والتأمل فيها ملياً، فالمعيار هو نقل فضائل علي واهل بيته عليهم السلام والكلام حول معاوية، فلو تجّرد هذا الراوي، أو المحدث عن تلك الخصلتين، لكان معتبراً ومقبول الحديث.

الاحتمال الخامس: التشيّع

أيضاً كانت تهمة التشيّع والرفض، هي سبب لاتهام الحاكم بالتساهل، وهذا الاحتمال يمكن أن نلحظه بما صرّح به السخاوي في *فتح المغيث*، عند كلامه حول كتاب *المستدرك* بعد أن ذكر تساهله، قال: ... بإدخاله فيه عدّة موضوعات حمَلة على تصحيحها إما التعصب لما رمى به من التشيّع.[٣]، فتساهله بنظر السخاوي هو لتعصبه للتشّيع، فأدخل فيه بعض الأحاديث الموضوعة وصحّحها.

هل دعوى تشيّع الحاكم صحيحة؟

إنّ كلمات علماء أهل السنّة في تشيّعه، تكاد تكون متقاربة في وصفه بالتشيّع، فتارة يصفه الخطيب البغدادي: إنّه يميل إلى التشيّع. والسمعاني: إنّه كان فيه تشيّع. وابن الجوزي: كان متشيّعاً في الظاهر. وابن تيمية: كان منسوباً إلى

---

١. عبارة الذهبي عن ابن طاهر المقدسي، *تأريخ الإسلام*: ٣١/٢٨.

٢. السيد مرتضى العسكري، *معالم المدرستين*: ٢٥٩/١.

٣. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*: ٣٥/١.

التشيّع. والذهبي: إنّ تشيعه خفيف. وابن كثير: فيه شيء من التشيّع .... وهلم جرا.[١]

ولكننا عندما نتأمل بالجواب حول هذه الدعوى، يجدر بنا أن نفهم معنى الشيعي في التراث السنّي، فعندما يُطلقون مفردة الشيعي، فهل يقصدون بها الفرد الشيعي الذي يؤمن بولاية الإمام علي عليه السلام على الإطلاق، وأنّ نظرية النص والتعين هي المحور في ولايته؟ أم أنّ هناك معنى آخر للشيعي من وجهة نظر علماء أهل السنّة؟

تعريف الشيعي عند محدّثي أهل السنّة

ولعلنا نفهم معنى اطلاق كلمة الشيعي والمراد منها ـ لا سيما في علم الجرح والتعديل ـ هو ما يُحدثنا به علماء أهل السنّة، قال ابن حجر العسقلاني: فالتشيّع في عرف المتقدمين، هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان... مع تقديم الشيخين وتفضيلهما.[٢]

فتقديم الإمام علي عليه السلام على عثمان فقط في الفضيلة مع الاعتقاد بأفضلية الشيخين، والقول بإمامتهما، هذا يُعدّ من الشيعة بنظر ابن حجر.

وكذلك الذهبي، قال: فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم، هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية... .[٣] فمجرّد التكلم في عثمان وطلحة ومعاوية يُعدّ من الشيعة الغلاة.

وقال ابن عبد ربه الأندلسي: والشيعة.... وهم الذين يفضلون علياً على عثمان ويتولون أبا بكر وعمر.[٤]

---

١. راجع المصادر التالية: *تاريخ بغداد*: ٤٧٣/٥. *الأنساب*: ٣٧١/٢؛ *المنتظم*: ٢٦٩/٨؛ *منهاج السنة*: ٣٧٣/٧؛ *سير أعلام النبلاء*: ١٦٥/١٧؛ *البداية والنهاية*: ٥٨٣/٨.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٨١/١.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*: ٦/١.

٤. أحمد بن عبد ربة الأندلسي، *العقد الفريد*: ٢٤٥/٢.

الحاكم مُنصف في أحكامه على الأحاديث وليس شيعياً

فعندما نقيّم هذه التعاريف ونتفحصها ونقارنها بما كتبه الحاكم، لا سيّما في كتابه *معرفة علوم الحديث*، فعند تقسيمه لطبقات الصحابة في النوع السابع، قال:

فأولهم قومٌ أسلموا بمكة مثل: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم رضي الله عنهم.[١]

فهنا الحاكم وفق هذا التقسيم الرباعي يقدم الخلفاء الثلاثة على الإمام علي عليه السلام، وهذه قرينة واضحة فيما يعتقد به.

•وكذلك تبويب الحاكم في كتابه *المستدرك على الصحيحين*، فقد سار وفق منهجية علماء أهل السنّة في ترتيبهم للصحابة وذكر مناقبهم وفضائلهم، فمثلاً قال: «ذكر مناقب حواري رسول الله «صلى الله عليه وسلم» وابن عمته الزبير بن العوام...» و«ذكر مناقب طلحة بن عبيد الله التيمي رضي الله عنه» و«ذكر مناقب المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.[٢]

ومعلوم أنّ هذا الترتيب وذكر المناقب لا يُعرف عند محدثي الشيعة، وكذلك من راجع كتبه الأُخرى يجد ذلك واضحاً.

وكذلك مشايخه الذين نَهلَ منهم، وتتلمذ على أيديهم، وهؤلاء كانوا من كبار أهل السنّة، وهم من الأشاعرة، كالشيخ أبي بكر إسحاق الضبّي، وأبي بكر بن فورك، وأبي سهل الصعلوكي، وأمثالهم، فكان يجالسهم في البحث، ويتكلم معهم في أُصول الديانات، بحيث نجد أنّ ابن عساكر جعله في عداد الأشعريين.[٣]

---

١. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *معرفة علوم الحديث*: ٢٢.

٢. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين*: ٣ و ٣٥٩ و ٣٦٨ و ٤٤٧.

٣. انظر، *مقدمة كتاب معرفة علوم الحديث*: ٧.

لذا، فنعتقد أنّ تقديم الحاكم لعلي عليه السلام، كان من جنبة العلم والفضل، وليس من ناحية تقديمه في الخلافة. وقد أكّد السبكي في طبقاته هذه الفرضية، قال:

> فتأملت مع ما في النفس من الحاكم من تخريجه حديث الطير في *المستدرك*... لا تعلق لها بتشيع ولا غيره، فأوقع الله في نفسي أنّ الرجل كان عنده ميل إلى علي رضي الله عنه، يزيد على الميل الذي يطلب شرعاً، ولا أقول إنّه ينتهي به إلى أن يضع من أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ولا أنّه يُفضّل علياً على الشيخين، بل أستبعد أن يفضله على عثمان، فإني رأيته في كتابه *الأربعين* عقد باباً لتفضيل أبي بكر وعمر وعثمان واختصهم من بين الصحابة، وقدم في *المستدرك* ذكر عثمان على علي رضي الله عنهما....وأخرج غير ذلك من الأحاديث الدالة على أفضلية عثمان مع ما في بعضها من الاستدراك عليه، وذكر فضائل طلحة والزبير وعبد الله بن عمرو بن العاص، فقد غلب على الظن أنه ليس فيه ـ ولله الحمد ـ شيء مما يستنكر عليه إفراط في ميل لا ينتهي إلى بدعة.[1]

فخلاصة رأي السبكي أنّه يميل إلى التشيّع، بمعنى أنّه يَنقُل ويُخرّج بعض فضائل أهل البيت عليهم السلام، وهذا لا يلزم منه أن يكون شيعياً.

والحق: إنّ الحاكم مُنصف في أحكامه على بعض الأحاديث التي رواها في فضائل أهل البيت عليهم السلام، وقد صَحّح بعضها على شرط الشيخين، لا سيّما في كتابه *المستدرك على الصحيحين*، وأنّه لا يتكلم بفضائل معاوية، فهو شيعي بلحاظ ما قدمناه من تعريف المحدثين له كابن حجر والذهبي وغيرهما.

وأمّا ما تقدم ممن قال بتشيعه كالخطيب وابن تيمية والذهبي ...، فنعتقد أنّ مرجع أقوالهم هو لإبطال ما أورده من أحاديث صحّحها، والشيعة قد احتجت بها وألزمتهم بما قاله هذا المحدث الثقة، وهذا ما أشار إليه العلامة

---

١. عبد الوهاب بن علي السبكي، *طبقات الشافعية*: ١٦٧/٤.

آغا بزرك طهراني، حيث قال: ويُحكى الجزم بتشيعه عن ابن تيمية أيضاً، لكنه احتمل جمعٌ من الأعلام أنّ رمي هؤلاء بالتشيّع لإرادة إبطال احتجاج الشيعة بما أورده في مستدركه وغيره مما يضر بعقائدهم، وهو غير بعيد.[١]

ونُضيف إلى ما قاله العلامة الطهراني: إنّ تهمة التشيّع للحاكم قد تدخله في دائرة البدعة التي نظّر لها الذهبي، بتقسيمه لها، وأنّها على ضربين: بدعة صغرى كغلو التشيّع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق، ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه.[٢]

فالذهبي وان كان نظره إلى أنّ البدعة الصغرى قد تُقبل أحاديثه؛ لأنّه مضطر إلى ذلك؛ لأنّ في التابعين وتابعيهم من حاز على هذه الصفة، فلو ردّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية[٣]، ولكن عند التطبيق نجد بعض الأحاديث قد اتُهم رواتها بغلو التشيّع، وأُسقطت عن الاعتبار، كما نجد ذلك في قول الذهبي نفسه في ترجمة سالم بن أبي حفصة الكوفي، فقال عنه: «شيعي لا يحتج به»[٤]، وقال عنه ابن حجر: «صدوق في الحديث إلا أنه شيعي غالي»[٥]، مع أنّ هذا الرجل من رجال البخاري، روى عنه في *الأدب المفرد*، وكذلك روى عنه الترمذي.

معيار الغلو في التشيع

غلو التشيّع ـ كما في عبارة الذهبي المتقدمة ـ هو الكلام في الصحابة

---

١. آغا بزرك طهراني، *الذريعة*: ١٩٩/٢.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٥/١.

٣. المصدر نفسه: ٥/١.

٤. محمد بن أحمد الذهبي، *المغني في الضعفاء*: ٢٢٠/١. محمد بن أحمد الذهبي، *الكاشف*: ٤٢٢/١.

٥. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تقريب التقريب*: ٣٣٤/١.

ومعاوية بالخصوص، والحاكم ـ كما هو معلوم ـ متهم بالتساهل، وتساهله بعبارة أُخرى تمثّل بدعته وغلوه في التشيّع، فقد نعته ابن طاهر وابن تيمية بانحرافه وغلوه عن معاوية وأهل بيته ولا يعتذر منه.[١]

وابن تيمية ومن سار على نهجه يرى المعيار في الغلو تقديم علي على عثمان، فالذي يُقدم علياً على عثمان، فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، ثم يدّعي أنّ سائر أئمة السنّة على تقديم عثمان، وهو مذهب جماهير أهل الحديث، وعليه يدل النص والإجماع والاعتبار.[٢]

وهذا المعيار يسري على الجميع بما فيهم الحاكم؛ لذا، فموقفه من معاوية أوقعه في إشكالية التشيّع، ولكن تشيعه خفيف، وهو أشبه ما يكون بتشيّع بعض رواة الحديث، كوكيع، والأعمش، بل والمحدثين الكبار، كالدّار قطني والنسائي وابن عبد البر وابن جرير الطبري، ولكن كما قلنا: إنّ التشيّع بلحاظ هذا المعيار، وهو تقديمه على عثمان بالفضل، وإن قدّمة من ناحية التسلسل العمودي من موقع الخلافة، وهذا مما يجب الالتفات إليه، فالحاكم كما قلنا يقدم عثمان على علي من هذه الحيثية؛ لذا، فهو يُصحّح بعض الأحاديث لهذا الأمر الذي يراه مطابقاً للواقع، ولا يمكن أن يسير على خلافه؛ لأنّه ذلك العَلم الذي سَبَر الأحاديث وماز بين صحيحها وضعيفها.

أضف إلى ذلك أنّ التشيّع لو كان معياراً للحكم على تضعيف

---

١. عبد الوهاب بن علي السبكي، *طبقات الشافعية*: ١٦٣/٤، احمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني، *منهاج السنة*: ٣٧٣/٧.

٢. راجع؛ *منهاج السنة*: ٧٣/٢و ٧٤. ولا نعلم من أين هذا الإجماع الذي حصل عليه، ومن ثم يدّعي النص، في حين أنّ نصوص الحديث في الكتب الروائية السنّية ـ كما سنأتي على ذكرها في انعكاس هذه النظرية على التراث الحديثي في الفصل الأخير ـ تدل بكل وضوح على أفضلية علي عليه السلام على الجميع، فهذا الإجماع وذلك النص من غرائب ابن تيمية وعجائبه.

الأحاديث، لما نجا أحد من هذه التهمة، فكثير ممن رميّ بالتشيع ـ وإن تكلموا فيهم من حيثية نظرية ـ عند التطبيق نرى أصحاب الصحاح قد حوت صحاحهم على ثلة كبيرة منهم وخرّجوا لهم، بل وقد حكموا عليهم بكونهم ثقات، أو غير ذلك، وسوف نُجرّد لثلاثين راوياً ـ من باب المثال وإلا هناك من أحصى ثمانين أو أكثر ـ وذلك في جدول، نذكر فيه اسم الراوي وطبقته، ومن روى له والحكم عليه، بحسب رموز ابن حجر العسقلاني في كتابه *تهذيب التهذيب*، واخترنا ابن حجر العسقلاني؛ لأنّ الرجل يُطلق عليه بحسب موازينهم العلمية أنّه خاتمة الحفاظ[1]، وأحكامه تكاد تكون مورد تسالم.

جدول من رُمي بالتشيّع، وقد خَرّجوا لهم أصحاب الصحاح

ت	اسم الراوي	طبقته	من روى له	الحُكْم عليه
١	أحمد بن المفضل الحَفَري	من التاسعة	د س	صدوق شيعي في حفظه شيء
٢	أبان بن تَغْلِب	من السابعة	م	ثقة تُكُلِّمَ فيه للتشيع
٣	أجلح بن عبد الله بن حُجْية	من السابعة	ب خ	صدوق شيعي

١. هو أحمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر، الكناني القبيلة، وهي قبيلة عربية، العسقلاني الأصل، نسبة إلى عسقلان، وهي مدينة تقع بساحل الشام في فلسطين، المصري المولد، والمنشأ والدار، والوفاة. شافعي المذهب، ولع بالأدب والشعر، ثم أقبل على الحديث، أضفى عليه السيوطي جملة من الألقاب منها، شيخ الإسلام، والحفاظ في زمانه، وحافظ الديار المصرية، بل حافظ الدنيا مطلقاً، وأنّه شرب من ماء زمزم ليصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ، فبلغها وزاد عليها، تصانيفه كثيرة، أشهرها، *تهذيب التهذيب*، *لسان الميزان*، *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة* وغيرها، توفي سنة (٨٥٢هـ). راجع: جلال الدين السيوطي، *ذيل طبقات الحفاظ*: ٣٨٠؛ محمود بن أحمد خير الدين الزركلي، *الأعلام*: ١٧٨/١.

٤	إسحاق بن منصور السَّلولي	من التاسعة	ع	صدوق تُكُلِّمَ فيه للتشيع
٥	إسماعيل ابن أبان الوراق الأزدي	من التاسعة	خ صد ت	ثقة تُكُلِّمَ فيه للتشيع
٦	إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي	من الرابعة	م	صدوق يهم ورمي بالتشيع
٧	ثعلبة بن يزيد الحمَّاني	من الثالثة	ع س	صدوق شيعي
٨	جعفر بن زياد الأحمر	من السابعة	ل ت س	صدوق يتشيع
٩	جعفر بن سليمان الضُّبَعي	من الثامنة	ب خ م	صدوق زاهد لكنه كان يتشيع
١٠	جُميع ابن عمير التيمي	من الثالثة	٤	صدوق يخطىء ويتشيع
١١	حَبَّة بن جُوَيْن العُرَني	من الثانية	س	صدوق له أغلاط وكان غالياً في التشيع
١٢	الحسن بن صالح بن صالح بن حي	من السابعة	ب خ م	ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع
١٣	الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري	من العاشرة	س	صدوق يهم ويغلو في التشيع
١٤	خالد بن طهمان الكوفي	من الخامسة	ت	صدوق رمي بالتشيع ثم اختلط
١٥	خالد بن مخلد القَطَواني	من كبار العاشرة	خ م ت س	صدوق يتشيع وله أفراد
١٦	خلف بن سالم المخرَّمي	من العاشرة	س	ثقة حافظ عابوا عليه التشيع
١٧	داود بن أبي عوف سويد التميمي	من السادسة	ت س ق	صدوق شيعي ربما أخطأ
١٨	زاذان أبو عمر الكندي البزاز	من الثانية	ب خ م	صدوق يرسل وفيه شيعية
١٩	سالم بن أبي حفصة العجلي	من الرابعة	ب خ ت	صدوق في الحديث إلا أنه شيعي غال

٢٠	سالم بن عبدالواحد المرادي	من السادسة	ت	مقبول وكان شيعياً
٢١	سَعَّاد بن سليمان الجعفي	من الثامنة	ق	كوفي صدوق يخطىء وكان شيعياً
٢٢	سعيد بن خُثَيْم بن رَشَد الهلالي	من التاسعة	ت س	صدوق رمي بالتشيع له أغاليط
٢٣	سعيد ابن عمرو ابن أشوع الهمداني	من السادسة	خ م ت	ثقة رمي بالتشيع
٢٤	سعيد بن فيروز أبو البختري	من الثالثة	ع	ثقة ثبت فيه تشيع قليل كثير الإرسال
٢٥	سعيد بن محمد بن سعيد الجرمي	من الحادية عشرة	خ م د ق	صدوق رمي بالتشيع
٢٦	سلمة بن كهيل الحضرمي	من الرابعة	ع	ثقة يتشيع
٢٧	سليمان بن قرم	من السابعة	خ ت د ت س	سيء الحفظ يتشيع
٢٨	ضرار بن صُرَد التيمي الكوفي	من العاشرة	ع خ	صدوق له أوهام وخطأ ورمي بالتشيع
٢٩	عاصم بن عمرو البجلي الكوفي	من الثالثة	ق	صدوق رمي بالتشيع
٣٠	عائذ بن حبيب بن الملاَّح الكوفي	من التاسعة	س ق	صدوق رمي بالتشيع

إذن، فوفق هذا الجدول لا يمكن القول: إنّ التشيّع هو المقياس الذي يمكن أن يُجعل لتضعيف الأحاديث، وبالتالي يُأشَر لمن خرّج لهم بالتساهل؛ وذلك لأنّ جملة كبيرة من الرواة قد خرجّوا لهم في صحاحهم ومسانيدهم ومجامعهم الحديثية، وقد حكموا عليهم بكونهم من الثقات.

ولعل القارئ الكريم يسأل ويستفهم عما هو المعيار والضابط المنطقي الذي يجب أن نحتكم له، ويكون مقياساً موضوعياً في الحكم على النقّاد، بحيث يصح أن ننسب إليهم هذه الصفة كالتشدد، أو التساهل، أو الاعتدال؟

والجواب: إنّ الذهبي ـ وكما قلنا سابقاً ـ وهو المؤصّل لهذه النظرية، لم يُعط معياراً واضحاً يمكن أن نعتمد عليه، ولكننا ذكرنا فرضيات وأسباباً عامّة وخاصّة لا تعدو كونها مناشئ للقول بهذا التصنيف، وكلّها محلّ نظر وتأمّل؛ لذا، فسوف يتكفّل الفصل اللاحق بتسليط الضوء على هذه النقطة المهمة والجوهرية، وهي فقدان المعيار الموضوعي لهذا التصنيف، وذلك عند نقدنا لصاحب النظرية على مستوى التنظير، وكذا التطبيق.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال ما تقدم نلخص هذا الفصل بما يلي:

١. ذكرنا الأسباب التي يمكن أن تكون منشئاً لبروز هذا التصنيف وهذه النظرية، وقد قسّمنا ذلك على مستويين، عام وخاص، ونرى أنّ هذا التقسيم يعطي رؤية واضحة لفهم كيفية ظهور هذا التقسيم بجلاء ووضوح، أمّا الأسباب العامّة ـ كانقطاع الحديث لبرهة من الزمن ما يقارب القرن، والتعصب للمذهب ـ وذلك لأن طائفة قد تتشدد وتتساهل وفق مصالحها وأهوائها وغير ذلك.

وأمّا الأسباب الخاصة، فهي من قبيل: رجال الصحيحين ومحنة خلق القرآن ...إلخ.

٢. بيان بعض المقاربات النقدية حول من اتُّهم بالتساهل، وهذه المقاربات كان هدفنا من ذكرها إعطاء مصداقية أكبر حول هذا التصنيف، وبيان الأسباب المفترضة لتساهلهم، ومناقشتها للوصول إلى السبب الحقيقي الذي

قد يكون هو الأقرب للواقع، وهذه الدراسة مهمة جداً؛ لأنّها ترسم معالم هذا التصنيف، وما هو الغرض الواقعي منه.

ومن هذه المقاربات والوقفات النقدية، ما ورد من تساهل الترمذي والنسائي وابن حبان والدار قطني والحاكم النيسابوري، وقد ركّزنا بصورة أكبر على الأخير من هؤلاء النقّاد؛ لأنّ الحاكم من المحدثين الذين شددوا النكير عليه بهذه الصفة (التساهل)، وأثبتنا أنّ هذه الأقوال لم تخضع لميزان علمي منصف، بل يكاد يكون الطابع المذهبي هو من وراء هذه التهمة التي ما أنصف من حكم عليه بها، ولعل واحدة من التهم هي تشيّعه، وقد حققنا القول في ذلك، ووصلنا إلى نتيجة مؤدّاها: إنّ الرجل منصف في أقواله، وليس شيعياً، لذا، فنعتقد أن تقديم الحاكم لعليعليه السلام كان من جنبة العلم والفضل، وليس من ناحية تقديمه في الخلافة، وقد أكّد السبكي هذه الحقيقة في طبقاته... وفي الوقت نفسه، أزحنا الضبابية عن مفهوم الغلو في التشيّع، وما هو المعيار الذي يضبطه ويقاس به، ورسمنا جدولاً لمن رُمي بالتشيّع، وهو ليس كذلك، بل هذا المصطلح جاء لكل من ينقل بعض الفضائل لعليعليه السلام، أو ما يُشم منه ذلك، بل تعدّى الأمر أكثر من ذلك، فقد أُتهم كثير من الكوفيين بذلك لمجرّد كونهم من الكوفة، وبالتالي قد تسقط رواياتهم، لكونهم من الغلاة.

هذه ـ تقريباً ـ أهم النقاط التي جاءت في هذا الفصل، بعد ذلك يجب أن نتكلم حول المُنظّر لهذا التقسيم، ونُقيّمه بحسب المعايير العلمية والموضوعية.

الفصل الرابع

دراسة نقدية لصاحب نظرية
تصنيف
علماء الجرح والتعديل

توطئة

بعد ما تقدم في الفصل السابق من ذكرنا للأسباب والمناشئ لبروز هذه النظرية، اتّضح لنا أنّه لا معيار واضح المَعالم يمكن أن تتكأ عليه، فكل ما فهمناه مما قرّره الذهبي، هو مجرّد تقعيد وإنشاء لها ليس إلا، وأمّا ما بعد هذا التقعيد، فلا نجد تكاملاً لها من حيث الأركان والأسس والمعطيات والنتائج السليمة ـ نعم، نحن لا نختلف من وجود هذا التقسيم بلحاظ نسبي ـ فهي مجرّد وصف وانتقاد لمن يخالف بعض الآراء، أو يجرح، أو يُعَدل، أو يُضعّف بعض الأحاديث، فسرعان ما نجد هذا الوصف، وأقصد ـ التشدد، أو التساهل، أو الاعتدال ـ لهذا الناقد، أو ذاك.

بيدَ أنا لو أمعنا النّظر جيداً من خلال مناقشتنا لها، نجد أنّ هناك إشكالية كبيرة يمكن أن توجه لها، وذلك بلحاظ أمرين:

الأول: على المستوى النظري.

الثاني: على المستوى العملي التطبيقي.

المبحث الأول

النقد على المستوى النظري

أمّا نقدنا لهذه النظرية ـ وعلى هذا المستوى ـ فيمكن أن نلحظه بخمسة أمور:

١. غياب الأسس والأركان السليمة لهذه النظرية

من البديهي والواضح أنّ من يريد أن يؤسّس لنظرية ما، لابدّ أن تكون هناك تصورات قبلية محكمة ورصينة تدور حولها، بحيث لا يمكن أن ينفرط عقدها، أو تسقط باصطدامها بأوّل حائط، لا سيّما الواقع العملي، أو التطبيقي، فعندما يقرّر أو يؤصّل لنا الإمام الذهبي هذه القاعدة وهذا التصنيف، والذي أشرنا إليه سابقاً[1]، فلو حلّلنا كلامه نجد أنّ الذهبي يرسم منهجاً عاماً لعلماء الجرح والتعديل، فهناك المتشدد وهناك المتساهل والمعتدل، وهذه دعوى كبيرة تترتب عليها آثار يمكن أن تنعكس على كل مفاصل الحديث النبوي؛ لأنّها قد تُسقط كثيراً من الأحاديث، وقد ترفع جزءاً كبيراً منها أيضاً... وإذا كان كذلك، فالمفترض أن يكون لهذا الكلام وهذا التأصيل أبعادٌ وحدودٌ واتجاهات وبوصلة تحددها، بحيث تكون مرسومة مسبقاً؛ لكي يكون مجال التطبيق متوافقاً ومتلائماً مع التنظير، وهذا ما لم نجد له عيناً ولاأثراً لمن نظّر لها.

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٧١ ـ ١٧٢.

فمن المفارقات التي قد تختلف بين المجالين، أنّنا في الوقت الذي يُوصف فيه بعض النقّاد بالتشدد، أو التساهل، نجد أنّ آراؤهم ـ أي هذه الطبقة ـ معتمدة عند أهل العلم من علماء الحديث، بل وكتب الجرح والتعديل طافحة بآرائهم، المتقدم منهم والمتأخّر، وهذا خير شاهد للتناقض في هذه النظرية.

وأيضاً قد تنقلب المعادلة، فمن عدّوه من المتشددين قد ينقلب إلى الضد منه، وهو التساهل، والعكس ـ أيضاً ـ صحيح، وهذا ما سيأتي الكلام عنه مفصّلاً عند النقد التطبيقي.

٢. ليس من اليُسر إطلاق الحكم على النقّاد بالتشدد والتساهل

إنّ مسألة الحكم على علماء الجرح والتعديل وتصنيفهم بهذه الطريقة، ليست بهذه البساطة واليُسر، بل فيها من التعقيد ما لا يخفى على البصير، وقد تكلمنا في بحوثنا التمهيدية أنّ بعض المحدثين ـ كابن أبي حاتم المتشدد بنظر الذهبي ـ قد حدّد مراتبَ للرواة، وجعل لكل مرتبة حكماً، فهو يوثق، أو يُضعّف وفق هذه المراتب وهذه الاصطلاحات والألفاظ.

وركّزنا القول على أنّ فهم هذه المراتب ومقاصد المحدثين دقيق جداً، وقلّما نجد من يقع على مراد تلك المقاصد، ولعل هذا سبب إضافي لبروز هذه الظاهرة، فمثلاً: إنّ ابن ابي حاتم قد يطلق لفظ المجهول على كثير من الرواة، مع أنّ هذا المجهول قد رووا عنه جماعة، والذهبي قد شهد بهذا الأمر، قال:

«قد يقول أبو حاتم فلان مجهول، ويكون قد روى عنه جماعة»[1]، بل إنّ وصف الجهالة لحقت بعض الصحابة في رؤية ابن أبي حاتم ـ كما في ترجمته لـ (حمزة بن الجمير الأنصاري) ـ وهو بدري، وكذلك حريث بن زيد بن ثعلبة الأنصاري هو بدري أيضاً وغيرهم، وعلى هذا، فيكون قول الصحابي

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *المغني في الضعفاء*: ١٣٧/١.

مردوداً وفق ما تبناه أبو حاتم، ولكن هناك من فسّر ذلك بأنّ مراده من الجهالة، هو جهالة الوصف وليس الحال. وعلى كل حال، فإنّ هناك اختلافاً واجتهاداً في فهم المصطلحات، ومن العسير جداً أن يكون التطبيق صحيحاً، وإن كان من أهل الخُبرة في هذا المجال.

ثم إنّ هناك من النّقاد من أسّس لأُصول ومبانٍ قد آمن بها، وكان جازماً بصدق ما توصل إليه من نتائج، وخير شاهد على ذلك هو توثيق ابن حبان والدار قطني وابن عبد البر وغيرهم لمجهول الحال، فهنا لا يمكن أن نتهم هؤلاء بالتساهل ـ لمجرّد دعوى غير قابلة للتطبيق في كثير من الأحيان ـ لأنّهم ينطلقون من رؤى سليمة ومنهج قد يتفق معه جملة من المحدثين، فالأمر ليس مقصوراً على الذهبي، بل هناك ما يُغايره في هذه الرؤية.

٣. النسبية في إطلاق التشدد والتساهل والاعتدال

ثم إنّ هذا التصنيف لو تنزلنا وقلنا بحقيقته[١]، ولكن الواقع العملي يدفعه ـ كما سيأتي ـ نعم، يمكن لنا أن ندّعي أنّ هذا التصنيف يمكن عدّه قرينة للترجيح عند التعارض ليس إلا، ومن هنا نجد العلاّمة اليماني قد كان ملتفتاً لهذا الأمر، قال:

ما اشتُهر من أنّ فلاناً من الأئمة مسهل[متساهل] وفلاناً متشدد ليس على إطلاقه، فإنّ منهم من يسّهل تارة ويشدد تارة، بحسب أحوال مختلفة، ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم، لا تحصل إلا باستقراء بالغ لأحكامهم، مع التدبر التام.[٢]

---

١. لأننا نعتقد أنّ منشأ هذا التصنيف سببه الحقيقي هو سد الفجوة الكبيرة في التراث الحديثي السّني؛ وذلك للاختلاف الكبير في توثيق وتضعيف الرواة، فلا يكاد يسلم راو من الجرح. وقد فصّلنا الكلام في ذلك عند ذكرنا للأسباب العامة لنشوء هذه النظرية، فراجع.

٢. محمد بن علي الشوكاني، *الفوائد المجموعة*، *مقدمة الكتاب*: ٧. بقلم، عبد الرحمن اليماني.

ومحصل هذا الكلام الذي نتفق معه تماماً: إنّه إذا كانت النسبية في هذا التصنيف وعدم الإطلاق، حينئذ فلا يمكن أن نهدر ما قاله المتساهل ـ الذين فرضوا تساهله ـ كالحاكم النيسابوري، أو ابن حبان، ونترك توثيقاته بحجّة أنّه متساهل، وكذلك الحال مع المتشدد، فنترك تضعيفاته، والمعتدل أن نحكم بإنصافه دائماً ومطلقاً، كلا، فليس الأمر كذلك، بل يجب أن تُدرس هذه المسألة بإنصاف وتحرّ ودقة، حتى يمكن الوقوف على الحكم الصحيح على رواة الحديث، وبالتالي الحكم على الحديث صحّةً وضعفاً.

٤. الخدشة في الأسباب التي فُرضت لهذه النظرية

قد تقدم في الفصل اللاحق مناقشتنا للأسباب الخاصّة التي فرضناها لهذه النظرية كجرح رجال الصحيحين، أو الضعف والأوهام في النقل للأحاديث، وعدم معرفة الرواة وغيرها، فكانت لنا وقفات وجولات طويلة حول الشخصيات التي كان لها نصيب من هذا التصنيف، كالنسائي وابن حبان والترمذي والحاكم النيسابوري والدار قطني، وهؤلاء قد أُسقطت وطُبقت عليهم هذه النظرية، وقد اتضح جلياً عدم انطباق هذا العنوان على النقّاد الذين أُتهموا بهذا التصنيف.

٥. تشدّد الذهبي يُسقط ما نَظّر له

قد قرّر علماء هذا الشأن قاعدة مفادها: أنّه لا يؤخذ بقول كل جارح ولو كان من الأئمة، فقد يمنع من قبول جرحه موانع[1]، وذكروا مصاديقَ لهذه الموانع، منها: عدم كون هذا الناقد من المتشددين والمتعصبين، أو أنّه مسرف في الجرح، ولكن الذهبي نفسه لا يخرج عن هذه الدائرة، بل يحق لنا أن

---

١. راجع: ظفر أحمد التهانوي، *قواعد في علوم الحديث*: ١٧٧.

نصفه برأس التشدد والتعصب، فكان الأولى أن ينقد نفسه، وهو ممن يؤكّد على النقد، وذلك عندما نقل قول أحمد بن حنبل لعمرو الناقد: «اذهب بنا إليه ـ أي إلى أيوب الشاذوكي ـ نتعلم منه نقد الرجال. قال الذهبي معقباً: قلت كفى بها مصيبة أن يكون رأساً في النقد، ولا ينقد نفسه»[1]، فحري به أن ينقد نفسه قبل نقد الآخرين.

إذن، فيمكن لنا أن نُقيّم وننقد صنيعه في التشدد والتعنّت بعدّة شواهد وأمثلة، نذكر منها:

١. أقوال بعض العلماء الذين صرّحوا بتشدده.

٢. إعطاء أمثلة ونماذج لمن جرحهم بأقذع الألفاظ، لا لذنب سوى أنّهم مخالفون لمعتقده، وذلك من خلال تنظيره لمفهوم البدعة.

العلماء الذين صرّحوا بتشدد الذهبي

أمّا العلماء الذين ذكروا عصبيته وتحامله على من خالفه في الرأي أو المعتقد، فنذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر.

أ) السبكي، يصرّح بشدته وإفراطه في جرح الحنفية والمالكية والشافعية

إنّ الذهبي كان سليط اللّسان لا سيّما مع خصومه، بحيث إنّ العلامة السبكي يرسم لنا لوحةً تُعبّر عن مدى الإفراط في جرحه لمن يترجم له، فكان يخشى عليه من عذاب يوم القيامة، وكيف يواجه ربه وهو على هذا الحال، وهذا التعبير يكشف عن مدى الألم والإحباط الذي كان يشعر به تلميذه، ونترك له الكلام ليبين لنا هذه الحقيقة بكل أبعادها وزواياها، قال:

وهذا شيخنا الذهبي رحمه الله من هذا القبيل، له علم وديانة، وعنده على

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٦٧٩/١٠.

أهل السنّة تحمّل مفرط، فلا يجوز أن يعتمد عليه.... وقد وصل من التعصب المفرط إلى حدّ يسخر منه، وأنا أخشى عليه يوم القيامة من غالب علماء المسلمين وأئمتهم الذين حملوا لنا الشريعة النبوية، فإنّ غالبهم أشاعرة، وهو إذا وقع بأشعري لا يبقي ولا يذر، والذي أعتقده أنّهم خصماؤه يوم القيامة عند من لعل أدناهم عنده أوجه منه..... أني لمّا أكثرتُ بعد موته النظر في كلامه عند الاحتياج إلى النظر فيه، توقفتُ في تحرّيه فيما يقوله، ولا أزيدُ على هذا غير الإحالة على كلامه، فلينظر كلامه من شاء، ثم يبصر هل الرجل متحر عند غضبه، أو غير متحر؟

• وأعني بغضبه وقت ترجمته لواحد من علماء المذاهب الثلاثة المشهورين من الحنفية والمالكية والشافعية، فإني أعتقد أنّ الرجل كان إذا مدّ القلم لترجمة أحدهم غضب غضباً مفرطاً، ثم قرطم الكلام ومزقه، وفعل من التعصب ما لا يخفى على ذي بصيرة، ثم هو مع ذلك غير خبير بمدلولات الألفاظ كما ينبغي، فربما ذكر لفظة من الذم لو عقل معناها لما نطق بها. ودائماً أتعجبُ من ذكره الإمام فخر الدين الرازي في كتاب *الميزان في الضعفاء*، وكذلك السيف الآمدي.[1]

وقال أيضاً: وأنا أخشى عليه من غالب علماء المسلمين وأئمتهم الذين حملوا الشريعة النبوية، فإنّ غالبهم أشاعرة، وهو إذا وقع بأشعري لا يُبقي ولا يذر، والذي أعتقده أنّهم خصماؤه يوم القيامة.[2]

فهنا نجده يجرح بلا تحرّج الفخر الرازي والآمدي، وهؤلاء لا ذنب لهم سوى أنّهم من الأشاعرة، أو الشافعية، وهم من أهل التفسير لا الحديث؛ لذلك كان يخشى عليه أن يكونوا هؤلاء العلماء خصماؤه يوم القيامة، وهذا كلام

---

١. عبد الوهاب بن علي السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*: ١٤/٢.
٢. محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ٣١٨ ـ ٣١٩.

خطير جداً، فإننا لو حاسبنا الذهبي الذي وضع نفسه في تقييم الرجال، وهو بهذه الصفة، فكيف يمكن لنا أن نطمئن بأقواله التي قد جعلها البعض الفيصل في قبول الحديث وردّه؟

إذن، فمن كان يغلب عليه الإفراط في التشدّد والتعصّب، لا يمكن أن يُقبل جرحه في الرواة؛ لذا، فلا نستغرب أن يصرّح السبكي: بأنّ مشايخه الذين أدركهم كانوا ينهون عن النظر في كلامه وعدم اعتبار قوله.[1]

ب) الحافظ ابن المرابط، يتهمه بثلبه للناس بالغيبة

وللحافظ ابن المرابط أبو عمرو محمد بن عثمان الغرناطي ـ المتوفّى (٧٥٢هـ) ـ نقد لاذع لتشدد الذهبي، قال ابن حجر: ورأيت بخطه جزءاً حطَّ فيه على الذهبي، وترجمه ترجمةً أفرط في ذمّة فيها، وتعقبها برهان الدين ابن جماعة[2]، هذا ما صرّح به ابن حجر، وقد سكت عن سبب إفراط ـ على فرض أنّه إفراط ـ الحافظ ابن المرابط في ذم الذهبي.

ولكن السبب الحقيقي هو ما ذُكر في هامش ذيل *طبقات الحفاظ*، وكذلك ما ذكره الكاتب عبد الستار الشيخ في كتابه *الذهبي مؤرخ الإسلام* حيث قال: وقد عاب ابن المرابط في جزئه هذا الذهبي بثلبه الناس وذكره لمساويهم، وقال: إنّ ذلك غيبة لا تجوز، وقسّم (تأريخ الذهبي[3]) لأربعة أقسام: قسم منها محض غيبة.[4]

---

١. عبد الوهاب بن علي السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*: ١٤/٢.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*: ٢٩٦/٥.

٣. إشارة إلى كتابه تأريخ الإسلام.

٤. راجع؛ عبد الستار الشيخ، *الذهبي مؤرخ الإسلام*: ٢٣٥، وقد نقل في الهامش أنّ الحافظ الكوثري أيّد ابن المرابط فيما ذهب إليه. راجع: *جلال الدين السيوطي ذيل طبقات الحفاظ*: ٣٥٩.

ج) السيوطي، ينقل جرحه ودندنته لأبي الحسن الأشعري وغيره

وقول السيوطي في كتابه *قمع المعارض بنصرة ابن الفارض*، قال:

إن غرّك دندنة الذهبي، فقد دندن على الإمام فخر الدين بن الخطيب ذي الخطوب، وعلى أكبر من الإمام وهو أبو طالب المكي صاحب قوت القلوب، وعلى أكبر من أبي طالب وهو الشيخ أبو الحسن الأشعري، الذي ذكره يجول في الآفاق ويجوب، وكتبه مشحونة بذلك الميزان[1]، فالسيوطي يرى أنّ الذهبي بلغ مبلغاً تجاوز فيه الحدّ بحيث لم يترك أحداً إلا ونال منه، وعبارته الأخيرة تُشير إلى أن كتابه *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*، قد امتلأ وفاض بالنيل من الرجال.

د) المحقق بشار عواد، ينقل تشدده بسبب رفقته لابن تيمية

وكذلك نجد أنّ العلامة بشار عواد في كتابه *الذهبي ومنهجه في كتابه تأريخ الإسلام*، أشار إلى هذه الظاهرة، وأرجع السبب لرفقته بأُستاذه ابن تيمية، قال: «ثم كان لهذه الرفقة ـ أعني رفقة ابن تيمية ـ أن جعلت بعض الناس يجدون فيها سبباً لطعنهم في كتاباته؛ بسبب اعتقادهم بتحيّزها، وقد أثارت هذه المطاعن نقاشاً بين علماء عصره، وعند العلماء الذين جاءوا بعده...»[2]، ثم أشار إلى تكوينه الفكري العام الذي ارتبط ارتباطاً شديداً بالحديث والمحدثين وتراجم الرجال، مما انعكس على الأحداث التاريخية وأُسس انتقائه لها.

وقال ـ أيضاً ـ في باب النقد: وقد عرفنا في حياة الذهبي أنّه رافق الحنابلة، وتأثر بشيخه ابن تيمية، لا سيّما في العقائد، فكان شافعي الفروع حنبلي

---

١. محمد عبد الحي اللكنوي، *الرفع والتكميل*: ٣١٩.

٢. معروف بشار عواد، *الذهبي ومنهجه في كتابه تأريخ الإسلام*: ١٠٥.

الأُصول؛ ولذلك عنى عند النقد بإيراد العقائد على طريقة أهل الحديث، واعتبرها جزءاً منه... .[1] ثم نقل كلام تلميذه السبكي في تشدده وتعصبه.

إذن، فتأثره بشيخه ابن تيمية وبالحنابلة غير خفي، لا سيّما في العقائد؛ لذا، فكان كثيراً ما ينقد في تراجمه رجال الشيعة والسنّة على حدّ سواء، لا لذنب سوى كونهم ناقلي لفضائل عليؑ، أو لكون هذا الراوي لا يرى فضيلة لمعاوية بن أبي سفيان ـ كما تقرر في بحوثنا سابقة ـ فكانت سهامه طائشة تنال كل من يعتقد بهذا الأمر.

هـ) الدكتور نور الدين عتر، يصفه بالغلو والإسراف في جرحه للترمذي

كذلك نجد الكلام عينه في مفردات الدكتور نور الدين عتر، وذلكْ حينما دافع عن الترمذي وأزاح عنه شبهة التساهل مستهجناً ما أثاره الذهبي، قائلاً:

ونحن إذا بحثنا في هذه الشبهة التي أثارها الذهبي، وحققنا فيها بمعرفة أسبابها، نجد الغلو والإسراف الشديد فيما قاله الذهبي... .[2]

و) السيدمحمدرضا الجلالي، يتهمه بالتعصّب والتحكّم على الواقع والحق

كذلك الحال عند أحد علماء الشيعة الذين لهم الباع في مجال الحديث وخدمة السنّة النبوية الشريفة، وهو المحقق السيد محمد رضا الجلالي، فنظرته لا تبتعد عما قيل فيه من علماء أهل السنّة الذين تقدم ذكرهم، بل قد تطابق رؤاهم فيما وصفوه من حدّة وتشنج في الخطاب وفيمن يترجم لهم، قال:

وبما أنّ الذهبي معروف بحنبليّته، فلذلك قد أبدى في كتابه كثيراً من التعصُّب، وخلّط في كثير من المواضع، وبالأخصّ عندما يتورّط بعلوم ـ غير

---

١. المصدر نفسه: ١٠٥.

٢. نور الدين عتر، *الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين*: ٢٦٦.

التاريخ ـ ممّا لا عَهْدَ له بها، ولم تكن له فيها يدٌ، أو باع، أو شأن، كالكلام والفقه والعلوم العقلية،... وإنّما تخصّص بعلم تاريخ الرجال، فلذلك وقع في مؤلّفاته ـ عندما يتعرّض لما لا يَعنيه ـ في كثير من الغلط والتجديف والتكلّف والتحكّم على الواقع والحقّ، مستخدماً أساليبَ القذف والتكذيب، سيّما إذا واجه واحداً من أولياء أهل البيت عليهم السلام وأتباع مذهبهم، فإنّه يُغْرِقُ سهماً في المغالطة والإيهام، وإبراز الكراهيّة، وكَيْل الاتّهام، والإغراء لقرّائه بالحطّ والغضّ عن المكارم والمحاسن، ويُحاول التشكيك والتهوين لها، مع التضخيم والتهويل لما يراهُ جرحاً وقدحاً، ولا يألو جُهْداً في كلّ هذه الألوان من التصّرفات مع مَنْ يُخالفه في الرأي والهوى.

وقد عُرِفَ الذهبيّ بما ذكرنا من التصّرفات عند أهل نحلته من علماء السنّة، فضجّوا منها ومنه، لمّا رأوهُ لا يتقيّد بحدّ في ذلك، ولا يردعهُ دين، أو موضوعيّة، أو وجدان، فتصدّوا له في مؤلّفاتهم، حَذَراً من ضياع الحق الذي أخفاه، وخوفاً من نفاذ الباطل الذي أبداه، وفي مقدمة الذين عقّبوهُ بالاستدراك: الحافظ، الشافعيّ ابن حَجَر العسقلانيّ... .[1]

إذن، فعبارات الغلو والإسراف والشدّة والتكلّف والتحكّم على الواقع تُجبر من يطلب الحقيقة الإذعان بالقول: إنّ الحافظ الذهبي لا تعدوه هذه الصفات.

أضف إلى ذلك أنّنا أشبعنا البحث، وذلك بذكرِنا أمثلةً كثيرة قد تناول

---

١. السيد محمد رضا الجلالي، *إيقاظ الوسنان بالملاحظات على فتح المنان في مقدمة لسان الميزان*: ٣. وقد استشهد في مقالته هذه أننا يمكن أن نقول: إنّ كتاب *لسان الميزان* أكبر فائدةً من (*ميزان*) الذهبيّ، وأكثر تدقيقاً، وأعمّ وأشملُ مساحةً واستيعاباً، ممّا حدا بالحافظ ابن حَجَر أنْ يُعلن عن أسَفه بالانشغال بكتاب الذهبي، فقال: «لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ، لم أتقيّد بالذهبيّ، ولجعلتُه ـ يعني اللسان ـ كتاباً مبتكراً». نقله السخاوي في كتابه *الجواهر والدرر*، عن الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه، *تعريف أهل التقديس*، *المقدمة*: ٧.

فيها بعض المحدثين، وذلك عندما تكلم على ابن حبان حينما وصفه بالمتهور والقصاب، وكذلك العُقيلي واتهمه بعدم العقل ... وكل هذا تقدم في بحوث سابقة حينما تكلّمنا حول تصنيف طبقات المتشددين.

تنظير الذهبي لمفهوم البدعة، وذكر مصاديق لتشدده في العقائد

قبل الورود إلى إعطاء نماذج ومصاديق على تشدده وعصبيته العقائدية، لابدّ لنا أن نقف متأملين بما نظّر له من مفهوم البدعة؛ لأنّ له مسيس ارتباط بما نحن فيه، فالطعن والجرح إذا كان منشؤه عقدياً لا يمكن أن نقبل به، لا سيّما إذا كان الراوي صادقاً فيما يحدث به، والذهبي نفسه أقرَّ بهذه القاعدة حينما تكلّم حول أقسام البدعة، وكيف قعّد لها، بقوله:

إنّ البدعة على ضربين: فبدعة صغرى ـ كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف ـ فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو ردّ حديث هؤلاء لذهبت جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيّنة... ثم بدعة كبرى ـ كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر والدعاء إلى ذلك ـ فهذا النوع لا يحتج به ولا كرامة. وأيضاً فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟ حاشا وكلا. فالشيعي الغالي في زمن السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنه، وتعرض لسبهم. والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أصلاً، بل قد يعتقد علياً أفضل منهما.[1]

ولو وقفنا على فقرات هذه النصوص وحللّناها بمقياس علمي وموضوعي، فإننا نستنج الأُمور التالية:

١. اعترافه بأُصول التشيّع، وأنّ جذوره ضاربة في عمق التأريخ من زمن

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٥/١.

التابعين وتابعيهم، مع صدقهم ودينهم وورعهم، وهذا بالضرورة يؤكّد أن التشيّع ممتد ومتصل اتصالاً وثيقاً بزمن النبيﷺ، وهذه الحقيقة لا يعتريها الريب أو الشك.

٢. تصنيف طبقات الشيعة إلى التشيّع بغلو، أو بغير غلو، أو الرفض الكامل وغير الكامل، كل هذه المصطلحات نعتقد أنّها غير واقعية، فالشيعي حقيقته هو الاعتقاد بالنص على الإمام علي وأهل بيتهؑ، ولكننا نعتقد جازمين أنّ الهدف من ذلك هو أنّ التراث السنّي قد امتلأ بأحاديث الشيعة، كما يصرّح بعضهم بهذه الحقيقة، وأنّ ذهاب ما يُحدّثون به تعني المفسدة وضياع جملة كبيرة من الأحاديث النبوية، أو بتعبير الحافظ علي بن المديني: لو تركت أهل البصرة للقدر، وتركت أهل الكوفة للتشيّع لخربت الكتب.[١]، وخراب الكتب تعني بنظر الخطيب البغدادي ذهاب الحديث.[٢]

فلسد هذه الثغرة وتلافياً لما يرويه هؤلاء الرواة بما يغاير عقيدة الذهبي، جاء هذا التقسيم والتصنيف.

٣. إعطاء معيار في قبول، أو رفض الأحاديث ـ ولعل هذا هو المهم لهذا التنظير ـ وهو أنّ الرواة الذين ينقلون الأحاديث، أو ممن عُرف أنّه يتكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة، ممن حارب علياً، فهؤلاء تُرد أحاديهم ـ ونعتقد أنّ الذهبي يحاول التركيز على معاوية بالخصوص، وقد قلنا سابقاً حينما تكلمنا حول تشدد الإمام النسائي، وكيف قيّمه الذهبي، حين قال وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة، إلّا أنّ فيه قليل تشيّع وانحراف عن خصوم الإمام علي، كمعاوية والله يسامحه[٣]، وإن كانوا صادقين في النقل وإن

---

١. أحمد بن علي، الخطيب البغدادي، *الكفاية في علم الرواية*: ١٢٩.

٢. المصدر نفسه: ١٢٩.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١٣٣/١٤.

وصفهم بالبدعة الصغرى، والتي يجب أن تقبل أحاديثهم وفق هذا التنظير، ولكن حين التطبيق العملي نرى خلاف ذلك؛ لذا، فنجد أنّ الذهبي لفرط عصبيته خَرج عن هذه القاعدة وخالفها، وكثيراً ما كان هذا ديدنه، ولا نذهب بعيداً، فالإمام السبكي ـ وهو تلميذه المقرّب إليه ـ كان يتوقف في كثير من كلماته؛ لأنّه كان يعتقد أنّه ينطلق في تقييمه للأشخاص بما يوجب نصر العقيدة التي يعتقدها هو حقاً؛ لذا، فكان يتوقف في تحرّيه فيما يقوله.[1]

٤. حاول الذهبي في هذا التنظير أن يستخدمه وفق ما يشتهيه من التضعيف والتوثيق، فقد يرى ـ مثلاً ـ في رواة المبتدعة في صحيح البخاري، أو مسلم أنّهم موثقون، بدعوى كونها بدعة صغرى، ولنا صدقهم وعليهم بدعتهم[2]، حتى لا يقع في غائلة أن رواة البخاري قد جازوا القنطرة[3]، وفي الوقت نفسه قد يجرح غيرهم، بدعوى البدعة الكبرى والمكفّرة الذين لا يلتقون مع أفكاره وعقائده. إذن، فهي قاعدة سيّالة يمكن أن يُطبقها كيفما شاء وأنى شاء.

إسقاط مفهوم البدعة على محدّثي السنّة والشيعة

تأسيساً على هذه القاعدة بدأ يتناول الرواة ـ لا سيّما كل من يُشم منه رائحة التشيّع، سواء أكان بشكل عام، وأقصد به كل محدّث من أهل السنّة يرى الفضل في تقديم الإمام علي عليه السلام على عثمان، أم الشيعي

---

١. راجع؛ عبد الوهاب بن علي السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*: ١٤/٢.

٢. قالها الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي، *ميزان الاعتدال*: ١١٨/١. ونعتقد أنّ العلة هي احتجاج مسلم به وأصحاب السنن الأربع. فهنا يصطدم بحائط الصحاح، فلابدّ أن يرتفع هذا المحذور، فجاءت هذه القاعدة لحلّ هذه المعضلة، وسنأتي على ذكر بعض المصاديق من المبتدعة في *صحيح البخاري*.

٣. وهذا ما سنتناوله قريباً في تنظيره لوثاقة جميع من أخرجَ لهم البخاري.

بالمعنى الأخص الذي يرى الفضيلة والنص للإمام علي عليه السلام بنحو الإطلاق ـ ليضعه في مرمى سهام نقده، ولا سيّما في كتابه المشهور *ميزان الاعتدال*، أو بقية كتبه الأُخرى.

أمثلة ونماذج لمن جرحهم بالبدعة

١. تشدده مع الحافظ عبد الرزاق الصنعاني (ت/٢١١هـ)

خير شاهد ومصداق على ذلك عندما نراجع مفرداته في ترجمته للحافظ عبد الرزاق الصنعاني، فنجد نوعاً من الغمز لهذا الحافظ، ولكن من طرف خفي ـ وسوف نشير لسبب هذا الخفاء ـ فبعد أن يُطريه مدحاً، بقوله: عبد الرزاق بن همام بن نافع الحافظ الكبير، عالم اليمن أبو بكر الحميري مولاهم الصنعاني الثقة الشيعي[١]، وكتب شيئاً كثيراً، وصنّف *الجامع الكبير*، وهو خزانة علم، ورحل الناس إليه: أحمد، وإسحاق، ويحيى، والذهلي، والرمادي.[٢]

فعندما نحلّل منطوق هذا الكلام، فالرجل يحظى عنده بكونه حافظ كبير ثقة صنّف *الجامع الكبير*، وهو إشارة إلى كتاب المصنّف الذي اشتهر به، وهو بنظره خزانة للعلم، وشيوخه من الطبقة الأُولى من نُقاد علم الجرح والتعديل، كأحمد بن حنبل ويحيى بن معين والذهلي.... وقسم منهم يُعدّون من شيوخ البخاري. ولكن السؤال لماذا شيعي؟

تشيّع عبد الرزاق بمعيار الذهبي

هنا نجد أنّ الذهبي يطبّق قاعدته التي نظّر لها (البدعة الصغرى والكبرى)، فهو شيعي؛ لأنّه يحمل بدعة صغرى، ومصداق هذه البدعة هي

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٥٦٣/٩.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٣٤٢/٤.

نقله لفضائل الإمام علي عليه السلام وتعريضه بمعاوية.

أمّا الفضائل، فالإمام الصنعاني ينقل حديث الولاية: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه» وكذلك حديث: «يا علي أنت سيد في الدنيا وسيد في الآخرة، من أحبك فقد أحبني، ومن أبغضك فقد أبغضني»[١]، وهذا الحديث وصل إلى سماع يحيى بن معين تلميذ عبد الرزاق، ولكن حينما قيل له: إنّ هذا الحديث يرويه عبد الرزاق سكت.[٢]

وهنا نسجل إذعاناً ليحيى بن معين بقبول هذا الحديث؛ لأنّ شيخه لا ينطق إلا الحق والصدق، وهو من الدقة والتحرّي بما لا يجاريه أحد، فيحيى هو القائل: لو ارتّد عبد الرزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه.[٣]

وقال أحمد بن صالح: قلت لأحمد بن حنبل: رأيت أحسن حديثاً من عبد الرزاق؟ قال: لا.[٤]

وأمّا تعريضه لمعاوية، فقد أخرج العقيلي، عن مخلد الشعيري، قال: كنت عند عبد الرزاق، فذكر رجل معاوية، فقال: لا تقذر مجلسنا بذكر ولد أبي سفيان.[٥]

إذن، فالمأخذ عليه هو نقله للفضائل، وهذا ما حكاه بصورة أكثر وضوحاً

---

١. عبد الله بن عدي الجرجاني، *الكامل في الضعفاء*: ٣١٢/٥. وكذلك نجد اعتراضه على بعض الأحاديث التي أنكرها وأبطل القائلين بها في مطالبة علي عليه السلام والزهراء في ميراثها من أرض فدك. *ضعفاء العقيلي*: ١١٠/٣.

٢. قال أبو الأزهر: «فلما قدمت بغداد كنت في مجلس يحيى بن معين، فذاكرت رجلاً بهذا الحديث، فارتفع حتى بلغ يحيى بن معين.... فقمت في وسط المجلس قائماً، فقلت: أنا رويت هذا الحديث عن عبد الرزاق، وذكرت له حتى خرجت به إلى القرية، قال: فسكت يحيى» ابن عدي الجرجاني، *الكامل في الضعفاء*: ٣١٢/٥.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٦١٢/٢.

٤. المصدر نفسه: ٦١٤/٢.

٥. المصدر نفسه: ٦١٠/٢.

ابن عدي الجرجاني، قال: لعبد الرزاق بن همام أصناف وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم، وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأساً، إلا أنّهم نسبوه إلى التشيّع، وقد روى أحاديث في الفضائل، مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث.[١]

فلو سألنا الحافظ ابن عدي، أنتم تُصرحون أنّ الثقات رحلوا إليه، لينهلوا منه العلم، وكتبوا عنه، وحديثه ليس به بأساً. إذن، فأين الإشكالية؟!

المشكلة تكمن في تشيّعه! وما هو التشيع؟ هو نقل فضائل الإمام علي عليه السلام التي لا يوافقه عليها أحد من الثقات، ولكن لو أثبتنا ـ بإذن الله تعالى في بحث لاحق انعكاس هذه النظرية على التراث الحديثي ـ أنّ عبد الرزاق والحاكم وغيرهما أحاديثهم صحيحة، وكل ما يتحدثون به مطابق للواقع، ولا يوجد أدنى شك فيما يخرّجون من أحاديث لها أصل ولها طرق سليمة، لا سيّما وأنّ الحافظ عبد الرزاق ممن احتج به أرباب الصحاح، البخاري ومسلم، بحيث نجد انتفاضة الذهبي واعتراضه على من وصفه بالكذب وقارنه بالواقدي، قال: قلت: بل والله ما برَّ عباس ـ أي العباس بن عبد العظيم ـ في يمينه، ولبئس ما قال، يعمد إلى شيخ الإسلام، ومحدث الوقت، ومن احتج به كل أرباب الصحاح ـ وإن كان له أوهام مغمورة، وغيره أبرع في الحديث منه ـ فيرميه بالكذب، ويقدم عليه الواقدي الذي أجمعت الحفاظ على تركه، فهو في مقالته هذه خارق للإجماع بيقين.[٢]

التناقض والتضارب في نظريات الذهبي

ولكننا حينما نقرأ ما بين سطور الذهبي، نجد اتهامه له بالأوهام المغمورة

---

١. عبد الله بن عدي الجرجاني، *الكامل في الضعفاء*: ٣١٥/٥؛ محمد بن أحمد الذهبي، *تأريخ الإسلام*: ٢٦٥/١٥.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٥٧١/٩ ـ ٥٧٢.

ـ وهذا ما أشرنا إليه سابقاً، وأنّه غمزه من طرف خفي ـ وهذه الأوهام هي نقله للفضائل وتعريضه بمعاوية كما أسلفنا؛ لذلك انقلبت المعادلة، فصار غيره أبرع منه، في حين أنّ الذهبي قال عنه كما تقدم: إنّه خزانة العلم، ومحدث الوقت...إلخ، ويحيى ابن معين شيخ النّقاد يصرّح أنّه حتى لو ارتدّ عبد الرزاق لم نترك حديثه. وأحمد بن حنبل حينما سأله ابنه صالح عن حديثه، وهل يوجد أحسن منه؟ فأجاب بالنفي، كما تقدم.

ولكن ـ أيضاً ـ يحق لنا أن نسأل الذهبي: كان المفترض وفق ما أسسته ـ من قاعدته البدعة الكبرى والصغرى ـ أن تُسقط أحاديث عبد الرزاق، لا سيّما وأنّه يكون داخلاً في دائرة البدعة الكبرى، ويصدق عليه الغلو...؟

والجواب: إنّنا نعتقد أنّه لا يستطيع ذلك؛ لما نظّر له من قاعدة أُخرى قد تتصادم مع هذه النظرية، وهي: إنّه لا يمكن المساس برجال الصحاح، لا سيّما صحيحي البخاري ومسلم، وعبد الرزاق من مشايخ البخاري ومسلم، ومن هنا نجده يصرّح أنّ أرباب الصحاح قد خرّجوا له، وكذلك أبطل دعوى أنّ أحاديث عبد الرزاق قد سمعوه منه تلقيناً بعد أن فقد بصره، بقوله: «قلت: عبد الرزاق راوية الإسلام، وهو صدوق في نفسه، وحديثه محتج به في الصحاح»[1]، بل وأكثر من ذلك أنّ البخاري نفسه قال: «ما حدث من كتابه، فهو أصح.[2]

فهنا أشار بوضوح أنّ عبد الرزاق راوية الإسلام، وهو صدوق، بل ثقه، والعلة هي أنّه من رواة الصحيحين، فنقض بنيانه السابق على ما بناه من هذه النظرية.

نظريته في تصحيح كل من أخرج له الشيخان

ولعل سائلاً يقول: أين نجد تقرير كلامه وتنظيره لهذه القاعدة، وهي:

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *تأريخ الإسلام*: ١٦٢/١٥.

٢. محمد بن إسماعيل البخاري، *التأريخ الكبير*: ١٣٠/٦.

تـصحيحه لكـل رجـال الـصحيحين، وأنّهـم كلّهـم ثقـات، وأنّ متابعاتهمـا وشواهدهما لا تقل عن درجة الحسن؟

نقول: هذا كلّه قرّره في كتابه *الموقظة* في علـم مـصطلح الحـديث، قـال: من أخرج له الشيخان، أو أحدهما على قسمين:

أحدهما: ما احتجّا به في الأُصول. **وثانيهما**: من خرَّجـا لـه متابعـة وشـهادة واعتباراً، فمن احتجا به أو أحدهما، ولم يوثق، ولا غمز فيه، فهـو ثقـة، حديثـه قوي، ومن احتجا به، أو أحدهما، وتكلم فيـه، فتـارة يكـون الكـلام فيـه تعنتـاً، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً، وتارة يكون الكـلام فـي تليينـه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن، التي قد نـسميها مـن أدنى درجات الصحيح، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخـاري، أو مسلم في الأُصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة.

ومن خرّج له البخاري، أو مسلم في الشواهد والمتابعـات، ففـيهم مـن في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد، فكل من خُرِّج له في الصحيحين، فقـد قفز القنطرة... .[1]

فخلاصة كلامه: إنّ رجال الصحيحين ممن قفـز وجـاز القنطـرة، كنايـة عـن درجتهم الرفيعة في الوثاقة والحسن، فكل من خرجا لـه سـواءً فـي الأُصـول، أي بدون المتابعات والشواهد، يكون في أعلى درجـات الوثاقـة، وإن خرّجـا لـه مـا دون ذلك، فحديثه يرتقي إلى درجة الحسن، وبكل حال رجالهم كلّهم ثقات.

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *الموقظة في علم مصطلح الحديث*: ٧٩ ـ ٨٠

قال ابن حجر العسقلاني: وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي، يقول في الرجـل الـذي يخـرج عنه في الصحيح، هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنّه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، قـال الـشيخ أبـو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد: وبه نقول: ولا نخرج عنه، إلا بحجّة ظاهرة وبيـان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الـذي قـدمناه مـن اتفـاق النـاس بعـد الـشيخين، علـى تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما. *فتح الباري*: ٣٨٤/١.

والهدف واضح هو سدّ هذه الهوّة السحيقة التي وقعوا فيها، وهي كثرة التوثيق والتضعيف لمعظم الرواة في آن واحد، فعبد الرزاق وغيره قد يكون موثقاً وضعيفاً: موثقاً بلحاظ أنّه من رواة الصحيحين، وضعيفاً بلحاظ نقله للأوهام المغمورة ـ كما هو تعبير الذهبي ـ وهي فضائل الإمام علي عليه السلام وتعريضه بمعاوية، ومن هنا جاءت النظرية الثالثة، والتي هي محلّ كلامنا، فلو أُوصد الباب على تلك النظريتين، يمكن فتح باب آخر، وهو التنظير للقول بالتساهل والتشدد والاعتدال، فلو نقل وخرّج هذا المحدث، أو غيره الفضائل، كان متساهلاً، وإن تعرّض لمعاوية وأضرابه كان متشدداً. وهذه من المفارقات الغريبة، ولعل ما نسطره في هذا البحث يكشف لنا بعضاً منها.

رؤية ابن معين في تشيّع الصنعاني

يبقى الكلام في دعوى تشيّع الحافظ عبد الرزاق، فهل هي صحيحة، أو لا؟ نقول: نعم، هي صحيحة بلحاظ ما قدمناه من معيار الذهبي وغيره، وأمّا غير ذلك، فلا يمكن أن نقول بتشيّعه، وأنّه يؤمن بولاية علي عليه السلام بالنص، وهذا ما أطلقنا عليه بالتشيّع بالمعنى الأخص.

وما نجده من كلمات في تشيّعه، فنعتقد جازمين أنّ الهدف منه هو لتغطية ما رواه هذا الحافظ من أحاديث صحيحة لا يشوبها الشك والريب في فضائل العترة الطاهرة، وكذلك ما رواه في أسبقية النور المحمدي[1]، الذي قد يتفق مع

---

١. هذا الحديث عُثر عليه في الجزء المفقود من الجزء الأول من المصنف للحافظ عبد الرزاق الصنعاني، والذي وضع يده على هذه النسخة المفقودة، وحققها الدكتور عيسى بن عبد الله ما نع الحميري، مدير عام دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دبي، وننقل نص كلامه وتعليقه لهذا الحديث، قال: ومن توفيق الله عز وجل أننا عثرنا في هذه النسخة على حديث جابر مسنداً....وتبين لنا أن صحّة الحديث الذي يرويه عبد الرزاق، عن معمر بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: سألت رسول الله عن أول شيء خلقه

روايات الشيعة وغيرها من الأحاديث في هذا الشأن.

وأمّا دعوى أنّ ابن معين التي أستدل على تشيعه من لسان عبد الرزاق، بقوله:

سمعت من عبد الرزاق كلاماً يوماً، فاستدللت به على تشيعه، فقلت: إنّ أساتيذك الذين أخذت عنهم كلهم أصحاب سنة: معمر، ومالك، وابن جريج وسفيان، والأوزاعي، فعمّن أخذت هذا المذهب؟ فقال: قدم علينا جعفر بن سليمان الضبعي، فرأيته فاضلاً حسن الهدى، فأخذت هذا عنه.[1]

دعوى ابن معين مردودة بأربعة أُمور

الأول: بما قاله الإمام أحمد بن حنبل حينما سأله ابنه عبد الله: عبد الرزاق يفرط في التشيّع؟ قال: أمّا أنا، فلم أسمع منه في هذا شيئاً، ولكن كان رجلاً يعجبه أخبار الناس.[2]

فالسؤال كان حول إفراطه في التشيّع، ولكن ابن حنبل نفى هذا الأمر من رأس، أي بإفراط أو بغير إفراط، فالرجل ـ بنظر ابن حنبل ـ تصل الأخبار إلى مسامعه، وينقلها كما هي، فسواء أكانت في فضائل الإمام علي عليه السلام، أم لم تكن، فهو مجرّد ناقل لها ليس إلا. فرؤية أحمد بن حنبل تنفي هذه الدعوى.

الثاني: إنّ هناك من يرى العكس، فيرى أنّ عبد الرزاق ترك أثراً واضحاً في تشيّع «جعفر بن سليمان الضبعي»، قال محمد بن أيوب بن الضريس الرازي: سألت محمد بن أبي بكر المقدمي، عن حديث لجعفر بن سليمان، فقلت: روى عنه عبد الرزاق، فقال: فقدت عبد الرزاق، ما أفسد جعفراً غيره

الله تعالى، فقال: هو نور نبيك يا جابر... الحديث. انتهى. فثبت لدينا بأنّ سيدنا ومولانا محمد «صلى الله عليه وسلم» أول مخلوق في العالم، أي أول روح مخلوقة. *مقدمة الجزء الأول من مصنف عبد الرزاق*: ٧.

١. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٦١١/٢.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٥٧٠/٩.

يعني في التشيّع[١]، إذن، فالمؤثر في تشيع الضبعي هو عبد الرزاق، وليس العكس. فهذا النقل يكشف عن حالة إرباك في نقل النصوص، مما يسقط هذه الدعوى.

الثالث: إنّ ابن معين تلميذ لعبد الرزاق، فالمفترض أن تثبت هذه الدعوى بلسانه، في حين أننا نجد الناقل لهذا السماع هو جعفر بن محمد الطيالسي، أحد تلامذة ابن معين، فهي دعوة منقولة بالواسطة، فليست بتلك القوة التي لو كانت من فم ابن معين نفسه، في حين أننا لم نجد تصريحاً، أو تلميحاً منه لهذه الدعوى، بل نرى ابن معين يعظّ بأسنانه على أحاديث شيخه بقوله: إنّ عبد الرزاق لو ارتّد ما تركنا حديثه.[٢]

الرابع: إنّ طبيعة هذا التشيّع قد أُختلف فيه، وذلك بلحاظ الأُمور التالية:

١. رواية الشيخين له، وغيره من أصحاب الكتب الستة.

٢. اختلاف العلماء أصلاً، هل هو ممن غالى، أو لا؟

٣. روايته في فضائل الصحابة وأقواله في حبه للخلفاء.[٣]

إذن، فدعوى التشيّع فيها كلام. نعم، يمكن أن نصححها بلحاظ أنّه يروي الفضائل ويلمز معاوية، وهذا ما جعله في مصب سهام الناقدين له.

٢. تشدده مع الحافظ ابن خراش (ت/٢٨٣هـ)

وكذلك نجد عصبية الحافظ الذهبي عندما يترجم للحافظ ابن خراش، فبعد أن يُثني عليه ويمدحه بقوله: الحافظ البارع الناقد أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي، ثم البغدادي... .[٤]

---

١. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٤٨/٥.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٦١٢/٢.

٣. انظر، أسماء إبراهيم عجين، *منهج الحافظ عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه*: ٨٩ - ٩٠.

٤. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ٦٨٤/٢.

ولكن سرعان ما يبادر إلى ذمّه ولمزه بأقذع الألفاظ، وهذا ما تجلى بقوله: فأمّا أنت أيّها الحافظ البارع الذي شربت بولك إن صدقت في الترحال، فما عذرك عند الله؟ مع خبرتك بالأُمور، فأنت زنديق معاند للحق، فلا رضى الله عنك!!![1]

قال في موضع آخر: «هذا والله: الشيخ المعثّر الذي ضلّ سعيه، فإنّه كان حافظ زمانه، وله الرحلة الواسعة والاطلاع الكثير والإحاطة، وبعد هذا فما انتفع بعلمه.[2]

هذه كلمات تُنبئُ عن مدى الشدة والتعصب، بحيث يستخدم الألفاظ الفاحشة في تعامله لمن يريد أن يُترجم له، لا سيّما إذا خالف معتقده.

وهنا ـ أيضاً ـ أسقطوا وطبّقوا عليه مفهوم البدعة، وذلك عندما نراجع ما قاله ابن حجر العسقلاني تلميذ الذهبي: ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة، فلا يُلتفت إليه.[3]

ولكن هل مفهوم البدعة التي نُظّر لها تصدق على ابن خراش؟ ثم ما هو السبب لهذا الجرح المفرط لهذا الرجل؟

الجواب: إنّه أُتهم بأنّه يَذكر مثالب الشيخين، أمّا ماهيّة هذه المثالب، فإنّنا بعد الاستقراء وجدنا أنّ ابن خراش كان ينكر حديث: «إنّا معشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة»[4]، الذي احتج به أبو بكر على فاطمة «عليها السلام» حين طالبته بميراث أبيها بعد وفاته ﷺ، وكان يشكك في سلسلة السند، وقال ببطلانه؛ بسبب مالك بن أوس، وهو أحد الرواة لهذا الحديث.[5]

---

١. المصدر نفسه: ٦٨٥/٢.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٦٠٠/٢.

٣. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٤٣١.

٤. مسلم بن الحجاج النيسابوري، *صحيح مسلم*: ١٥٢/٥.

٥. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٦٠٠/٢.

هذا هو وزر وإثم الحافظ ابن خراش، الذي قال عنه الخطيب البغدادي: كان أحد الرحّالين في الحديث إلى الأمصار، وممن يوصف بالحفظ والمعرفة.[١]

وقال ابن المنادي: كان من المعدودين المذكورين بالحفظ والفهم للحديث والرجال.[٢]

ولكن هذا الحافظ البارع لو رحل وحفظ وفهم الحديث، فلا يمكن أن تنفعه وتشفع له هذه المزايا والأوسمة؛ لأنّه تعدّى الخطوط الحمراء، ونقصد بهذه الخطوط، المعايير التي رسمها الذهبي، وهي ذكر الفضائل للعترة الطاهرة، وذكر مثالب معاوية، ومن هو على خط معاوية، وإن كان الحديث صحيحاً وسليماً ومطابقاً للموازين العلمية، وروي بألف طريق، وذكره كبار المحدثين.

٣. تشدده مع الشيخ المفيد (ت/٤١٣هـ)

بعد ما ذكرنا كيف تشدد الذهبي مع علماء السّنة، يُحسن بنا ـ أيضاً ـ أن نقف على كلماته مع محدثي الشيعة، ولعل أهم مميزات المترجم والناقد للرجال، هي موضوعيته وتحلّيه بالحياد، فلابدّ أن ينقل بكل صدق وأمانة، ولكننا حينما نراجع كلمات الذهبي في ترجمته للشيخ المفيد (رضوان الله عليه) لا نجد هذه الحيادية في النقل، ولعل أول تهمة يواجهها المخالف له، هي تطبيق مفهوم البدعة عليه، أيّاً كان هذا المُترجم له، أشعرياً، أو معتزلياً، أو شيعياً، وقد تقدم الكلام فيما نقله تلميذه السبكي في طبقاته، فلو تأملنا في ترجمته للشيخ المفيد نجد ذلك النَفس المتعصب والشدة في تعامله مع محدثي الشيعة، قال:

محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد، عالم الرافضة أبو عبد الله ابن

---

١. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*: ٢٧٩/١٠.

٢. المصدر نفسه: ٢٨٠/١٠

المعلم صاحب التصانيف البدعية، وهي مائتا مصنف، طعن فيها على السلف، وله صولة عظيمة بسبب عضد الدولة، شيعته ثمانون ألف رافضي.[١]

فهنا وصفه بالعالم، ولكنه رافضي يعني صاحب بدعة، ولم يكتف بذلك، بل وصف كتبه ـ أيضاً ـ بالبدعية، بل والذين شيعوه من الرافضة.

ولكن عندما ننظر بعين الحقيقة نجد أنّ هذا الكلام يجافي الحقيقة والموضوعية؛ لأنّ الشيخ المفيد منهجه ليس الطعن في السلف، بل كان الزمن الذي يعيشه كَثُر فيه الجدال والمناظرة، فكان يُلزم نظراءَه بهذا الكلام، وليس غرضه الطعن، كلا وحاشا، فهو ذلك الرجل الذي قالوا فيه خصومه، إنّه كان كثير الصدقات، عظيم الخشوع، كثير الصلاة والصوم، خشن اللباس[٢]، وما كان ينام من الليل إلا هجعة، ثم يقوم يصلي، أو يطالع، أو يدرس، أو يتلو القرآن[٣]، وأمّا علمه، فيكفي أنّ له على كل إمام منّة[٤]، إشارة إلى علمه وتراثه الفكري، فمؤلفاته زاخرة بكل أصناف العلوم كالفقه، والعقيدة، والتأريخ، والأدب، وغير ذلك.

ولكن للأسف نجد هذا الإقصاء لهذا التراث الثّر، الذي لا يمثّل الفكر الشيعي فقط، بل هو موسوعة إسلامية كبرى يستطيع أن ينهل منها كل المسلمين، بغض النظر عن طوائفهم ومذاهبهم؛ لأنّنا نلمس من هذه التراث الإبداع والتنوع، وبتعبير اليافعي أنّه كان الرئيس في الكلام والفقه والجدل، وكان يناظر أهل كل عقيدة مع الجلالة والعظمة[٥]؛ لذا، فدعوى الطعن بالسلف غير تامّة.

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٣٠/٤.
٢. عبد الله بن أسعد اليافعي، *مرآة الجنان*: ٢٨/٣.
٣. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*: ٣٦٨/٥.
٤. *ميزان الاعتدال*: ٣٠/٤.
٥. عبد الله بن أسعد اليافعي، *مرآة الجنان*: ٢٨/٣.

٤. تشدده مع الشريف المرتضى (ت/٤٣٦هـ)

حينما نطالع ما ترجمه للشريف المرتضى ـ أيضاً ـ نلمس تلك الحدّة، وذلك التشنج في خطابه مع هذا العالم الكبير، الذي له الفضل على عموم المسلمين، فهو عَلَمٌ بارز من أعلام هذه الأُمة بغض النظر عن مسلكه العقائدي، وله صولات وجولات في مجالات الفقه والأدب والعقيدة وغيرها، وهذا ما سنلاحظه بعد أن نرى تقييم الذهبي لهذا العالم الفاضل، قال:

علي بن الحسين العلوي الحسيني الشريف المرتضى، المتكلم الرافضي المعتزلي، صاحب التصانيف، وهو المُتهم بوضع كتاب *نهج البلاغة*، وله مشاركة قوية في العلوم، ومن طالع كتابه *نهج البلاغة* جزم بأنّه مكذوب على أمير المؤمنين رضي الله عنه، ففيه السب الصراح والحط على السيدين أبي بكر وعمر، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة، وبنفس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين جزم بأنّ الكتاب أكثره باطل.[1]

لو تأمّل المنصف بهذه الترجمة لوجدها عاريةً عن الموضوعية والدقة في تقييم الرجال، فيغلب عليها الطابع العقدي في التقييم، فقد اتهم الرجل بكونه رافضياً، وكونه معتزلياً، وهذه النسبة ليست صحيحة، فالرجل يناقش ويحاجج المعتزلة وغيرهم، فقد يتفق معهم، وقد يختلف، وهو شيعي، ويعتقد بما تعتقد به الإمامية أُصولاً وفروعاً. وقد أشار لهذه الحقيقة ابن العماد الحنبلي، بقوله:

الشريف المرتضى نقيب الطالبيين وشيخ الشيعة ورئيسهم بالعراق، وله إحدى وثمانون سنة، وكان إماماً في التشيع والكلام والشعر والبلاغة كثير التصانيف، متبحراً في فنون العلم.[2]

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ١٥٢/٥.

٢. عبد الحي بن أحمد، ابن العماد الحنبلي، *شذرات الذهب*: ٢٥٦/٣.

وأما ما تفوه به من نقد لكتاب *نهج البلاغة*، وأنه مكذوب على الإمام علي عليه السلام، وهو المتهم به...إلخ، فهذا الكلام يشوبه الكثير من عدم فهم الحقائق والجهل بالعلوم؛ لأننا نعتقد أن ما يحتويه هذا الكتاب من مفردات قد يعجز الآخرون عن الإتيان بمثله؛ لأن علياً ابن القرآن وربيبه، وهو تلميذ رسول الله صلى الله عليه وآله، فكل كلمة تجد فيها حلاوة البلاغة ودقة النظم ووفرة المعاني وتناسقها مع بعضها البعض، ولهذا نجد أنّ ابن أبي الحديد، شارح هذا الكتاب، ينص على هذه الحقيقة، بقوله:

وأنت إذا تأملت *نهج البلاغة*، وجدته كله ماءً واحداً ونفساً واحداً، وأسلوباً واحداً، كالجسم البسيط، الذي ليس بعض من أبعاضه، مخالفاً لباقي الأبعاض في الماهية، وكالقرآن العزيز أوله كأوسطه، وأوسطه كآخره، وكل سورة منه، وكل آية مماثلة في المأخذ والمذهب والفن والطريق والنظم، لباقي الآيات والسور، ولو كان بعض *نهج البلاغة* منحولاً، وبعضه صحيحاً، لم يكن ذلك كذلك، فقد ظهر لك بهذا البرهان الواضح ضلال من زعم أن هذا الكتاب، أو بعضه منحول إلى أمير المؤمنين.[١]

والذهبي لفرط عصبيته قد أغمض الطرف عن هذه الحقيقة، ولكننا نجد أنّ هناك من يعيَ هذا الأمر، ويعلم بكنهه، وأنّ هذا الكتاب موسوعة لا تمثّل الفكر الشيعي بقدر ما تمثل الفكر الإسلامي برمته، فبرز علماء لهم من الحصافة ودقة النظر في شرح هذا الكتاب والتعمق في مكنوناته كالشيخ محمد عبده، والشيخ صبحي الصالح وغيرهما، مقتفين أثر ابن أبي الحديد المعتزلي، في التنقيب والتفتيش والغوص في لُجته وكشف أسراره العميقة، ولم نجد لهؤلاء طعناً في هذا الكتاب، بل أطروه ثناءً ومعرفةً وعلماً.

---

١. هبة الله بن محمد، ابن أبي الحديد، *شرح نهج البلاغة*: ٧٦/١٠.

خلاصة ما تقدم

مما تقدم يتضح أنّ نقدنا لصاحب النظرية على المستوى النظري، تجلى بغياب الأُسس والأركان التي تقف عليها هذه النظرية، وبغياب تلك الأُسس يَصعُب الحكم على هؤلاء النقّاد وتصنيفهم بهذا الشكل، وما فُرض من أسباب لهذه النظرية، يمكن أن يناقش فيها، أضف إلى ذلك أنّ هذا التصنيف نسَبيٌ، فليس كل ما اشتُهر من أنّ فلاناً من الأئمة مُسهّل، وفلاناً متشدّد ليس على إطلاقه، فنحتاج إلى الاستقراء التام لأحكامهم مع التدبر والتأمل.

ومن المهم ـ أيضاً ـ أنّ تَقييم الرجال يجب أن يقيّد بعدم كون المُقيِّم متلبساً بهذه الصفة، وهي التشدد، والذهبي هو من أولئك النقّاد المتشددين بشهادة بعض من عاصره ومن لم يعاصره كالسبكي والسيوطي وغيرهما.

ثم عطفنا البحث على أمر في غاية الأهمية، لبيان تشدد الذهبي من ناحية نظرية، وهو بيان ما نظّر له من مفهوم البدعة. وكيف طبّق هذا المفهوم على المحدثين؟ وكل من يُشم منه رائحة التشيع بمعناه العام والخاص، وقد ذكرنا نماذجَ من تعامله مع رواة الفريقين على حدّ سواء.

هذا ـ تقريباً ـ نقدنا على المستوى النظري، وأمّا النقد على المستوى العملي، فهذا ما يتكفّل به البحث الآتي.

المبحث الثاني
النقد على المستوى العملي

تمهيد

في هذا البحث نريد أن نضع اليد على حقيقة هذا التصنيف، أو التقسيم على المستوى العملي الميداني، فهل ما قرّره الذهبي هو صفة لازمة؟ وبمعنى آخر هل أنّ عنوان التشدد، أو التساهل، أو الاعتدال تلاحق هذا الناقد في نقله للأحاديث ونقده للرواة، أم أنّ ما وُصف به هو في ظرف معين، وقد لا ينطبق عليه هذا الوصف أبداً؛ لأنّ نقله للأحاديث جاء مطابقاً للواقع، وأحاديثه لا تتنافى مع قواعد وأُصول علم الجرح والتعديل، ولكن لغاية معينة وُصف بهذا الأمر؟

ثم هل ما وُصف به يُعدّ منهجاً لهذا الناقد، أو ذاك في كل أحواله، أو في بعضها، بمعنى أن يكون سمةً مميزة له في نقد الرجال، أم أنّ منهجه الذي انطلق فيه كان في مناسبة معينة، ولا يمكن تعميم هذه الظاهرة؟

وللإجابة على هذه الأسئلة سوف نأخذ نماذجَ تطبيقية عملية لبعض النقّاد الذين وُصفوا بهذا التصنيف، ونستقرئ كتب الرجال، ونقوم بدراسة وموازنة أقوال الرجال في جرحهم، أو تعديلهم للرواة، وبعد ذلك تتضح صحّة هذه النسبة، أو عدمها.

وإذا أتضح أنّ بعض المتساهلين قد يكونوا متشددين، والعكس صحيح، وهكذا ينسحب الأمر على المعتدل أيضاً، فهنا قد تنقلب المعادلة التي نظّر لها الذهبي، فالمتساهل الذي انقلب إلى متعنّت يجب أن نعض عليه بالنواجذ، أو قد يكون منصفاً معتدلاً، لا سيّما إذا كان ما نَقَده، أو خرّج له من أحاديث صحيحة، وإن كانوا قد أضفوا عليه سمة التساهل، وأيضاً المتعنت قد نترك نقوداته، ولا نتمسّك بها وإن ضعّف رجالاً ووافقه آخرون؛ لأنّه قد يكون متساهلاً، وهكذا المعتدل قد لا يكون منصفاً، فلا يجوز لنا أن نتمسّك بما يقول لتشدده، أو تساهله.

دراسة عملية تطبيقية لهذه النظرية

الآن سوف نجري مسحاً عملياً لهذه الظاهرة، ونأخذ نماذجَ لهؤلاء النُقّاد ونضعّهم في دائرة أقوال علماء الجرح والتعديل بصورة عامّة؛ لكي تتضح لنا الصورة ونتلمس الحقيقة، فهل يبقى المتشدد على تشدده، والمتساهل على تساهله أو قد تتغير المعادلة؟

نماذج تطبيقية

١. الإمام مالك بن أنس

قد تقدم سابقاً أنّ مالكاً عدّوه من طبقة المتشددين، فقد قال ابن نمير: ما أحد قاسٍ قوله في الرجال غير مالك بن أنس.[١] وابن المديني قوله: ما كان أشد انتقادَ مالك للرجال... .[٢] وابن حجر العسقلاني، وذلك عند تعرضه لزيد

---

١. راجع: محمود أبو رية، *أضواء على السنة المحمدية*: ٢٩٩.

٢. محمد بن إسماعيل البخاري، *التاريخ الصغير*: ٣٥١/١؛ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، *الجرح والتعديل*: ٢٣/١؛ جلال الدين السيوطي، *تنوير الحوالك*: ٣.

بن أبي عياش، قال: قد اعتمده مالك مع شدّة نقده[١]، وواضح من هذه الأقوال أنّه متشدد.

ولكن لو رجعنا إلى الضوابط التي تكلّمنا عنها سابقاً، والتي يؤمن بها الذهبي نفسه، وهي: إنّه يجب على المحدث ألا يُخرّج أحاديثَ ضعافاً، وإلا سيُدرج في المتساهلين، كما حققنا ذلك في وقفتنا ومقاربتنا مع الحاكم النيسابوري والترمذي وغيرهما، فراجع.

الضعيف والمرسل والمجهول في روايات الموطأ

والحال أنّ *موطأ* مالك قد حوى الكثير من الضعفاء، بل فيه أحاديث ليست على شرط الشيخين؛ بسبب جهالة بعض الرواة، وهذا مشهور ومعروف عن *الموطأ*.

قال ابن حزم: أحصيتُ ما في *الموطأ*، فوجدت من المسند خمسمائة ونيّف، وفيه ثلاثمئة ونيف مرسلاً، وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسُه العمل بها، وفيه أحاديث ضعيفة وهّنها جمهور العلماء.[٢]

وقال الحافظ العراقي: إنّ مالكاً رحمه الله لم يفرد الصحيح، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات، ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف كما ذكره ابن عبد البر.[٣]

فهنا الإمام مالك يروي المرسل والمنقطع، وجمهور العلماء من النقّاد قد وهّن وضعّف جملة من أحاديثه، أضف إلى ذلك أنّه روى عن جملة كبيرة من الضعفاء من أمثال:

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تلخيص الحبير*: ١٠/١.

٢. جلال الدين السيوطي، *تدريب الراوي*: ١١١/١؛ ظفر أحمد التهانوي، *قواعد التحديث*: ٢٥١/١.

٣. زين الدين عبد الرحيم العراقي، *التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح*: ٢٥/١.

عبد الكريم بن أبي المخارق[١]، وعبد الله بن لهيعة[٢]، وداود بن الحصين[٣]، وعطاء الخراساني[٤]، وغيرهم... لذا، فنجد أنّ ابن معين يتهم مالكاً بأنه لم يكن صاحب حديث، بل صاحب رأي.[٥] وهذا ما انعكس ـ أيضاً ـ على عدم الأخذ بمن يُفتي برأي مالك، وذلك عندما سُئل الإمام أحمد بن حنبل عن عبد الله بن نافع المديني الصائغ، قال: لم يكن صاحب حديث، وكان يُفتي أهل المدينة برأي مالك، ولم يكن في الحديث بذاك[٦]، وأمّا الأحاديث الضعيفة التي في *الموطأ*، فنأخذ منها نموذجاً تطبيقياً على سبيل المثال لا الحصر؛ لكي نثبت صحة ما ندّعيه، وهو الحديث المروي عن رسول الله ﷺ ... «أمّا إني لا أنسى، ولكن أُنَسّى؛ لأشرِّعَ»[٧]، وقد حكم عليه الألباني في السلسلة الضعيفة: باطل لا أصل له[٨]،

إذن، فوفق ما تقدم من المفترض أن يُعد مالكاً من المتساهلين، لا المتشددين كما وصفوه بذلك؛ لأنّه يُخرّج الأحاديث الضعيفة والمرسلة، ويوثّق الرواة الضعفاء والمجهولين.

٢. الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري

البخاري وفق هذه النظرية صنّفه الذهبي في طبقة المعتدلين[٩]، وقلنا سابقاً: إنه يترتب على ذلك وجوب الأخذ بما يَحكُم به هذا الحافظ؛ لأنّه مُنصف

---

١. مالك بن أنس، *الموطأ*: ١٢٦/١.
٢. المصدر نفسه: ٩٧٣/٢.
٣. المصدر نفسه: ١٤٠/١.
٤. المصدر نفسه: ١٤٩/١.
٥. راجع: محمود أبو رية، *أضواء على السّنة المحمدية*: ٢٩٩.
٦. عبد الله بن عدي الجرجاني، *الكامل في الضعفاء*: ٢٤٢/٤.
٧. مالك بن أنس، *الموطأ*: ١٠٠/١.
٨. محمد ناصر الدين الألباني، *سلسلة الأحاديث الضعيفة*: ٢١٨/١.
٩. محمد بن أحمد الذهبي، *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٧١ ـ ١٧٢.

فيما حَكَمَ به، ولكن الإشكالية التي يمكن أن ننقد فيها الذهبي، هي كالتالي:

أنّنا لو استقرأنا منهج البخاري في صحيحه، نجد أنّه يُخرّج للرواة المجاهيل، فضلاً عن الضعفاء، فلو رجعنا قليلاً لما نقّحناه سابقاً من أنّ ابن حبان الذي قد صُنّف في طبقة المتساهلين، وهذا مشهور ومعروف لقاعدته ومبناه في أنّ العدالة هي الأصل، والجرح طارئ، بحيث نقلنا تعجّب الحافظ ابن حجر العسقلاني، من أنّ الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة، إلى أن يتبين جرحه. وقال: إنّه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه... .[1]

فالمفترض أن تنسحب وتسقط هذه القاعدة على الجميع بلا استثناء، فلو دققنا النظر في منهج البخاري، فنراه سلك نفس هذا المنهج، وذلك بتخريجه وتوثيقه للمجهول، بل والضعفاء أيضاً، بحيث إنّ ابن حجر العسقلاني في *مقدمة فتح الباري* عقد فصلاً عن سرد أسماء من طُعن فيه من رجال البخاري، وقسّمها إلى قسمين:

الأول: من ضعّفه بسبب الاعتقاد.

والثاني: فيمن ضُعّف بأمر مردود، كالتحامل، أو التعنّت، أو قلة الخبرة في الحديث... وكذا من اختلط، أو تغيّر حفظه، أو كان ضابطاً لكتابه دون الضبط لحفظه[2]، وعلى ذلك، فيجب أن يكون البخاري وفق نظرية التصنيف متساهلاً، وليس معتدلاً، وبالتالي تجب إعادة النظر في جملة كبيرة من أحاديثه.

قاعدة الذهبي في رد رواية المجهول

وقبل أن نعطي نماذجَ تطبيقية لهؤلاء المجاهيل في صحيح البخاري، نشير إلى أن الذهبي أعطى قاعدةً مهمةً في ردِّ رواية المجهول، قال: فالمحدث إذا

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*: ١٤/١.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٤٦١.

نظر في سند حديث، ووجدَ فيه رجلاً مجهولاً، حكم بضعفه؛ لاحتمال ضعف ذلك المجهول، وربّما حكم بوضعه؛ لغلبة الظن عنده بأنّ ذلك المجهول كذاب[١]، والظاهر من هذا الكلام أنّه عامٌ ومطلق، سواء أكان الراوي عنه من الأثبات، أم ليس كذلك، فقوله: «**فالمُحدّث ـ أيُّ محدث كان ـ إذا نَظر ...**» تؤكّد هذا المعنى؛ لذا، فنعتقد أنّ هناك تهافتاً وقع فيه الذهبي؛ لأنّه سابقاً وعند الكلام عن ابن حبان، ذكر في كتابه *الموقظة* توثيقه للمجهول، فراجع.

إذن، فهذه القاعدة تنسخ الكلام السابق، وبالتالي الراوي المجهول نَحكمُ بضعف حديثه، بل ربما نَحكم بوضعه؛ لغلبة الظن أنه قد يكون كاذباً فيما نقله من سنّة رسول الله ﷺ.

الرواة المجاهيل في صحيح البخاري

الآن لننقل بعض الأمثلة على ما حَمَله صحيح البخاري من الرواة المجاهيل في كتابه *الجامع الصحيح*، موثقين من قال بجهالتهم من نقّاد الجرح والتعديل.

أ) أسباط أبو اليسع البصري[٢]

قال ابن أبي حاتم: أسباط أبو اليسع البصري روى عن شعبة بن الحجاج، روى عنه محمد بن عبد الله بن حوشب، سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجهول[٣]، والذهبي ـ أيضاً ـ أقرّ بجهالته[٤]، وكذلك الإمام سليمان بن خلف الباجي[٥]، وغيرهم.

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة*: ٢٦/١.
٢. *خرّج له البخاري في صحيحه*: ٨/٣ *كتاب البيوع*.
٣. عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، *الجرح والتعديل*: ٣٣٣/٢.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، *الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة*: ٢٣٣/١.
٥. سليمان بن خلف الباجي، *التعديل والتجريح*: ٤٠٧.

ب) أحمد بن عاصم البلخي[١]

قال ابن أبي حاتم: أحمد بن عاصم البلخي أبو محمد حدّثنا عبد الرحمن، قال: سألت أبي عنه، فقال: مجهول.[٢] والذهبي قد سكت عن حاله[٣]، وهذا ليس ديدنه والعلة واضحة. وابن حجر أقرَّ بأنّ ابن أبي حاتم ما عرف حاله في الحديث، وله في الرقاق من البخاري موضع واحد.[٤]

ج) إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومي المدني[٥]

قال ابن حجر: «وقال ابن القطان لا يُعرف له حال»[٦]، أي أنّه مجهول، وما ذكره ابن حبان في كتابه *الثقات* لا يمكن أن نعوّل عليه[٧]؛ لأنّه متساهل وفق ما أسسه الذهبي لهذه النظرية؛ لذا، فنجده لم ينبس ببنت شفة حينما ذكره في كتابه *الكاشف*، وسكت عن توثيقه.[٨]

د) بيان بن عمرو[٩]

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: هو شيخ مجهول».[١٠] وقد سكت

---

١. *خرّج له البخاري في صحيحه*؛ ١٨٩/٧. كتاب الرقاق.
٢. عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، *الجرح والتعديل*: ٦٦/٢.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، *الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة*: ١٩٧/١.
٤. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تقريب التهذيب*: ١٨١/١.
٥. *خرّج له البخاري في صحيحه*: ٢١١/٦. كتاب الأطعمة.
٦. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ١٢١/١.
٧. محمد بن حبان البستي، *كتاب الثقات*: ٦/٦.
٨ *الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة*: ٢١٦/١.
٩. *خرّج له البخاري في صحيحه*: ٥٢/٢؛ *باب التهجد بالليل و*: ١٥٧/٢، باب التمتع والأقران.
١٠. عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، *الجرح والتعديل*: ٤٢٥/٢.

الذهبي كعادته عن توثيقه أو تضعيفه؛ لأنّه يرى جهالته[١]؛ في الواقع، ولكنه يصطدم بحائط تخريجه في *الصحيح*، فيسكت.

ابن حجر يجتهد في توثيقه

ولكننا نجد أنّ ابن حجر يُضفي على هذا الراوي، بأنّه عابد صدوق[٢]، ولكن لا نعلم من أين علم ابن حجر بصدقه، في حين أننا استقرأنا ترجمته، ولم نجد من قال بذلك، وكلهم سكتوا عنه، حتى البخاري في *تأريخه*[٣]، وكذلك الذهبي كما تقدم. نعم، لعله من باب أنّه عابد، ولكن لا توجد ملازمة بين الأمرين، فليس كل عابد، أو زاهد هو ثقة، أو لعل ابن حجر ذهب إلى أنّ هذا الرجل قد خرّج له البخاري، فارتفعت جهالته، وبطبيعة الحال أنّ رواة الصحيح كلّهم ثقات وفق هذا المبنى، وبذلك ترتفع جهالته.

الجواب: التفصيل بين جهالة العين وجهالة الحال

من الأُمور التي يجب أن نُلفت النظر إليها، والتي قد يغفلها البعض، وهي: إنّ الجهالة تتفرع على قسمين: جهالة عين، وجهالة حال، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة العدالة، والعدالة تارة تكون ظاهرة، وأُخرى باطنة، وتارةً كليهما وهذا قد قررناه في مباحثنا التمهيدية.

وهنا لو سلّمنا جدلاً بأنّ جهالة العين قد ارتفعت برواية البخاري عنه، ولكن العلامة الصنعاني وقف موقفاً معارضاً لهذه الدعوى بقوله:

ووجه قول المحدثين أنّه يتنزّل ـ أي المجهول العين الموثق ـ منزلة

---

١. *الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة*: ٢٧٧/١.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تقريب التهذيب*: ١٢٩/١.

٣. محمد بن إسماعيل البخاري، *التأريخ الكبير*: ١٣٤/٢.

التوثيق المبهم، إذا كان اسم الرجل وعينه لم تثبت إلا من جهة من وثقة[١]، فكأنّه قال: حدّثني الثقة، وذلك غير مقبول عند أهل الحديث[٢]، إذن، فهذا المجهول يبقى في دائرة الإبهام والغموض.

ولكن لو تنزلنا، وقلنا بارتفاع جهالة العين، وأغمضنا العين عن قول الحافظ الصنعاني، ولكن يبقى المحذور قائماً أيضاً، بلحاظ جهالة الحال، فإنّها دائرة بين أمرين ونوعين: جهالة للعدالة ظاهراً وباطناً، وجهالة العدالة باطناً لا ظاهراً، وهو المستور.

وهذه المسألة قد أولاها المحدثون أهمية كبيرة، فإنّه وإن روى عنه اثنين أو ثلاثة، بل لو كانوا جماعة كما صرّح بعضهم، فلا يمكن أن يزول الإشكال؛ لأنّ تحقق العدالة شرط لقبول الرواية، والمجهول ليس عدلاً، ولا في معناه في حصول الثقة به.[٣]

ولعل جمهور المحدثين على ردّ رواياته ما لم تثبت بشهادة وتنصيص المحدثين على وثاقته، وهذا ما أوقع ابن حبان في إشكالية توثيقه لمجهولي الحال، وقد عدّوه من المتساهلين لهذا الغرض، والإشكال هو عينه هنا.

ردّ روايات مجهول الحال الذي لا تُعلم عدالته الظاهرة والباطنة

قال الآمدي: مذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وأكثر أهل العلم: إنّ مجهول الحال غير مقبول الرواية، بل لا بدّ من خبرةٌ باطنة بحاله ومعرفة سيرته وكشف سريرته، أو تزكية من عرفت عدالته وتعديله له.[٤]

وكذلك الحال عند ابن القطان الفاسي، فبعد أن ذكر الأقوال في مجهول

---

١. كالبخاري أو مسلم في صحيحيهما وغيرهما.
٢. محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، *توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار*: ١٨٧/٢.
٣. أشرف إقبال جنيد، *العدالة والضبط وأثرهما في قبول الأحاديث*: ٢٣٠.
٤. علي بن حزم الظاهري، *الإحكام في أصول الأحكام*: ٩٠/٢.

الحال والمستور، وقال: والحق في هذا أنّه لا تقبل روايته، ولو روى عنه جماعة.[١]

وقال إمام الحرمين: الذي صار إليه المعتبرون من الأُصوليين: إنّه لا تقبل روايته ـ أي الذي لا نعلم بعدالته باطناً وظاهراً ـ وهو المقطوع به عندنا.[٢]

وقال الرافعي: وأطلق بعض المصنفين الاكتفاء بالعدالة الظاهرة وهو بعيد.[٣] إذن، فما صرّح به ابن أبي حاتم بكون بعض رواة صحيح البخاري من المجهولين، هو الأقرب للصواب؛ لأنّه الخبير بهذا الفن والكل عيال عليه.

هـ) أسامة بن حفص المدني[٤]

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: ضعّفه الأزدي، وقال أبو القاسم اللالكائي: مجهول. قلت له: في الصحيح حديث واحد في الذبائح بمتابعة أبي خالد الأحمر والطفاوي... .[٥] إذن، فهذا الرجل مجهول، ولكن ابن حجر جعله من المتابعات.

مدى حجية المتابعات في صحيح البخاري

إنّ ابن حجر العسقلاني في دفاعه عن رجال البخاري، كثيراً ما يستخدم مصطلح «المتابعة»، فصحيح البخاري قد نجد فيه من الضعفاء، ولكن هؤلاء جاؤوا في متابعة الحديث الأصل، فضعفهم لا يضر بكتاب *الصحيح*، ويبقى الصحيح على صحيحه.

نقول: إنّ مصطلح «المتابعة» لها من الأهمية بمكان، بحيث يستخدمها

---

١. علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، *الوهم والإيهام*: ١٢/٤.
٢. عبد الملك بن عبد الله الجويني، *البرهان في أُصول الفقه*: ٣٩٦/١.
٣. عبد الكريم بن محمد الرافعي، *الشرح الكبير*: ٢٥٧/٦.
٤. *خرّج له البخاري في صحيحه*: ٢٢٦/٦، كتاب الذبائح والصيد.
٥. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٣٨٩.

المُحدثون لغرض تقوية الحديث، فهو يُدرجها لهذا الغرض، فهذا صحيح.

ولكن السؤال الذي نطرحه نيابةً عن ابن حجر: هل يمكن أن نَفصُل هذه المتابعة، ونجعلها خارج إطار من روى واحتج بهم البخاري، بحيث نبرّر لكل من ورد فيه ضعف، بأنّه جاء في المتابعات، أو الشواهد، وبالتالي يَخرج المجهول عن كونه في الصحاح؟

ويمكن أن نجيب على ذلك، أنّه لا فرق بينهما من حيث الحجية، فكل منهما يصلح للاحتجاج به عند البخاري ومسلم، وهو من رواة الصحاح بلا فرق بين المتابعة والأصل، وذلك بلحاظ الأُمور التالية:

الأول: إنّنا نجد أنّ بعض الرواة الذين اشتركا في الصحيحين، قد ذكرهم البخاري في الأصل، ولكن في الوقت نفسه نجد أنّ مسلماً ذكرهم في المتابعات، وكذلك العكس، نجد أنّ مسلماً ذكره في الأصل والبخاري في المتابعة، وخير شاهد على ذلك:

روايات «ابن وهب»، قال الذهبي: استشهد به البخاري ـ أي في الأصل ـ وأخرج له مسلم في المتابعات.[1]

وكذلك «أسامة بن زيد الليثي» فقد احتج به مسلم وتركه البخاري.[2]

وكذلك «حماد بن سلمة»، قال الذهبي: احتج مسلم بحماد بن سلمة في أحاديث عدّة في الأُصول، وتحايده البخاري[3]، إشارة إلى أنّه ذكره في المتابعات.

الثاني: إنّ المتابعة قد ترتقي للاحتجاج بها، وكثيراً ما كان مسلمٌ يتّبع هذا المنهج؛ لذا، فنجد أنّ هناك من يعتذر له في صنيعه هذا، ويصحح فعله؛ لأنّه لا

---

١. قال الذهبي: استشهد به البخاري «حديث ابن وهب»، وأخرج له مسلم في المتابعات. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٣٤٣/٦.

٢. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *سؤالات الحاكم للدار قطني*: ١٨٧.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٣٦٤/٢.

يروي إلا عن المشهورين، فهو حجّة وإن ذكره متابعةً.

قال الزركشي: وبهذا يُعتذر لمسلم في إخراج حديث حماد بن سلمة، فإنّه لم يُخرّج رواياته إلا عن المشهورين، كثابت البناني وأيوب السختياني، وذلك لكثرة ملازمته ثابتاً وطول صحبته إياه[1]، بل أكثر من ذلك، فقد يكون من روى عنهم متابعةً هم من شيوخهما، فإنّ عدد رواة مسلم في المتابعات والشواهد بلغ ثلاث وتسعون راوياً، شاركه البخاري في تسعة وثلاثين منهم[2]، وقد يكون فيهم الصدوق والثقة والضعيف.

الثالث: ما تقدم من الأمرين الأولين يُشعرنا، بأنّ هذه المصطلحات قد يكون مجيؤها متأخّراً عن زمن البخاري ومسلم، ومن ثم جاء تداولها؛ لتلافي ما ورد من أحاديث يشوبها الضعف، لا سيّما إذا لاحظنا أنّ البخاري ومسلماً لم يذكرا شروطهما، ولم يذكرا ويصرّحا أنّ هذه الأحاديث من المتابعات، أو الشواهد، أو هذه من الأُصول وتلك من المتابعات؛ لذا، فنعتقد أنّ هذه المصطلحات لا تخرج عن كونها حجّة عندهم، بلا فرق بين الأصل والمتابعة.

الرابع: ما يؤكّد ويعزز اعتقادنا هذا، ما وجدناه من قول الحافظ الذهبي عندما أطلق مقولته المشهورة، بأنّ من خرّج له البخاري، أو مسلم في الشواهد والمتابعات، ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد، فكل من خُرِّج له في الصحيحين، فقد قفز القنطرة.[3]

وهنا الذهبي أطلق، ولم يُفصّل بين المتابعة والأصل، والكل موثّقون بلحاظ أنّهم من رجال الصحيحين.

الخامس: هذا لا يعني إنكار المتابعة، فقد تُذكر في *صحيح البخاري*؛ ولكن كثيراً من الأحيان أوصلها بأسانيد أُخرى، وكلامنا منصب على المتابعة

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *النكت على مقدمة ابن الصلاح*: ٢٧١/١.

٢. راجع: صالح بن عبد الله العصيمي، *المتابعات والشواهد على صحيح مسلم*: ٣٥٧.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *الموقظة في علم مصطلح الحديث*: ٧٩ ـ ٨٠.

بما هي متابعة، فإنّنا لم نجد لها تأصيلاً وتقعيداً كمصطلح حديثي في ذلك التراث، وإلّا كان المفترض بحافظ ـ كالبخاري ـ لا تغيب عنه، ولا أقل يَذكُر لها تفصيلاً في مقدمة كتابه، أو تذييلاً على بعض الأحاديث التي حوت على الضعفاء والمجهولين...

إذن، فمما تقدم يتضح أنّ هناك من الرواة المجهولين، أو الضعفاء في *صحيح البخاري*.[1] وقد يكونوا في الأصل، أو المتابعة بلا فرق، وبذلك تأخذ حكم أحاديث الأصل، وبذلك يصح توجيه النقد لرواة الصحيحين، وهذا ما جعل ابن حجر العسقلاني ينبري في دفاعه عن رجال الصحيح في كتابه *فتح الباري*.

الرواة الضعفاء في صحيح البخاري

وأما الرواة الضُعاف الذين روى عنهم البخاري في صحيحه، فقد أحصى بعض المحققين أنّ العدد وصل إلى ثمانين راوياً، وهناك من يرى أكثر من هذا العدد.

تصريح العلماء في احتواء كتاب البخاري على الضعفاء

ونحن نذكر الآن من قال بذلك، ومن ثم نعطي نماذجَ تطبيقية لبعض هؤلاء الرواة، ومن قال بضعفهم من نقّاد الجرح والتعديل:

١. الحافظ ابن حجر العسقلاني

قال: الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم ـ دون مسلم ـ أربعمائة وبضع وثلاثون رجلاً، المُتكلَم فيه بالضعف منهم: ثمانون رجلاً... .[2]

---

١. ويمكن مراجعة كتاب، *منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها*، فقد ذكر عدداً لا يُستهان به من المجهولين: ١٠٩ وما بعدها.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري* ص٩.

٢. العلامة العيني

قال: وقد طعن الدار قطني في كتابه المسمى بالاستدراكات والتتبع على البخاري ومسلم في مائتي حديث فيهما، ولأبي مسعود الدمشقي عليهما استدراك، وكذا لأبي سعيد الغساني في تقييده.[١]

٣. العلامة الألباني

ذلك حينما سُئل عن إفراده الضعفاء لكتاب البخاري في كتاب مستقل، قال:

الحمد لله سُبِقت من ناس كثيرين هم أقعد مني وأعرف مني بهذا العلم الشريف، وقدامى جداً بنحو ألف سنة، فالإمام الدار قطني وغيره قد انتقدوا الصحيحين في عشرات الأحاديث... وليس من الحكمة في شيء أن أتوجه أنا إلى نقد الصحيحين، وأدّعي الأحاديثَ الموجودةَ في السنن الأربع وغيرها، غيرَ معروف صحيحها من ضعيفها؛ لكن في أثناء البحث العلمي تمرّ معي بعض الأحاديث في الصحيحين، أو في أحدهما، فينكشف لي أنّ هناك بعض الأحاديث الضعيفة.[٢]

وكذلك قوله الآخر في تعليقه على بعض الأحاديث الضعيفة والشاذة[٣]:

فأقول: هذا الشذوذ في هذا الحديث مثال من عشرات الأمثلة التي تدل على جهل بعض الناشئين الذين يتعصبون لصحيح البخاري، وكذا لصحيح مسلم

---

١. بدر الدين العيني، *عمدة القاري*: ٨/١ وراجع؛ هامش كتاب *قواعد في علوم الحديث*، تحقيق أبي غدة: ١٧٠.

٢. عكاشة عبد المنان الطيبي، *فتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء*: ٥٢٥ ـ ٥٢٦.

٣. الحديث هو: «يدخل أهل الجنة، الجنة، فيبقى منها ما شاء...»، ومصطلح الشاذ: هو الحديث الذي يرويه الثقة ويخالف فيه الرواة الثقات، وقد يكون الشذوذ في اللفظ، أو في السند، وقد يكون في كليهما. وفي هذا الحديث يرى الألباني أنّ هناك قلباً في الإسناد والمتن.

تعصباً أعمى، ويقطعون بأنّ كل ما فيهما صحيح.[١]

وهنا الألباني يوجه نقداً لاذعاً لمن يتعصّب ويدّعي الصحة في كل أحاديث البخاري، ويصفهم بالناشئين الذين لا يعون هذا الفن وما يكتنفه من دقائق قد تغيب عنهم.

٤. أحمد أمين

قال: إن بعض الرجال الذين روى لهم البخاري غير ثقات، وقد ضَعّف الحفاظ من رجال البخاري نحو ثمانين، وفي الواقع هذه مشكلة المشاكل؛ لأنّ بعض من ضُعّف من الرواة لا شك أنّه كذاب، فلا يمكن الاعتماد على قوله، والبعض الآخر منهم مجهول الحال، ومن هذا حاله، فيشكل الأخذ عنه.[٢]

٥. الشيخ صالح بن مهدي المقبلي[٣]

قال: وانظر الصحيحين كم تحامى صاحباهما من الأئمة الكبار الذين يتطلب النقم عليهم تطلباً، ولو نظر تجنب أفضلهما لاضمحل، ولما أثر في ظن صدقهم إلا كقطرة دم في بحر يم، ففي رجالهما من صرّح كثيرٌ من الأُمة بجرحهم، وتكلّم فيهم من تكلّم بالكلام الشديد.... وأعجب من هذا أنّ في

---

١. محمد ناصر الدين الألباني، *السلسلة الصحيحة*: ٣٩/٦، رقم الحديث، ٢٥٤٠.

٢. أحمد أمين، *ضحى الإسلام*: ١١٧.

٣. ترجمه الشوكاني في البدر الطالع، قائلاً: «صالح بن مهدى بن على بن منصور المقبلي، ثم الصنعاني، ثم المكي، ولد في سنة (١٠٤٧هـ) في قرية المقبل، وأخذ العلم عن جماعة من أكابر علماء اليمن، وهو ممن برع في جميع علوم الكتاب والسّنة، وله مؤلفات مقبولة كلها عند العلماء محبوبة إليهم متنافسون فيها، ويحتجون بترجيحاته.... ولا يبالي إذا تمسك بالدليل بمن يخالفه كائناً من كان، فمن مؤلفاته الفائقة *حاشية البحر الزخار* المسماة بالمنار، *والعلم الشامخ*... توفي في مكة سنة (١١٠٨هـ) ...» راجع: محمد بن علي الشوكاني، *البدر الطالع*: ٢٨٨/١ ـ ٢٨٩.

رجالهما من لم يثبت تعديله، وإنّما هو في درجة المجهول، أو المستور.[١]

وهذا الكلام للعلامة المقبلي مهم وعميق جداً، فلو دققنا النظر فيه وتأملناه جيداً ـ وللأسف لم أجد حسب تتبعي من وقع على إشارات هذا العالم، الذي لا يبالي بأيّ كان إذا تمسّك بالدليل ـ فهو يقول: إنّ صاحبي كتاب الصحيحين البخاري ومسلم تحامى كثيراً لرجال ورواة خرّجوا لهم، ولكن الأولى بهم أن يتركوا ويتجنبوا ذلك؛ لأنّ هناك من نقم عليهم من كبار علماء الجرح والتعديل، فلو تدّبروا لما خرّجوا لهم، ومن ثم يتعجب أنّ كتابهما لا يخلو من المجهول والمستور الفاقدان للعدالة. وهذا ما أشرنا إليه في مبحث التفصيل بين جهالة الحال وجهالة العين، وردّ روايات المجهول الفاقد لتلك الملكة....

مما تقدم اتضح أنّ هناك بعض الرواة الضعفاء في أسانيد الصحاح بشهادة تصريح علماء الجرح والتعديل.

وأمّا الدلالة والمتن، فهناك من وجد إشكالات في هذا الكتاب، فالقارئ عندما يراجع ما كتبه ابن حجر في دفاعه عن الصحيح، يجدها واضحة جلية، وقد تُرضي البعض دون البعض الآخر[٢]، ومن هنا فقد تعب الشراح من الإجابة عما وَردَ فيها من إشكالات على كلا المستويين، وهذا الكلام قد قرّره العلامة

---

١. صالح بن مهدي المقبلي، *العلم الشامخ*: ٣٠٩.

٢. قال العلامة محمد رشيد رضا: «إنّ في *صحيح البخاري* أحاديث في أمور العادات والغرائز، ليست من أُصول الدين ولا فروعه، فإذا تأملتم هذا وذاك علمتهم أنّه ليست من أُصول الإيمان ولا من أركان الإسلام، أن يؤمن المسلم بكل حديث رواه البخاري مهما يكن موضوعه، بل لم يشترط أحد في صحّة الإسلام، ولا في معرفته التفصيلية الاطلاع على صحيح البخاري والإقرار بكل ما فيه، فالعلماء الذين أنكروا صحّة بعض هذه الأحاديث لم ينكروها إلا بأدلة قامت عندهم، قد يكون بعضها صواباً، وبعضها خطأ، ولا يعد أحدهم طاعناً في دين الإسلام». راجع: محمود أبو رية، *أضواء على السنة المحمدية*: ٣٠٣. *نقله عن مجلة المنار*: ٤١/٢٩.

عبد الفتاح أبو غدة، قائلاً: «قال شيخنا الكوثري: بعد نقله لكلام العيني: وتَعب شُرّاح الكتابين في الإجابة عما أورد هؤلاء، ووفوا حق البحث والتمحيص، فجزاهم الله عن العلم خيراً»[1]، في الدفاع عما أعترى دلالة ومحتوى ما ورد في كتب الصحاح.

أمثلة ومصاديق

بعدما تبين أنّ هناك من أهل العلم من اعترف بوجود رواة ضعفاء في هذا الكتاب، لننتقل بعد ذلك لأخذ عيّنات من هؤلاء الضعفاء الذين أوردهم البخاري في صحيحه، لنَستلَ بعد ذلك النتيجة التي نريد أن نصل إليها:

١. إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس المديني

قال الإمام النسائي: إسماعيل بن أبي أويس ضعيف.[2]

وقال المزي عن يحيى بن معين: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث. وقال إبراهيم بن عبد الله الجنيد، عن يحيى: مخلط، يكذب، ليس بشيء. وقال أبو حاتم: محله الصدق[3]، وكان مغفلاً. وقال النسائي: ضعيف. وقال في موضع آخر: ليس بثقة.[4]

والعقيلي ـ أيضاً ـ أدلى بدلوه، قائلاً: إسماعيل بن عبدالله بن أبي أويس المديني، حدّثني محمد بن أحمد، قال: حدّثنا معاوية بن صالح، قال: سمعت يحيى بن معين، يقول: أبو أويس وابنه ضعيفان، وحدّثني أسامة الرقاق

---

١. راجع: *هامش كتاب قواعد في علوم الحديث*: ١٧٠.

٢. أحمد بن شعيب النسائي، *الضعفاء والمتروكين*: ١٥٢.

٣. شهادة ابن أبي حاتم بكونه محله الصدق، لا تصمد أمام شهادة أكثر علماء الجرح والتعديل، الذين ضعّفوه واتهموه بالكذب والوضع والتخليط، كيحيى بن معين والنسائي وغيرهم.

٤. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال للمزي*: ١٢٧/٣ - ١٢٨.

بصري، يقول: سمعت يحيى بن معين، يقول: إسماعيل بن أبي أويس لا يسوى فلساً.[١]

وينقل مغلطاي علّة تضعيف النسائي له: قال لي سلمة بن شبيب سمعت إسماعيل بن أبي أويس، يقول: ربما أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم.[٢]

إذن، فوفق هذه الشهادات من أهل الخُبرة، فالرجل ضعيف وكذّاب ويسرق الحديث، بل الأدهى من ذلك أنّه يضع الحديث.

دفاع ابن حجر العسقلاني!!

ابن حجر ـ كعادته ـ فقد انبرى قدر ما يستطيع أن يدافع عن هذا الرجل؛ قائلاً:

«ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته، ثم انصلح. وأما الشيخان، فلا يظن بهما أنّهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات، وقد أوضحت ذلك في مقدمة شرحي على البخاري، والله أعلم.[٣]

دفاع غير موفق

ولكن هذا الدفاع أقل ما يمكن وصفه أنّه في غير محلّه، وضعيف للغاية، وذلك للأسباب التالية:

أ) ابن حجر ذكر أنّ ضعفه، أو سرقته للحديث، كان في شبيبته، ولكن هذا الكلام أخص من المدعى؛ لأنّ المفترض أن يقدم لنا الدليل على هذه الدعوى، ونعتقد أنه ينقصه ذلك، لذا اكتفى بالسكوت.

ب) إنّه في تأسيسه لهذا الكلام يجعل كل الرواة ثقات، فبإمكاننا أن نطبّق

---

١. محمد بن عمرو العقيلي، *الضعفاء الكبير*: ٨٧/١

٢. علاء الدين مغلطاي، *إكمال تهذيب الكمال*: ١٨٥/٢.

٣. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٢٧٣/١.

هذه القاعدة، ونقول: إنّ ضعفهم كان في وقت ومرحلة معينة، وهي الشباب، وهذا ما لا يقول به أحد من علماء هذا الشأن.

ج) قوله: إنّ الشيخين لا يظن بهما أنّهما أخرجا عنه إلا الصحيح....

أقول: هذا مجرّد ظن من الحافظ ابن حجر، والظن لا يُغني من الحق شيئاً، وقد تقدم منا سابقاً أنّ هناك من الرواة من هو مجهول الحال وقد خرّج له، وكذلك تصريح أهل العلم بما حواه الصحيح من الضعفاء.

د) قوله: وقد أوضحت ذلك في مقدمة شرحي على البخاري...

نقول: الذي أوضحه هو: أنّ ما أخرجه البخاري هو من صحيح حديثه؛ لأنّه كتب من أُصوله[1]، ولكن كيف أحرز ابن حجر ذلك؟! والرجل قد خَلط وكذّب وسرق الأحاديث، وهو يعترف بنفسه بوضع الحديث، حتى وصل الأمر بابن معين، شيخ النقّاد، أن يصفه: بأنّه لا يسوى فلساً، فأحاديثه تكاد تكون مضروباً عليها لهذه العلل، فكيف والحال هذه أن نطمئن بنقله؟! نعم، لو كان هناك تصريح من البخاري نفسه، أنّه غربل الأحاديث، ونقل الصحيح من الأُصول، ولكن هذا عزيز غير موجود. إذن، فهي دعوى ظنّية لا يقوم عليها دليل متين.

٢. أحمد بن عيسى بن حسّان المصري

كان ابن معين يحلف بالله الذي لا إله إلّا هو، أنّه كذاب[2]، وأنكر أبو زرعة على مسلم روايته عنه في الصحيح، وقال: ما رأيت أهل مصر يشكّون في أنّه ـ وأشار إلى لسانه ـ كأنه يقول الكذب[3]، وقال أبو حاتم: تكلّم الناس فيه.[4]

---

١. راجع: أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٣٨٨.

٢. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٤١٨/١؛ أحمد بن شعيب النسائي، *الضعفاء والمتروكين*: ٨٢/١

٣. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٤١٨/١.

٤. المصدر نفسه: ٤١٨/١.

إذن، فهذا الرجل صفته الكذب في نقل الأحاديث، وقد تقدم في بحوثنا التمهيدية في بحث مراتب الرواة، أنّ هذه المرتبة هي الأولى في ترك الحديث عند أبي حاتم وغيره من المحدثين. وأمّا ما نُقل عن ابن حجر، فإنّه صدوق تكلّم في بعض سماعاته[١]، فهو دفاع لا يرقى إلى الاعتبار بعد نقل أكابر هذا الفن تضعيفه.

أضف على ذلك أننا يمكن أن نُصنّف ابن حجر وفق ما حرّرناه في أطروحتنا: أنّه من المتساهلين، وهو ليس غريباً، فهذه الدعوى قد اتهمه بها أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، قائلاً:

وأمّا ابن حجر ـ من جهة تصحيح الأحاديث والكلام عليها ـ فهو إلى التساهل أقرب، وقد بان لي هذا جلياً عند تحقيقي للفتح، فكم من حديث يُضعّف صاحبه في التقريب، ومع ذلك يحكم على سند الحديث بأنّه حسن، أو صحيح...[٢]، ولعل ما قاله هذا الرجل مُستل من كلام العلاّمة أحمد بن الصديق المغربي، الذي اتهم ابن حجر وشيخه العراقي بالتساهل، قال:

والحافظ وشيخه العراقي متساهلان في الحكم للحديث، ولا يكادان يُصرّحان بوضع حديث، إلا إذا كان كالشمس في رابعة النهار[٣]، وعلى ذلك لا يمكن قبول دعواه.

إذن، فهذا الرجل من الضعفاء، وقد خَرّج له البخاري في صحيحه.

٣. خالد بن مخلد القطواني البجلي

هذا الرجل أُتهم بالتشيع، ولكن هو ممن روى له البخاري في كتابه

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٤٥/١.

٢. مصطفى بن إسماعيل السليماني، *إتحاف النبيل*: ٨٠/١.

٣. أحمد بن الصديق الغماري، *المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير*: ١٠.

الصحيح، فهنا إشكالية ينبغي حلها، والحل ـ كما قلنا سابقاً ـ من خلال تنظير الذهبي للبدعة الكبرى والصغرى، ولوضوح الصورة أكثر لننقل الضعف الذي غمزوه فيه، ومن ثم نرى كيف صنيع الذهبي معه.

قال أحمد بن حنبل: له مناكير[١]، وقال ابن سعد: منكر الحديث مفرط في التشيّع[٢]، وذكره الساجي والعقيلي في الضعفاء.[٣]

إذن، فالرجل منكر الحديث، والمنكر عند البخاري لا تحلّ الراوية عنه، والذهبي هو مَنْ صرّح بذلك، قائلاً: ونقل ابن القطان، أنّ البخاري قال: كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الراوية عنه.[٤]

ولعل ما أنكروه عليه هو كونه شيعياً مفرطاً، وإفراطه المفترض أن يُدخله في البدعة الكبرى، ولكن الذهبي لم يطبق عليه الكبرى، بل طبّق الصغرى فقط؛ لأنّ الكبرى تتصادم مع معتقده في كون رجال الصحيحين ممن جازوا القنطرة، بل هو يصرّح علانيةً في حديث روي عنه، فقال: فهذا حديث غريب جداً، لولا هيبة *الجامع الصحيح* لعدّوه في منكرات خالد بن مخلد.[٥]

فمع غرابة الحديث، وأنه من منكراته، ومع ذلك لم ينقل جرحه في كتبه مكتفياً بنقل الآخرين له، أنّه شيعي صدوق.[٦] فالعلة الحقيقية في كونه صدوقاً، هي هيبة الصحيح ليس إلا، لذلك كان صاحب بدعة صغرى.

هذه نماذج قليلة للضعفاء، وهناك المجهول كما تقدم، وهناك من رمي

---

١. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ١٦٥/٨.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ١٠١/٣.

٣. المصدر نفسه: ١٠١/٣.

٤. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٦/١.

٥. المصدر نفسه: ٦٤١/١.

٦. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ٤٠٧/١؛ *الكاشف*: ٣٦٨/١.

بالاعتقاد والبدعة[١]، بل والتدليس أيضاً.[٢]

إذن، فنتيجة ما تقدم من دراستنا للإمام البخاري، ووفقاً لما أسّسه الذهبي في هذه النظرية، نستطيع القول: إنّ البخاري هو رأس في التساهل، فيجب أن تُطرح أحاديثه، ولا فرق بينه وبين الحاكم النيسابوري، أو ابن حبان، وغيرهم الذين أُتهموا بالتساهل؛ لأنّهم خرّجوا عن الضعفاء، أو أنّهم قبلوا مثل هؤلاء الرواة.

بل أكثر من ذلك نستطيع أن نُثبت أنّ البخاري كان متشدداً ومتعصباً، لا سيّما مع أبي حنيفة صاحب المذهب المشهور والمعروف، ولعل المنشأ والسبب ـ كما يقرأه الحافظ التهانوي ـ هو أنّ البخاري صحب نُعَيم بن حماد، الذي اتهمه الدولابي بوضع حكايات في مثالب أبي حنيفة، كلّها زوراً، كما جاء ذكره في *التهذيب والميزان*.[٣]

وقد ذكر غير واحد من العلماء، أنّ للبخاري ميلاً وتعصباً وتحاملاً على أبي حنيفة، وعلى سبيل المثال ما ذكره الحافظ الزيلعي في *نصب الراية*، وكذلك الكشميري في *فيض الباري*... وقد ردّ طائفة من محدّثي الحنفية

---

١. من الأمثلة على ذلك:

أ ـ أيوب بن عائذ. قال البخاري: كان يرى الأرجاء إلى أنه صدوق. ب ـ حريز بن عثمان الحمصي: قال الفلاّس وغيره: أنّه كان ينتقص علياً، وقال ابن عدي: كان من ثقات الشاميين، وإنّما وضع منه بغضه لعلي. وقال ابن حبان: كان داعية إلى مذهبه يجتنب حديثه. ج ـ عثمان بن غياث الراسبي: قال أبو داود وأحمد: كان مرجئاً.

٢. قال الذهبي في ترجمة عبد الله بن صالح الجهمي: روى عنه البخاري في *الصحيح* على الصحيح، ولكنّه يدلسه، فيقول: حدّثنا عبد الله، ولا ينسبه وهو هو.... (إلى أن قال): وفي الجملة ما هو بدون نعيم بن حماد، ولا إسماعيل بن أبي أويس، ولا سويد بن سعيد، وحديثهم في الصحيحين. ولكل منهم مناكير تغتفر في كثرة ما روى، وبعضها منكر واه، وبعضها غريب محتمل. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٤٤٢/٢.

٣. راجع: ظفر أحمد التهانوي، *قواعد في علوم الحديث*: ٣٨٠. فصل في سبب انحراف عن أبي حنيفة.

على البخاري، في المسائل التي عرّض فيها لأبي حنيفة بمؤلفات وبحوث مستقلة، واستوفي الرد فيها كالعلامة البدر العيني في *عمدة القاري* والعلاّمة عبد الغني الدمشقي صاحب *اللباب* كشف فيه الالتباس عما أورده البخاري على بعض الناس.[١]

إذن، فكيف يمكن أن نصف البخاري أنّه منصفٌ ومعتدلٌ، كما يصفه الذهبي؟ وكيف تُقبل أحكامه بنحو مطلق؟ فحاله يدور تارة بين التساهل الواضح جداً كما تقدم، والتشدّد كما في جرحه وتحامله على أبي حنيفة، وبين الاعتدال الذي لم يقم الحافظ الذهبي عليه دليلاً. ولم يشر إلى هذه الموارد، بل أطلق الحكم عليه بكون منهجه هو الاعتدال والإنصاف، وهذا يغاير الحقيقة كما أسلفنا.

٣. الإمام أحمد بن حنبل و(محنة خلق القرآن)[٢]

هذا الرجل وصفه الذهبي بالاعتدال[٣]، وطبعاً هذا الوصف يُعدّ كمنهج له ـ منهجه الاعتدال ـ في نقد الرجال، ولكن هذه النسبة غير دقيقة وغير صحيحة؛ لأنّنا لو درسنا الفترة الزمنية التي عاش فيها أحمد بن حنبل وأقصد محنة خلق القرآن، وكيف كانت، لتغيّرت بوصلة البحث، ولكان الإمام أحمد متشدداً، وليس معتدلاً؛ لتأثير هذه المحنة على مزاجه في الجرح والتعديل، فكل من يخالف هذه الرؤية يكون خارجاً عن الإسلام، ويكفّر ويُبدّع وغير ذلك، كما سيأتي بيان ذلك.

ولعل بوادر ظهور هذه المحنة يعود إلى زمن الإمام أبي حنيفة الذي يُعد

---

١. راجع: عبد الفتاح أبو غدة؛ *هامش كتاب قواعد في علوم الحديث*: ٣٨٠ـ ٣٨١.

٢. تكلمنا سابقاً في الأسباب الخاصّة لهذه (المحنة)، ولكننا في هذا البحث نريد أن نقف على تضاد هذه النظرية وهذا التقسيم.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٧٢.

ظهورها فيه ظهوراً خفيفاً[١]، حتى تجذّرت في زمن المأمون العباسي، وتبنى القول بخلق القرآن واعتقد بها، وأخذ يدعو العلماء والمحدثين إلى تبني هذه الرؤية... واستمرت هذه الفتنة بعد عهد المأمون سنة (٢١٨هـ) إلى عهد المعتصم، ثم عهد الواثق، ثم المتوكل سنة (٢٣٢هـ)، وهذا الأخير بعكس أسلافه المتقدمين، نهى عن القول بها، وكتب بذلك إلى الآفاق برفع المحنة، ومنع الناس من المناظرات في الآراء والمذاهب، وقرّب إليه أحمد حنبل.[٢]

وقد انعكس تأثير هذه المحنة على ابن حنبل، حيث حبس وضرب وسجن نحوًا من ثمانية وعشرين شهرًا. وقيل: نحوًا من ثلاثين شهرًا، وكان مصرّاً على رأيه، وهو أنّ القرآن ليس مخلوقاً. وبعد أن قرّبه الخليفة المتوكل وبسط يديه، بدأ يفتي الناس بمذهبه، وكانت بعض نقوداته وتقييماته في نقد الرجال، تنطلق من هذا المحور، بحيث إذا قال مقالةً في رجل وحذّر منه لا تكاد تقوم له قائمة، والذي يمدحه يرتفع شأنه، وخير مثال على ذلك، الفقيه الحسين بن علي الكرابسي صاحب الشافعي.

قال الخطيب في ترجمته: حديثه يعز جداً؛ لأنّ أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه؛ بسبب مسألة اللفظ... فتجنب الناس الأخذ عنه.[٣]

وقال ابن عدي: سمعت محمد بن عبد الله الصّيرفي الشّافعيّ يقول لهم،

---

١. في زمن أبي حنيفة، قُتل الجهم على أثر قوله بخلق القرآن. قال الكوثري: «ولم يحل قتل جهم دون ذيوع رأيه في القرآن، فافتتن به أناس، فشايعه مشايعون ونافره منافرون، فحصلت الحيدة عن العدل إلى إفراط وتفريط من غير معرفة كثير منهم لمغزى هذا المبتدع، أناس جاروه في نفي الكلام النفسي، وأناس قالوا في معاكسته بقدم الكلام اللفظي، ولما رأى أبو حنيفة ذلك تدارك الأمر، وقال: «ما قام بالله غير مخلوق، وما قام بالخلق مخلوق». عبد الفتاح أبو غدة، *مسألة خلق القرآن*: ٦.

٢. راجع: *مسألة خلق القرآن*: ٧.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٥٤٤/١.

يعني التّلامذة: اعتبروا بهذين: حسينِ الكرابيسي، وأبو ثور، فالحسين في علمه وحفْظه، وأبو ثور لا يعشُرُه في علمه، فتكلّم فيه أحمد بن حنبل في باب اللّفظ فسقط، وأثنى على أبي ثور، فارتفع؛ للزومه السنة[1]، أي لقوله بعدم خلق القرآن.

وقد تعقّب الحافظ ابن حجر ما وصمه به أبن حنبل بعد نقله لهذا الكلام، بقوله: وقفت على كتاب *القضاء* للكرابيسي في مجلد ضخم، فيه أحاديث كثيرة وآثار ومباحث مع المخالفين وفوائد جمة تدل على سعة علمه وتبحّره، ويقال: إنّه من جملة مشائخ البخاري صاحب الصحيح.[2]

وابن حجر سخّر نفسه للدفاع عن رجال البخاري، فما بالك بأنّ البخاري نفسه وشيوخه طالتهم هذه المحنة كما سيأتي.

الإمام أحمد جعل «محنة خلق القرآن» عدل التوحيد

هذه المسألة أصبحت عدل التوحيد، فتعصّب لها الإمام أحمد، وجعلها الفيصل في تعديل الرواة وجرحهم، وقد أنصف الشيخ المقبلي في كتابه *العلم الشامخ* حينما قال:

إنّ الإمام أحمد وورعه لما تكلّم في مسألة خلق القرآن، وابتلى بسببها، جعلها عدل التوحيد، أو زاد، وكان لا يريد رواية كل من خالفه في هذه المسألة تعصُّباً منه، وفي ذلك خيانة للسند... ثم قال: بل زاد فصار يريد الواقف[3]، ويقول فلان: واقفي مشوم، بل غلا وزاد، وقال: لا أحب الرواية

---

١. عبد الله بن عدي الجرجاني، *الكامل في ضعفاء الرجال*: ٣٦٧/٢.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*: ٣٠٥/٢.

٣. الواقف: قد تعني هذه المفردة: الذي وقف على اللفظ وقال به، أي أنّ القرآن مخلوق، أو قد تعني الذي لا يأخذ قراراً ورأياً في موقفة من مسألة خلق القرآن، بقرينة أنّهم يُعبرون عمن يقول بخلق القرآن: إنّه امتحن، فأجاب فهنا إجابة وهناك توقف.

عمن أجاب في المحنة كيحيى بن معين.[١]

وهذا الصنيع كان من أحمد بن حنبل مع جملة من الرواة، فيهم كبار أئمة وأساطين الرواية كعلي بن الجعد، وأبي نصر التمار، وغيرهما.

قال سعيد بن عمر البرذعي: سمعت الحافظ أبا زرعة الرازي، يقول: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا عن يحيى بن معين، ولا عن أحد ممن امتحن فأجاب.[٢]

وقال أبو زرعة أيضاً: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن علي بن الجعد، ولا سعيد بن سليمان، ورأيته في كتابه مضروباً عليهما.[٣]

- **ابن السبكي وتقييمه لأحمد بن حنبل**

وخلاصة القول: إنّ الإمام أحمد هو نفسه أصبح محنةً ومعياراً لمقياس الجرح والتعديل، فكل من يخالفه ويُعيبه يُصبح فاسقاً؛ لذا، فجاء في كلمات ابن السبكي ما يؤكّد هذه الحقيقة، عن الخطيب البغدادي: «أحمد عندنا محنة، من عاب أحمد عندنا، فهو فاسق. ثم روى ابن السبكي بسنده لابن أعين في أحمد قوله:

أضحى ابن حنبل محنة مأمونة ... وبحب أحمد يعرف المتنسك

وإذا رأيت لأحمد متنقصاً ... فاعلم بأن ستوره ستهتك[٤]

إذن، فهناك هتك للستور لكل متنقص، وكل لم يوافق أحمد بن حنبل رأيه؛ لذا، فكانت هذه المحنة تشكّل منعطفاً بارزاً في تقييم الرجال، والحكم عليهم؛ لمجرد التسليم بها، أو الرفض لها.

---

١. *العلم الشامخ*: ٣٠٢، ٣٠٣.

٢. *سير أعلام النبلاء*: ٨٧/١١؛ ابن الجوزي، *مناقب الإمام أحمد*: ٤٧٣.

٣. *تاريخ بغداد*: ١٨٥/٥؛ *تهذيب الكمال*: ٣٤٨/٢٠.

٤. *طبقات الشافعية الكبرى*: ٣٣/٢.

رسالة أبي غدة تكشف آثار فتنة خلق القرآن على علماء الجرح والتعديل

للشيخ أبي غدة رسالة مهمة في أثر مسألة القول بخلق القرآن في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل، ألقى الضوء فيها على تأثير هذه الفتنة في علماء الجرح والتعديل، ولا سيّما أحمد بن حنبل، وكشف بموضوعية ودقة نظر اختلال النقد الرجالي في تلك الفترة، ومدى العصبية والتشدد لكل من يخالف وجهة النظر التي يؤمن بها الآخر، مما انعكس هذا على الحديث بشكل عام، وعلم الجرح والتعديل بشكل خاص، قال: «اتّخَذت هذه المسألةُ طابعَ شنآن خاصاً مميزاً يُميَّزُ به بين القائلين بها وغير القائلين، وأصبحت مدعاة خلاف وشقاق عريض، وصارت سبباً من أسباب الجرح والتعديل يُضعّف بها الأسانيد والأحاديث، وجُرح بها قوماً من العلماء والمحدثين والفقهاء والرواة الثقات الأثبات...».[1] ولم يَسلم منها حتى البخاري وشيوخه كيحيى بن معين، وعلي بن المديني، ويزيد بن هارون، وزهير بن حرب، وغيرهم[2]، وهؤلاء بنظر الذهبي من الثقات الأجلاء، وهذا بدهي لا يحتاج إلى مزيد عناء، بل وصل الأمر بحافظ كالمقبلي يتهمه بخيانة السند، كما تقدم.

بل نضيف على ذلك، أنّ إنكار عدم مخلوقية القرآن ـ بنظر هذا الفكر ـ يؤدّي بالملازمة والنتيجة إلى إنكار بعض صفات الخالق، ومنها صفة الكلام[3]، وهذه مسألة معقدةٌ جداً ألا وهي مسألة إنكار الصفات الخبرية، وما يترتب على منكرها، لا سيّما رواة الحديث في الفكر الحنبلي في قبال الأشاعرة والمعتزلة والصوفية والشيعة، ولعل أهم إفرازات مرحلة محنة الإمام أحمد، هي ظهور الفكر الذي يمثله ابن تيمية الحراني، ومن ثم الفكر الوهابي الذي

---

١. عبد الفتاح أبو غدة، *مسألة خلق القرآن*: ١٠.

٢. المصدر نفسه: ١٠.

٣. أبو بكر بن الطيب كافي، *منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل*: ٧٤.

تبنى فكر ومدرسة ابن تيمية، ومعلوم أنّ من يخرج عن منظومة هذا الفكر يُبدّع ويكفّر، بل لعلنا لا نغالي إذا قلنا: إنّهم يُخرِجون كبار الحفّاظ من أهل السنّة والمحدثين الذين لهم الباع الكبير في هذا العلم من الدين والشريعة، لا سيّما في مسألة الصفات، ومن هؤلاء العلماء ابن حجر العسقلاني والنووي وغيرهما[1]، هذا فضلاً عن الأمثلة الكثيرة التي كان محورها التكفير، لمجرد نفي الصفات، وبالذات صفة الكلام التي دافع عنها الإمام أحمد، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، الحافظ ابن خزيمة يقول: القرآن كلام الله تعالى، ومن قال: إنه مخلوق، فهو كافر يستتاب، فإن تاب، وإلا قُتل، ولا يدفن في مقابر المسلمين[2]، وللقارئ أن يراجع كتب الفرق والملل والنحل، وكذلك المؤلفات التي كانت تشكل صراعاً بين الحنابلة والمتمثل بفكر ابن تيمية من جهة، والأشاعرة والأحناف والشوافع والمسلمين بشكل عام من جهة أُخرى، ليرى بأم عينه هذا الصراع الفكري، وكيف انعكس على التراث الحديثي بشكل كبير، لاسيّما على علم الجرح والتعديل.

لذا، فنحن نسجل استغرابنا الكبير على الدكتور أبي بكر بن الطيب كافي، الذي تناول منهج أحمد بن حنبل في كتابه الموسوم بـ(*منهج الإمام أحمد في*

---

١. وللقارئ الكريم أن يرجع إلى فتاوى ابن باز، عندما سُئل في فتوى نصها: «هناك من يحذّر من كتب الإمام النووي وابن حجر رحمهما الله تعالى، ويقول: إنّهما ليسا من أهل السنة والجماعة، فما الصحيح في ذلك؟

الجواب: لهم أشياء غلطوا فيها في الصفات، ابن حجر والنووي وجماعة آخرون، ليسوا فيها من أهل السنّة، وهم من أهل السنّة فيما سلموا فيه ولم يحرّفوه هم وأمثالهم ممن غلط» راجع: http://www.binbaz.org.sa

وهنا ابن باز يُخرّجهم من أهل السنّة في هذه الحيثية، وهي إنكارهم للصفات الخبرية، ولكن هذا الإشكال يسري على البخاري، فهو من القائلين بمخلوقية القرآن، فماذا يُجيبون؟!

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ٧٢٩/٢؛ *تاريخ الإسلام*: ٤٢٥/٢٣.

التعليل وأثره في الجرح والتعديل) وللأسف لم نجده يتكلم سوى نزر يسير، من خلال ما مرّ به ابن حنبل في طور حياته من هذه المحنة في مقدمة بحثه، مكتفياً بذلك، وموصداً باب النقد الذي من المفترض أن يأتي عليها في باب العلل التي يمكن أن يلاحظها من خلال كتابه[1]، وكيف تبلورت هذه المحنة في البُنية الفكرية العامّة التي اتّسم بها منهج ابن حنبل وما بعده أيضاً ـ كالذهبي الذي يُعدّ بنظر المحقق بشار عواد أنّه حنبلي الأُصول شافعي الفروع[2] ـ في نقده للرواة والروايات، ولعلها تشكّل أساس تفكيره، وفي نظرته للأحاديث بشكل عام.

إذن، فنستنتج مما تقدم أنّ الإمام أحمد قد تَعصّب لهذه المسألة العقدية بشكل مفرط، وأدخلها في صلب تقييم الرجال كما تقدم، وقد جرح كثيراً من المحدثين والفقهاء بسبب هذه المحنة.

وبهذا يمكن عدّه من المتشددين، وليس المعتدلين، وقد أشبعنا البحث في هذه المسألة في بحث الأسباب الخاصّة، وكيف انعكست على كتب الجرح والتعديل، وبحسب تعبير العلامة الحازمي: إنّه لا يخلو كتاب أُلف بعد المحنة من البُعد عن الصواب، كما لا يخفى على أهل البصيرة الذين درسوا تلك الكتب بإمعان.[3]

فهناك غلو وإسراف وتعنّت في علم الجرح والتعديل، وقد مُلئت الكتب به، وقد تُجانِب كلماتهم الصواب والصدق في حكمهم على الرواة.

---

١. راجع كتابه؛ *منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل*: ٧٤، ٧٥. حيث تَكلمّ عن محنته وصبره، وكيف تجاوزها والحمد لله، وحري بالدكتور أن يفتش بما وراء هذه المحنة؛ لأنّها شكّلت انعطافاً في حركة الحديث، وقد أخذت مأخذاً كبيراً في علم الجرح والتعديل.

٢. معروف بشار عواد، *الذهبي ومنهجه في كتابه تأريخ الإسلام*: ١٠٥.

٣. محمد بن موسى الحازمي، *رسالة في شروط الأئمة الخمسة*: ١١٢.

٤. المؤرخ محمد بن إسحاق (صاحب السيرة)[١]

١. شخصية مشهورة في تأريخ المغازي، أثارت جدلاً واسعاً من المناقشات قديماً وحديثاً، لا سيّما وأنّ الشكل الذي وضعه ابن إسحاق لسيرته، لم يصل إلينا، إنما الذي بين أيدينا هو تهذيب وضعه ابن هشام وقطعه من كتاب ابن إسحاق الأصلي، ولا نعرف بالضبط ما حذفه ابن هشام عندما هذّب السيرة. راجع: *أثر الحديث في نشأة التأريخ عند المسلمين*: ١٢٧. هذا الرجل ترجمه علماء الفريقين، من الشيعة، *الشيخ الطوسي في رجاله*: ٢٧٧، وغيره، بأنه من أصحاب الإمام الباقر والصادق عليهما السلام، وأنّ له ميلاً ومحبة شديدة، واتهمه ابن حجر في *التقريب*: ٥٤/٢؛ بأنّه رمي بالتشيّع، وتُكلّم فيه كثيراً بين موثق ومضعّف، ولعل الإمام الشافعي قطع عليهم الطريق، بقوله: «مَن أراد أن يتبحّر في المغازي، فهو عيال على محمد بن إسحاق، كما أوصى بالأخذ منه» *البداية والنهاية*: ٧٣/٤.

وقد أنصف ابن سيد الناس (ت/٧٤٣هـ) في كتابه *عيون الأثر*، فدافع عنه في فصل أسماه (ذكر الأجوبة عما رميّ به) راجع: *عيون الأثر*: ٢٢/١. وكذلك المحقق بشار عواد في تحقيقه الموسوم (*أثر الحديث في نشأة التأريخ عند المسلمين*: ١٢٨) حيث اتهم مالك بن أنس وهشام بن عروة والذهبي والخطيب البغدادي بشدة التعصّب لأهل الحديث... وما لاقاه من تهم من رواية عن المجاهيل، كان الواجب أن توجه إلى الطبري وابن كثير، فكلهم رووا عن أشخاص ضعّفهم أهل الحديث.

أقول: هناك فرق جوهري بين المؤرخ والمحدث، ومن الصعب ومن العسر تطبيق المعايير النقدية الحديثية على روايات السّير التي يتناولها المؤرخ، ولعل واحدة من أهم الفروق: هو أنّ المحدث يتكلم بلغة الحلال والحرام، وهي لغة التشريع، وهذا يستدعي الدقة والتحرّي في ثبوت السند ووثاقة الناقل، بخلاف المؤرخ الذي يكون شمولياً بسرده للوقائع والأخبار، ولكن هذا لا يعني أنّ ابن إسحاق قد تخطى منهج المحدثين، بل إنّ الرجل قد جمع بين المنهجين، ولذا، فنجد أن ابن عدي في *الكامل*: ١١٢/٦، ينزهه عن ذلك، بقوله: «قد فتشت أحاديثه ـ يعني ابن إسحاق ـ فلم أجد فيها ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ، أو يهم كما يخطئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به».

وأمّا من يفرض اشتراط الصحة في قبول الأخبار التاريخية التي لا تمس العقيدة والشريعة. فيُجيب عنه الدكتور ضياء العمري في *سيرته*: ٢٧ بقوله: «فيه تعسف كثير والخطر الناجم عنه كبير؛ لأنّ الروايات التاريخية التي دوّنها أسلافنا المؤرخون لم تُعامل معاملة

يعتبر محمد بن إسحاق بن يسار (ت/١٥١هـ)، أول من كتب *السيرة النبوية*، وكل من كتب في هذا المجال ينهل من هذا المؤرخ والمُحدّث في العين ذاته؛

الأحاديث، بل تم التساهل فيها، وإذا رفضنا منهجهم، فإن الحلقات الفارغة في تاريخنا ستمثّل هوّة سحيقة بيننا وبين ماضينا، مما يولد الحيرة والضياع والتمزق والانقطاع».

ونضيف على ذلك أمراً في غاية الأهمية، ولعله يغاير ما ذكره الأستاذ العمري والدكتور بشار وغيرهما، وهو:

أنّه لا يحق للمحدثين نقد روايات المؤرخين؛ لأننا وكما ذكرنا بنوع من التفصيل في الأسباب العامّة للقول بهذه النظرية، أنّ انقطاع الحديث ترك فجوةً كبيرةً في التراث الحديثي، فكيف يمكن لنا أن نطمئن بصحّة الأحاديث في فترة انقطع فيها الحديث ولم يُكتب ويُدوّن مائة عام، كما نقرأ ذلك في كلمات الذهبي وابن حجر والسيوطي: أن الحديث كان تدوينه على رأس المائة، بأمر عمر بن عبد العزيز. وهذا الأمر انعكس سلباً على مسيرة الحديث النبوي الشريف، لا سيّما ظاهرة الوضع والكذب والاختلاق، ولعل قول شعبة ابن الحجاج ـ الذي أكّدنا عليه سابقاً في مقدمة البحث ـ يدعم هذه الحقيقة، حيث قال: «ما أعلم أحداً فتّش الحديث كتفتيشي، وقفُت على ثلاثة أرباعه كذب» *سير أعلام النبلاء*: ٢٢٦/٧. فلم يبق من السنّة إلا الربع بحسب كلام شعبة، وهذا بدوره انعكس على توثيق الرواة وتضعيفهم، وعلى علم الجرح والتعديل الذي توزن به الروايات بشكل عام.

ولعل ما اتهم به ابن إسحاق من مالك بقوله: إنّه دجال من الدجاجلة؛ لأنّ ابن إسحاق كان يقول: اعرضوا عليّ علم مالك، فإني بيطاره، يصبُّ في هذا الاتجاه، فكلاهما يكذب الآخر، ولا يطمئن بنقله. راجع: *تذكرة الحفاظ*: ١٧٣/١؛ والسيوطي؛ *إسعاف المبطأ برجال الموطأ*: ١١. ولا تشفع نظرية الأقران في رد هذا الجرح؛ لأننا ذكرنا قول الأمير الصنعاني في أول الكتاب. وقلنا إنّ حكم الجارح والمعدل على معاصره أقرب لليقين وأكثر إصابةً للواقع.

إذن، فكيف يمكن للمحدث ونقّاد الجرح والتعديل، أن يُقوّموا روايات التأريخ، وهذا أشبه بفاقد الشيء كيف يعطيه، فهم بأمس الحاجة إلى تقويم أسانيدهم وتنقيتها مما علق بها من وضع واختلاق...إلخ، ومن هنا جاءت جملة من النظريات التأسيسية لقواعد الجرح والتعديل؛ لملء الفراغ الذي اعترى طريق الحديث، بسبب انقطاعه وعدم تدوينه.

لأنّ ابن إسحاق جمع بين صفتي المؤرخين والمحدثين، فالتزم في منهجه سرد الأسانيد، ومحاولة إكمال صورة الحدث التاريخي بمجموع الطرق، أو سرد الروايات التي تشكّل وحدة موضوعية تحت عناوين دالة لهذا الحدث أو ذاك[١]، ولكن هذه المنهجية لا تكتمل إلا بوثاقة شخص المؤرخ والموثق للأحداث؛ لأنّ اشتراط الأمانة والثقة والدين تعطي مصداقية لما ينقله، ويكون شهادة على الرجال والأمم وتقويم دورهم التاريخي سلباً، أو إيجاباً.

والذي يهمنا ويدخل في لب بحثنا، هو أنّ هذا الرجل اُختلف في وثاقته وعدمها ـ والسائد والمشهور عندهم أنّه ضعيف ـ لذا، فسوف نجري تطبيقاً عملياً على هذا العالم والمؤرخ؛ لنرى مصداقية هذا التصنيف، لا سيّما ما قاله المتشددون منهم، فهل يمكن أن نعتمدها كمقياس لجرح الرواة، أو توثيقهم؟ إذن، فلنأخذ نماذجَ تمثل هذه القسمة الثلاثية.

أ) **شعبة بن الحجاج**، سبق وأن ذكرنا في الطبقات أنّه من المتشددين، بشهادة عبد الله بن المبارك برواية أبي زرعة، قال: ما رأيت أطعن في الرجال من شعبة[٢]، والذهبي، قال: شعبة مُتعنّت.[٣]

هذا الرجل المتعنّت والمتشدد، لنرى ماذا وصف ابن إسحاق، قال: هو أمير المؤمنين في الحديث.[٤]

إذن، فشعبة بن الحجاج المتشدد: يصف ابن إسحاق أنّه أمير المؤمنين في الحديث، أي فوق درجة الثقة، فهنا تساهل شعبة مع ابن يسّار كما هو واضح؛ لأنّ المفترض أن يطابق رأي المشهور.

---

١. راجع: أكرم ضياء العمري، *السيرة النبوية الصحيحة*: ١١.

٢. عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة، *الضعفاء*: ٦٨١/١.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *المغني في الضعفاء*: ٧٩٢/٢.

٤. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ١٧٣/١؛ أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٣٧/٩.

ب) **ابن معين**، هذا الرجل ـ أيضاً ـ من المتشددين، قال الذهبي في *الموقظة*: فالحادُّ فيهم... ابن معين[١]، ولكن نجده يمدح ويُثني على ابن إسحاق، كما يروي المفضل بن غسان الغلابي: سألت يحيى بن معين، عن محمد بن إسحاق، فقال: كان ثقة، وكان حسن الحديث[٢]، وقال أيضاً: لا يزال في الناس علم ما عاش محمد بن إسحاق[٣]، فهنا يأتي الكلام نفسه من أنّ ابن معين متشددٌ، وهنا قد تساهل مع ابن إسحاق.

ج) **علي بن المديني**، من المتشددين أيضاً، وهذا ما أكّده ابن أبي حاتم[٤]، وكذلك ابن حجر العسقلاني[٥]، ولكننا نجد أنّ المديني يتساهل معه، قال: «إنّ مدار حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» على ستة، فذكرهم، ثم قال: فصار علم الستة عند اثني عشر، فذكر ابن إسحاق فيهم».[٦]

إذن، فمما تقدم يتضح أنّ المقياس قد اختل وأصبح المتشدد متساهلاً، ولا يقول قائل لعل ابن إسحاق قد ضُعّف لعلل أُخرى.

فهذه الدعوى مردودة بكلمات هؤلاء النُقّاد، فمن يكون مداراً ومحوراً لحديث رسول الله ﷺ من الصعب أن يُتّهم بالكذب والتزوير، وهو أمير المؤمنين في الحديث بشهادة شعبة بن الحجاج، ومقتضى هذه الشهادة أنّه واقف على كثير من علل الحديث وما يعتريه من إشكالات وزيادات وغيرها؛ لذا، فنعتقد أن تقسيم هؤلاء النُقّاد وفق قياس النظرة التطبيقية، لا يمكن أن تُعطي مصداقية دقيقة وصحيحة، فليس من الضروري أن تُرد

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *الموقظة*: ٨٢.
٢. *تهذيب التهذيب*: ٣٥/٩.
٣. المصدر نفسه: ٣٦/٩.
٤. راجع: يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٢٧٤/٢٣.
٥. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٢٦٢/٨.
٦. المصدر نفسه: ٣٦/٩.

بعض الأحاديث، أو تُصحح؛ بحجة هذه القسمة؛ لأنّ الواقع العملي يرفضها كما تقدم.

٥. ابن عدي الجرجاني[١]

الحافظ ابن عدي عدّه الذهبي في طبقة المعتدلين المنصفين[٢]، ولكنّنا لو تأملنا سيرته في ترجمته للرجال في كتابه *الكامل في الضعفاء*، نجده قد نَقدَ بعض رجال الصحيحين (البخاري ومسلم)، وهذا ما كان مدعاةً لنيل الذهبي منه والرد عليه، من خلال عدد من الرواة الذين ترجم لهم، وهذا ما يضعه في دائرة المتشددين لا المعتدلين.

ولنأخذ بعض النماذج العملية لهذه الظاهرة:

١. في ترجمة «حنظلة بن أبي سفيان»، قال الذهبي: وقد تناكد[٣] ابن عدي في ذكره له في *الكامل* فما أبدى شيئاً يتعلق به عليه، متعنت أصلاً».[٤]

٢. في ترجمة «ثابت البناني»، قال: ثابت كاسمه، ولولا ذكر ابن عدي له ما ذكرته.[٥]

وهنا يريد الذهبي أن يُعرّض بابن عدي ويغمزه، فتعبيره أنه «ثابتٌ كاسمه» إشارة إلى وثاقته، وإنما ذكره في كتابه *ميزان الاعتدال*؛ لأن ابن عدي وضعه في كتابه *الضعفاء*.

---

١. الحافظ الناقد الجوال، أبو أحمد، عبد الله بن عدي الجرجاني، مولده في سنة (٢٧٧هـ)، وثقه ابن عساكر، وقال أبو يعلى: كان أبو أحمد عديم النظير حفظا وجلالة. توفيّ في جمادى الآخرة سنة (٣٦٥هـ). راجع سير *أعلام النبلاء*: ١٥٥/١٦ ـ ١٥٦.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٧١ ـ ١٧٢.

٣. التناكد بمعنى العسر والضيق، يُقال: تناكد القوم تعاسروا، وضايق بعضهم بعضاً. راجع: إبراهيم مصطفى، *المعجم الوسيط*: ٩٥١/٢.

٤. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٣٣٧/٦.

٥. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٣٦٢/١.

٣. وفي ترجمة «عبد الله بن يحيى بن أبي كثير»، قال: خرّج له صاحبا الصحيحين، تَبارَدَ ابن عدي بذكره.[١]

٤. وفي ترجمة «عبد الله بن يوسف التينيسي» وهو أحد مشايخ البخاري، قال: أساء ابن عدي بذكره في *الكامل*.[٢]

من هذه النصوص التي ذكرها الذهبي، نفهم بصورة جلية: أنّ ابن عدي متشدد متعنّت، بعكس ما ذكره سابقاً أنّه معتدل.

ولكن هذا الصنيع من الذهبي قد يُجابه، بأنّ واقع هؤلاء الرواة هو الضّعف، ولا يمكن أن يوثّقوا؛ لكونهم في الصحاح؛ لذا، فنجد أنّ كثيراً من الحفاظ قد تكلّموا فيهم، ونقلوا تضعيفهم كابن حجر العسقلاني[٣]، والعيني[٤]، والألباني[٥]، وغيرهم.

لذا فنعتقد أن دعوى التشدد وكذلك الاعتدال ينقصها الدليل، وهي مجرد ذوق وعصبية، فقد يروق للذهبي وصف النُقّاد بحسب ما يتوافق مع عقيدته وهواه.

والشاهد على ذلك، أنّه يتهم ابن عدي ـ أيضاً ـ بالتساهل، وإن لم يصرّح بذلك، فحينما وثّق ابن عدي «عبد الله بن داود الواسطي» بقوله «هو ممن لا بأس به إن شاء الله»[٦]، وهذا ما أثار حفيظة الذهبي، قائلاً: «بل كل البأس به

---

١. المصدر نفسه: ٥٢٥/٢.

٢. المصدر نفسه: ٥٢٨/٢.

٣. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *مقدمة فتح الباري*: ٩. وقد نقلوا ما يُقارب ثمانين راوياً متهماً بالضعف، كما تقدم.

٤. بدر الدين العيني، *عمدة القاري*: ٨/١ وراجع؛ هامش *كتاب قواعد في علوم الحديث*، تحقيق أبي غدة: ١٧٠.

٥. عكاشة عبد المنان، فتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء، *الطيبي*: ٥٢٥ ـ ٥٢٦.

٦. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٤١٦/٢.

ورواياته تشهد بصحة ذلك...».[١]

فالمفترض أنّه يرتضي قوله؛ لأنّه معتدل في تقييمه، ولكننا نرى العكس من ذلك، فانقلبت كفة الميزان ليُصبح متساهلاً !! ومن هنا نجده يضعه في هذه الدوائر الثلاث بلا ضابط ومعيار ومقياس، يمكن أن تُضبط به هذه القاعدة، أو هذه النظرية.

ومن المهم الإشارة إلى أنّه لا يمكن أن نقول بالنسبية؛ لأنّها مالم تُحكم بمبادئ صحيحة لا يجوز أن نصفها بهذه الحيثيات. نعم، قد نُصحّح بعض التضعيفات، وأنه قد يكون متشدداً، أو العكس، ولكن بشروط صحيحة ومعايير واضحة، لا يعتريها الشك، أو الريب، وهذا الكلام تقدم في مقدمة هذا البحث، وسنأتي لاحقاً على ذكر بعض المقترحات لتصحيح سير هذه النظرية.

إذن، فنعتقد أنّنا لو كرّرنا الأمر مع كل ناقد، لوجدنا هذه الإشكالية، ولا يبقى حجر على حجر، فمن جانب أنّهم فتحوا هذا الباب لسدّ ثغرة كبيرة، وهي تضييق دائرة الاختلاف في توثيق الرواة وتضعيفهم، ولكن وقعوا في أمر لا يكاد يخرجون منه؛ لأنّ وصف فلان بأنّه متشدد، فلا يقبلُ جرحُه إذا لم يوافقه غيره، أو أنّ فلاناً متوسطٌ، فيقبل جرحه وتوثيقه وإن انفرد، أو أنّ فلاناً من المتساهلين، فلا يُعتد بتوثيقه.

ولكن هذا الناقد نفسه الذي تخلع عليه وصفاً من هذه الأوصاف حال تفقّدك قوله في راوٍ بعينه، ربما خلعت عليه ضده من الأوصاف إذا رأيت قوله في غيره!!

وإذا نظرت إلى راوٍ آخر ـ كجابر بن يزيد الجعفي مثلاً ـ ستجد أنّ شعبة وسفيان تساهلا جداً فيه، وكذا وكيع !! وستجد أنّ أبا حاتم توسط في جابر، فقال: يُكتب حديثه !! وستجد أنّ يحيي بن سعيد القطان والنسائي وابن حبان

---

١. المصدر نفسه: ٤١٦/٢.

وابن مهدي قد تشدّدوا مع جابر![1]

وهكذا، ومع تكرار البحث في الرواة ـ كقيس بن الربيع، وداود بن فراهيج، وواصل بن عبد الرحمن، ومحمد بن ذكوان، وغيرهم ـ ستجد أنّ شعبة المتعنّت المتشدد يتساهل!!

وإذا انتقينا مجموعة أُخرى من الرواة ونظرنا فيهم، سنجد أنّ الذي تساهل، أو توسط هذه المرة، هو أبو حاتم الرازي مثلاً. فإذا نظرنا إلى مجموعة ثالثة، سنجد أنّ البخاري يتشدد !! وهكذا، وبالتالي لا نجد تصنيفاً ثابتاً لأيّ من نقّاد الحديث من ناحية التشدد والتساهل في نقد الرواة، وبالتالي يتهاوى علم الجرح والتعديل، ولا نقف على منهج صحيح لنقّاد الحديث.

وطبعاً هذا الأمر يمكن أن نسقطه على رواة الشيعة الواقعين في دائرة الحديث السني ككميل بن زياد والحارث الهمداني وأبو الصلت الهروي وعطية العوفي، وغيرهم من الرواة الأجلاء، فلا يمكن أن نقول بضعفهم؛ لأننا يمكن أن نضع من ضعّفهم في كونه من المتشددين، وقد يكون العكس؛ للتضارب والتناقض في أقوالهم.

نتيجة ما تقدم

إذن، فهذه النظرية ومن نظّر لها وعلى هذا المستوى، نرى أنّها تهدم نفسها بنفسها؛ وذلك للتضارب والتناقض الذي يقع فيها؛ لذا، فلا يمكن أن نُسقط بعض الأحاديث التي رويت بطرق معتبرة، بحجّة أنّ مخرجها هو من المتساهلين، بل لعل هذه الأحاديث ترتقي إلى مستوى الاعتبار، وما اتهم به البعض من تساهل، أو تشدد، هو نتاج اجتهاد شخصي غير مبتن على ضوابط

---

١. ماجد محمد بن أبي الليل، *الرجال الذي تكلم عليهم الحافظ المنذري جرحاً وتعديلاً*: ١٥٠.

ومعايير علمية صحيحة، وهذا ما نزيده وضوحاً في الانعكاس والأثر لهذه النظرية على التراث الحديثي في الفصل اللاحق كدراسة تطبيقية.

خلاصة الفصل الرابع

١. جاء هذا الفصل لنقد صاحب هذه النظرية الذي أصّل لها وطوّرها، وهذا تجلى على مستويين: نقد نظري، ونقد عملي تطبيقي.

٢. تمخض النقد النظري عن نقاط، أبرزها: أنّ هذه النظرية فاقدة للعنصر الأبرز فيها، وهو الأسس والأركان المقومة لها. وكذلك النسبية في هذه النظرية، فليس كل متشدد هو بالضرورة متساهل، والعكس صحيح، والمؤسّس لهذه النظرية وجدناه متشدداً، بشهادة علماء عصره وتلامذته، وغير ذلك من النقود...

٣. النقد العملي، جاء لتأكيد النقد النظري، من خلال دراسة عملية وميدانية، فقد نقلنا نماذجَ من النقّاد الذين تمّ وصفهم إما بالتشدد، أو التساهل، فمثلاً: طبّقنا هذا الأمر على الإمام مالك المتشدد والبخاري المعتدل وأحمد بن حنبل وغيرهم، بحسب ما يراه الذهبي، ولكن وجدنا انقلاب هذا الأمر، فالمتشدد قد ينقلب متساهلاً، والمعتدل قد يكون متشدداً أيضاً. فالمعادلة غير متوازنة من حيث التنظير؛ لأنّ الواقع العملي قد يغايرها ويسقطها، وبالتالي لا يمكن لنا أن نسقط بعض الأحاديث، بحجة انطباق بعض هذه الصفات على بعض النُقّاد، أو المحدثين.

الفصل الخامس

دراسة تطبيقية لانعكاس نظرية التصنيف على التراث الحديثي

تمهيد

بعدما تقدم من بحوثنا السابقة، اتضح بصورة جليّة أنّ تقسيم وتصنيف النُقّاد إلى هذه القسمة الثلاثية، متضاربة من ناحية تطبيقية، لا سيّما تعاملهم مع الرواة، وقد ذكرنا مقاربات ونماذج لهذه الحقيقة، والآن نريد أن نزيد ذلك وضوحاً، لنرى انعكاس هذه النظرية على التراث الحديثي بشكل عام، لا سيّما ما ورد في فضائل العترة الطاهرة عليهم السلام، وذلك من خلال دراسة عملية تطبيقية ـ ونقصد بالتطبيق ذكر المصاديق ـ حول الروايات التي خُرّجت في بعض المصادر الحديثية السنيّة، واتُهم مصنفوها بهذا التصنيف، ولنأخذ التساهل نموذجاً، والمحدّث الحاكم النيسابوري كمثال لهذا التصنيف.[1]

فهل يا ترى تَصدُق هذه النظرية؟ أم أنّها مجرّد دعوى يُراد تكييفها حسب ما يراه بعض المحدثين بما يتوافق مع رؤاه الفكرية والعقدية؟

---

١. وأمّا التشدد والاعتدال، فقد تكلمنا عليه في بحوث سابقة، فمثلاً: أحمد بن حنبل عدّهُ الذهبي من المعتدلين، ولكن قد اتضح أنّه من المتشددين، وكذلك البخاري، وغير ذلك، فراجع.

وهذا ما نُلقي عليه الضوء في هذا البحث، من خلال دراستنا لمجموعة من الأحاديث النبوية دراسة علمية وموضوعية، وهي: حديث الطير، وحديث الولاية، وحديث الباب. الّذين أُتهم من خرّجها بالتساهل، وبالتالي سوف نُقيّم هذه النظرية ونستنتج مُعطيات ما توصلنا إليه بصحّة، أو خطأ هذا التصنيف، وما هو الغرض الحقيقي لتنظيرها؟

المبحث الأول

حديث الطير ونسبة التساهل إلى الحاكم النيسابوري

من جملة المحدثين الّذين صحّحوا حديث الطير، الحاكم النيسابوري، ولكن هذا التصحيح عرّض الحاكم إلى تُهم كثيرة، لعلّ من أبرزها التساهل ـ كما تقدم في بحوث لاحقة ـ التساهل بمعنى أنّه يُضفي على الأحاديث الصحة، وهي في حقيقتها ضعيفة... ولكن قبل أن ندخل في تفصيلات هذا الحديث، ارتأينا أن نلقي نظرة عامّة إلى معاملة بعض العلماء مع محدث كبير، وهو الحاكم، وكيف يُتصرف معه.

نظرة عامّة إلى تعامل ابن تيمية وابن القيم والذهبي مع الحاكم النيسابوري

لعل أول دعوى تلاحق الحاكم، هي التشيّع وبالتالي تساهله؛ لذا، فنجدهم وجّهوا سهام نقدهم إليه كابن تيمية، وتلميذيه: ابن القيم الجوزية والذهبي، ودعواهم أنّ فيه من التسامح في باب التصحيح، حتى قالوا: إنّ تصحيحه دون تصحيح الترمذي والدار قطني وأمثالهما[1]، وابن القيم وصفه بقوله: وأمّا تصحيح الحاكم، فكما قال القائل:

---

١. أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني، *مجموع الفتاوى*: ٩٧/١.

فأصبحتُ من ليلى الغداةَ كقابضٍ * على الماء خانته فروجُ الأصابع.[١]

وقد تتبع الذهبي أحاديث *المستدرك* والتعقيب عليها، وحكم على كثير منها بالضعف، أو الوضع، وجرح عدداً من الرواة، بل وأثار في بعض الأحيان غضبه المفرط، بحيث تجلى بالقساوة وشدّة اللهجة معه، وهذا ما نجده شاخصاً حينما صحّح حديث «علي أمير البررة»[٢]، فردّ الذهبي على هذا التصحيح وأقسَم أنّ الحديث موضوع، واتهم الحاكم بالجهل[٣]، بل وأكثر من ذلك يتهمه بالخيانة، مع اعترافه بأنّه إمام صدوق، ولكن يصحّح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك[٤]، وهذا التصرف لا نستبعده من الذهبي، فقد اتهم نُقّاد كُثرٌ غير الحاكم كما تقدم.

والحق الذي لا مرية ولا جدال فيه، أنّ الذهبي وابن تيمية وابن القيم لا يُقاسون بالحاكم الذي يُعدُّ بألف رجل من أصحاب الحديث[٥]، ثم كيف يكون جاهلاً وعالماً في آن واحد؟! ولعل تشددهم وتعصبهم هو ما جعلهم يرمونه بهذه الأوصاف[٦]، البعيدة كل البُعد عن الواقع، الذي يدركه

---

١. محمد بن أبي بكر، ابن القيم الجوزية، *الفروسية*: ٢٤٥.

٢. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين*: ١٢٩/٣.

٣. وذلك بقوله: «قلت: بل والله موضوع... فما أجهلك على سعة معرفتك». *تلخيص المستدرك*: ١٢٥/٣.

٤. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٦٠٨/٣.

٥. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١٦٧/١٧.

٦. وقد نَقَدَ العلاّمة السيد محسن الأمين صنيع الذهبي، الذي حكم بوضع حديث «علي أمير البررة»، بقوله: «من أين له أن يعلم بوضعه، فهل كان حاضراً مع النبي ﷺ وضَبطَ جميع ما قاله؟! ولو فرض أنّ أحمد كذاب كما يزعم، فهل يمكنه الجزم بأن جميع رواياته موضوعة، كيف والكاذب قد يصدق؟! على أنّ الحاكم أطول منه في الرواية باعاً وأوسع اطلاعاً، وقد حَكَم بصحته... ولو كان الحاكم حياً، لقال له: ما أجهلك على ضيق معرفتك. وبالجملة كلامه هذا كاشف عن شدة تحامله واحتدام غيظه، فلا عبرة به». محسن الأمين، *أعيان الشيعة*: ٣٥٧/١.

كل عامل بصناعة الحديث.

بعد هذه المقدمة الموجزة ننتقل إلى بيان نص الحديث، وما علّق عليه الذهبي وغيره، ومن ثم دراسته بموضوعية من خلال بيان طرقه ومن قال بصحته، وبيان النتيجة الكلية لهذه الدراسة.

فهل يصدّق الذهبي في أنّ الحاكم متساهل؟ أم أنّه قد تنقلب هذه النسبة ليصبح معتدلاً، ويجب الأخذ والتمسّك بأحكامه، بل يمكن أن يكون متشدداً، لا سيّما إذا وجدنا من يوافق الحاكم في التصحيح لهذا الحديث وغيره؟

نص الحديث بلسان الحاكم النيسابوري

روى الحاكم النيسابوري بسنده عن أنس بن مالك، قال: كنت أخدم رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم»، فقُدّم لرسول الله «صلى الله عليه وآله» فرخٌ مشويٌ، فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير. قال: فقلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، فجاء علي رضي الله عنه، فقلت: إنّ رسول الله «صلى الله عليه وآله» على حاجة، ثم جاء، فقلت: إنّ رسول الله «صلى الله عليه وآله» على حاجة، ثم جاء، فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: افتح، فدخل، فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: ما حَبَسك علي، فقال: إنّ هذه آخر ثلاث كرات يردني أنس، يزعم أنّك على حاجة، فقال ما حملك على ما صنعت؟ فقلت: يا رسول الله سمعت دعاءك، فأحببت أن يكون رجلاً من قومي، فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إنّ الرجل قد يحب قومه.

وقد علّق الحاكم على الحديث، بقوله: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه[1]، ثم أردف الحاكم كلامه بقوله: وقد رواه عن أنس

---

١. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين*: ١٣١/٣.

جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً، ثم صحت الرواية عن علي وأبي سعيد الخدري وسفينة.[١]

تسرّع الذهبي في تضعيف حديث الطير

والذهبي ـ كعادته ـ تسرّع في تضعيف هذا الحديث؛ حيث تَعقّب هذا الحديث، قائلاً: ولقد كنت زماناً طويلاً، أظن أنّ حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في *مستدركه*، فلما علّقت هذا الكتاب، رأيت الهوْل من الموضوعات التي فيه!! فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء[٢]، وقال أيضاً: فما باله أخرج حديث الطير في *المستدرك*؟ فكأنّه اختلف اجتهاده[٣]، وغير ذلك من كلماته بشأن هذا الحديث.

فهو يرى أن كتاب *المستدرك* مشحون بالأحاديث الموضوعة والمختلقة، وليس الضعيفة فقط، وحديث الطير إليها سماء، كنايةً عن أنّه أخف من غيرها التي تكاد تكون لا أصل لها في السنّة النبوية الشريفة.

ونعتقد أنّ ما ذهب إليه الذهبي، جاء تقليداً لشيخه ابن تيمية الذي أدلى بدلوه بشأن هذا الحديث، حيث قال: حديثُ الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل[٤]، وواضح من هذا النص أنّه يدّعي أنّ هذا الحديث موضوع، لا سيّما عند أهل العلم والمعرفة، وهذا القيد الأخير ـ أهل العلم والمعرفة ـ نعتقد أنّه إشارة إلى من يتفق معهم

---

١. المصدر نفسه: ١٣١/٣. وقد رواه غيره بلفظ مختصر عن أنس: «كان عند النبي «صلى الله عليه وسلم» طير، فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي، فأكل معه» محمد بن عيسى الترمذي، *سنن الترمذي*: ٣٠٠/٨.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *تلخيص المستدرك*: ١٣١/٣.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١٧٩/١٧.

٤. أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني، *منهاج السنة*: ٣٧١/٧.

ابن تيمية، وليس كل علماء أهل السنة؛ لأنّ هناك من صحح هذا الحديث كما سيأتي.

إذن، بالنتيجة أنّ الحاكم النيسابوري ينقل حديثاً موضوعاً، وهذا ما جعله متساهلاً، وبالتالي كل الأحاديث التي يُشم منها الضعف، تكون ساقطة ولا عبرة بها.

دراسة الحديث وبيان الحق

قبل أن نلج في بيان طرق هذا الحديث ـ ومن قال بصحّته من علماء الجرح والتعديل ـ حَريّ بنا أن نجيب الذهبي عن مدعياته، فنقول:

أوّلاً: إنّ الحاكم النيسابوري لم ينفرد بتخريج هذا الحديث، بل سبقه جملة كبيرة من الحفاّظ في تخريجه كالبخاري[١]، والترمذي[٢]، والنسائي[٣]، وغيرهم، فجَسارة الحاكم في محلّها، وليست هي شيء غير مألوف، فهؤلاء العلماء من عليَة القوم وكبارهم.

ثانياً: لو نسأل الذهبي: ألستم القائلين: «وأمّا حديث الطير، فله طرق كثيرة جداً، قد أفردتها بمصنف، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل»[٤]، فهذا الكلام كاشف عن وجود طرق كثيرة لهذا الحديث، وله أصل، ولسانكم قد نطق بها، وأنّكم أفردتم له مصنفاً، وفي بعض الأحيان تقولون جزءاً[٥]، فلِمَ يُتهم الحاكم جزافاً، بأنّ مستدركه يحتوى على الموضوعات؟

أليس من حقنا أن نستفهم عن منشأ ذلك، وأن نبحث ونتأمل في منطوق

---

١. محمد بن إسماعيل البخاري، *التأريخ الكبير*: ٣/٢.
٢. محمد بن عيسى الترمذي، *سنن الترمذي*: ٣٠٠/٥.
٣. أحمد بن شعيب النسائي، *السنن الكبرى*: ١٠٨/٥.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ١٠٤٣/٣.
٥. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١٦٨/١٧.

كلماتكم وبين سطورها؟ فلعلنا نقع على سبب يمكن أن يُوصلنا إلى ما وراء هذه التُهم، وما ينطوي عليها من مجازفات غير منطقية وغير مقبولة.

ثالثاً: لعلنا نضع أيدينا على سببٍ قد تكون له مدخلية كبيرة في هذا الاتهام، وهذا ما يمكن فهمه من خلال ما أورده الذهبي نفسه في ترجمته للحاكم عندما سُئل ـ أي الحاكم ـ عن حديث الطير، قال: لا يصح، ولو صَح لما كان أحدٌ أفضل من علي رضي الله عنه بعد النبي «صلى الله عليه وآله».[1] وقول الحاكم لايصح؛ لعله على نحو التقيه كما لا يخفى.

وهنا يجب أن نتوقف ونحاكم الذهبي، فالحاكم ليس بذلك الإنسان المتسرع بإطلاق الأحكام المتناقضة ـ فتارةً يُضعّفه وأخرى يُصحّحه ـ وهو ذلك الخبير وعالم زمانه، وله ملكة في هذا العلم، وهو الأتقن في الحفظ، قال أبو حازم: أقمت عند أبي عبد الله العصمي قريباً من ثلاث سنين، ولم أرَ في جملة مشايخنا أتقن منه، ولا أكثر تنقيراً[2]، وكان إذا أشكل عليه شيء، أمرني أن أكتب إلى الحاكم أبي عبد الله، فإذا ورد جواب كتابه، حكم به، وقطع بقوله[3]، ولذا كان الأئمة في هذا الشأن يُقدّمونه على أنفسهم، ويراعون حق فضله، ويعرفون حرمته.

ومن هنا نجد الحاكم وبشهادة ابن طاهر، الذي يقول: ورأيت أنا حديث الطير جَمْع الحاكم بخطه في جزء ضخم، فكتبته للتعجب.[4]

ومع تعجب ابن طاهر لفعل الحاكم، لكنه لا يتعداه، فيكتبه، ثم إنّ جمع الحاكم لهذا الحديث يتطابق مع صنيع الذهبي، الذي أنتج ـ أيضاً ـ

---

١. *تذكرة الحفاظ*: ١٠٤٣/٣.

٢. أي البحث والتنقيب في بطون الكتب.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١٧١/٣.

٤. المصدر نفسه: ١٧٦/١٧.

عن تأليف مصنف، أو جزء له كما تقدم.

ونتيجةً لذلك نرى أنّ كلام الذهبي ومن يعتقد به، يخلو من الدقة ومعرفة شؤون الحاكم في هذا العلم؛ لذا، فجاء جواب الذهبي مستأنفاً لكلامه السابق، بقوله:

قلت: ثم تغيّر رأي الحاكم وأخرج حديث الطير في *مستدركه*، ولا ريب أنّ في *المستدرك* أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحّة، بل فيه أحاديث موضوعة شانَ المستدرك بإخراجها فيه».[1] وقال أيضاً: «فما باله أخرج حديث الطير في «*المستدرك*»؟ فكأنّه اختلف اجتهاده.[2]

ونحن نقول: لم يتغيّر رأي الحاكم إطلاقاً، ولم يَشِن *المستدرك* بإخراجه، بل هذا الحديث صحيح ودلالته، كما قال الحاكم في المقطع الأخير من كلامه: «ولو صح لما كان أحد أفضل من علي رضي الله عنه بعد النبي «صلى الله عليه وآله».[3] وهو بالقطع واليقين صحيح وعلى شرط الشيخين كما قاله في *مستدركه*، فعلى هذا يكون علياً عليه السلام هو الأفضل بعد النبي صلى الله عليه وآله، وهذا ما جعله في دائرة التساهل، وتارةً التشيع.

إذن، فدعوى تَغيّر اجتهاد الحاكم مردودة؛ لأنّ الحاكم كان يُعمِل العلم لا التعصب، وإنّما لما تردد في تحسينه، أو تصحيحه، وهذا يدل عن دين وإنصاف لا على تعصب وهوى[4]، فالحاكم لم ينطلق في تصحيحه لهذا الحديث من تعصّب وتشدّد، بل وضع الأُمور في نصابها الصحيح، وأمّا من ضعّفه، فقد جانب الحقيقة، وخالف القواعد والمباني التي يسير عليها علماء

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ١٠٤٣/٣.

٢. *سير أعلام النبلاء*: ١٧٩/١٧.

٣. *تذكرة الحفاظ*: ١٠٤٣/٣.

٤. راجع: عبد السلام عمر علوش مقدمة كتاب *المستدرك على الصحيحين*: ٦٦/١.

الجرح والتعديل، فهناك كثير من الأحاديث قد صُححت، مع أنّ لها طرقاً ضعيفة، وقد صححوها بالمتابعات والشواهد وكثرة المخارج.[1]

فما بالك بهذا الحديث الذين أجمعوا، بأنّ له طرقاً كثيرةً، وبشهادة الذهبي نفسه أنّ له أصل لكثرة هذه الطرق.

طرق حديث الطير ورواته

من الصحابة

إنّ هذا الحديث قد رواه أكثر من اثنى عشر صحابي، ولا سيّما عن أنس بن هالك، أكثر من أربعين شخصاً، وهذا العدد الكبير من الرواة يُعطي خصوصيةً لهذا الحديث ومصداقية، وأنّ رسول الله ﷺ قد نطق به، وأشار إلى فضيلة وامتياز خص به علياً عليه السلام، والذين رووا هذا الحديث، هم: علي ابن أبي طالب عليه السلام، وأبو سعيد الخدري، وسعد بن أبي وقاص، وأبو رافع، وجابر بن عبد الله الأنصاري، ويعلى بن مرة وابن عباس، وحبشي بن جنادة السلولي، وسفينة مولى رسول الله، وأبو الطفيل، وعمرو بن العاص، وأنس بن مالك.[2]

---

١. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «إنّ كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة» *القول المسدد في الذب عن مسند أحمد*: ٣٨/١. وقد ذكر الدكتور المرتضى الزين أحمد في كتابه (*مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة*): شواهد ومصاديق كثيرة، منها: قول الثوري والإمام أحمد في قبول بعض الأحاديث بالتعدد، وتعدد الطرق يقوّي خبر الفساق، بل ذهب إلى أكثر من ذلك، بالقول: بتقوية الحديث الضعيف. وأشار إلى من ذهب إلى ذلك كابن الصلاح والمنذري والنووي والطيبي وابن كثير ...إلخ. راجع: زين أحمد المرتضى، *مناهج المحدثين في تقوية الاحاديث الحسنة والضعيفة*: ٧٧ ـ ٧٨.

٢. راجع: السيد شهاب الدين المرعشي، *شرح إحقاق الحق*: ٣٢٥/٥، ٣٢٦.

من التابعين

الطرق التي رويت عن أنس من التابعين، قد تصل إلى أربعين طريقاً، وقد أشار الحاكم النيسابوري إلى هذه الطرق بقوله: وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً، ثم صحت الرواية عن علي وأبي سعيد الخدري وسفينة.[١]

ونكتفي بذكر الأسماء لهذه الطرق التي أشار إليها الحاكم، وهم كالتالي: إسماعيل الأزرق، إسماعيل السدي، المثنى بن أبان، عبد الملك بن عمير، عبد الملك بن أبي سليمان، أبان، عطاء، قتادة، نافع، دينار، سعيد بن المسيب، يحيى بن أبي سعيد، ثمامة، يحيى بن أبي كثير، الحسين بن الحكم، عثمان الطويل، ثابت البناني، الزبير بن عدي، ميمون بن خلف، عبد العزيز بن زياد، عبد الله بن أنس، الحكم بن محمد، حميد الطويل، عبد بن يعلى بن مرة، عبد الله القشيري، إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، أبو جعفر السبا، إسماعيل بن أبي المغيرة، مسلم الملائي، أبو حذيفة العقيلي.[٢] وغيرهم.

صحة طرق الحديث

أما صحّة هذه الطرق، فأكتفي بتصحيح طريق واحد[٣]، ومن ثم ننتقل بعد ذلك لمن صرّحوا من علماء أهل السنّة بتصحيح هذا الحديث.

ما رواه الحافظ ابن عساكر

قال أخبرنا أبو غالب بن البنا، أنا أبو الحسين ابن الأبنوسي، أنا أبو الحسن

---

١. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين*: ١٣١/٣.

٢. السيد حامد اللكهنوي، *نفحات الأزهار*: ٣١/١٣.

٣. ويمكن للقارئ مراجعة السيد المرعشي في *شرح إحقاق الحق*: ١٦٩/١٦، وما بعدها، فقد جمع هذه الطرق وصحّحها، وكلها من طرق علماء أهل السنّة، فلا نكرر ما ذكروه.

الدار قطني، نا محمد بن مخلد بن حفص، نا حاتم بن الليث، نا عبيد الله بن موسى، عن عيسى بن عمر القارئ، عن السدّي، نا أنس... الحديث... .[١]

ترجمة السند

١. أبو غالب البنا، هو: أحمد بن الحسن بن أحمد بن عبد الله البغدادي الحنبلي، وثّقه الذهبي بكونه الشيخ الصالح الثقة مسند بغداد، وأنّه من بقايا الثقات.[٢]

٢. أبو الحسين ابن الأبنوسي، هو: محمد بن أحمد بن علي البغدادي، وثّقه الذهبي بأنّه الشيخ الثقة.[٣]

٣. أبو الحسن الدار قطني، هو: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، من حفاظ أهل السنّة المشهورين أوحد وقته في الحفظ، صاحب السنن المعروفة بسنن الدارقطني.[٤]

٤. ومحمد بن مخلد بن حفص، وثّقه الذهبي بالإمام المفيد الثقة مسند بغداد[٥]، وابن حجر بكونه ثقة ثقة، ثقة.[٦]

٥. حاتم بن الليث، وصفه الذهبي بالحافظ المكثر الثقة[٧]، وقال عنه الخطيب البغدادي: كان ثقة ثبتاً متقناً.[٨]

٦. عبيد الله بن موسى، هو ابن أبي المختار العبسي، وثّقه ابن معين وأبو

---

١. علي بن الحسن، ابن عساكر، *تأريخ مدينة دمشق*: ٢٥٤/٤٢.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٦٠٤/١٩.

٣. المصدر نفسه: ٨٥/١٨.

٤. علي بن الحسن، ابن عساكر، *تأريخ مدينة دمشق*: ٩٣/٤٣.

٥. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ٨٢٨/٣.

٦. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*: ٤٩٦/٧.

٧. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٥١٩/١٢.

٨. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*: ١٥٤/٩.

حاتم، وغيره من الحفاظ.[١]

٧. وعيسى بن عمر القارئ؛ هو أبو عمر الكوفي الأعمى، وثّقه ابن معين والنسائي والخطيب البغدادي، وغيرهم من الحفاظ.[٢]

٨ السدي، هو إسماعيل بن عبد الرّحمن بن أبي كريمة، احتج به مسلم في صحيحه، ووثّقه أحمد بن حنبل والعجلي والنسائي وعبد الرحمن بن مهدي.[٣]

إذن، فمن خلال ترجمتنا لهذا السند يتضح صحّة هذا الطريق، ولا غبار عليه.

العلماء الذين صرّحوا بصحّة حديث الطير

من العلماء والحفاظ الذين شهدوا بصحّته، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

١. الحاكم النيسابوري، قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.[٤]

٢. الذهبي، فعلى الرغم من مكابرته في تضعيف الحديث، ولكننا نجده يعترف بصحّته، وذلك عندما ترجم لـ (محمد بن أحمد بن عياض)، قال: روى عن أبيه أبي غسان أحمد بن عياض، عن أبي طيبة المصري، عن يحيى بن حسان، فذكر حديث الطير... ثم علّق الذهبي بقوله: «الكل ثقات إلا هذا، فأنا أتهمه به، ثم ظهر لي أنّه صدوق.[٥] وهذا اعتراف جلي بصحة الحديث من هذا الطريق، وأن ابن عياض صدوق بعدما فحص الذهبي حاله.

٣. ابن حجر العسقلاني، وأيضاً على الرغم من متابعته لشيخه الذهبي في

---

١. راجع: أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ٢٨/٣.

٢. راجع: يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ١١/٢٣.

٣. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*: ١٥٨/١.

٤. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين*: ١٣١/٣.

٥. محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*: ٥٣/٦.

تضعيفه، ولكنه شهد بصحّته، فبعد أن نقل قول الحاكم، وأنّه رواه عن أنس أكثر من ثلاثين نفسًا، ذكر له شواهد عن جماعة من الصحابة، عن الطبراني وغيره عن سفينة، وعن ابن عباس... ثم حكم في نهاية أجوبته عن هذا الحديث أنّه حسن.[١]

٤. نور الدين الهيثمي في *مجمع الزوائد*، قال: رواه البزار والطبراني باختصار ورجال الطبراني رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة، وهو ثقة.[٢]

٥. ابن حجر الهيتمي المكي، قال: والمعتمد عند محققي الحفاظ، أنّه ليس بموضوع، بل له طرق كثيرة، وحينئذ يتقوى كل من تلك الطرق بمثله، ويصير سنده حسناً لغيره... والحسن لغيره يُحتج به كالحسن لذاته.... وأمّا قول بعضهم: إنّه موضوع، وقول ابن طاهر: طرقه كلّها باطلة معلولة، فهو الباطل... فالحق ما تقرّر: إنّه حسن يحتج به[٣]، وهذه شهادة تُثبت صحّة هذا الحديث، ولا عبرة بمن ضعّفه.

٦. أحمد بن الصديق الغماري، قال: فإذا لم يكن حديث الطير صحيحاً، فلا يصح في الدنيا حديث ألبته، ولا يقع تواترٌ بخبر بالمرة، فقد رواه عن أنس (سبعة وتسعون راوياً): مائة إلا ثلاثة بأعدادها مضاعفة من الطرق عنهم، وورد مع ذلك عن جماعة من الصحابة، منهم: علي وعائشة، وابن عباس... إلخ.[٤]

إذن، فحديث الطير من المتواترات الذي روي بطرق مضاعفة، وبعبارة العلاّمة الغماري: فلو لم يكن صحيحاً، فلا يصح في الدنيا حديث. فلا فض فوه.

---

١. في أجوبته عن أحاديث وقعت في (*مصابيح السنة*) ووصفت بالوضع، وهي ملحقة في آخر كتاب: *مشكاة المصابيح*: ٣١٧/٣.

٢. علي بن أبي بكر الهيثمي، *مجمع الزوائد*: ١٢٦/٩.

٣. أحمد بن محمد الهيتمي، *المنح المكية بشرح الهمزية*: ٥٨٧، ٥٨٨.

٤. أحمد بن الصديق الغماري، *جؤنة العطار*: ٢٨/١.

دلالة الحديث.[١]

لا يخفى على ذي عينين أنّ دلالة هذا الحديث واضحة، وقد أسفر عنها قول الذهبي آنفاً عندما أراد أن يدفع تصحيح الحاكم لهذا الحديث، وأنّه، قال: «لا يصح، ولو صح لما كان أحدٌ أفضل من علي رضي الله عنه بعد النبي «صلى الله عليه وآله».[٢] ولكننا بعد أن نقضنا أقوال الذهبي، وأثبتنا أنّ هذا الحديث صحيحٌ، بلحاظ الطرق التي تقدمت، وترجمنا لبعضها، وذكرنا شهادة أكثر من عالم في هذا الفن، فبذلك تثبت فضيلة امتاز بها الإمام علي عليه السلام، وأنّه الأفضل على الإطلاق وبلا منازع، فرسول الله صلى الله عليه وآله انتهز هذه الحادثة؛ ليؤكّد من خلالها مقام أمير المؤمنين وشأنه عند الله تعالى وعند رسوله صلى الله عليه وآله، وأنّه بدرجه لا ينالها غيره ـ ولذا نجد أنّ الصحابي أنس وغيره كان يتمناها لذويه، ولكن أبى الله تعالى إلا أن يتوسم ويتوشح بها الإمام علي عليه السلام ـ وأنّه هو الأحق بالإمامة بعده؛ ولذا، فنجده عليه السلام يحتج بهذا الحديث الشريف في يوم الشورى؛ ليُثبت إمامته وخلافته، وأنّه هو الجدير بها، ونفس احتجاج الإمام علي عليه السلام بهذا الحديث كاشفٌ عن صحّة هذا الحديث؛ لأنّ علياً عليه السلام لا ينطق إلا بالحق.[٣]

---

١. إنما نذكر دلالة الحديث ونفسر متنه؛ لأننا نعتقد أنّ له مدخلية في تضعيف الرواة، ففي هذا الحديث على سبيل المثال، تحّير الذهبي في قبوله وعدمه، مع أنّه يعترف بوجود أصل له، ولكن تأبى نفسه قبوله؛ لأنّنا وكما نعتقد أنّ للعقيدة أثراً وانعكاساً على علم الجرح والتعديل.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ١٠٤٣/٣.

٣. فقد روي عن عامر بن واثلة، قال: كنت مع علي عليه السلام في البيت يوم الشورى، فسمعت علياً عليه السلام يقول لهم: لأحتجن عليكم بما لا يستطيع عربيكم ولا أعجميكم بغير ذلك... فأنشدكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم»: اللهم إئتني بأحب الخلق إليك وإليّ، وأشدهم لك حباً ولي حباً، يأكل معي هذا الطائر، فأتاه، فأكل معه غيري؟ قالوا: اللهم لا. راجع: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، *منهاج الكرامة*: ٩٢.

إذن، فهذه الفضيلة التي أمتاز بها الإمام علي عليه السلام على غيره من خلال هذا الحديث، جعلت بعض حفّاظ أهل السنّة ينكرون هذا الحديث بلا تأمل في طرقه وشواهده، بل وصل الأمر بهم إلى أتهام الحافظ النيسابوري بالتساهل لتصحيحه.

نتيجة الدراسة

نستخلص مما تقدم لدراستنا لهذا الحديث من خلال بياننا لطرقه ـ لا سيّما ما رواه الصحابة والتابعين ـ وصحّة هذه الطرق، وما ترجمناه لبعض الأسانيد، وكذلك تصريح علماء هذه الصناعة ـ أي الحديثية ـ بصحّة هذا الحديث واعتباره، وبذلك نثبت أنّ نقد الذهبي للحاكم بالتساهل لتخريجه هذا الحكم والحكم بصحّته، غير تام ومجاف للصواب.

المبحث الثاني

حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه»

من الأحاديث التي أُتهم بها الحاكم النيسابوري بالتساهل والتشيّع أيضاً، هو ما أخرجه وصحّحه في *مستدركه* لحديث الولاية لعلي عليه السلام ـ كما سنأتي على تخريجه ـ وهذا ما نلمسه من كلمات الخطيب البغدادي التي ذكرها ابن كثير في *البداية والنهاية*، قال: قال الخطيب البغدادي: كان ابن البيع يميل إلى التشيّع، فحدّثني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأرموي، قال: جمع الحاكم أبو عبد الله أحاديث زعم أنّها صحاح على شرط البخاري ومسلم، يلزمهما إخراجها في صحيحيهما، فمنها حديث الطير: «ومن كنت مولاه فعلي مولاه»، فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك، ولم يلتفتوا إلى قوله، ولاموه في فعله.[1]

ولعل الإنكار واللّوم الذي يشير إليه الخطيب من أصحاب الحديث ينصرف إلى شيوخه كابن حزم وابن تيمية، وهذا ما نجده في كلماتهم، قال ابن حزم: وأمّا من كنت مولاه فعلي مولاه، فلا يصح من طريق الثقات أصلاً.[2]

وقال ابن تيمية: وأمّا من كنت مولاه فعلي مولاه، فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه أهل العلم، وتنازع الناس في صحّته، وأمّا قوله: اللهم وال

---

١. إسماعيل بن كثير الدمشقي، *البداية والنهاية*: ٤٠٩/١١.

٢. نقله ابن تيمية عن ابن حزم الظاهري، *منهاج السنة*: ٣٢٠/٧.

من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله، فهو كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث.[١]

نص الحديث برواية الحاكم النيسابوري

رواه بسنده عن زيد بن أرقم، قال: لما رجع رسول الله «صلى الله عليه وآله» من حجة الوداع، ونزل غدير خم، أمر بدوحات فقممن[٢]، فقال: كأني قد دعيت، فأجبت، إنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله تعالى وعترتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض، ثم قال: إنّ الله عز وجل مولاي، وأنا مولى كل مؤمن، ثم أخذ بيد علي رضي الله عنه، فقال: من كنت مولاه فهذا وليّه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وذكر الحديث. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله[٣]، وقد صحّحه ـ أيضاً ـ من طريق بريدة الأسلمي.[٤]

دراسة الحديث وبيان الحق

إنّ ما صرّح به الخطيب وابن حزم وابن تيمية، هل يمكن أن يكون صحيحاً وفق الموازين العلمية في دائرة علم الحديث، وبالتالي تصح النسبة لتساهل الحاكم وغير الحاكم ممن صححوا هذا الحديث، أم أنّ هذا الحديث قد أجمع علماء أهل السنّة على صحّته، بل وتواتره؟ وبالتالي لا يمكن الالتزام بما قالوا.

---

١. المصدر نفسه: ٣١٩/٧.

٢. أي كنسنّ.

٣. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين*: ١٠٩/٣.

٤. المصدر نفسه: ١١٠/٣.

إذن، فلندرس هذا الحديث من ناحية تطبيقية؛ لنرى الحق لأيّة كفة يميل؟ إلى تساهل الحاكم، أم إلى اعتداله وإنصافه وإصابته للواقع؟

مشاهير الحفاظ يُخرّجون الحديث

بلغ تخريج هذا الحديث عدداً لا يُستهان به، وأكتفي بنقل مشاهير هؤلاء العلماء عبر القرون المختلفة: فقد رواه أحمد بن حنبل، وابن ماجة، والترمذي، والنسائي، وأبو يعلى الموصلي، والطبري، وابن حبان، والدار قطني، والحاكم النيسابوري، وابن عبد البر، والخطيب البغدادي، وأبو نعيم الأصبهاني، والبيهقي، والبغوي، وابن عساكر، والضياء المقدسي صاحب المختارة، والذهبي، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، وابن حجر المكي[1]، وغيرهم من الحفّاظ الكبار، لم نذكرهم؛ لأننا نروم الاختصار.

كثرة طرق الحديث وتعجب البعض منه

أمّا طرق حديث الغدير، فلا عَدّ لها ولا حصر، بحيث نجد تصريح علماء أهل السنّة بهذا الكم الهائل من الطرق التي قد أدهشت بعضهم وأبهرته لكثرتها، وننقل في هذا الصدد عبارات بعض منهم:

١. **الذهبي، قال:** رأيت مجلداً من طرق الحديث لابن جرير، فاندهشت له ولكثرة تلك الطرق.[2]

وقال ـ أيضاً ـ عند ترجمته للطبري: قلت: جمع طرق حديث غدير خم في أربعة أجزاء، رأيت شطره، فبهرني سعة رواياته، وجزمت بوقوع ذلك.[3]

وقال أيضاً: واعتنى بجمع طرقه أبو العباس ابن عقدة، فأخرجه من

---

١. راجع: عبد الحسين أحمد الأميني، *الغدير*: ٤١/١، ١٤٤.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ٧١٣/٢.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٢٧٧/١٤.

حديث سبعين صحابياً، أو أكثر.[١]

وقال أيضاً:... وأمّا حديث «من كنت مولاه» فله طرق جيّدة، وقد أفردت ذلك أيضاً.[٢]

٢. **ابن كثير الدمشقي**، قال عند ترجمته للطبري: أبو جعفر بن جرير الطبري.... وقد رأيت له كتاباً جمع فيه أحاديث غدير خم في مجلدين ضخمين.[٣]

٣. **ابن حجر العسقلاني**، قال: وأمّا حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه» فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب *مفرد*، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان.[٤]

لذا، فنجد أنّ الشيخ الأميني في *موسوعته الغدير* ذكر بعض تلك الطرق، قائلاً: وقد رواه أحمد بن حنبل من أربعين طريقاً، وابن جرير الطبري من نيّف وسبعين طريقاً، وابن عقدة من مائة وخمس طرق، وأبو سعيد السجستاني من مائة وعشرين طريقاً، وأبو بكر الجُعابي من مائة وخمس وعشرين طريقاً، وفي كتاب *هداية العقول*، عن الأمير محمد اليمني أحد شعراء الغدير في القرن الثاني عشر: أنّ له مائة وخمسين طريقاً.[٥]

طرق الحديث وتصحيحه

في هذا البحث سوف أكتفي بخمسة طرق مع تصحيحها، وإلّا فالطرق أكثر من ذلك بكثير كما تقدم، ولكن لكي نعطي مصداقية لصحة هذا الحديث، نذكر بعض طرقه، وهي كالتالي:

---

١. ابن حجر، *تهذيب التهذيب*: ٢٩٧/٧.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*: ١٠٤٢/٣ـ ١٠٤٣.
٣. إسماعيل بن كثير الدمشقي، *البداية والنهاية*: ١٦٧/١١.
٤. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *فتح الباري*: ٦١/٧.
٥. عبد الحسين أحمد الأميني، *الغدير*: ٤١/١ ـ ١٤٤.

١. عن علي عليه السلام (صححه ابن حجر العسقلاني)

أخرجه ابن حجر العسقلاني في *المطالب العالية*، قال: وقال إسحاق أخبرنا أبو عامر العقدي، عن كثير بن زيد، عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن علي (رضي الله عنه) قال: إنّ النبي «صلى الله عليه وسلم» حضر الشجرة بخم، ثم خرج آخذاً بيد علي رضي الله عنه، قال: ألستم تشهدون أنّ الله تبارك وتعالى ربكم؟ قالوا: بلى، قال «صلى الله عليه وسلم»: ألستم تشهدون أنّ الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم وأنّ الله تعالى ورسوله أولياؤكم؟ فقالوا: بلى، قال: فمن كان الله ورسوله مولاه، فإن هذا مولاه، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله تعالى سببه بيده، وسببه بأيديكم، وأهل بيتي، ثم قال: هذا إسناد صحيح.[1]

٢. عن أبي الطفيل (صححه الهيثمي والألباني)

أخرجه أحمد بن حنبل بسنده عن أبي الطفيل: قال: جمع علي رضي الله تعالى عنه الناس في الرحبة، ثم قال لهم: أنشد الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله «صلى الله عليه وسلم» يقول يوم غدير خم ما سمع لمّا قام، فقام ثلاثون من الناس، وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير، فشهدوا: حين أخذ بيده، فقال للناس: أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: نعم يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فهذا مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، قال: فخرجت وكأنّ في نفسي شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إني سمعت علياً رضي الله تعالى عنه يقول: كذا وكذا، قال: فما تنكر، قد سمعت رسول الله «صلى الله عليه وسلم» يقول ذلك له.[2]

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *المطالب العالية*: ١٤٢/١٦.

٢. أحمد بن حنبل، *المسند*: ٣٧٠/٤.

قال الهيثمي في *مجمع الزوائد*: رواه البزار وأحمد ورجاله رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة، وهو ثقة.[١]

وقال الألباني في *سلسلته الصحيحة*: أخرجه أحمد وابن حبان في صحيحه، وابن أبي عاصم والطبراني والضياء في *المختارة*، وإسناده صحيح على شرط البخاري.[٢]

وكذلك رواه الترمذي في سننه بسنده عن النبيﷺ، قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح[٣]، وصححه الألباني، قال: أخرجه الترمذي، قال: حديث حسن صحيح، قلت: وإسناده صحيح على شرط الشيخين.[٤]

٣. عن سعد بن أبي وقاص (صححه الألباني)

رواه ابن ماجة في سننه، عن سعد بن أبي وقاص، قال: قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل عليه سعد، فذكروا علياً، فنال منه، فغضب سعد، وقال: تقول هذا الرجل، سمعت رسول اللهﷺ يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه[٥]، قال الألباني: صحيح.[٦]

٤. عن البراء بن عازب (صححه الألباني)

رواه ابن ماجة في سننه، عن البراء بن عازب، قال: أقبلنا مع رسول

---

١. نور الدين علي الهيثمي، *مجمع الزوائد*: ١٣٠/٩.
٢. محمد ناصر الدين الألباني، *سلسلة الأحاديث الصحيحة*: ٣٣١/٤.
٣. محمد بن عيسى الترمذي، *سنن الترمذي*: ٦٣٣/٥، ح٣٧١٣.
٤. محمد ناصر الدين الألباني، *سلسلة الأحاديث الصحيحة*: ٣٣١/٤ـ ٣٣٢.
٥. محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجة، *سنن ابن ماجة*: ٤٥/١.
٦. المصدر نفسه: ٤٥/١.

الله ﷺ في حجته التي حج، فنزل في بعض الطريق، فأمر الصلاة جامعة، فأخذ بيد علي رضي الله عنه، فقال: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: ألست أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى، قال: فهذا وليّ من أنا مولاه، اللهم وال من والاه، اللهم عاد من عاداه[1]، قال الألباني: صحيح.[2]

٥. عن رياح بن الحرث (صححه الهيثمي والألباني)

رواه أحمد في *مسنده* بسند عن رياح بن الحرث، قال: جاء رهط إلى علي بالرحبة، فقالوا: السلام عليك يا مولانا، قال: كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله «صلى الله عليه وسلم» يوم غدير خم يقول: «من كنت مولاه فإن هذا مولاه» قال رياح: فلما مضوا تبعتهم، فسألت: من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري.[3]

قال الهيثمي في *مجمع الزوائد*: ورجال أحمد ثقات[4]، وقال الألباني: وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات.[5]

تواتر الحديث

بعدما تقدم من بيان من خرّج هذا الحديث وأبان طرقه، فلا نلوم من يجزم بتواتره، وأنّه في أعلى مراتب الصحة، لذا سوف ننقل جملة من الأعلام الذين صرّحوا بهذه الحقيقة:

---

١. المصدر نفسه: ٤٣/١.

٢. *سلسلة الأحاديث الصحيحة*: ٤ ح ١٧٥٠.

٣. أحمد بن حنبل، *المسند*: ٣٦/١٧ ح ٢٣٤٥٣.

٤. نور الدين علي الهيثمي، *مجمع الزوائد*: ١٠٤/٩.

٥. *سلسلة الأحاديث الصحيحة*: ٣٤٠/٤.

١. **الذهبي**، قال: فالحديث في أعلى درجات الصحة، وهو من الأحاديث المتواترة.[١]

٢. **ابن حجر المكي**، قال: إنّه حديث صحيح لا مرية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد، فطرقه كثيرة جداً، ومن ثم رواه ستة عشر صحابياً... ولا التفات لمن قدح في صحته».[٢]

٣. **ابن كثير الدمشقي**، قال: قال شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي: الحديث متواتر، أتيقن أنّ رسول الله قاله.[٣]

٤. **الفقيه ضياء الدين المقبلي**، قال: إن لم يكن معلوماً فما في الدين معلوم،[٤] وهو بذلك يشير إلى أنّه في أعلى مراتب الصحة، ووضوحه كالشمس في رابعة النهار

٥. **الدكتور سعد بن عبد الله الحميد**[٥]، قال: وأمّا حديث من كنت مولاه فعلي مولاه، فهو حديث صحيح، بل متواتر، ولا يجوز أن ينتقد الحاكم على هذا الحديث، بل الذي ينبغي أن يُنتقد هو المنتَقِد، ومن أراد مطالعته، فليراجع تخريج الشيخ ناصر الدين الألباني لهذا الحديث[٦]، إلى غير ذلك من الأقوال التي أشارت إلى تواتره، وأنّه في أعلى مراتب الصحّة.

دلالة الحديث

بعد أن أخذ الرسول ﷺ منهم الإقرار وأشهدهم على أنّه أولى بهم من

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٣٣٥/٨.

٢. أحمد بن محمد، ابن حجر الهيثمي، *الصواعق المحرقة*: ١٠٦/١ـ١٠٧.

٣. إسماعيل بن كثير الدمشقي، *البداية والنهاية*: ٢٣٣/٥، حوادث سنة (١٠هـ).

٤. عبد الحسين أحمد الأميني، *الغدير*: ٣١٤/١، عن كتابه *هداية العقول إلى غاية السؤول*.

٥. أستاذ مساعد بجامعة الملك سعود بالرياض، قسم الدراسات الإسلامية.
http://www.alukah.net/Web/homayed/CV/

٦. سعد بن عبد الله الحميد، *مناهج المحدثين*: ١٨٧.

أنفسهم، كما في قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ...﴾[١]، فالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله أشهدهم على أنّه أولى بالمؤمنين من أنفسهم في كل مالهم الولاية عليه، فأخذ الإقرار على هذا المعنى، ثم فرّع هذه الولاية بقوله: «من كنت وليه فعلي وليه» أو في بعض الألفاظ «فعلي مولاه» أو «فمن كنت أميره....فعلي أميره» وبذلك أثبت رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام ما ثبت له من الأولوية بالناس، أي: من أنفسهم، وهم بايعوه على هذا وسلموا له بذلك، وهنأوا علياً عليه السلام، كما ورد عن عمر: «بخ بخ يا ابن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فأنزل الله: ﴿...الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾.[٢]

إذن، فدلالة هذا الحديث وظهوره يمكن عدّه في أعلى مراتب الظهور على إمامة أمير المؤمنين علي عليه السلام وخلافته وولايته على الأمة بعد النبي صلى الله عليه وآله.

شبهة أنّ كلمة «المولى» تنصرف إلى الناصر والمحب

ولكن هناك من أثار الشبهات في دلالة كلمة «المولى» في هذا الحديث الشريف، وقالوا المراد بها الناصر والمحب.[٣]

الجواب:

الأول: عامل اللغة لا يساعد على قبول هذا المعنى

إنّ اللغة العربية هي المرجع والفيصل في مفهوم دلالة المفردات على معانيها، وهذه المفردة «المولى» قد ورَدَ ذكرها في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿...مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ...﴾[٤]، وقد فسّرها علماء اللغة ـ كالزجاج

---

١. الأحزاب: ٦.

٢. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*: ٢٨٤/٨.

٣. راجع: مسعود عمر التفتازاني، *شرح المقاصد*: ٢٩٠/٢.

٤. الحديد: ١٥.

والفرّاء وأبي عبيدة ـ بالأولى.[١]

الثاني: التأويل بالمحب والناصر خلاف سياق الحديث

إنّ هذا التأويل خلاف ظهور سياق الحديث؛ لأنّ رسول الله ﷺ فرع ولايته على ولاية علي ـ كما تقدم ـ فكل ما للرسول هو لعلي من الولاية على الناس والأمة، وهذا المعنى لا ينسجم مع تفسير هذه الكلمة بالنصرة أو المحبة.

الثالث: عدد حضور الواقعة يتنافى مع تفسير المولى بالمحب

ثم لو سلمنا جدلاً، ولكن من غير المعقول أن يجمع رسول الله ﷺ هذا الكم الغفير من المسلمين، ويقيم هذه الاحتفالية العظيمة التي قلّ نظيرُها في ذلك الوقت ـ بحيث ينقل لنا أبو يُعلى في مسنده، عن جابر: «نظرت بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي مدَّ بصري، والناس مشاة وركبان».[٢] وكذلك سبط ابن الجوزي يصرّح بأنّ رسول الله ﷺ جمع الصحابة وكانوا مائة وعشرين ألفاً، وقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، نص ﷺ على ذلك بصريح العبارة دون التلويح والإشارة[٣] ـ ليقول لهذا الجمع: أنا أحب علياً فأحبوه، نعتقد أنّ هذا خلاف الوجدان والعقل.

نتيجة الدراسة

ممّا تقدم ـ ومن خلال دراستنا لهذا الحديث على مستوى دراسة طرقه وأسانيده ومن خرّجه وقال بتواتره ـ يتضح أنّه صحيح، بل في غاية الصحّة، وما حكم به الحاكم النيسابوري من صحته يكون مطابقاً للواقع، وما رمي به من تساهل لا يلامس الحقيقة، بل الحقيقة، هي أنّ الحاكم معتدلٌ في حكمه،

---

١. قال: يعني أولى بكم، وهو قول الزجاج والفرّاء وأبي عبيدة. محمد بن عمر الفخر الرازي، *التفسير الكبير*: ١٩٨/٢٩.

٢. أحمد بن علي، أبو يعلى الموصلي، *مسند أبي يعلى*: ٢٤/٤.

٣. يوسف بن فرغلي، سبط ابن الجوزي، *تذكرة الخواص*: ٣٧.

وقد شاطره في ذلك جملة وافرة من العلماء الذين تطابقت آراؤهم معه.

وبتعبير الدكتور سعد الحميد: لا يجوز أن يُنتقد الحاكم على هذا الحديث، بل الذي ينبغي أن يُنتقد هو المنتَقِد[1]، وقد أصاب الواقع بما تفوه؛ لأنّ الحقيقة رسمها أهل الحق والإنصاف، كما تقدم في تصحيح العلماء لهذا الحديث.

---

١. سعد بن عبد الله الحميد، *مناهج المحدثين*: ١٨٧.

المبحث الثالث

حديث «علي باب مدينة علم رسول الله ﷺ»

ومن الأحاديث التي أتهم فيها ـ المحدّث والحافظ الحاكم النيسابوري ـ أيضاً بالتساهل والتشيّع، حديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، وهذا ما أشار إليه الدكتور سعد بن عبد الله الحميد في كتابه *مناهج المحدثين*، حيث جاء في معرض حديثه عن تساهل الحاكم، معللاً ذلك بسبب: «إخراجه لبعض الأحاديث التي فيها نصرةً للشيعة، وتساهله في تصحيحها، مثل: «حديث الطير» وحديث: «أنا مدينة العلم وعلى بابها».[1]

وما ذكره من تساهل للحاكم لا يخرج عما أورده ابن تيمية وابن الجوزي، في تضعيفهم لهذا الحديث، قال ابن تيمية: وحديث أنا مدينة العلم وعلي بابها، أضعف وأوهى؛ ولهذا إنما يُعدّ في الموضوعات، وإن رواه الترمذي، وذكره ابن الجوزي، وبين أنّ سائر طرقه موضوعة... .[2]

نص الحديث برواية الحاكم النيسابوري

قال: حدّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الرحيم

---

١. سعد بن عبد الله الحميد، *مناهج المحدثين*: ١٨٠. وقد دافع عن الحاكم في هذا الكتاب بأسلوب علمي وموضوعي.

٢. أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني، *منهاج السنة*: ٥١٥/٧.

الهروي بالرملة، ثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة، فليأت الباب»، ثم علق عليه، قائلاً: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأبو الصلت ثقة مأمون.[١]

تعقّب الذهبي للحاكم

الذهبي تَعقّب الحاكم، قائلاً: قلت: بل موضوع، وأبو الصلت: لا ثقة ولا مأمون.[٢] وقال أيضاً: العجب من الحاكم وجرأته في تصحيحه هذا وأمثاله من البواطيل.[٣]

دراسة الحديث وبيان الحق

إنّ دعوى تضعيف هذا الحديث غير دقيقة، فلابدّ من إخضاعها لدراسة موضوعية؛ وذلك من خلال بيان طرق هذا الحديث وبيان متابعاته وشواهده، وكذلك ننقل تصحيح علماء الجرح والتعديل له، ونناقش الذهبي في تضعيفه لأبي الصلت الهروي الذي روى هذا الحديث، والذي تعقّبه وطعن فيه، بأنّه غير ثقة ولا مأمون كما تقدم، ثم نأخذ النتيجة النهائية لمعطيات هذه الدراسة.

طرق الحديث

في هذا البحث سوف نتناول طرق هذا الحديث، فهي كالتالي:

---

١. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين*: ١٢٦/٣.

٢. *المستدرك على الصحيحين وبضمنه تلخيص الذهبي*: ١٢٦/٣.

٣. المصدر نفسه: ١٢٧/٣.

١. عن الإمام علي عليه السلام بطرق مختلفة

أ) **عن عاصم بن ضمرة**، عن علي عليه السلام عن رسول الله ﷺ، قال:... أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها.[١]

وقد علّق الشيخ منصور علي ناصف في *غاية المأمول في شرح تاج الأصول*: فهذه منقبة لعلي لم يشاركه فيها غيره رضي الله عنه.[٢]

ب) **عن حذيفة**، عن علي عليه السلام، عن رسول الله ﷺ، قال: أنا مدينة العلم وعلي بابها، ولا تؤتى البيوت إلا من أبوابها.[٣]

ج) عن الأصبغ بن نباتة عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله: أنا مدينة الجنة وأنت بابها، يا علي: كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها.[٤]

٢. **عن ابن عباس**، عن رسول الله ﷺ، قال: أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب.[٥]

٣. **عن سعيد بن جبير**، عن رسول الله ﷺ، قال: يا علي أنا مدينة العلم وأنت بابها، ولن تؤتى المدينة إلا من قبل الباب.[٦]

٤. **جابر بن عبد الله**، قال: سمعت رسول الله «صلى الله عليه وسلم» يوم الحديبية وهو آخذ بيد علي، يقول: هذا أمير البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله، ثم مد بها صوته، فقال: أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم، فليأت الباب.[٧]

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*: ٢٤٣/٦.

٢. منصور علي ناصف، *غاية المأمول في شرح التاج الجامع للأصول*: ٣٣٧/٣.

٣. ابن المغازلي، نقلاً عن سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي، *ينابيع المودة*: ٢٢٠/١.

٤. علي بن الحسن، ابن عساكر، *تاريخ مدينة دمشق*: ٣٧٨/٤٢.

٥. الحاكم النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين*: ١٣٧/٣.

٦. القندوزي الحنفي، *ينابيع المودة*: ٩٥/١.

٧. الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*: ١٨١/٣. المتقي الهندي، *كنز العمال*: ٦٠٢/١١.

المتابعات والشواهد

أكتفي بذكر الأحاديث التي حملت نفس مضمون الحديث المتقدم، التي دلت على هذه الحقيقة، التي لا مناص ولا فرار منها، ولا يمكن إنكارها، وهي كالتالي:

١. أنا دار الحكمة، وعلي بابها.

٢. أنا دار العلم، وعلي بابها.

٣. أنا ميزان العلم، وعلي كفتاه.

٤. أنا ميزان الحكمة، وعلي لسانه.

٥. أنا المدينة وأنت الباب، ولا يؤتى المدينة إلا من بابها.

٦. علي أخي ومني، وأنا من علي، فهو باب علمي ووصيي.

٧. علي باب علمي، ومبين لأمتي ما أرسلت به من بعدي.

٨ أنت باب علمي... وغيرها من الأحاديث في هذا المضمون.[١]

تصحيح كبار العلماء لحديث «أنا مدينة العلم...»

أذكر أقوال بعض الحفاظ الكبار الذين لهم باع طويل في علم الجرح والتعديل، وأقوالهم تُعدّ حُجّة، ولا يمكن تجاوزها بحال:

١. يحيى بن معين

روى الخطيب البغدادي هذا الحديث، بسنده عن أبي الصلت، ثم ذكر قول القاسم، وأنّه سأل يحيى بن معين، عن هذا الحديث، فقال: هو صحيح.[٢]

٢. الحاكم النيسابوري

بسنده عن أبي الصلت، عن ابن عباس...الحديث، قال: هذا حديث

---

١. راجع: أحمد بن الصديق الغماري، *فتح الملك العلي*: ٤١، وما بعدها.

٢. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*: ٥٠/١١.

صحيح الإسناد ولم يخرجاه[١]، وقال أيضاً: ولهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري بإسناد صحيح.[٢]

٣. محمد بن جرير الطبري

في كتابه *تهذيب الآثار*، قال: حدّثني إسماعيل بن موسى السدي، قال: أخبرنا محمد بن عمر الرومي، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي: إنّ النبي ﷺ، قال: أنا دار الحكمة وعلي بابها، ثم علق عليه قائلاً: هذا خبر صحيح سنده[٣]، وهذا الخبر وإن اختلفت بعض مفرداته، ولكن هذا لا يضر؛ لأنّ كلامنا هو أنّ علياً باب علم رسول الله ﷺ، والحديث مفاده ومؤدّاه ذلك.

٤. الحافظ أبو سعيد العلائي[٤]

قال مستنكراً على من ضعّف هذا الحديث: وأيّ استحالة في أن يقول النبي «صلى الله عليه وسلم» مثل هذا في حق علي كرم الله وجهه، ولم يأت كل من تكلّم في هذا الحديث وجزم وضعه بجواب عن هذه الروايات

---

١. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين*: ١٣٧/٣

٢. المصدر نفسه: ١٣٧/٣

٣. محمد بن جرير الطبري، *تهذيب الآثار*: ١٠٤/٣.

٤. قال السيوطي: هو الشيخ الإمام العلامة، الحافظ، الفقيه، ذو الفنون، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كليدي الشافعي، عالم بيت المقدس، وبرع في الفنون، وكان إماماً محدثاً حافظاً متقناً جليلاً فقيهاً أصولياً نحوياً. وقال الذهبي: حافظ يستحضر الرجال والعلل وتقدم في هذا الشأن مع صحة الذهن وسرعة الفهم. وقال الأسنوي: كان حافظ زمانه، إماماً في الفقه وغيره، ذكياً نظاراً. وقال الحسيني: كان إماماً في الفقه والأُصول والنحو، متفننا في علوم الحديث وفنونه، علامة فيه، عارفاً في الرجال، علامة في المتون والأسانيد، ولم يخلف بعده مثله راجع: ابن حجر العسقلاني، *الدرر الكامنة*: ١٧٩/٢؛ ويوسف بن تغري بردى الأتابكي، *النجوم الزاهرة*: ٣٣٧/١٠؛ والسبكي، *طبقات الشافعية*: ١٠٤/٢.

الصحيحة عن ابن معين، ومع ذلك، فله شاهد.[١]

وقال أيضاً: من حكم بوضعه، فقد أخطأ، والصواب أنّه حسن باعتبار طرقه، لا صحيح ولا ضعيف، فضلاً عن أن يكون موضوعاً، وليس هو من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول.[٢]

٥. ابن حجر الهيتمي

في استعراضه لنقل الأقوال في هذا الحديث، قال: حسن، وهو التحقيق، ويوافقه قول شيخ الإسلام ابن حجر ـ رجاله رجال الصحيح ـ ثم يرد الحافظ ابن حجر الهيتمي، على من قال بوضعه من أمثال ابن الجوزي والذهبي وغيرهما: وهؤلاء وإن كانوا أئمة أجلاء، لكنّهم تساهلوا تساهلاً كثيراً، وكيف ساغ الحكم بالوضع مع ما تقرر أنّ رجاله رجال الصحيح.[٣]

٦. جلال الدين السيوطي

قال المتقي الهندي، نقلاً عن السيوطي بعد أن كان الأخير يذهب إلى مقالة ابن حجر العسقلاني، وأنّ الحديث من قسم الحسن، قال: وقد كنت أجيب بهذا الجواب ـ أي أنّه من قسم الحسن ـ دهراً إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في *تهذيب الآثار* مع تصحيح لحديث ابن عباس، فاستخرت الله وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحّة، والله أعلم.[٤]

٧. أبو الفيض الغماري

قال في كتابه *المداوي*: بل الحديث صحيح لا شك في صحّته، بل هو

---

١. نقلاً عن جلال الدين السيوطي، *اللآلئ المصنوعة*: ٣٢٩/١.

٢. أحمد بن علي، ابن حجر الهيتمي، *المنح المكية بشرح الهمزية*: ٥٨٤.

٣. راجع: محمد عبد الرؤوف المناوي، *فيض القدير*: ٦١/٣.

٤. علاء الدين علي بن حسام، المتقي الهندي، *كنز العمال*: ١٤٩/١٣.

أصح من كثير من الأحاديث التي حكموا بصحّتها، كما ذلك في جزء مفرد سميته، *فتح الملك العلي* بصحّة حديث باب مدينة العلم علي.[١]

وقد أجاد في هذا الكتاب *فتح الملك العلي*، وردَّ كل الأقوال التي قالت بتضعيف هذا الحديث، ووثق أبا الصلت الهروي بأسلوب قلّ نظيره، وذكر المتابعات والشواهد لهذا الحديث، ثم حكم بصحّته، وننصح كل باحث منصف بمراجعة هذا الكتاب، ففيه الغاية والمطلوب.

إذن، فهذا الحديث صحيح، ولا يمكن أن نشكك فيه بلحاظ ما تقدم.

مناقشة الذهبي في تضعيفه لأبي الصلت

لكن يبقى الكلام فيما أورده الذهبي حينما تَعقّب الحاكم النيسابوري، بقوله: قلت: بل موضوع، وأبو الصلت لا ثقة ولا مأمون[٢]، وقال أيضاً: العجب من الحاكم وجرأته في تصحيحه هذا وأمثاله من البواطيل[٣]، فهل الحاكم يأتي بالباطل؟ وهل أنّ أبا الصلت غير ثقة، ولا يمكن أن نأتمن بنقله؟

أبو الصلت الهروي بين التوثيق والتضعيف

قبل أن نبدي رأينا فيه، لابدّ أن نخضع البحث للمصداقية، فنضع الرجل في مقص ومجهر علماء الجرح والتعديل بمجموع من وثّقه ومَن جرحه، ونناقش أو نحاكم تلكم الأقوال وفق الضوابط والأُصول الرجالية التي يؤمن بها الذهبي نفسه، بعكس ما فعله من تَعجّله بتضعيف أبي الصلت، ولم ينقل كلام أساطين الفن الذين وثقوه كابن معين وغيره... وهذا عيب ظاهر.

وللعلامة اللكنوي كلام دقيق، وفي الوقت نفسه شديد على من

---

١. أحمد بن الصديق الغماري، *المداوي*: ٧٠/٣، ح ٢٧٠٥

٢. *المستدرك على الصحيحين وبضمنه تلخيص الذهبي*: ١٢٦/٣.

٣. المصدر نفسه: ١٢٧/٣.

تمسّك بالجرح وترك التعديل، والعكس صحيح؛ حيث ـ بعد إيراده كلام للذهبي ـ قال: «وقال الذهبي في *ميزانه* في ترجمة أبان من يزيد العطار: قد أورده ـ أيضاً ـ العلامة ابن الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق (انتهى كلام الذهبي).

قلت (أي اللكنوي): «هذه النصوص لعلها لم تقرع صماخ أفاضل عصرنا وأماثل دهرنا، فإنّ شيمتهم أنّهم حين قصدهم بيان ضعف رواية، ينقلون من كتب الجرح والتعديل، الجرح دون التعديل، فيوقعون العوام في المغلطة؛ لظنهم أنّ هذا الراوي عار عن تعديل الأجلة، والواجب عليهم: أن ينقلوا الجرح والتعديل كليهما، ثم يُرجّحوا حسبما يلوح لهم أحدهما، ولعمري تلك شيمة محرمة وخصلة مخرمة.[1] والغريب أنّ الذهبي هو من ينظّر لذلك، ولكن لم نجده يطبق ذلك المعيار الذي لوّح له التهانوي. إذن، فلنأخذ عيّنات ممن قالوا بتوثيقه وتضعيفه، ومن ثم نناقشها ونُرجّح بينهما.

الموثقون

١. ابن معين، وهو من أكابر علماء الجرح والتعديل: قال ابن محرز: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت، فقال: ليس ممن يكذب. وقال عباس: سمعت ابن معين، يوثق أبا الصلت.[2]

٢. الحاكم النيسابوري، قال: وأبو الصلت ثقة مأمون، فإني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب في التاريخ، يقول: سمعت العباس ابن محمد الدوري، يقول: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي، فقال: ثقة،

---

١. محمد عبد الحي اللكنوي *الرفع والتكميل*: ٦٦.

٢. محمد بن أحمد الذهبي؛ *سير أعلام النبلاء*: ٤٤٧/١١.

فقلت: أليس قد حدّث عن أبي معاوية عن الأعمش: أنا مدينة العلم؟ فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة مأمون.[١]

٣. الخطيب البغدادي، قال: وكان صاحب قشاف، وهو من آحاد المعدودين في الزهد... وقال أيضاً: أخبرني عبيد الله بن عمر الواعظ... حدّثنا عمر بن الحسن بن علي بن مالك، قال: سمعت أبي يقول: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي، فقال: ثقة صدوق، إلّا أنّه يتشيع[٢]، فالخطيب يميل إلى توثيقه؛ تبعاً لتوثيق ابن معين.

٤. ابن حجر العسقلاني، قال عبد السلام بن صالح بن سليمان، أبو الصلت الهروي مولى قريش، نزل نيسابور، صدوق، له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي، فقال: كذاب.[٣] فابن حجر يرى حسنه.

المضعّفون

أمّا المضعفون لأبي الصلت، فقد أحصاهم المزي في موسوعته *تهذيب الكمال*، وهم كما يلي:

١. النسائي: ليس بثقة، وقال عبد الرحمان بن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: لم يكن عندي بصدوق، وهو ضعيف، ولم يحدثني عنه.[٤]

٢. أبو زرعة: فأمر أن يضرب على حديث أبي الصلت، وقال: لا أحدث عنه ولا أرضاه.[٥]

٣. إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: كان أبو الصلت الهروي زائغاً عن

---

١. المصدر نفسه: ٤٤٧/١١.

٢. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *تأريخ بغداد*: ٤٨/١١.

٣. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *تقريب التهذيب*: ٦٠٠/١.

٤. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٨٠/١٨ ـ ٨١.

٥. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٨٠/١٨ ـ ٨١.

الحق، مائلاً عن القصد.[١]

٤. الدار القطني: قال أبو بكر البرقاني عن أبي الحسن الدار قطني، كان رافضياً خبيثاً.[٢]

٥. الذهبي: الشيخ العالم العابد، شيخ الشيعة، أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، ثم النيسابوري مولى قريش، له فضل وجلالة، فيا ليته ثقة[٣]، فالذهبي يقرّ بكونه شيخاً عابداً، وله فضل وجلالة، ولكن يتمنى كونه ثقة.

أقول: ألم يصدق أو ألا يكفي في صدق هذه الأمنية كونه رضوان الله عليه عابداً؟ وفي بعض التراجم من المعدودين في الزهد ـ كما تقدم في كلام الخطيب البغدادي ـ أم أنّ هناك سبباً آخر يمنع الذهبي من توثيقه؟! وسوف نناقش هذا الأمر بإنصاف وحكمة، ونضع الأُمور في نصابها الصحيح.

مناقشة المضعفين لأبي الصلت الهروي

بعدما تقدم من ذكر تضعيف أبي الصلت، لابدّ أن نضع أيدينا على بعض الأُسس والقواعد التي ارتآها أرباب الجرح والتعديل في قبول، أو رد تلكم الأقوال؛ لأنّ هذا البحث ـ أي التوثيق والتضعيف ـ له ارتباط وثيق بهذا العلم.

قواعد وأُسس في علم الجرح والتعديل وتطبيقها على المورد

القاعدة الأُولى: التضعيف والتوثيق للرواة أمر اجتهادي

قال التهانوي: إن تضعيف الرجال وتوثيقهم وتصحيح الأحاديث وتحسينها أمر اجتهادي، ولكلّ وجهة، فيجوز أن يكون راو ضعيفاً عند واحد

---

١. المصدر نفسه: ١٨/٨٠ ـ ٨١.

٢. المصدر نفسه: ١٨/٨٠ ـ ٨١.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ١١/٤٤٦.

ثقةً عند غيره، وهذا يدل عليه قول العلامة ابن تيمية في كتابه *رفع الملام*: ومعرفة الرجال علم واسع، وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم.[١]

وقال ـ أيضاً ـ معقباً على كلام ابن جرير الذي صحّح حديث مدينة العلم: وقال ابن جرير: هذا خبر صحيح سنده، وقد يجب أن يكون عند الآخرين سقيماً. قلت: ـ والكلام للعلامة التهانوي ـ: دلّ كلام ابن جرير على اختلافهم في شروط صحّة الحديث وتوثيق الرجال.[٢]

إذن، فنفهم من ذلك أنّه ليس بالضرورة أن يكون الحديث ضعيفاً، فقد يرى بعض العلماء ـ ومن له خبرة في مجال الحديث ـ أنّ هناك شروطاً لصحّة الحديث، فيتّم تصحيحه، والعكس صحيح أيضاً، وخير مثال ما نحن فيه، فحديث الباب قد صحّحه كبار الأئمة، كابن جرير وابن معين وغيرهما؛ وذلك طبقاً لاجتهادهم الذي أوصلهم لهذه النتيجة، وأمّا أن نحكم بالمطلق بضعف هذا الحديث، فهذا الكلام غير دقيق ألبته.

القاعدة الثانية: الجرح لا يُقبل إلا مفسّراً

إنّ الجرح للرواة لابدّ أن يُفسّر على الحقيقة، وأن نجد هناك تصريحاً واضحاً في جرحه، مثلاً قولهم: إنّه يكذب، وليس فقط يكذب، بل بيان ماهية الكذب وأنّه سمعه، وأن يقيم الدليل على ذلك، بحيث يُطمئن بمصداقية الجارح للراوي، وهناك جملة من الشروط لخصها العلامة أحمد بن الصديق المغربي، بقوله:

الجرح المفسّر يقبل من الجارح ما هو جرح حقيقة، كقوله: فلان كذاب؛

---

١. ظفر أحمد التهانوي، *قواعد في علوم الحديث*: ٤٩.

٢. المصدر نفسه: ٥٢.

لأنّه حدّث عن فلان، وادّعى السماع منه، وقد مات قبل ولادته، أو قبل دخوله لبلده، أو سئل الشيخ عن الحديث، فأنكره، وأبدى دليلاً على عدم سماعه له، أو أقرّ على نفسه بالكذب، أو زاد في النسخة، أو أدخل نفسه في الطباق، أو كان يترك الصلاة، ويقيم الدليل على ذلك، كما فعل بعضهم مع بعض الحفاظ... ويطرح ما ليس بجرح، لهذا، فلا يقبل خصوصاً مع معارضه التعديل، وعلى هذا استقر صنيع جميعهم وصرح به أكثرهم في أُصول الفقه والحديث، كما هو معروف[١]، وهذه القاعدة مشهورة على لسان المحدثين فلا نطيل الكلام فيها.

فلو تتبعنا كلمات الجارحين ـ كما تقدم ـ فلم نجدهم يبيّنوا لنا ماهية هذا الجرح سوى تهمته بالتشيع وكونه جلداً، أو أنّه رافضي خبيث، قال الذهبي: «عبد السلام بن صالح، أبو الصلت الهروي الرجل الصالح، إلا أنّه شيعي جلد»[٢]، فلم يشفع له صلاحه؛ لأنه شيعي جلد، فلو طبقنا معيار وكلام العلامة الغماري، فهل نستطيع أن نقول: إنّ هذا جرح مفسّر؟ بالطبع كلا؛ لأنّه لا يوجد دليل على ذلك، بل الدليل على خلافه؛ لأنّ الذهبي نفسه أسس قاعدة في البدعة، وقسمها إلى كبرى وصغرى ـ وقد تقدم الكلام على ذلك ـ ومن ثم طبّق كلامه على أحد رواة الشيعة، وهو أبان بن تغلب، حيث قال: «أبان بن تغلب الكوفي شيعي جلد، لكنّه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته»[٣]، فيرى الذهبي أنّ أبان صاحب بدعة صغرى، ولكن مع بدعته حاله كحال التابعين وتابعي التابعين في الدين والصدق، ولو رُدّ حديثه لذهب وسقطت جملة كبيرة من الأحاديث النبوية، ولازم ذلك هو الفساد الواضح؛ لذا وثّقه.

ولو سألنا الإمام الذهبي، وقلنا له: إنّ أبا الصلت الهروي لا يختلف عن

---

١. أحمد بن الصديق الغماري، *فتح الملك العلي*: ١٤٧.

٢. أحمد بن محمد الذهبي، *الميزان*: ٦١٦/٢.

٣. أحمد بن محمد الذهبي، الذهبي، *الميزان*: ٥/١.

أبان، فلماذا تضعّفه؟ فمن حيث الصدق، فأنت المصرح بنقلك عن ابن معين: «فقال: ليس ممن يكذب»[١]، وأنت القائل أن أبا الصلت: «الشيخ العالم العابد...له فضل وجلالة»[٢]، فهو صادق وعابد، وهو ـ أيضاً ـ على معتقدك كما تروي أنت في *سير أعلام النبلاء*، أنّه: «كان يرد على أهل الأهواء من الجهمية المرجئة والقدرية... ورأيته يقدم أبا بكر، ولا يذكر الصحابة إلا بالجميل».[٣]

فلو طبّقنا ذلك المعيار الآنف الذكر؛ لوجدنا تهافتاً واضحاً، فأبو الصلت لم يتعرض للشيخين، بل على مبناه أنّه يقدم أبا بكر، ويذكر الصحابة بالجميل ـ كما يدّعي، وإلا فحقيقة أبان غير ذلك ـ فلماذا لم يقل: فلنا صدقه وعليه بدعته، كما في أبان بن تغلب؟!

لذا، فنجد أنّ السيد ابن عقيل الشافعي في كتابه *العتب الجميل* يستغرب هذا التناقض، قائلاً: وأقول من الغريب أنّ حبه وتقديمه لأبي بكر وعمر لم يشفع له عند الطاعنين فيه لتشيعه، وكأنّهم لا يرضيهم إلا لعن علي وذمّه وذم أهل البيت، وتكذيب ما ورد فيهم من المناقب.[٤]

نعتقد أنّ العصبية أخذت مأخذها من الإمام الذهبي، بحيث صدّته عن الصدع والنطق بكلمة الحق، بل الحق هو أنّ هذا الجرح غير مفسر؛ لعدم وجود الدليل.

القاعدة الثالثة: العبرة في الرواية بصدق الراوي وصيانة كلامه عن الكذب

ممّا تقدم في كلمات الذهبي أنّ أبا الصلت صادق في الكلام، لا يحدث إلا بصدق، والإمام المزي كذلك يروي في *تهذيبه*: عن إبراهيم بن عبد الله

---

١. أحمد بن محمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: ٤٤٧/١١.
٢. المصدر نفسه: ٤٤٦/١١.
٣. *سير أعلام النبلاء*: ٤٤٧/١١.
٤. محمد بن عقيل العلوي، *العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل*: ١٠١.

الجنيد، قال: سمعت يحيى، وذكر أبا الصلت الهروي، فقال: لم يكن أبو الصلت عندنا من أهل الكذب.[١]

لذا، فعلماء الجرح والتعديل قرّروا قاعدة مفادها: إنّ المحور في قبول الروايات والأحاديث، هو أن يكون من يرويها صادقاً لا يكذب؛ لذا فنجد في كلمات الأعلام أنّ من قال بتبديع بعض الرواة لا يلتفت إليه؛ لأنّ المعيار في قبولها هو الصدق والأمانة في النقل.

قال العلامة أحمد محمد شاكر، معقباً على من تكلم في روايات المبتدع نفياً وإثباتاً: «وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي، وأمانته والثقة بدينه وخلقه، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم»[٢]، فيرى هذا المحقق أنّ صاحب البدعة ـ على فرض كونها بدعة ـ لو روى ما يوافق ويتلاءم مع رأيه، أيضاً تقبل رواياته؛ لصدقه وأمانته فيما ينقل ويُحدّث.

فالعدالة المراد بها في الحقيقة، هي صدق الراوي، وتجنبه للكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله خاصّة، لا لمطلق الكذب، ولا لغيره من المعاصي.[٣]

ولعل قائلاً يدّعي: إن هذا الناقل لهذه الروايات ليس عادلاً؛ لأنّه يعتقد بخلاف ما نعتقد به.

نقول: هذا الكلام أجاب عنه الإمام مالك، كما يروي العلاّمة الغماري: فهذا مالك الذي كان يتشدد في قبول الرواية عن المبتدعة، وينهى عنها، يروي عن جماعة عرفوا بخلافهم العقائدي، كثور بن زيد الديلي، وداود بن الحصين،

---

١. يوسف بن عبد الرحمن المزي، *تهذيب الكمال*: ٧٨/١٨.

٢. أحمد بن محمد شاكر، *الباعث الحثيث*: ١٠٢.

٣. أحمد بن الصديق الغماري، *فتح الملك العلي*: ٨٣.

وثور بن يزيد الشامي، وهم خوارج قدرية، وعدي بن ثابت، وهو شيعي، بل قالوا فيه: رافضي، وغيرهم، وعندما سئل مالك: كيف رويت عن داود بن الحصين، وثور بن زيد، وكانوا يُرمون بالقدر؟ قال في جوابه عن ذلك: كانوا لئن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة![1]

وتعبير الإمام مالك فيه نكتة دقيقة: وهي أنّ هؤلاء الرواة لو خُيّروا، أن يسقطوا من السماء إلى الأرض على أن يكذبوا ما كذبوا، وهذا دليل على صدق رواة الشيعة، وأن ديدنهم هو الأمانة في النقل.

وكلام الإمام الشافعي يدعم هذه الحقيقة أيضاً، قال: إبراهيم بن يحيى الشيعي، وقيل فيه: رافضي، لما سئل عن الرواية عنه، قال: لئن يخرّ إبراهيم من جبل أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث، ولهذا كان يقول: حدّثنا الثقة في حديثه المتهم في دينه.[2]

إذن، فالملاك في التوثيق هو الصدق والأمانة وعدم الكذب، بغض النظر عما يُدّعى في حق الرواة من كلام.

القاعدة الرابعة: التوقف في قول الجارح إذا كان بسبب العقيدة

قد اتضح في القاعدة الثالثة في كلمات الأعلام، أنّ للصدق في النقل محورية في قبول الرواية، ولو كان شيعياً أو رافضياً ـ كما يعبّرون ـ والشيعي يعتنق مذهباً يخالف الجارح أو المعدل، أو بتعبير آخر يخالف من يقيّمه في كونه ثقة أو غير ثقة.

من هنا قرّر علماء هذا الفن أنّ للعقيدة مدخلية في القبول والرد، فعلم الجرح والتعديل لابدّ أن يقف موقف المحايد، فدائرة هذا العلم يجب أن

---

١. أحمد بن الصديق الغماري، *فتح الملك العلي*: ١٠٤ ـ ١٠٥.
٢. المصدر نفسه: ١٠٥.

تقف موقفاً مغايراً لما قد يشوبه من تحيّز، بحيث لا يمكن ولا يصح أن يُجرح الراوي خلافاً لما هو ثابت من كونه صادقاً فيما يرويه، وإن كان مخالفاً لعقيدة الجارح.

من هنا نجد أقوال العلماء في هذا الشأن قد شددت النكير على من جرح الرجال لهذه العلة. قال ابن حجر: وممن ينبغي أن يتوقف في قبوله قوله في الجرح، من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد.[١]

وقال السبكي: ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح، حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة، فجرحه بذلك، وإليه أشار الرافعي بقوله: وينبغي أن يكون المزكون برآء من الشحناء والعصبية في المذاهب، خوفاً من أن يحملهم على جرح عدل، أو تزكية فاسق، وقد وقع هذا لكثير من الأئمة، جرحوا بناء على معتقدهم، وهم المخطئون والمجروح مصيب.[٢]

وقال المحقق حسن بن فرحان المالكي: ولعل أبرز آثار العقيدة على الجرح والتعديل عند الحنابلة، تضعيف ثقات المخالفين ـ أي الشيعة ـ وتوثيق ضعفاء الموافقين، ومن ذلك: تضعيف ثقات الشيعة، وخاصّة فيما يروونه في فضائل علي.[٣]

ومعلوم أنّ أبا الصلت الهروي هو من رواة فضائل أهل البيت عليهم السلام، لاسيّما هذا الحديث الذي نحن بصدده، وهو أيضاً من خواص أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

إذن، فوفقاً لهذه القاعدة لا نحكم بقبول الجارح، بل جرحه مردود، لا سيّما إذا ضممنا إليها كونه ليس من أهل الكذب، فهو ذلك الرجل الأمين والصادق.

---

١. أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*: ١٦/١.

٢. عبد الوهاب بن علي السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*: ١٢/٢.

٣. حسن بن فرحان المالكي، *قراءة في كتب العقائد*: ١٣٢.

خلاصة ما تقدم من تلكم القواعد

من خلال ما تقرّر من القواعد الآنفة الذكر، قد تبين أنّ التهم الموجهة لأبي الصلت لا ترتقي إلى الاعتبار، وذلك بلحاظ الأمور التالية:

الأول: إنّ التوثيق والتضعيف أمر يخضع لاجتهاد العلماء، فقد يحكم البعض بالتوثيق والآخر بالعكس منه، لبعض القرائن التي يقويها، وبالتالي يحكم على طبقها، فلا يمكن أن نتعبد بمن قال بضعفه، بل لعل الصواب هو التوثيق، وتقدم الكلام حول ذلك في القاعدة الأُولى.

الثاني: قول الذهبي أنّه شيعي جلد، فقد تبين أنّ الراوي بهذا اللحاظ تقبل رواياته، وقد فصلنا القول في قبول رواية المبتدع.

الثالث: ما اتهمه به النسائي وأبو زرعة بالضعف، والضرب على حديثه، مردود؛ لأنّه جرح غير مُفسّر، وقد تحدثنا عنه في القاعدة الثانية، ولا عبرة به، بل العبرة بصدق الراوي وأمانته في النقل، كما تقدم في القاعدة الثالثة.

الرابع: اتضح أنّ الذين قالوا بتضعيفه، ناشئ من الخلاف العقائدي، وهو نقله لفضائل أهل البيت عليهم السلام، وفي هذه الحال ينبغي التوقف في قول الجارح، كما في القاعدة الرابعة.

وبلحاظ هذه الأُمور الأربعة، مع ما تقدم من توثيقه، نحكم بوثاقته وصدق مروياته، وبهذا يسقط ما ادعاه الذهبي وغيره من ضعف أبي الصلت الهروي.

دلالة الحديث

إنّ المُنصف والمتأمل في منطوق هذا الحديث، يجد أنّ المدينة التي أشار لها رسول الله صلى الله عليه وآله ـ والذي يمثلها شخصه الكريم ـ هي كناية عن فيض علمه وكماله، وأنّه المرجع في جميع العلوم، سواء الدينية أم غيرها على الإطلاق، وهذا فيه دلالة واضحة على عصمته، وإلّا كان خلف كونه

المدينة الحاوية على جميع المعارف، ومن هنا كان وجوب اتباعه ﷺ فرض عين.

وأمّا باب هذه المدينة، فهو ـ أيضاً ـ كناية عن الحافظ للشيء الذي لا يشذّ عنه شيء، ولا يخرج إلّا منه، ولا يدخل عليه إلّا به، وإذا ثبت أنّه الحافظ لعلوم النبي ﷺ وحكمته، وثبت أمر الله تعالى ورسوله ﷺ بالتوصّل به إلى العلم والحكمة، وجب اتّباعه والأخذ عنه، وهذا حقيقة معنى الإمام، كما لا يخفى على ذوي الأفهام.[1]

إذن، فتحديد المرجعية الإلهية بعد رسول الله ﷺ محصورة في علي عليه السلام بمقتضى ما تقدم، وإذا ضممنا إليها النصوص التي تقدمت كحديث الغدير والطير وغيرهما، ومن كونه عدل القرآن وقرينه بمقتضى حديث الثقلين[2]، سوف تثبت فضيلة عظيمة امتاز بها الإمام علي عليه السلام على غيره.

نتيجة الدراسة

مما تقدم ومن خلال المعطيات التي ذكرناها لهذا الحديث من طرق ومتابعات وشواهد ونقل كلمات علماء الجرح والتعديل في تصحيح هذا الحديث، وكذلك مناقشتنا لمن ضعف بعض رواة هذا الحديث، وذكْرنا للقواعد الحديثية التي لها مدخلية في تأسيس رؤية صحيحة لتمييز الرواة الثقات عن غيرهم، فقد اتضح من مجموع هذه المباحث بما لا يدعْ مجالاً للشك في صحّة هذا الحديث، وأنّه في غاية الاعتبار.

إذن، فاتضح في جولتنا الحديثية لهذه الروايات، أنّ ما صرّح به الحاكم النيسابوري من الحكم عليها بشكل عام، هو الاعتدال، وليس العكس، بل

---

١. راجع: نور الله التستري، *إحقاق الحق*: ١٩٩.

٢. مسلم بن الحجاج النيسابوري، *صحيح مسلم*: ١٢٣/٧.

يجب أن نتمسّك على ما حَكمَ به، كما صرّح بذلك الذهبي في هذه النظرية[1]، لا سيّما وأنّ هناك من وافقه في هذا التصحيح، وبذلك نُثبت انقلاب الموازين لهذا التصنيف، أو التقسيم، فليس من الضروري أن تصدق هذه النسبة لهذا الحافظ، أو ذاك.

بعد ذلك يأتي التساؤل المنطقي، لماذا ضُعّفت هذه الأحاديث؟ ولماذا أتهم مخرّجوها ـ ومن حكم عليها بالصحة ـ بأنّهم متساهلون؟

أهم تجليات انعكاس نظرية التصنيف على التراث الحديثي

لعل تأثير العامل العقدي هو الأساس الذي يساهم في بلورة هذه النظرية، ولذا نجد انعكاسها وتجلياتها ظاهرة على تضعيف بعض الأحاديث ورمي وطعن بعض حفّاظ الحديث بالتشدد، أو التساهل، مع أنّ الواقع يشهد بغير ذلك كما تقدم، ومُعظم الأحاديث المروية بفضائل الإمام علي عليه السلام وعترته الطاهرة، الناطق بها هو رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيٌ يوحى، والنتيجة الطبيعة لذلك هي اتهام رسول الله ﷺ، وهذا خلاف المنطق الذي يجب أن يلتزم به المسلمون بتقريراته وأحاديثه.

وأيضاً إسقاط هذه الأحاديث ينعكس على تضعيف الرواة الناقلين لها، لا سيّما الّذين نقلوا حديث الطير وحديث الباب اللّذين تحدثنا عنهما، نذكر منهم: إبراهيم البصري، وأحمد بن سعيد بن فرقد الجدي، وحماد بن يحيى ابن المختار، وإبراهيم بن ثابت القصار، وإسماعيل بن سليمان الرازي. والحسن بن عبد الله الثقفي، وحمزة بن خراش... وقد أورد هؤلاء الذهبي وضعّفهم؛ تبعاً واستقلالاً بحديث الطير مع اعترافه بثبوته في التذكرة.[2]

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*: ١٧١ ـ ١٧٢.

٢. وهذه الحقيقة يقرّرها، *المحافظ أحمد بن الصديق الغماري في كتابه فتح الملك العلي*: ١٤٢.

وكذلك ضعّفوا بحديث الباب جماعة أيضاً، منهم: أحمد بن عمران بن سلمة، وأحمد بن سلمة الكوفي، وأحمد بن عبد الله بن يزيد، وإسماعيل بن محمد بن يوسف، وسعيد بن عقبة، وجعفر بن محمد الفقيه.[١]

العامل العقدي هو الأبرز في هذا الانعكاس

ويبقى العامل العقدي ـ كما أسلفاً ـ تاركاً بصماته على هذه النظرية، وهذا ما نلمسه في قراءة الشيخ المحقق حسن بن فرحان المالكي، قال:

ولعل أبرز آثار العقيدة على الجرح والتعديل عند الحنابلة، تضعيف ثقات المخالفين ـ أي الشيعة ـ وتوثيق ضعفاء الموافقين، ومن ذلك: تضعيف ثقات الشيعة، وخاصّة فيما يرونه في فضائل علي... وتضعيف من يتوهمون فيه أدنى مخالفة، حتى وصل تضعيفهم للبخاري ومسلم.[٢]

بل الأمر ـ أيضاً ـ انعكس بشكل مباشر على كبار الحفاظ، كما تفضل به الأستاذ المالكي بتضعيفهم للبخاري ومسلم، وهذا ما نجده جلياً عند ابن الجوزي الذي ما ترك حديثاً إلا وطاشت سهامه للنيل منه وتضعيفه في كتابيه *العلل المتناهية والموضوعات*، وبذلك عُدَّ من المتشددين.[٣]

ومن هنا جاء كلام أبي محمد بن الأخضر حينما سُئل عن أوهامه، قال: إنما يتتبع على من قلّ غلطه، فأمّا هذا، فأوهامه كثيرة[٤]، والذهبي نفسه ينقده بشده: بأنّ له أوهاماً وألواناً، وأن له عيوباً وحشة في كلا جزئيه، وهو يُشير إلى كتابه *الموضوعات*[٥]، كما تقدم وأشرنا إلى هذه الحقيقة.

---

١. المصدر نفسه: ١٤٣.

٢. حسن بن فرحان المالكي، *قراءة في كتب العقائد*: ١٣٢.

٣. ظفر أحمد التهانوي، *قواعد في علوم الحديث*: ١٩٠.

٤. راجع: إبراهيم بن منصور الهاشمي، *المصنفات التي تكلّم عليها الإمام الذهبي*: ٤٤٦/١.

٥. محمد بن أحمد *الذهبي*: ٣٨٢/١.

ولكن الذهبي وقع في كثير من الموارد في نفس ما نَقد به ابن الجوزي من تضعيفه لأحاديث صحيحة، كما نجده في تعامله مع الأحاديث السابقة التي أطلنا الحديث عنها؛ ولذا، فنجد العلاّمة الغماري يغمزه من هذه النافذة، حيث خاطبه قائلاً:

وأمّا الذهبي، فلا ينبغي أن يقبل قوله في الأحاديث الواردة بفضل علي عليه السلام؛ فإنّه سامحه الله كان إذا وقع نظره عليها، اعترته حدة أتلفت شعوره وأذهب وجدانه، حتى لا يدري ما يقول، وربما سب ولعن من روى فضائل علي عليه السلام، كما وقع منه في غير موضع من *الميزان وطبقات الحفاظ* تحت ستارة أنّ الحديث موضوع، ولكنه لا يفعل ذلك فيمن يروي الأحاديث الموضوعة في مناقب أعدائه، ولو بسطت المقام في هذا لذكرت لك ما تقضي منه بالعجب من الذهبي رحمه الله تعالى.[1]

وبهذا يكون الذهبي وفق هذه النظرية من المتشددين الذين يجب أن نتجنب أحكامهم ونتأمل فيها، وما ذكره الحاكم وغيره من حفّاظ وعلماء أهل السنّة في فضائل علي عليه السلام وأهل بيته، ليس من الضرورة أن تُسقط أحاديثهم، بل هي حجة دامغة، لا سيّما إذا كانت وفق موازين علم الحديث وما حكم به علماء الجرح والتعديل بصحتها واعتبارها.[2]

وفي نهاية المطاف نستطيع القول: إنّ هذه النظرية تفتقد للمعايير الموضوعية والعلمية في تقييم نُقّاد هذا العلم. نعم، وصفُ بعضهم بهذا

---

١. فتح الملك العلي: ١٦٠.

٢. وعلى ضوء ذلك، فلا يمكننا أن نلتزم بقول الذهبي في ميزانه عندما يصف الحاكم: ومن شقاشقه قوله: إنّ المصطفى «صلى الله عليه وسلم» ولد مسروراً مختوناً قد تواتر هذا. وقوله: إنّ علياً وصي. *ميزان الاعتدال*: ٦٠٨/٣، فقد اتضح من معطيات هذا البحث عدم تمامية هذه النقود، فهذه الأحاديث وغيرها صحيحة ومعتبرة.

الوصف أمر طبيعي، بحكم أنّهم أصحاب مناهج، فلهم آراؤهم واجتهاداتهم الخاصّة، وهذه حقيقية مقرّرة وواضحة، ولكن قبول هذا الأمر نسبي، لا سيّما عندما أجرينا مسحاً ميدانياً تطبيقياً على بعض الشخصيات الكبيرة الّذين وُصفوا بهذه القسمة، واتضح أنّهم خلاف ذلك، ولكن يبقى السؤال المحوري، وهو: هل يمكن أن نضع ضوابط صحيحة ودقيقة نستطيع من خلالها قياس حكم الناقد على الرواة، وبالتالي تصح النسبة لهذا المحدّث بأنّه متساهل، أو متشدد، أو معتدل؟

ضوابط ومعايير مهمة لتصحيح مسار النظرية

نعتقد من خلال ما درسناه باستقراء وسَبر لهذا العلم ـ وأقصد الجرح والتعديل، لاسيّما في هذا الكتاب ـ أن أقترح بعض الضوابط، لعلها تُسهم في مصداقية هذه القسمة بشكل منطقي وصحيح:

١. عدم الانفراد بالحكم على الراوي أو المحدث، بالتساهل أو التشدد، ممن ينطقون بعلم وحجة وبرهان، لا سيّما وأنّهم من أهل الخُبرة في هذا المجال.

٢. الجرح للرواة إذا كان مبيّن السبب ومفسّراً، فلا يمكن أن نعُدّ الناقد على ضوء ذلك من المتشددين. نعم، لو كان غير مبين السبب ـ كما نجده في جرح بعض رواة الشيعة والسنّة على حدّ سواء، كأبي الصلت الهروي وغيره ـ فهذا هو عين التشدد، ويجب طرح نقده.

٣. أن يخلو جرح الرواة من آثار ورواسب العقيدة، وعدم رمي الرواة بالبدعة.

٤. عدم التحامل المفرط والعصبية على الرواة بكل أشكالها وصورها، فيجب أن يكون مقياس الناقد ومعياره، الصدق والعدالة والضبط لما يرويه الرواة.[١]

---

١. *وهذا ما أشار إليه السبكي في طبقاته الكبرى*: ١٤/٢.

٥. عدم وجود عصمة لبعض الكتب الحديثية، بحيث يُتهم من يتعرض لرواة تلك الكتب تساهلاً أو تشدداً، فلا تلازم بين كون الرواة ضعفاء ومجروحين، وبين كونهم في كتب الصحاح.

٦. هناك مناهج ورؤى ومبان يتصف بها المحدثون وفق أُسس سليمة، فهنا لا يمكن أن نطلق تلك القسمة بالتشدد، أو التساهل. نعم، لو كانت تفتقر لمعايير علمية يمكن أن يُطعن فيهم.

٧. أخيراً يجب أن تخضع هذه النظرية لهذه الضوابط، وألا تكون ذريعةً لسدّ بعض الثغرات التي انتابت فترات انقطاع الحديث، وما نتج عنها من كثرة توثيق وتضعيف للرواة، وقد أشرنا إلى بعضها في أسباب نشوء هذه الظاهرة.

خلاصة الفصل الخامس

١. جاء هذا الفصل كدراسة تطبيقية لانعكاس هذه النظرية على التراث الحديثي، ونقصد بالتطبيق ذكرنا لبعض مصاديق المحدثين الذين نقلوا وخرّجوا بعض الروايات الحديثية، واتُّهم مصنفوها بهذا التصنيف، وقد أخذنا التساهل نموذجاً، والمحدّث الحاكم النيسابوري كمثال لهذا التصنيف، ويمكن للباحث أن يجري مسحاً حديثياً لغيره... فهذا البحث هو بذرة لإحياء غيره من البحوث.

٢. دراسة ما نقله الحاكم النيسابوري لبعض الأحاديث ـ كحديث الطير وحديث الغدير وحديث «أنا مدينة وعلي بابها» ـ بموضوعية وعلمية، وذلك من خلال بيان طرق الحديث، ومن صححه، وما يرد عليه من بعض الشبهات، وبالتالي اتّضح أنّ هذه الأحاديث صحيحة ومعتبرة، وبذلك قد ترتقي جملة كبيرة من الأحاديث إلى الصحّة، في حين ـ سابقاً ـ كان الحكم عليها بالضعف.

٣. اتّضح من خلال معطيات هذه الدراسة، أنّ هناك عواملَ قد ساهمت في بلورة هذه النظرية، وهذا التصنيف، ولعل العامل العقدي والمذهبي هو الأبرز والأهم فيها؛ ولذا، فنجد انعكاسها وتجلياتها ظاهرة على تضعيف بعض الأحاديث ـ لا سيّما المروية في فضائل الإمام علي عليه السلام وعترته الطاهرة عليهم السلام ـ ورمي وطُعن بعض حفّاظ الحديث بالتساهل، أو التشدد، مع أنّ الواقع قد يُغاير هذا الأمر تماماً.

٤. بعدما تقدم أنّ هناك خللاً في التقعيد لهذه النظرية، اقترحنا بعض الأُمور التي قد تساهم في تصحيحها وإعادة النظر فيها، بشكل يكون متطابقاً نظرياً وعملياً.

نتائج البحث والمقترحات

من خلال ما تقدم في تقريرنا لهذه النظرية، ومناقشتنا لأسبابها ومناشئها المفترضة، ونقدنا لها على المستويين النظري والعملي، يمكننا أن نجمل نتائج ما توصلنا إليه بأُمور نلخصها بما يلي:

١. إنّ ما نُظّر له لهذا التصنيف، لا يمكن إنكاره على الصعيد النظري، ولكن الكلام في المجال العملي والتطبيقي، وقد اتّضح في ثنايا بحوثنا لهذه النظرية، أنّ المتساهل قد يكون معتدلاً ومنصفاً، والمتشدد قد يتساهل، والعكس صحيح. فالأمر نسبي، وقد ذكرنا نماذجَ وأمثلة على هذه الحقيقية، فليس من الصحيح أن تُطلق الأحكام بالكلية على نُقّاد الحديث؛ لأنّه لا توجد قاعدة مطرّدة يمكن أن تحكِم هذه النظرية.

٢. إنّ انبثاق هذه النظرية وفق ما قدمناه من معطيات، جاء ليَسُدَّ بعض الثغرات الكبيرة التي اعترت التراث الحديثي السّني، كانقطاع الحديث لفترة زمنية معينة، وكثرة ما نراه من توثيقات وتضعيفات للراوي الواحد... إلخ، وقد وُظفت لهذا الغرض.

٣. فقدان المعيار الواضح الذي ترتكز عليه هذه النظرية، وهذا التقسيم لعلماء الجرح والتعديل، ولعل خير شاهد على ذلك، ما ذكرناه من أمثلة

تطبيقية على بعض المحدثين كالحافظ الحاكم النيسابوري، والحافظ عبد الرزاق الصنعاني، والترمذي، وابن حبان وغيرهم...

٤. هناك أسباب ذكرناها في بروز هذه النظرية عامّة وخاصّة، وبعضُ ما قدمناه قد يكون له رصيدٌ كبيرٌ من الواقع، ولعل العصبية المذهبية والعامل العقدي يكون من أبرز مصاديق هذه الأسباب؛ لذا عُدَّ علم الجرح والتعديل من أخطر العلوم، ففيه من الغلو والإسراف بحيث من الندرة وجود كتاب في علم الجرح والتعديل يقترب من الصواب في تقييم الرواة[1]، في حين أنّ المفترض أن يكون تقييم الرواة ضمن شروط، أبرزها العدالة والصدق والضبط.

٥. إنّ المقرّر لهذه النظرية وهو «الذهبي» كان الحريُّ به أن يذكر أركان وأُسس هذا التقسيم، ولكنّنا لم نجد ذلك واضحاً فيما قعّد له، ولم نلمس تكاملاً موضوعياً وعلمياً فيما طرحه؛ لذا، فمن الطبيعي أن نجد تضارباً وتهافتاً في النتائج والمعطيات المترتبة عليها.

٦. إن من يُنظّر لقاعدة ما، يجب ألا يتلبس بها، ويكون فرداً من مصاديقها، ولكنّنا وجدنا الحافظ الذهبي هو نفسه متشدد ومتعنّت، بحيث غمزه تلامذته ومن عاصره ومن لم يعاصره، كالعلامة السبكي وابن المبرد والسيوطي والفيض الغماري ...إلخ.

٧. انعكاس وأثر هذه النظرية كان جلياً وواضحاً، وترك بصماته على التراث الحديثي، لا سيّما في الأحاديث التي رويت في فضائل الإمام علي عليه السلام وعترته الطاهرة عليهم السلام، وقد ذكرنا شواهد تطبيقية على هذه الحقيقة، فقد ضُعّفت بعض الأحاديث، واُتهم من خرّجها وصحّحها بالتساهل، والحال أنّ الواقع التاريخي والروائي يشهد بعكس ذلك، ولا نذهب بعيداً، فقد اُتهم الحاكم النيسابوري بالتساهل؛ لأنّه خَرّج حديث الطير، والولاية، وعلي باب مدينة

---

١. راجع؛ الحازمي، *رسالة في شروط الأئمة الخمسة*: ١١٢.

العلم، وقد اتضح بالأدلة والشواهد العلمية، نقيض ذلك، وأنه منصف ومعتدل في أحكامه، وهذه القسمة ليست منطقية بمقياس علمي.

ويجب أن نُلفت النظر أن تضعيف هذه الأحاديث، ليس مقتصراً في دائرة الأحاديث الواردة في فضائل أهل البيت عليهم السلام، بل تشمل الحديث السّني بشكل عام، وما نقد الحافظ ابن حجر العسقلاني وغيره لابن الجوزي في كتابه *الموضوعات* خير شاهد على ذلك كما تقدم.

ومن هذا وذاك، فقد طرحنا في آخر بحوثنا بعض المقترحات لتصحيح مسار هذه النظرية، والتي قد يكون لها الأثر البالغ في ضبط هذه القسمة وهذا التصنيف، وفق قواعد سليمة وصحيحة.

المقترحات

من خلال مطالعتي واستقرائي لهذا الموضوع المهم والجوهري لارتباطه بمناهج المحدثين، أحب أن أُشير إلى بعض الوصايا؛ لعلها تثري هذا البحث، وتُكمل ما بدأنا به.

١. إنّ مسألة التساهل والتشدد لعلماء الجرح والتعديل، مرتبطة بمناهج المحدثين، لا سيّما التراث السّني، وللأسف لم يتم استقراؤها وفحصها في تراثنا الحديثي الشيعي، فلو ركّزنا في بحوثنا على تلك المناهج ـ لا سيّما منهج الحاكم النيسابوري وعبد الرزاق الصنعاني، وغيرهما من المعاصرين أيضاً كالعلامة الغماري ـ فيمكن لنا أن نجد كمّاً كبيراً من التراث الحديثي السّني يتلاقى ويتّحد مع تراثنا، لا سيّما في نقل فضائل العترة الطاهرة عليهم السلام.

٢. حبذا لو يُسلط الضوء على مسألة مهمة في علم الجرح والتعديل، وهي مسألة الأُصول والقواعد التي يتبناها بعض المحدثين ويؤصّلون لها، مثلاً: ابن حبان، فهو يرى مسألة أصالة عدالة الإنسان المسلم، وبذلك وثق الراوي

المجهول؛ فاتهم بالتساهل لهذا المبنى وهذا الأصل، ولعل هذا البحث يلتقي نوعاً ما مع قاعدة المشايخ الثلاثة ـ المعروفة في علم الرجال الشيعي ـ الذين لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة، فالمجهول ـ أيضاً ـ ترتفع جهالته بلحاظ وثاقة الناقلين عنهم، فلو بُحث هذا الموضوع بشكل مقارن بين المدرستين، لأمكن أن نخرج بثمرات مهمة في علم الجرح والتعديل.

٣. إنّ هذه النظرية وهذا التقسيم موجود في تراثنا الشيعي أيضاً، وعلى سبيل المثال: فقد أُتهم ابن الغضائري بالتشدّد، وأنّه جرّاح، فهل تصدق هذه النسبة على هذا العالم مقارنةً بنظرائه من أهل السنّة كابن القطان أو يحيى ابن معين؟ ثم يمكن أن يُعمل بحث نظري وعملي حولهما، وما هي أوجه الالتقاء والاختلاف... كبحث مقارن؟

٤. إنّ فترة انقطاع الحديث وعدم تدوينه، وتداعياته على التراث السنّي، تُعتبر مادةً حيوية، يمكن للباحث أن يستخرج منها بعض البحوث المهمة، لا سيّما في مباحث السند والمتن، وبتعبير العلاّمة الشيخ هادي معرفة: كيف نجمع ونوفق بين منع تدوين الحديث مائة سنة وبين هذه المادة الغزيرة التي نجدها في تراث أهل السنّة؟ إلا أن نقول: إنّ هناك أصالةً لمتن الرواية الذي يحمل مضموناً شيعياً ـ لأنّ أغلب فقهاء ومحدثي أهل السنّة كانوا يدرسون عند أئمة الشيعة كالإمام الباقر والصادق عليهما السلام ـ وبين سنداً قد نشك فيه.[1] وهذا ما استدعى أن تُؤسس قواعد لحل إشكالية السند، وهذا ما أشرنا إليه من كثرة التوثيقات والتضعيفات للرواة.

فيمكن للباحث أن يكتب بحثاً علمياً استقرائياً، يجمع فيه نصوص الروايات المتوافقة والمخالفة بين الفريقين، ويُعالج إشكالية السند، وفي الوقت نفسه يضع يده على آثار منع التدوين الحديث وانعكاساته على الحديث برمته.

---

١. *مجلة الحياة الطيبة*: ٩٤، ندوة حوارية بعنوان؛ مرتكَزات الاجتهاد المعاصر ومبانيه.

٥. الحافظ الذهبي يعتبر اليوم من الأعلام الذين لهم السطوة في علم الجرح والتعديل، وآراؤه تعتبر مقبولة عند الفكر السلفي، ولكن اتّضح من خلال أطروحتنا أنّه من المتشددين والمتعنتين، وقد نقده كبار العلماء لهذا الغرض، فيمكن للباحث أن يكتب بحثاً حول «منهج الحافظ الذهبي مع رواة الشيعة» أو «مفهوم البدعة عند الإمام الذهبي بين النظرية والتطبيق».

٦. أخيراً لا أغالي إذا قلت: إنّ هذه النظرية لها من الأهمية بمكان، بحيث يجب أن تُولى بمزيد من البحوث والمؤتمرات العلمية وبذل الجهود في سبيل تشخيص مواطن الخلل ومواطن القوة فيها، وكيف يمكن أن نبلور ما نجده من تراث حديثي يؤكد لنا صدق ما تدعيه علماء الشيعة بأحقية أهل البيت عليهم السلام ومرجعيتهم العلمية والعملية، من خلال النصوص الصحيحة التي تشهد على فضلهم وعصمتهم وإمامتهم ...إلخ.

وأخيراً: أسال الله تبارك وتعالى أن يوفقنا لما فيه الخير والصواب فيما كتبناه، وأن يُجنّبنا الخطأ والزلل، وإن فُرض، فلا يبخل علينا القارئ الكريم بالإرشاد والنصيحة، فالعصمة لأهلها.

وندعوه تعالى أن يكون ما سطرناه في هذا الكتاب في ميزان حسناتنا، إنّه نعم المولى ونعم النصير، والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

فهرس المصادر

القرآن الكريم

نهج البلاغة

١. ابن أبي الحديد، عز الدين، أبو حامد بن هبة الله بن محمد، *شرح نهج البلاغة*، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية. ط ١، ١٣٧٨هـ

٢. ابن أبي الليل، ماجد محمد، *الرجال الذين تكلم عليهم الحافظ المنذري جرحاً وتعديلاً*، مكتبة التوعية الإسلامية، ط ١، ١٤١٠هـ

٣. ابن الأثير الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد، *النهاية في غريب الحديث*، تحقيق، محمود محمد الطناحي، مؤسسة إسماعيليان، قم، ط ٤، ١٣٦٤ش.

٤. ابن الأثير الجزري، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد، *جامع الأصول في أحاديث الرسول*، تحقيق، عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٢هـ

٥. ابن الجوزي أبو الفرج، عبدالرحمن بن علي بن محمد، *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم*، دار صادر، بيروت،ط ١، ١٣٥٨هـ

٦. ـــــــ *دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه*، تحقيق، حسن السقاف، دار الإمام النووي، ط ٣، ١٤١٣هـ

٧. ـــــــ *مناقب الإمام أحمد بن حنبل*، دار ابن خلدون.

٨. ابن القطان الفاسي، علي بن محمد بن عبد الملك، *بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام*، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ

٩. ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، *الفروسية*، دار الأندلس، السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ

١٠. ـــــــ *حاشية ابن القيم على سنن أبي داود*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ
١١. ابن أنس، مالك، *كتاب الموطأ*، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١٤٠٦هـ
١٢. الطباطبائي، محمد حسين، *تفسير الميزان*، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم المقدسة.
١٣. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم، *الصارم المسلول على شاتم الرسول*، تحقيق، محمد عبد الله الحلواني، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ
١٤. ـــــــ *الفتاوى الكبرى*، تحقيق، حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٣٨٦هـ ش.
١٥. ـــــــ *مجموع الفتاوى*، تحقيق، عبد الرحمن بن محمد العاصمي، مكتبة ابن تيمية، ط٢.
١٦. ـــــــ *منهاج السنة*، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦هـ
١٧. ابن جماعة، محمد بن إبراهيم، *المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي*، تحقيق، د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ
١٨. ابن حبان، التميمي البستي، محمد بن حبان، *الثقات*، مؤسسة الكتب الثقافية، الهند، ط١، ١٩٩٣م.
١٩. ـــــــ *صحيح ابن حبان*، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ
٢٠. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي، *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*، تحقيق، محمد عبد المعيد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط٢، ١٩٩٢م.
٢١. ـــــــ *القول المسدد في مسند أحمد*، الناشر: عالم الكتب، طبعة عام ١٤٠٤هـ
٢٢. ـــــــ *النكت على كتاب ابن الصلاح*، تحقيق، د. ربيع المدخلي، دار الراية، الرياض، ط ٢.
٢٣. ـــــــ *بذل الماعون في فضل الطاعون*، تحقيق، أحمد عصام عبد القادر، دار العاصمة، الرياض.
٢٤. ـــــــ *تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس*، مكتبة المنار، الأردن.
٢٥. ـــــــ *تقريب التهذيب*، تحقيق، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ـ ١٤١٥هـ

٢٦. ـــــــ *تلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير*، دار الفكر، بيروت.
٢٧. ـــــــ *تهذيب التهذيب*، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
٢٨. ـــــــ *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، دار المعرفة، بيروت، ط٢.
٢٩. ـــــــ *لسان الميزان*، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٢.
٣٠. ـــــــ *نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣١. ـــــــ *نزهة النظر، شرح نخبة الفكر*، تحقيق، نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٣، ١٤٢١هـ
٣٢. ـــــــ *هدي الساري مقدمة فتح الباري*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ
٣٣. ابن حزم الظاهري، علي بن حزم، *الإحكام في أصول الأحكام*، إشراف، أحمد شاكر، طبع القاهرة.
٣٤. ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، *وفيات الأعيان*، دار الثقافة، بيروت.
٣٥. ابن سيد الناس، محمد بن عبد الله بن يحيى، *عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير*، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠٦هـ
٣٦. ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله، *فتاوى ابن باز*، الموقع الإلكتروني binbaz.org.sa
٣٧. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، *الاستذكار*، تحقيق، سالم محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
٣٨. ـــــــ *التمهيد*، تحقيق، مصطفى بن أحمد العلوي، وغيره، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط ١٣٨٧هـ
٣٩. ـــــــ *جامع بيان العلم وفضله*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، ١٣٩٨هـ
٤٠. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، *تاريخ مدينة دمشق*، تحقيق، علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ
٤١. ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء، إسماعيل بن كثير، *البداية والنهاية*، تحقيق، علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ
٤٢. ابن ماجه القزويني، محمد بن يزيد، *سنن ابن ماجه*، تحقيق وتعليق: محمد ناصر الألباني، دار الفكر، بيروت.

٤٣. ابن منظور، جمال الدين بن مكرم، *لسان العرب*، نشر أدب الحوزة، قم، إيران، ط، ١٤٠٥هـ
٤٤. أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل، *المختصر في أخبار البشر*، المطبعة الحسينية المصرية، ط ١.
٤٥. أبو حنيفة، النعمان بن ثابت، *الفقه الأكبر*، مكتبة الفرقان، الإمارات العربية، ط١، ١٤١٩هـ
٤٦. أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم، *الضعفاء*، تحقيق، د. سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٢هـ
٤٧. أبو زهو، محمد، *الحديث والمحدثون*، شركة الطباعة، العربية السعودية، ط ٢، ١٤٠٤هـ
٤٨. أبو غدة، عبد الفتاح، *السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدار قطني*، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط، ١٩٩٢م.
٤٩. ـــــــ *مسألة خلق القرآن*، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا.
٥٠. الأتابكي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري، *النجوم الزاهرة*، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.
٥١. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، *تهذيب اللغة*، تحقيق، محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٥٢. الأعظمي، محمد ضياء، *دراسات في الجرح والتعديل*، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٥هـ
٥٣. الألباني، محمد ناصر الدين، *إرواء الغليل*، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ
٥٤. ـــــــ *الدرر في مسائل المصطلح والأثر الألباني*، إعداد، محمد الجيلاني، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ
٥٥. ـــــــ *تمام المنّة في التعليق على فقه السنة*، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط٣، ١٤٠٩هـ
٥٦. ـــــــ *سلسلة الأحاديث الصحيحة*، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
٥٧. ـــــــ *سلسلة الأحاديث الضعيفة* الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ـ الرياض.
٥٨. ـــــــ *صحيح سنن الترمذي*، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ
٥٩. ـــــــ *صحيح وضعيف الجامع الصغير وزياداته*، الناشر: المكتب الإسلامي.
٦٠. الآلوسي، محمود شكري، *مختصر التحفة الاثني عشرية*، المطبعة السلفية، القاهرة، ط، ١٣٧٣هـ

٦١. الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل، *توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار*، تحقيق، محمد محي الدين، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
٦٢. ـــــــ *ثمرات النظر في علم الأثر*، تحقيق، رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ
٦٣. أمين، أحمد، *ضحى الإسلام*، مكتبة النهضة المصرية، ط، ١٩٦٤ م.
٦٤. ـــــــ *فجر الإسلام*، مكتبة النهضة المصرية، ط ١٩٦٥ م.
٦٥. الأمين، محسن، *أعيان الشيعة*، تحقيق، حسن الأمين، دار التعارف، بيروت.
٦٦. الأميني، عبد الحسين أحمد، *الغدير في الكتاب والسنة والأدب*، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٩٧٧م.
٦٧. الأندلسي، أحمد بن محمد بن عبد ربه، *العقد الفريد*، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط ١، ١٤٠٤هـ
٦٨. الباجي، سليمان بن خلف، *التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح*، تحقيق، أحمد البزار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مراكش.
٦٩. البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، *الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية*، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٧م.
٧٠. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، *التاريخ الكبير*، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.
٧١. ـــــــ *التأريخ الصغير*، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث ـ حلب، ط ١، ١٩٧٧ م.
٧٢. ـــــــ *صحيح البخاري*، دار الفكر ـ بيروت، ط، ١٤٠١هـ
٧٣. البزدوي الحنفي، علي بن محمد، *أُصول البزدوي*، مطبعة جاويد، بربس، كراتشي.
٧٤. البغدادي، إسماعيل باشا، *هدية العارفين*، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٧٥. التبريزي، محمد بن عبد الله، *مشكاة المصابيح مع (أجوبة الحافظ ابن حجر)* تحقيق، ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط، ١٩٨٥ م.
٧٦. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، *سنن الترمذي*، تحقيق، عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.
٧٧. التستري، نور الله، *إحقاق الحق*، نسخة مطبوعة مع شرح إحقاق الحق للسيد المرعشي.
٧٨. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، *شرح المقاصد في علم الكلام*، دار المعارف النعمانية، باكستان، ط ١، ١٤٠١هـ

٧٩. التهانوي، ظفر أحمد، *قواعد في علوم الحديث*، تحقيق، عبد الفتاح أبو غدّة، شركة العبيكان للطباعة والنشر، ط ٥، ١٤٠٤هـ
٨٠ ـــــــ *قواعد في علوم الحديث*، تحقيق، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٥،١٤٠٤هـ
٨١ الجرجاني، عبد الله بن عدي، *الكامل في ضعفاء الرجال*، تحقيق، د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ
٨٢ الجزائري الدمشقي، طاهر، *توجيه النظر إلى أصول الأثر*، تحقيق، عبد الفتاح أبو غدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب. ط١، ١٤١٦هـ
٨٣ الجلالي، محمد رضا، *إيقاظ الوسنان بالملاحظات على (فتح المنان بمقدّمة لسان الميزان)* مجلة (علوم حديث) قم ـ دار الحديث، العدد الأول ١٤١٧هـ
٨٤ جنيد، أشرف إقبال، *العدالة والضبط واثرهما في قبول الأحاديث وردها*، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ
٨٥ الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، *البرهان في أصول الفقه*، تحقيق، د. عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، مصر، ط ٤، ١٤١٨هـ
٨٦ حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٨٧ الحازمي، محمد بن موسى، *رسالة في شروط الأئمة الخمسة*، تحقيق، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٢٦هـ
٨٨ الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، مع تعليقات الذهبي في التلخيص تحقيق، د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت. وطبعة دار المعرفة الثانية بتحقيق، عبد السلام علوش.
٨٩ ـــــــ *سؤالات الحاكم للدار قطني في الجرح والتعديل*، تحقيق، موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ
٩٠. ـــــــ *معرفة علوم الحديث*، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الآفاق، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ
٩١. الحسني، هاشم معروف، *الموضوعات في الآثار والأخبار*، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٧هـ
٩٢. الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر، *منهاج الكرامة*، تحقيق، عبد الرحيم مبارك، انتشارات تاسوعاء، مشهد، ط١، ١٣٧٩هـ

٩٣. ممدوح، محمود سعيد، *رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة*، دار الإمام النووي، عمان، ط١، ١٤١٦هـ

٩٤. الحميد، سعد بن عبد الله، *مناهج المحدثين*، دار علوم السّنة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ

٩٥. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٦. الحنبلي، ابن رجب زين الدين، *الفرق بين النصيحة والتعيير*، تحقيق، علي حسن علي، دار عمار، عمان، ط٢، ١٤٠٩هـ

٩٧. ـــــــ *شرح علل الترمذي*، تحقيق، د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ

٩٨. الخضر، عبد الكريم بن عبد الله، *الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به*، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ

٩٩. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٣هـ

١٠٠. ـــــــ *الفقيه والمتفقه*، دار ابن الجوزي، السعودية، ط٢، ١٤٢١هـ

١٠١. ـــــــ *الكفاية في علم الرواية*، تحقيق، د. أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ

١٠٢. ـــــــ *تاريخ بغداد*، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ

١٠٣. الخليلي، *الإرشاد في معرفة علماء الحديث*، تحقيق، د. محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩.

١٠٤. الدار قطني البغدادي، علي بن عمر، *سنن الدار قطني*، تحقيق، السيد عبد الله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ

١٠٥. الدايني، عزيز رشيد، *أسس الحكم على الرجال*، تحقيق، د. بشار عواد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦ م.

١٠٦. الدعيلج، مبارك بن عبد الله، *الوضع في الحديث*، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ

١٠٧. الدمشقي، أبو المحاسن محمد بن علي، *الإكمال فيمن له رواية في مسند*

أحمد، تحقيق، عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان.
١٠٨.الدمشقي، محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين، *الرد الوافر*، تحقيق، زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٣.
١٠٩.الدمشقي، محمد بن علي بن الحسن، *ذيل تذكرة الحفاظ*، دار النشر، دار الكتب العلمية، بيروت.
١١٠.الدوخي، يحيى عبد الحسن، *عدالة الصحابة بين القداسة والواقع*، المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، ط ١، ١٤٣٠هـ
١١١.الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، *الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد*، تحقيق، محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ
١١٢.ـــــــ *العبر في خبر من غبر*، تحقيق، صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
١١٣.ـــــــ *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة*، تحقيق، محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٣هـ
١١٤.ـــــــ *المغني في الضعفاء*، تحقيق، نور الدين عتر، دار إحياء التراث، قطر.
١١٥.ـــــــ *الموقظة في علم مصطلح الحديث*، تحقيق، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤١٢هـ
١١٦.ـــــــ *تأريخ الإسلام*، تحقيق، د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ
١١٧.ـــــــ *تذكرة الحفاظ*، تصحيح، عبد الرحمن بن يحي المعلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١١٨.ـــــــ *تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق*، تحقيق، مصطفى أبو الغيط عبد الحي، دار الوطن، ط١، ١٤٢١هـ
١١٩.ـــــــ *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*، تحقيق، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٠هـ
١٢٠.ـــــــ *سير أعلام النبلاء*، تحقيق، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ

١٢١. ـــــــ *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*، تحقيق، علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٩٦٣م.
١٢٢. الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، *الجرح والتعديل*، تقديم، عبد الرحمن المعلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط ١، ١٣٧١هـ
١٢٣. الرافعي القزويني، عبد الكريم بن محمد، *الشرح الكبير*، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢٤. الرشيد، عماد الدين محمد، *نظرية نقد الرجال ومكانتها في ضوء البحث العلمي*، دار الشهاب، سوريا، ط، ١٩٩٩م.
١٢٥. الزبيدي، محب الدين محمد مرتضى، *تاج العروس*، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط، ١٤١٤هـ
١٢٦. الزركلي، خير الدين محمود بن محمد، *الأعلام*، دار العلم للملايين، بيروت ط ٥، ١٩٨٠م.
١٢٧. الزيلعي، عبدالله بن يوسف، *نصب الراية لأحاديث الهداية*، دار الحديث ـ القاهرة. ط ١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
١٢٨. السباعي، مصطفى، *السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي*، المكتب الإسلامي، سوريا، ط ٣، ١٤٠٢هـ
١٢٩. السبحاني، جعفر، *العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت* عليهم السلام، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، ط ١، ١٤١٩هـ
١٣٠. سبط ابن الجوزي، أبو المظفر يوسف بن قزغلي، *تذكرة الخواص*، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام، بيروت.
١٣١. السبكي تاج الدين، عبد الوهاب بن علي، *طبقات الشافعية الكبرى*، تحقيق، محمود محمد الطناحي وغيره، دار هجر للطباعة والنشر، ط ٢، ١٤١٣هـ
١٣٢. السجستاني، سليمان بن الأشعث، *سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود*، تحقيق، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنور، ط ١، ١٤٠٣هـ
١٣٣. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، *الغاية في شرح الهداية في علم الرواية*، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط ١، ٢٠٠١م.
١٣٤. ـــــــ *المتكلمون في الرجال*، تحقيق، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٠هـ
١٣٥. ـــــــ *فتح المغيث شرح ألفية الحديث*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ

١٣٦.سعد، قاسم علي، *قيمة الإسناد*، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٢٤)، ١٤٢٧هـ جامعة قطر.
١٣٧.ـــــــ *مباحث في علم الجرح والتعديل*، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ
١٣٨.ـــــــ *منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل*، دار البحوث للدراسات الإسلامية لإحياء التراث، دبي.
١٣٩.السلفي، محمد لقمان، *اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً*، دار الداعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ
١٤٠.السليماني، مصطفى بن إسماعيل، *إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث*، تحقيق، أبو إسحاق الدمياطي، مكتبة الفرقان، ط٢، ٢٠٠٠م.
١٤١.السمعاني، عبد الكريم بن محمد، *أدب الإملاء والاستملاء*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ
١٤٢. ـــــــ *الأنساب*، تحقيق، عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، لبنان، ط١، ١٩٨٨م.
١٤٣.السيوطي جلال الدين، أبو الفضل عبد الرحمن، *اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة*، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ
١٤٤.ـــــــ *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*، تحقيق، عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
١٤٥.ـــــــ *تنوير الحوالك*، مكتبة الحقيقة، استانبول ـ تركيا، ١٤٠٦ط، ١٩٨٦ م
١٤٦.السيوطي جلال الدين، أبو الفضل عبد الرحمن، *إسعاف المبطأ برجال الموطأ*، تحقيق، موفق فوزي جبر، دار الهجرة، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ
١٤٧.ـــــــ *ذيل طبقات الحفاظ*، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٤٨.ـــــــ *شرح سنن النسائي*، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤٩.الشافعي، محمد بن إدريس، *الرسالة*، تحقيق، أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت.
١٥٠.شاكر، أحمد محمد، *الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث*، دار الفيحاء، دمشق، مكتبة دار السلام ـ الرياض.ط٢، ١٤١٧هـ
١٥١.الشنقيطي، محمد الأمين، *أضواء البيان*، تحقيق، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط ١٤١٥هـ

١٥٢.الشهرزوري ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، *علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)*، تحقيق، صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥٣.الشوكاني، محمد بن علي، *أدب الطلب ومنتهى الأدب*، تحقيق: عبد الله يحيى السريحي، دار ابن حزم، ط١، بيروت، ١٤١٩هـ
١٥٤. ـــــــ *إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول*، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ
١٥٥. ـــــــ *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*، دار المعرفة، بيروت.
١٥٦. ـــــــ *الفوائد المجموعة*، تحقيق، عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥٧.الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، *العلل ومعرفة الرجال*، تحقيق، الدكتور وصي الله بن محمود عباس، دار الخاني، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ
١٥٨. ـــــــ *مسند أحمد بن حنبل*، دار صادر ـ بيروت.
١٥٩.الشيخ، عبد الستار، *الذهبي مؤرخ الإسلام*، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٤هـ
١٦٠.صباح، عبد الكريم إسماعيل، *الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح*، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ
١٦١.الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، *الوافي بالوفيات*، تحقيق، أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ
١٦٢.الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، *المُصنف*، تحقيق، عيسى عبد الله الحميري، ط١، ١٤٢٥هـ، دبي.
١٦٣. طهراني، آغا بزرك، *الذريعة الى تصانيف الشيعة*، دار الأضواء، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ
١٦٤.الطوسي، محمد بن الحسن، *الخلاف*، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرفة، ط، ١٤٠٧هـ
١٦٥. ـــــــ *الفهرست*، تحقيق، الشيخ جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، ط١،١٤١٧هـ
١٦٦.المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، *رسالة في الجرح والتعديل*، تحقيق، عبد الرحمن عبد الجبار، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ
١٦٧.الطيبي، عكاشة عبد المنان، *فتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء*، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ
١٦٨.عتر، نور الدين، *أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال*، دار اليمامة للطباعة والنشر، ٢٠٠١ م.

١٦٩. ـــــــ *الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين*، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ط١، ١٩٧٠م.
١٧٠. ـــــــ *منهج النقد في علوم الحديث*، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤١٨هـ
١٧١. العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح، *معرفة الثقات*، الناشر، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١،١٤٠٥هـ
١٧٢. عجين، أسماء إبراهيم، *منهج عبد الرزاق في مصنفه*، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ
١٧٣. العراقي، زين الدين عبد الرحيم، *التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح*، تحقيق، عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، ط، ١٣٨٩هـ
١٧٤. العسكري، مرتضى، *معالم المدرستين*، مؤسسة النعمان للطباعة، بيروت، ط، ١٤١٠هـ
١٧٥. العصيمي، صالح بن عبد الله، *المتابعات والشواهد، دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم*، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ (رسالة ماجستير) ملتقى أهل التأويل؛ www.attaweel.com
١٧٦. العظيم آبادي محمد شمس الحق، *عون المعبود شرح سنن أبي داود*، دار الكتب العلمية، بيروت.ط٢، ١٤١٥هـ
١٧٧. العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى، *كتاب الضعفاء الكبير*، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ
١٧٨. علال، خالد كبير، *مدرسة الكذابين في رواية التأريخ الإسلامي*، دار البلاغ، الجزائر، ط، ١٤٢٤هـ
١٧٩. العلوي، محمد بن عقيل، *العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل*، تحقيق، صالح الورداني، الهدف للإعلام والنشر.
١٨٠. العمري، أكرم ضياء، *السيرة النبوية الصحيحة*، مركز بحوث السّنة، دولة قطر، ط، ١٤١١هـ
١٨١. ـــــــ *بحوث في السنة الشريفة*، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٥، ١٤١٥هـ
١٨٢. العوني، الشريف حاتم بن عارف، *المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس*، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ
١٨٣. ـــــــ *خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل*، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢١هـ

١٨٤.العيني، بدر الدين، *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٨٥.الغزالي أبو حامد، محمد بن محمد، *المستصفى في علم الأصول*، تحقيق، محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤١٣هـ
١٨٦.الغماري، أبو الفيض أحمد بن الصديق، *المداوي لعلل الجامع الصغير*، دار الكتبي، مصر، ط١، ١٩٩٦ م.
١٨٧.ـــــــ *المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير*، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ
١٨٨.الغماري، أبو الفيض أحمد بن الصديق، *جؤنة العطار*، نسخة مخطوطة، موقع المنزهون من أهل الحديث http://www.monazh.com.
١٨٩.ـــــــ *فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي*، تحقيق، محمد هادي الأميني، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة، أصفهان، ط٣، ١٤٠٣هـ
١٩٠.ـــــــ *در الغمام الرقيق*، تحقيق، عبد الله التليدي، ط ١، ١٤٢١هـ
١٩١.فالوقي، محمد هاشم، *بناء المناهج*، المكتب الجامعي الحديث، ط، ١٩٩٧م.
١٩٢.الفخر الرازي، محمد بن عمر التميمي الشافعي، *التفسير الكبير*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ
١٩٣.الفراهيدي، الخليل بن أحمد، *العين*، تحقيق، الدكتور مهدي المخزومي، مؤسسة دار الهجرة، ط ٢، ١٤٠٩هـ
١٩٤.فلاته، عمر بن حسن، *الوضع في الحديث*، مكتبة الغزالي، دمشق، ط، ١٤٠١هـ
١٩٥.الفوزان، صالح، *نظرات وتعقيبات على ما في كتاب السلفية لمحمد سعيد رمضان من الهفوات*، مجلة البحوث الإسلامية الجزء ٢٦، مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية.
١٩٦.القاري الهروي، ملا علي نور الدين، *شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، دار الأرقم، بيروت.
١٩٧.القاسمي، محمد جمال الدين، *قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ
١٩٨.القرطبي الأنصاري، محمد بن أحمد، *الجامع لأحكام القرآن*، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤٠٥هـ

١٩٩.القشيري النيسابوري، مسلم بن الحجاج، *(الجامع الصحيح) صحيح مسلم*، دار الفكر، بيروت.
٢٠٠.القندوزي، سليمان بن إبراهيم، *ينابيع المودة لذوي القربى*، تحقيق، سيد علي جمال أشرف، دار الأسوة للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٦هـ
٢٠١.اليافعي، عبد الله بن أسعد بن علي، *مرآة الجنان وعبرة اليقظان*، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ
٢٠٢.كافي، أبو بكر الطيب، *منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل*، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ
٢٠٣.ـــــــ *منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها*، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ
٢٠٤.الكتاني، محمد بن جعفر، *نظم المتناثر من الحديث المتواتر*، دار الكتب السلفية للطباعة والنشر، مصر، ط٢.
٢٠٥.كحالة، عمر رضا، *معجم المؤلفين*، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٠٦.الكليني، محمد بن يعقوب، *أصول الكافي*، دار الكتب الإسلامية ـ طهران، ط٥،١٣٦٣هـ ش.
٢٠٧.الكوثري، محمد زاهد، *تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب*، تعليق، أحمد خيري، ط٥، ١٤١٠هـ
٢٠٨.ـــــــ *فقه أهل العراق وحديثهم*، تحقيق، محمد سالم، دار البصائر، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ
٢٠٩.اللكنوي، أبو الحسنات، محمد عبد الحي، *الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة*، تحقيق، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٣٨٤هـ
٢١٠.ـــــــ *الرفع والتكميل*، تحقيق، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٣. ـ ١٤٠٧هـ
٢١١.ـــــــ *ظفر الأماني في مختصر الجرجاني*، تحقيق، تقي الدين الندوي، الجامعة الإسلامية، الإمارات العربية، دبي.
٢١٢.المالكي، حسن بن فرحان، *قراءة في كتب العقائد*، مركز الدراسات التأريخية.
٢١٣.المباركفوري، محمد عبد الرحمن، *تحفة الأحوذي*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،١٤٠١هـ

٢١٤.المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين، *كنز العمال*، تحقيق، بكري حياني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، ١٤٠٩هـ
٢١٥.المحرمي، زكريا ؛ *قراءة في جدلية الرواية والدراية*، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، ط ١، ١٤٢٥هـ
٢١٦.محمد بن جرير الطبري، *تهذيب الآثار*، تحقيق، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
٢١٧.المرتضى، زين أحمد، *مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة*، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ
٢١٨.المرعشي، شهاب الدين، *شرح إحقاق الحق*، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم.
٢١٩.المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، *تهذيب الكمال*، تحقيق، د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤١٣هـ
٢٢٠. المصري الشافعي، محمود أبو رية، *أضواء على السنة المحمدية*، نشر البطحاء، ط٥.
٢٢١.مصطفى، إبراهيم و....*المعجم الوسيط*، تحقيق، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
٢٢٢.معرفة، هادي، *مرتكزات الاجتهاد المعاصر ومبانيه*، مجلة الحياة الطيبة، العدد السادس والسابع، تصدر عن معهد الرسول الأكرم(ص) العالي للشريعة والدراسات الإسلامية، بيروت.
٢٢٣.معروف، بشار عواد، *أثر الحديث في نشأة التأريخ عند المسلمين*، مجلة الأقلام، السنة الثانية، محرّم، ١٣٨٦هـ
٢٢٤.ـــــــ *الذهبي ومنهجه في كتابه تأريخ الإسلام*، مطبعة عيسى البابي، القاهرة، ط ١، ١٩٧٦ م.
٢٢٥.ـــــــ *تحرير تقريب التهذيب*، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ
٢٢٦. المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى، *التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل*، تحقيق، محمد ناصر الدين الألباني و....، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٦هـ
٢٢٧. ـــــــ *علم الرجال وأهميته*، مكتبة المصطفى الإلكترونية؛ http://www.al-mostafa.info، وملتقى أهل الحديث الإلكتروني. http://www. ahlalhdeeth.com
٢٢٨.مغلطاي، علاء الدين، *إكمال تهذيب الكمال*، تحقيق، أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

٢٢٩.المقبلي، صالح بن مهدي، *العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ*، مصر، ط١، ١٣٢٨هـ
٢٣٠.المناوي، محمد عبد الرؤوف، *فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير*، تحقيق، أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية ـ بيروت.ط١، ١٤١٥هـ
٢٣١.الموصلي، أبو يعلى، *مسند أبي يعلى*، تحقيق، حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤١٢هـ
٢٣٢.ناصف منصور علي، *غاية المأمول في شرح التاج الجامع للأصول*، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت.
٢٣٣.النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، *السنن الكبرى*، تحقيق، د. عبد الغفار سليمان البنداري و....، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ
٢٣٤.ـــــــ *الضعفاء والمتروكين*، تحقيق، محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ
٢٣٥.النووي، أبو زكريا، محيي الدين بن شرف، *المجموع، (شرح المهذب)*، دار الفكر، بيروت.
٢٣٦.ـــــــ *شرح صحيح مسلم*، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة عام ١٤٠٧هـ
٢٣٧.الهاشمي، سعدي، *نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين*، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٠٧هـ
٢٣٨.الهيتمي، ابن حجر المكي، أحمد بن محمد بن علي، *الصواعق المحرقة*، تحقيق، عبد الرحمن بن عبد الله التركي و...، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٧٧م.
٢٣٩.ـــــــ *المنح المكية بشرح الهمزية النبوية للإمام البوصيري*، دار المنهاج، بيروت، ط٢، ١٤٢٦هـ
٢٤٠.اللكهنوي، السيد حامد، *نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار*، المطبعة مهر، ط ١٤١٤هـ
٢٤١.الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*، الناشر، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ